



# مِبَادئِ الْاِقْتَصَادِ الْكُلْيِّ

"Principles of Macro Economics"

دكتور

علي عبد الوهاب نجا

أستاذ الاقتصاد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

عميد المعهد العالي للعلوم الإدارية

المتقدمة والحاسبات بالبحيرة

2022

الناشر

قسم الاقتصاد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية



# تقديم

يهدف هذا المؤلف إلى تقديم الموضوعات الأساسية التي تدخل في نطاق **مبادئ الاقتصاد الكلى (Macroeconomics)** للدارس أو القارئ الذي سبق له دراسة مبادئ الاقتصاد الجزئي. فدراسة الاقتصاد الكلى تعد من الدراسات الاقتصادية المهمة سواء بالنسبة للدرس المتخصص أو بالنسبة للقارئ العادي، فهى تمكّنه من زيادة المعرفة بمفهوم النشاط الاقتصادي في المجتمع، وماهية المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل: الناتج القومي، والدخل القومي، وكيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى، وكل من السياسة المالية والسياسة النقدية ودورهما في التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف المجتمع، وأهم المشكلات التي تواجه المجتمعات وبخاصة مشكلات التضخم والبطالة، والتقلبات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، ومفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي، .. الخ. وكيفية قياس تلك المتغيرات، والعوامل المحددة لها في النشاط الاقتصادي، هذا فضلاً عن معرفة محتوى ومضمون التعريفات والسياسات المختلفة المستخدمة على المستوى الكلي، التي تكون بمثابة الأساس السليم الذي يعتمد عليه فيما بعد في دراسات أكثر عمقاً وتقدماً في دراسة النظرية الاقتصادية الكلية، وفي التخصصات الفرعية المختلفة لعلم الاقتصاد.

لقد تم عرض محتويات هذا المؤلف بصورة مبسطة ومتعمقة في آن واحد، مستخدمين بعض أدوات التحليل الاقتصادي البسيطة التي تساعد في تفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في النشاط الاقتصادي. ولا يمكن الادعاء بأن هذا الكتاب يلم بكل

الموضوعات التي تقع في نطاق الاقتصاد الكلي، ولكن وفقاً لما يسمح به المستوى الحالي من الدراسة.

يتضمن هذا المؤلف عشرة فصول، حيث اختص **الفصل الأول** بدراسة الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي وسياساتِه، من حيث تعريفه الاقتصاد الكلي ونطاق دراسته، والأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي، والسياسات الاقتصادية الكلية. أما **الفصل الثاني** فقد تناول دراسة **الحسابات القومية**، وذلك من خلال دراسة كل من الناتج والدخل والإإنفاق سواء على المستوى القومي أو المستوى المحلي، وكيفية قياس كل منهم، فضلاً عن القيم النقدية والقيم الحقيقة لكل من الناتج القومي والدخل القومي، وأهمية دراسة هذه المتغيرات القومية. بينما اختص **الفصل الثالث** بدراسة **التدفق الدائري للدخل القومي**، من خلال دراسة مفهوم التدفق الدائري للدخل القومي، ومفهوم كل من التسربات والإضافات، ونماذج التدفق الدائري للدخل القومي وكيفية تحقيق التوازن بكل منها. وتصدى **الفصل الرابع** إلى دراسة **محددات الطلب الكلي**، من خلال دراسة مفهوم الطلب الكلي، والطلب الاستهلاكي وتتناول محددات الاستهلاك ودالة الاستهلاك في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، والطلب الاستثماري من خلال دراسة أنواع الاستثمار ومحددات الاستثمار ومنحنى الطلب على الاستثمار، فضلاً عن الطلب الحكومي والطلب الأجنبي الصافي. واختص **الفصل الخامس** بدراسة **تحديد المستوى التوازي للدخل القومي**، وذلك في ظل النماذج المختلفة للاقتصاد القومي والافتراضات الأساسية اللازمة لذلك، فضلاً عن المضاعفات. وتناول **الفصل السادس** **السياسة المالية ومستوى النشاط الاقتصادي**، من خلال دراسة مفهوم السياسة المالية وتقسيماتها،

ودورها في علاج كل من الفجوة الانكمashية والفجوة التضخمية. وتناول **الفصل السابع دراسة مشكلة التضخم**، من خلال تناول مفهوم التضخم، وأسباب التضخم، وأنواع التضخم، وقياس التضخم، هذا فضلاً عن آثار التضخم وكيفية علاجه. وتصدى **الفصل الثامن إلى دراسة مشكلة البطالة**، من خلال تناول مفهوم البطالة الرسمي والعلمي، وكذلك المقياس الرسمي والعلمي للبطالة، وأنواع البطالة، فضلاً عن آثار البطالة. وقد تناول **الفصل التاسع دراسة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**، وذلك من خلال دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للتخلف، ومفهوم كل من: النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية، والتنمية المستدامة. واختص **الفصل العاشر بدراسة الدورات الاقتصادية**، من خلال دراسة تعريف الدورات الاقتصادية وخصائصها، ومرحلتها، ومؤشراتها، وأهم الأزمات الاقتصادية في العصر الحديث، هذا فضلاً عن أنواع الدورات الاقتصادية وأسبابها.

وقد روعي في هذا المؤلف تذليل كل فصل بخلاصة ومجموعة مختارة من نماذج الأسئلة، حتى يتمكن الدارس من تحديد النقاط الرئيسية بالفصل واختبار مدى فهمه للمادة العلمية به.

ونرجو من الله عز وجل أن يوفقنا إلى تقديم ما ينفع به امتنا وأن يحقق هذا المؤلف الهدف الذي كتب من أجله، والله ولي التوفيق،،،،

"المؤلف"

الإسكندرية في أكتوبر 2021



## الفصل الأول

### الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي وسياساتيه

يهدف هذا الفصل إلى إمام الدارس بمفهوم الاقتصاد الكلي و مجالات دراسته، وكذلك الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي، الذي يستطيع من خلالها الحكم على مستوى الأداء الاقتصادي، وكذلك معرفته بالسياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدم لعلاج المشكلات التي تواجه المجتمع، ومن ثم تسهم في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي. ويتم ذلك من خلال دراسة مفهوم الاقتصاد الكلي و مجالات دراسته، والأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي، وسياسات الاقتصاد الكلي. وبالتالي فإنه في نهاية هذا الفصل يتوقع أن يكون الدارس قادرًا على أن:

- 1 - يُعرّف الاقتصاد الكلي.
- 2 - يُحدد نطاق و مجالات دراسة الاقتصاد الكلي.
- 3 - يُحدد الأهداف الرئيسية للاقتصاد الكلي.
- 4 - يُعرف السياسات الاقتصادية الكلية وأنواعها.
- 5 - يُحدد السياسات الاقتصادية الكلية الواجب اتباعها لمعالجة المشكلات الاقتصادية الكلية، ومن ثم يتحقق الأهداف الاقتصادية بالمجتمع.

وفقاً لذلك فإن هذا الفصل يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:

- ❖ مفهوم الاقتصاد الكلي ونطاق دراسته.
- ❖ الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي.
- ❖ السياسات الاقتصادية الكلية.

هذا فضلاً عن، الخلاصة و نماذج الأسئلة.

## 1 - 1: مفهوم الاقتصاد الكلي ونطاق دراسته

يُعرف الاقتصاد الكلي ( Macroeconomics ) "بأنه ذلك الفرع من فروع النظرية الاقتصادية الذي يهتم بدراسة وتحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية - أي على مستوى الاقتصاد القومي - في مجتمع معين". وبالتالي فإنه يهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الكلي ومحدداته، فضلاً عن معدل النمو في هذا النشاط واتجاه الظواهر الاقتصادية وتأثير المشكلة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه.

يتضح من هذا التعريف أن الاقتصاد الكلي يتمثل في ذلك الجزء من الدراسات الاقتصادية التي تختص بدراسة الموضوعات الاقتصادية الكلية، التي تحدد مستوى معيشة أفراد المجتمع، ومن ثم الحالة الاقتصادية للدولة. أي أنه يعالج أداء الاقتصاد القومي في مجموعه، وما ينطوي عليه ذلك من كيفية تحديد الناتج الكلي في الاقتصاد القومي من السلع والخدمات ومستوى التوظيف للموارد المتوفرة في الاقتصاد. وبالتالي فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل، من خلال دراسة وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية في هذا المجتمع مثل: الناتج القومي، والدخل القومي، والاستهلاك الكلي، والإدخار الكلي، وأسعار الفائدة، ومستوى التوظيف، والمستوى العام للأسعار، ..إلخ.

ولذا، فإن الاقتصاد الكلي يحاول التصدي للإجابة على عديد من الأسئلة التي يمكن أن تطرح على المستوى القومي، لعل أهمها:

- ( 1 ) كيف يتحدد مستوى الناتج القومي و/أو الدخل القومي في المجتمع؟
- ( 2 ) ما هي الأسباب الكامنة وراء التقلبات في مستوى الناتج و/أو الدخل القومي من سنة إلى أخرى؟

- ( 3 ) ما هي العوامل التي تحدد معدل نمو الناتج القومي و/أو الدخل القومي في المجتمع عبر الزمن؟
- ( 4 ) كيف يتحدد مستوى التوظيف، ومن ثم معدل البطالة في المجتمع؟
- ( 5 ) كيف يتحدد المستوى العام للأسعار، ومن ثم معدل التضخم في المجتمع؟
- ( 6 ) ما هي العوامل التي تحدد مستوى كل من الصادرات والواردات في الاقتصاد القومي؟ فضلاً عن اتجاهات التغير فيها عبر الزمن؟
- ( 7 ) ما هي الأسباب وراء وجود عجز في ميزان المدفوعات الخاص بالدولة؟ وكيف يمكن معالجتها؟
- ( 8 ) ما هي الأسباب وراء التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية في المجتمع؟ وكيف يمكن معالجتها؟
- ( 9 ) كيف يمكن تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في المجتمع؟
- ( 10 ) ما هي السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تتعامل بكفاءة وفاعلية مع الظواهر والمشكلات الاقتصادية على مستوى المجتمع ككل؟

**وعند محاولة الإجابة على مثل هذه الأسئلة وغيرها، فإننا يمكن أن نتعرض إلى دراسة موضوعات كثيرة تمثل في مضمونها الموضوعات الأساسية في الاقتصاد الكلي، لعل أهمها:** الناتج القومي والناتج المحلي، والدخل القومي والدخل المحلي والعلاقة بين كل منهما بالإضافة إلى التدفق الدائري للدخل القومي، والطلب الكلي والعرض الكلي، وتحديد المستوى التوازنى للناتج القومى أو الدخل القومى، فضلاً عن السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر في هذه المتغيرات، والنقود والبنوك وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي، والتجارة الدولية، وميزان المدفوعات الدولية، وسعر الصرف، والنمو الاقتصادي، والتنمية

الاقتصادية، وتمويل التنمية سواء من المصادر المحلية أو المصادر الأجنبية، .. إلخ.

وبالتالي، فإن أهمية دراسة الاقتصاد الكلي ترجع إلى أنها تساعد في اتخاذ القرارات العامة للحكم على كفاءة السياسات الاقتصادية الكلية، وكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وكذلك الحكم على مستوى أداء النشاط الاقتصادي من خلال دراسة المتغيرات الكلية سالفة الذكر.

تجدر الإشارة هنا إلى أن دراسة الاقتصاد الكلي تعد دراسة حديثة نسبياً مقارنة بدراسة الاقتصاد الجزائري، حيث أنه قبل ثلثينيات القرن الماضي كان اهتمام الاقتصاديين يتركز على التحليل الاقتصادي الجزائري، حيث كان يشغل معظم تفكيرهم وإسهاماتهم في علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية، وذلك نتيجة للاعتقاد السائد لديهم أن الاقتصاد يتوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل، ويتحقق ذلك الأمر بصورة تلقائية، وبالتالي لا توجد بطالة إجبارية. وأي اختلال يمثل وضعياً عارضاً سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية ويعود الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظف الكامل مرة أخرى، وبالتالي فإن الناتج القومي يكون ثابتاً في الأجل القصير. غير أنه في ثلثينيات القرن الماضي حدث تغييران كبيران غيرا من هذا التفكير وأديا إلى ضرورة دراسة الاقتصاد الكلي وتطوير النظرية الاقتصادية الكلية وزيادة الاهتمام بهذا الفرع من النظرية الاقتصادية، وهذا التغييران هما<sup>(1)</sup>:

(1) عبد المطلب عبد الحميد، *النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلية للمبادئ)*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص ص 285 ، 286 .

( ١ ) **أزمة الكساد العالمي العظيم (1929 - 1933)**: وقد أثبتت أن الفروض التي تستند إليها النظريات التقليدية في إمكانية تحقيق التوظف الكامل وثبات الناتج القومي في الأجل القصير غير صحيحة، وبالتالي لا يمكن الدفاع عنها.

فمثلاً: كان معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 3.2 % من قوة العمل في عام 1929 ارتفع إلى 24.9 % في عام 1933. وقد اقتنى هذا بانخفاض الدخل القومي الحقيقي من 315.7 مليار دولار إلى 221.1 مليار دولار، أي بنسبة 30 % خلال العامين السابقين على التوالي.

وبالتالي، عندما تحقق الاقتصاديون من أن معدل البطالة والناتج القومي متغيران - وليس ثوابت - فقد أصبح هناك إجماع على ضرورة دراسة العوامل التي تحدد كل منهما، وعلاقتهما بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى في الاقتصاد.

( ٢ ) **ظهور النظرية الكنزية**: وذلك في عام 1936 عندما نشر كينز كتابه في "النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود" وقدم فيه كينز نظريته في الاقتصاد الكلي، وأثبتت أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن عند أي مستوى للدخل وعادة ما يكون دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم يمكن أن تستمر البطالة لفترات طويلة من الزمن أو حتى إلى مالا نهاية. وأن الاقتصاد لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن تلقائياً عند مستوى التوظف الكامل، وأن التوازن المقترب بمستوى أقل من التوظف الكامل هو حالة أكثر واقعية. ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل إلا بمحض الصدفة. ولذا نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات المالية لعلاج القصور في الطلب الكلي. وبالتالي مواجهة البطالة التي يمكن أن تستمر لفترات زمنية طويلة<sup>(١)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Routh G., *Unemployment: Economic Perspectives*, The Macmillan Press Ltd., London, First Edition, 1986, p. 3.

وقد استقبل كثير من الاقتصاديين النظرية الكينزية بحماس كبير، مما أدى إلى تزايد الاهتمام بدراسة التحليل الاقتصادي الكلي والمشكلات الاقتصادية الكلية حتى اليوم.

ويزداد الاهتمام بدراسة الاقتصاد الكلي ونحن في بداية الألفية الثالثة وفي ظل تزايد العولمة، حيث تتعدد القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية التي يجب أن تخضع للبحث والتحليل حتى يتم التعامل معها بالمنطق العلمي السليم، مع الأخذ في الحسبان أن القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية التي تواجه الدول المتقدمة مرتفعة الدخل، تختلف كثيراً عن تلك القضايا والمشكلات التي تواجه الدول النامية متوسطة ومنخفضة الدخل.

**ففي المجموعة الأولى** - مجموعة الدول المتقدمة - تتمثل أهم القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية في التقلبات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، حيث تتعاقب فترات الرواج والكساد، وكذلك كيفية الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً حتى يستمر تحقيق الارتفاع في مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، هذا فضلاً عن تحقيق الاستقرار في الأسعار في مواجهة مشكلات العجز في كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.

بينما في **المجموعة الثانية** - مجموعة الدول النامية - فتدور أبرز القضايا والمشكلات الاقتصادية الكلية حول كيفية مواجهة التخلف الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، وبالتالي كيفية التخلص من التخلف والارتفاع بمستوى معيشة أفراد المجتمع. ومن هنا تبرز قضايا التضخم والبطالة وتمويل عملية التنمية الاقتصادية وعجز ميزان المدفوعات، وتزايد المديونية الخارجية، وتدھور القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وغيرها من المشكلات.

## ١ - ٢: الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي

يهدف الاقتصاد الكلي إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد القومي في مجموعة، ويتركز ذلك حول دراسة القوى التي تؤثر في مستوى الأداء الكلي للاقتصاد، فضلاً عن دراسة المتغيرات التي تؤثر في مستوى هذا الأداء، ويهدف الاقتصاد الكلي إلى تحقيق عديد من الأهداف التي تعمل على زيادة رفاهية أفراد المجتمع، وتمثل أهم هذه الأهداف فيما يلي:

( ١ ) تحقيق مستوى مرتفع من الناتج القومي ومعدل النمو فيه: يعرف الناتج القومي الإجمالي " بأنه عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل المواطنين في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة ". ويتطلب الارتفاع بمستوى الناتج في المجتمع تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل لموارده، ومن ثم توزيع هذه الموارد واستخدامها في أفضل استخدام لها، أي تحقيق الكفاءة الاقتصادية للموارد وبحيث لا توجد موارد عاطلة.

ويقاس الناتج القومي وفقاً لأسلوبين هما:

( أ ) **الناتج القومي النقدي أو الاسمي**: وهو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد مقومة بالأسعار الجارية. ولذا فإنه يمكن أن تزداد قيمة الناتج القومي نتيجة لزيادة كميات السلع والخدمات أو نتيجة لارتفاع الأسعار أو نتيجة للاثنتين معاً.

( ب ) **الناتج القومي الحقيقي**: وهو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد مقومة بالأسعار الثابتة - أي على أساس أسعار سنة أساس معينة - ولذا فإنه يستبعد أثر التغيرات في الأسعار، ومن ثم يزداد الناتج القومي في هذه الحالة نتيجة لزيادة كميات السلع والخدمات النهائية فقط، أي نتيجة لزيادة حقيقة في الإنتاج. وهذا المقياس يكون أفضل من مقياس الناتج

القومي النقدي، حيث يعبر بصورة أفضل عن التحسن في مستوى الأداء الاقتصادي بالمجتمع، ويعكس الصورة الحقيقة لرفاهية أفراد المجتمع ومدى التحسن فيها.

إذا تم استخدام الموارد المتاحة في المجتمع استخداماً كاملاً وأمثلاً فإن الناتج القومي يزداد ويصل إلى ما يسمى **بـالناتج القومي المحتمل**، ويعرف بأنه "أقصى ناتج يمكن تحقيقه في الاقتصاد عندما يتم استخدام الموارد المتاحة استخداماً كاملاً وأمثلاً في ظل المستوى الفني المتاح"، ومن ثم يكون المجتمع عند حدود إمكانيات الإنتاج، وبالتالي لا يوجد أي فاقد اقتصادي في المجتمع، ويقاس هذا الفاقد الاقتصادي من خلال ما يسمى بفجوة الناتج، وهي تمثل الفرق بين الناتج القومي المحتمل والناتج القومي الفعلي في الاقتصاد القومي.

**فجوة الناتج = الناتج القومي المحتمل - الناتج القومي الفعلي**

**إذا كان:**

- **الناتج الفعلي = الناتج المحتمل**، فإن فجوة الناتج = صفر، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون في حالة توظيف كامل بالمفهوم العملي - الذي يسمح بحد أدنى من البطالة - ويعمل الاقتصاد عند حدود إمكانيات الإنتاج بالنسبة له، أي لا توجد موارد عاطلة أو بطالة بالمفهوم العملي، وهذا يدل على ارتفاع مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي وارتفاع كفاءة السياسات المستخدمة.

- **الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل**، فإن فجوة الناتج تكون موجبة، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون دون مستوى التوظيف الكامل، ويعمل الاقتصاد عند مستوى أقل داخل حدود إمكانيات الإنتاج، ومن ثم توجد

موارد عاطلة أي بطالة، ويدل هذا على ضعف مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي وعدم كفاءة السياسات المستخدمة.

يتمثل النمو الاقتصادي في تحقيق زيادة مستمرة في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن". وبالتالي لكي يتحقق النمو الاقتصادي وفقاً لهذا المفهوم لابد من توافر ثلاثة شروط هي:

- أن تتسم الزيادة في الناتج أو الدخل القومي بصفة الاستمرارية أي تكون على المدى الزمني الطويل.
- أن تكون الزيادة في الناتج أو الدخل القومي حقيقة وليس نقدية، لأن الناتج القومي الحقيقي يُعد المقياس الأكثر ملائمة لقياس النمو في الاقتصاد القومي، ومن ثم الحكم على درجة التحسن التي تطرأ على مستوى معيشة أفراد المجتمع.
- أن يكون معدل الزيادة في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان لكي ما يزداد متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل القومي الحقيقي ، وذلك لأن متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل القومي عبارة عن خارج قسمة الناتج أو الدخل القومي على عدد السكان.

يُقاس معدل النمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى كما يلي:

(ن ق ح) في العام الحالي - (ن ق ح) في العام الماض

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{(ن ق ح) في العام الماضي}{(ن ق ح) في العام الحالي} \times 100$$

وكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي فإنه يدل على ارتفاع مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي، ومن ثم ارتفاع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، وبالتالي نجاح السياسات الاقتصادية في هذا المجتمع، والعكس صحيح. غير أنه يجب أن يقترب ذلك الأمر بعدها في توزيع الناتج القومي أو الدخل القومي فيما بين أفراد المجتمع، كما سوف يتضح فيما بعد.

( 2 ) **التوظف الكامل:** يسمى أيضاً التشغيل الكامل لكافة الموارد المتاحة في الاقتصاد، غير أنه عادة ما يقتصر ذلك المفهوم على عنصر العمل فقط لأنّه يمثل وسيلة التنمية وغايتها في الوقت نفسه، ولذا يطلق عليه هدف تحقيق التوظف الكامل أو العمالة الكاملة ( Full Employment ). ويقاس القصور في تحقيق هذا الهدف من خلال ما يسمى بمعدل البطالة.

**تتمثل البطالة ( Unemployment ) في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولا يجدون فرصة عمل في ظل الأجور السائدة خلال فترة زمنية معينة(1).**

يُقاس معدل البطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العمال العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، أي أن<sup>(1)</sup>:

$$\text{قوة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}$$

**يتم التفرقة بين مفهومين للتوظف الكامل أو العمالة الكاملة وهما:**

(أ) **المفهوم النظري للتوظف الكامل:** وهو يعني ببساطة أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه في ظل الأجور السائدة فإنه يجد فرصة عمل،

<sup>(1)</sup> لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- International Labor Organization, *World Labor Report*, ILO, Geneva, 1995, pp. 17, 18.

<sup>(1)</sup> يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- McConnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., *Contemporary Labor Economics*, Mc-Graw Hill, New York, Sixth Edition, 2003, p. 554.

وهذا يعني أن يكون مستوى التوظيف 100 %، وبالتالي يكون معدل البطالة مساوياً للصفر. غير أن هذا الأمر يصعب تحقيقه عملياً، كما أنه يتربّط عليه في حالة تحققه الإخلاص بأهداف أخرى في المجتمع، حيث أن استيعاب جميع أفراد القوة العاملة في المجتمع يتطلّب إحداث زيادة كبيرة في الطلب الكلي على كافة السلع والخدمات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم حدوث تضخم، وما يرتبط به من عديد من الآثار السلبية الأخرى.

(ب) **المفهوم العملي للتوظيف الكامل:** وهو يعني الاستخدام الكفاء لقوة العمل، بما لا يخل بالأهداف الأخرى في المجتمع، وبخاصة هدف الاستقرار في الأسعار. ويتطّلّب ذلك وجود حد أدنى من البطالة يطلق عليه **معدل البطالة الطبيعي**، أي معدل البطالة المسموح به. ويختلف هذا المعدل من دولة إلى أخرى ويترافق عادة فيما بين ( 3 % - 5 % ) من قوة العمل في المجتمع.

ويُسْعى أي مجتمع إلى تقليل حجم البطالة به إلى هذه المعدلات المقبولة، ومن ثم الارتفاع بمستوى التوظيف لأفراد القوة العاملة من أجل زيادة مستوى الناتج، والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع معدل البطالة يمثل خسارة اقتصادية لأنها تتطبّي على طاقة عاطلة، ومن ثم تمثل نوعاً من الضياع أو الفاقد الاقتصادي في موارد المجتمع، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية للبطالة<sup>(1)</sup>.

يجدر بالذكر، أنه إذا كان الناتج القومي الفعلي في الاقتصاد مساوياً للناتج القومي المحتمل، فإن الاقتصاد يكون عند مستوى التوظيف الكامل بالمفهوم العملي، ومن ثم يكون معدل البطالة الفعلي معادلاً لمعدل البطالة

(1) تأخذ البطالة في المجتمع عدة أشكال، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:  
- Miller R. L., *Economics Today*, Addison-Wesley, New York, U. S., 2001, pp. 150, 151.

ال الطبيعي والمسموح به، وتكون فجوة الناتج عند ذلك مساوية للصفر . بينما إذا كان الناتج القومي الفعلي أقل من الناتج القومي المحتمل ، فيكون الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل ، ومن ثم يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعية ، وتكون فجوة الناتج في هذه الحالة موجبة.

**( 3 ) الاستقرار في مستوى الأسعار:** يعد تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أحد الأهداف الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستقرة، حيث يترتب على ارتفاع مستوى الأسعار الارتفاع في كل من هيكل الإنتاج والطلب على السلع والخدمات وتوزيع الدخل، فضلاً عن تدهور المدخرات، وزيادة الواردات ونقص الصادرات، ومن ثم ظهور أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات وغير ذلك من الآثار السلبية المختلفة سواء على الاستهلاك أو الاستثمار أو العمالة وغيرها من المتغيرات الكلية<sup>(2)</sup>. ولذا تتجه الحكومات من خلال كافة السياسات والوسائل المتاحة إلى علاج التضخم ومنع حدوثه.

ولا يقصد باستقرار الأسعار ثباتها وعدم تغييرها، أي أن يكون معدل التضخم مساوياً للصفر، حيث أن ذلك يصعب تتحققه عملياً، كما قد لا يكون مرغوباً فيه في بعض الحالات، فالزيادة في الإنتاج عادة ما تكون مصحوبة بزيادة في التكاليف، وبالتالي لابد من ارتفاع الأسعار لتعطية تلك الزيادة في التكاليف، وهذا يعني أن ارتفاع الأسعار في هذه الحالة يمثل حافزاً على زيادة الإنتاج. وبالتالي فإن استقرار الأسعار يقصد به المحافظة على معدل التضخم عند مستوى منخفض نسبياً، وأن يكون ذلك عند أدنى حد ممكن.

---

<sup>(2)</sup> يمكن الرجوع في ذلك إلى:  
- Miller R. L., *Ibid*, pp. 153-157.

ويقاس معدل التضخم في أي مجتمع من خلال الأرقام القياسية للأسعار سواء الرقم القياسي للأسعار المستهلك أو الرقم القياسي لأسعار الجملة، غير أنه عادة يفضل استخدام الرقم القياسي للأسعار المستهلك لأنّه يعكس التغيرات التي تطرأ في مستوى معيشة أفراد المجتمع من سنة إلى أخرى عبر الزمن، حيث أن:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في العام الحالي} - \text{الرقم القياسي للأسعار في العام الماضي}}{100 \times \text{الرقم القياسي للأسعار في العام الماضي}} =$$

وعندما يكون معدل التضخم موجباً، فإن هذا يدل على ارتفاع في المستوى العام للأسعار في العام الحالي عن العام الماضي، وعندما يكون معدل التضخم صفرًا، فإن هذا يعني عدم تغير أسعار العام الحالي عن العام الماضي. فمثلاً: إذا ارتفع الرقم القياسي للأسعار المستهلك في مجتمع ما من 115 في عام 2019 إلى 125 في عام 2020، مما هو معدل التضخم في هذا المجتمع؟

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في عام 2020} - \text{الرقم القياسي للأسعار في عام 2019}}{100 \times \text{الرقم القياسي للأسعار في عام 2019}}$$

$$\therefore \text{معدل التضخم} = \frac{10}{115} \times 100 = \frac{115 - 125}{115} = 9 \% \text{ تقريباً}$$

وهذا يعني أن المستوى العام للأسعار ارتفع في عام 2020 بنسبة 9 % عن نظيره في عام 2019 في هذا المجتمع.

**( 4 ) التوازن الخارجي واستقرار سعر الصرف:** يقصد بالتوازن الخارجي (External Balance) التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي، ويتحقق ذلك عندما تتعادل مجموع المتحصلات مع الخارج مع مجموعة المدفوعات للخارج، وهو ما يبينه ميزان المدفوعات، الذي تسجل فيه كل المتحصلات وكل المدفوعات مع العالم الخارجي.

فإذا ظهر عجز في ميزان المدفوعات فإن هذا يعني أن المدفوعات للخارج تفوق المتحصلات مع الخارج، ويتم تسديد هذا العجز إما عن طريق السحب من احتياطي الذهب أو العملات الأجنبية لدى الدولة، ومن ثم نقص احتياطياتها، أو عن طريق زيادة التزاماتها تجاه العالم الخارجي من خلال الاقتراض، ومن ثم تظهر مشكلة الديون الخارجية وهو ما يلقي بالتزامات وأعباء إضافية على الاقتصاد القومي تؤدي إلى مزيد من التزاماتها في السنوات التالية. ومن ثم تدخل الدولة في دوامة من عدم القدرة على تحقيق هدف التوازن الخارجي، وبخاصة إذا ما تفاقمت هذه الديون، ومن ثم زيادة التزاماتها وأعبائها. ويترب على ذلك تدهور في قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية باستمرار.

ولذا فإن أحد الأهداف الأساسية لسياسات الاقتصاد في المجتمع يتمثل في العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وفي حالة وجود عجز فلابد من تدخل الحكومة واتخاذ بعض السياسات لمواجهته، منها تلك السياسات التي تهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، ومن ثم زيادة متحصلات الدولة والحد من مدفوعاتها الخارجية بكافة الوسائل، ومن ثم تقليل هذا العجز أو التخلص منه كلياً. وذلك لأن استقرار قيمة العملة الوطنية مرتبط بهذا التوازن في ميزان المدفوعات، وسوف يوضح ذلك الأمر بصورة أكثر تفصيلاً فيما بعد.

**( 5 ) العدالة في توزيع الدخل:** يُعد هدف العدالة في توزيع الدخل فيما بين أفراد المجتمع من الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن وجود اختلال في توزيع الدخل فيما بين أفراد المجتمع يؤثر سلبياً في العديد من المتغيرات الاقتصادية، هذا فضلاً عن الآثار السلبية فيما بين أفراد المجتمع ووجود الطبقية فيما بينهم وتولد نوعاً من السخط الاجتماعي وروح عدم

الانتماء وغيرها من الآثار السلبية الأخرى. ولذا تتخذ الحكومات عديداً من السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق هذا الهدف للحد من التفاوت في توزيع الدخل القومي. مثل: إجراءات الضمان الاجتماعي التي تحقق درجة معينة من العدالة في توزيع الدخل سواء فيما بين الفئات الاجتماعية، أو فيما بين المناطق والأقاليم، أو فيما بين قطاعات النشاط الاقتصادي.

**والعدالة في توزيع الدخل قائمة على فكرة العدالة النسبية، ويمكن التمييز بين مفهومين للعدالة في توزيع الدخل<sup>(1)</sup>:**

**( 1 ) العدالة بمفهوم أخلاقي إنساني:** وهو يدعو إلى ضرورة التعايش السلمي بين طبقات المجتمع من خلال اقتطاع جزء من دخول الطبقات ذات الدخل المرتفع وتحويلة إلى الطبقات ذات الدخل المنخفض، حتى تقل الفجوة بينها، ويسود هذا المفهوم بدرجة أكبر في المجتمعات الاشتراكية.

**( 2 ) العدالة بالمفهوم المادي:** ويعني حصول كل فرد على نصيب من الدخل القومي يتناسب مع قدراته ومهاراته وكفاءته في العمل، وبالتالي فإن الأفراد الذين يمتلكون هذه المهارات والقدرات يحصلون على نصيب أكبر من الدخل مقارنة بالأفراد الذين ليس لديهم هذه القدرات والمهارات، ويسود هذا المفهوم بدرجة أكبر في المجتمعات الرأسمالية.

وعلى الرغم من هذا التباين بين مفهومي العدالة في توزيع الدخل، فإن كل المجتمعات حالياً تجمع بين المفهومين، ولكن بصورة يُغلب عليها مفهوم على آخر حسب الفلسفة الاقتصادية السائدة في المجتمع.

<sup>(1)</sup> لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 295 .

## ١ - ٣: السياسات الاقتصادية الكلية

أثبتت أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلثينيات القرن الماضي، فضلاً عن ظهور النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها، أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية أصبحت ضرورة مسلم بها. كما أنه لا يوجد أي اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه بدون وجود سياسات اقتصادية كافية تساعد على ذلك.

كما أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية تزداد بدرجة أكبر ونحن في بداية الألفية الثالثة، حتى تستوعب هذه السياسات الاقتصادية التحولات والتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول وهي في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية. فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فضلاً عن الشخصية والاتجاه نحو اقتصادات السوق الحر، وتحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO) وتبني استراتيجيات للتنمية ذات توجه خارجي للتصدير في معظم دول العالم وفقاً للمزايا النسبية، وسيطرة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية، كل هذا يدعو إلى مزيد من الاهتمام بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية.

وتعرف السياسة الاقتصادية الكلية " بأنها مجموعة القواعد والأدوات والإجراءات والوسائل التي تضعها الحكومة وتحكم قراراتها في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من أهداف الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة". وقد يتم استخدام سياسة واحدة أو أكثر من سياسة بهدف التأثير في متغير أو عدد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف على المستوى القومي، مثل: تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي و/أو التوظف الكامل و/أو استقرار الأسعار.

وبالتالي، فإن السياسات الاقتصادية الكلية توضع لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، ومن ثم علاج جوانب القصور والعجز في تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي علاج المشكلات الاقتصادية الناتجة عن عدم تحقيق هذه الأهداف الكلية بالمجتمع. وعدم تحقق تلك الأهداف يفاقم من تلك المشكلات، ولعل أهم المشكلات الاقتصادية التي يمكن أن يعني منها أي مجتمع، وستستخدم السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، تتمثل فيما يلي:

- مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة.
- مشكلة التضخم وعدم الاستقرار في الأسعار.
- تدني معدلات النمو الاقتصادي.
- تزايد عجز ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية.
- تزايد عجز الموازنة العامة للدولة.
- مشكلة الديون الخارجية وتزايد التزاماتها.
- سوء توزيع الدخل القومي.
- اختلال هيكل الإنتاج.
- سوء تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع.

وتتمثل أهم السياسات الاقتصادية الكلية فيما يلي:

**أولاً: السياسة المالية (Fiscal Policy) :** تتمثل أدوات السياسة المالية في الإنفاق الحكومي والضرائب، وتغيير أي منها يؤثر في مستوى الطلب الكلي في المجتمع، وبالتالي يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي. ويوضح من ذلك أن السياسة المالية تتمثل أدواتها في مكونين:

- **المكون الأول للسياسة المالية وهو الإنفاق الحكومي:** ويشتمل على الإنفاق على كافة السلع والخدمات مثل شراء المعدات الحربية، والإنفاق على كل المرافق والخدمات العامة. ويحدد الإنفاق الحكومي الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الدولة، ويمثل الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي، ومن خلال تغيير الإنفاق الحكومي يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي التأثير في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار.
- **المكون الثاني للسياسة المالية وهو الضرائب:** وتتضمن كلاً من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. وتحتخص الأولى بتلك الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد، والثانية هي تلك التي تفرض على السلع والخدمات. يؤثر تغيير الضرائب في الطلب الكلي بصورة غير مباشرة من خلال التأثير في مستوى الاستهلاك والاستثمار اللذان يمثلان مكونين رئيسيين من مكونات الطلب الكلي، وبالتالي يؤثر هذا في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار وغيرها.

وفي ظل ظروف الركود أو الكساد تركز أهداف السياسات الاقتصادية الكلية على الارتفاع بمستوى الناتج القومي ومعدل النمو فيه، فضلاً عن الارتفاع بمستوى التوظف، ولذا يتم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي يزداد كل من مستوى التوظف ومستوى الناتج القومي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي. ويحدث العكس في ظل ظروف التضخم، حيث يتم إتباع سياسة

مالية انكمashية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، ويحد هذا من معدلات التضخم.

### ثانياً: السياسة النقدية (Monetary Policy) : تمثل أدوات السياسة

النقدية في تغيير العرض النقدي في المجتمع<sup>(1)</sup>، والائتمان المصرفـي، ويؤثر هذا في مستويات أسعار الفائدة، وبدوره في مستوى الاستثمار، ومن ثم في الطلب الكلي، وبالتالي يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي. ويقوم على هذه السياسة ويتولى إدارتها البنك المركزي، حيث يتحكم في العرض النقدي بالمجتمع من خلال التأثير في عـدـيد من المتغيرات التي تحكم قدرة البنوك على منح الائتمان، فضلاً عن التحكم في الإصدار النقدي الجديد. ويؤثر هذا في أسعار الفائدة، ومن ثم في حجم الاستثمار الذي يمثل مكوناً من مكونات الطلب الكلي. ففي ظل ظروف الركود أو الكـسـادـ الاقتصادي يتبع البنك المركـزـيـ سيـاسـةـ نـقـدـيـةـ توـسـعـيـةـ وـيـزـيدـ منـ العـرـضـ النقـدـيـ فـيـ المـجـمـعـ، وـيـتـرـتـبـ عـلـىـ ذـلـكـ الـأـمـرـ انـخـفـاضـ فـيـ أـسـعـارـ الفـائـدـةـ، وـمـنـ ثـمـ يـزـدـادـ اـسـتـثـمـارـ، وـبـالـتـالـيـ يـزـدـادـ مـسـتـوىـ الـطـلـبـ الكـلـيـ،ـ مماـ يـؤـدـيـ فـيـ النـهـاـيـةـ إـلـىـ زـيـادـةـ مـسـتـوىـ النـاتـجـ القـومـيـ وـمـسـتـوىـ التـوـظـفـ،ـ فـضـلاـ عـنـ اـرـتـقـاعـ مـعـدـلـ النـمـوـ اـقـتـصـاديـ.ـ بـيـنـماـ فـيـ ظـلـ ظـرـوفـ التـضـخمـ فـإـنـ الـبـنـكـ المـرـكـزـيـ يـتـبـعـ سـيـاسـةـ نـقـدـيـةـ انـكـمـاشـيـةـ تـرـمـيـ إـلـىـ تـخـفـيـضـ العـرـضـ النقـدـيـ بـالـمـجـمـعـ،ـ وـمـنـ ثـمـ اـرـتـقـاعـ أـسـعـارـ الفـائـدـةـ،ـ وـبـالـتـالـيـ يـنـخـفـضـ مـسـتـوىـ اـسـتـثـمـارـ وـبـدـورـهـ مـسـتـوىـ الـطـلـبـ الكـلـيـ،ـ وـهـذـاـ يـحدـ فـيـ النـهـاـيـةـ مـنـ اـرـتـقـاعـ فـيـ الـمـسـتـوىـ الـعـامـ لـلـأـسـعـارـ.

<sup>(1)</sup> ويتمثل العرض النقدي في إجمالي وسائل الدفع في المجتمع سواء في صورة نقود قانونية بكافة أنواعها، أو نقود مصرفـيةـ أوـ التـراـماتـ.

**ثالثاً: السياسات الاقتصادية الخارجية أو الدولية (International Economic Policies)** تحكم هذه السياسات علاقات الدولة مع العالم الخارجي، وتنقسم إلى مجموعتين من السياسات هما:

**(أ) السياسة التجارية (Trade Policy)**: تتكون أدوات السياسة التجارية من التعريفة الجمركية ونظام الحصص، وإعانت الصادرات وغيرها من الأدوات التي تهدف التأثير في الواردات وال الصادرات. ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي.

فإذا كانت الدولة تواجه عجزاً في الميزان التجاري، فإنها تتبع هذه السياسات من خلال فرض و/or رفع التعريفة الجمركية على الواردات و/or فرض قيود كمية على الواردات - مثل حصص الواردات - فضلاً عن تقديم دعم وإعانت لل الصادرات بهدف زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وكل ذلك يهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري. غير أن أثر هذه السياسات لا يتوقف عند هذا الحد فقط بل يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي بالمجتمع، وبالتالي زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف، وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادي بالمجتمع.

**(ب) سياسة الصرف الأجنبي (Foreign Exchange Policy)**: تمثل أدوات هذه السياسة في تغيير سعر الصرف والخاص بتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية. ويؤثر هذا على التجارة الخارجية للدولة، أي على الصادرات والواردات، ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي يؤثر في النهاية في مستوى النشاط الاقتصادي.

تبغ الدول نظماً مختلفة في تنظيم وإدارة أسواق الصرف الأجنبي بها، حيث تتبع بعض الدول نظام سعر الصرف الحر الذي يتحدد وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب، بينما تتبع دول أخرى نظام سعر الصرف الرسمي الثابت. وتهدف هذه السياسة عادة إلى تحقيق الاستقرار في سعر صرف عملتها بالنسبة للعملات الأخرى في المدى الطويل. غير أنه عندما تواجه الدولة بعجز في الميزان التجاري، فإنها قد تلجأ إلى خفض سعر عملتها بالنسبة للعملات الأخرى، مما يؤدي إلى أن تصبح صادراتها أرخص نسبياً، ووارداتها أغلى نسبياً، ويترب على ذلك زيادة الصادرات والحد في الواردات، وبالتالي تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري، كما يؤثر ذلك الإجراء أيضاً في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي في مستوى الإنتاج والتوظيف ومستوى الأسعار بالمجتمع.

يجدر بالذكر هنا في نهاية هذا التحليل، أن سياسات التجارة الخارجية، التي تهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، أمر مرهون بمرونة كل من الطلب المحلي على الواردات، والطلب الخارجي على الصادرات، فضلاً عن مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، ويجب أن تكون هذه المرونة مرتفعة حتى تتحقق هذه السياسات أهدافها<sup>(1)</sup>.

**رابعاً: سياسة الدخول والأسعار (wages & price policies):** تتمثل أدوات هذه السياسة في التأثير بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة على كل من

---

<sup>(1)</sup> يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- Agenor P. R., “The Labor Market and Economic Adjustment”, *International Monetary Fund: Staff Papers*, IMF, Washington, Vol. 43, Iss.2, Jun. 1996, <http://80-proquestumi.com>, 21/12/2002, pp. 316, 317.

الدخول والأسعار، بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم الشديد.

يتم علاج التضخم الشديد وفقاً لل الفكر التقليدي من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكمashية، غير أن هذا الأمر يتربّع عليه في الوقت نفسه أيضاً خفض كل من مستوى الناتج ومستوى التوظيف، وهذا يسهم بدوره في الارتفاع بمعدل البطالة في المجتمع. وهذا الأمر تكون تكلفته عالية جداً على المجتمع. وقد يتطلب ذلك من الحكومات أن تبحث عن وسائل وأدوات بديلة ذات تكلفة أقل لمواجهة التضخم المتزايد. وقد تراوحت هذه الأدوات ما بين التحكم كليّة في الأجور و/أو في الأسعار إلى استخدام مؤشرات اختيارية تحد من الزيادة في كل من الأجور والأسعار. وتُعد هذه السياسات بمثابة تدخل مباشر في قوى السوق للحد من التضخم، ولذا يثار بشأنها جدل كبير فيما بين الاقتصاديين.

تجدر الإشارة قبل الانتهاء من هذا العرض الخاص بالسياسات الاقتصادية إلى أنه غالباً ما يوجد تعارض في تحقيق أهدافها، حيث يصعب تحقيق هذه الأهداف معاً في نفس الوقت. إذ أن تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف قد يكون على حساب التضحيّة بهدف أو مجموعة أخرى من الأهداف. فمثلاً، في ظل ظروف الركود الاقتصادي، فإنه يتم إتباع سياسات مالية ونقدية توسيعية بهدف زيادة كل من مستوى الناتج ومستوى التوظيف، فضلاً عن الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي. غير أن هذا يتربّع عليه زيادة مستوى الطلب الكلي، ومن ثم ارتفاع مستوى الأسعار، أي حدوث تضخم. ويحدث العكس في حالة علاج التضخم وإتباع سياسات مالية ونقدية انكمashية.

وبالتالي، فإن هذا الأمر، يتطلب من متلذى السياسات الاقتصادية الاختيار فيما بين أهداف الاقتصاد الكلي والتوفيق فيما بينها، والقبول بالتضحيه بحد أدنى مقبول في هدف معين أو مجموعة من الأهداف في سبيل تحقيق هدف آخر أو مجموعة أخرى من الأهداف وفقاً لظروف المجتمع التي يمر بها، وكذلك وفقاً لأولوياته في تحقيق هذه الأهداف.

## ١ - ٤: الخلاصة

- **يعرف الاقتصاد الكلي** بأنه يمثل أحد فروع النظرية الاقتصادية الذي يهتم بدراسة وتحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية أي على مستوى الاقتصاد القومي، مثل دراسة: الناتج القومي، والدخل القومي، والبطالة، والتضخم، ...إلخ.
- **تعد دراسة الاقتصاد الكلي حديثة نسبياً مقارنة بدراسة الاقتصاد الجزئي،** حيث أنه قبل ثلاثينيات القرن الماضي كان اهتمام الاقتصاديين يتركز على التحليل الاقتصادي الجزئي، وذلك نتيجة للاعتقاد السائد لديهم أن الاقتصاد يتوازن دائماً عند مستوى التوظيف الكامل وبصورة تلقائية، وبالتالي لا توجد بطالة إيجارية. وأي اختلال بمثل وضعياً عارضاً يصح نفسه بصورة تلقائية. غير أنه في ثلاثينيات القرن الماضي حدث تغييران كبيران غيرا من هذا التفكير وأديا إلى ضرورة الاهتمام بدراسة الاقتصاد الكلي وهما: **أزمة الكساد العالمي العظيم (1929 – 1933)**، التي أثبتت خطأ الفكر التقليدي واستمرارية البطالة لفترات زمنية طويلة. ظهور النظرية **الكينزية (1936)**، وأثبتت أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن عند أي مستوى للدخل وعادة ما يكون دون مستوى التوظيف الكامل، ومن ثم يعاني الاقتصاد

من وجود بطلة، مما يستدعي ضرورة تدخل الدولة بالسياسات الملائمة لعلاجها.

- **يهدف الاقتصاد الكلي** إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحديد العوامل التي تؤثر في مستوى أداء النشاط الاقتصادي بالمجتمع، وذلك من خلال تحقيق عديد من الأهداف التي تعمل على زيادة رفاهية أفراد المجتمع، **وتتمثل أهم هذه الأهداف في**: تحقيق مستوى مرتفع في الناتج القومي ومعدل النمو فيه، وتحقيق التوظف الكامل، وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، وتحقيق التوازن الخارجي واستقرار سعر الصرف، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل.
- تستخدم الحكومة السياسات الاقتصادية الكلية بهدف التأثير في متغير أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف على المستوى القومي مثل: تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي و/أو التوظف الكامل و/أو استقرار الأسعار، **ومن أهم هذه السياسات ما يلي:**
  - **السياسة المالية**، وتتمثل أدواتها في تغيير الإنفاق الحكومي والضرائب.
  - **السياسة النقدية**، وتتمثل أدواتها في تغيير العرض النقدي والانتمان المصرفية، وبالتالي سعر الفائدة.
  - **السياسات الاقتصادية الخارجية أو الدولية**، وتتمثل في السياسة التجارية وأدواتها التعريفة الجمركية ونظام الحصص، وإعانت الصادرات وتهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات. وسياسة الصرف الأجنبي، وتتمثل أدواتها في تغيير سعر الصرف وتأثير هذا في التجارة الخارجية للدولة.

- **سياسات الدخول والأسعار**، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم، من خلال التأثير بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة في كل من الدخول والأسعار.

## ١ - ٥: نماذج الأسئلة

**س 1: وضح إذا كانت العبارات التالية صواب أم خطأ بإيجاز:**

١ - بدأ الاهتمام بدراسة الاقتصاد الكلي والنظرية الاقتصادية الكلية منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

٢ - لا يختلف مفهوم العدالة في توزيع الدخل القومي في المجتمعات الاشتراكية عنها في المجتمعات الرأسمالية.

٣ - إذا كانت فجوة الناتج موجبة فإن هذا يدل على ارتفاع مستوى الأداء في النشاط الاقتصادي في المجتمع.

٤ - لا يختلف المفهوم النظري عن المفهوم العملي للتوظيف الكامل.

٥ - إذا ارتفع متوسط الأسعار في مجتمع معين من 150 في عام 2018 إلى 170 في عام 2019، فإن هذا يعني أن معدل التضخم في هذا المجتمع هو 5 %.

٦ - يقصد بتحقيق الاستقرار في الأسعار في المجتمع أن يكون معدل التضخم به صفر.

٧ - لا تختلف أدوات السياسة المالية عن أدوات السياسة النقدية.

٨ - يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي بالمجتمع توافر عدد من الشروط.

٩ - يُعد الناتج القومي النقدي معيار دقيق عن مستوى الأداء الاقتصادي والرفاهية لأفراد المجتمع.

10 - لا تختلف المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول المتقدمة عن تلك التي تواجه الدول النامية حالياً.

**س2: أذكر دون أن تشرح:**

- 1 - خمس من مشكلات الاقتصاد الكلي التي تستخدم السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها.
- 2 - الأهداف الأساسية التي يسعى إلى تحقيقها الاقتصاد الكلي.
- 3 - أهم سياسات الاقتصاد الكلي.
- 4 - أهم مجالات دراسة الاقتصاد الكلي.

## الفصل الثاني

# الحسابات القومية

نظراً لأن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى الأداء به والعوامل التي تؤثر فيه على مستوى المجتمع. وهذا يتم من خلال دراسة الحسابات القومية لقياس مستوى النشاط الاقتصادي بالدولة خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة. ويتم ذلك من خلال ثلاثة مؤشرات، وهي قياس قيمة ما يتم إنتاجه وهو ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي، أو من خلال قياس قيمة الدخول المكتسبة نتيجة للقيام بعمليات الإنتاج وهو ما يسمى بالدخل القومي، أو من خلال قياس قيمة ما يتم إنفاقه على شراء السلع والخدمات التي تم إنتاجها وهو ما يسمى الإنفاق القومي. وبالتالي يُعد كل من الناتج القومي، والدخل القومي، والإنفاق القومي متغيرات بديلة لقياس مستوى النشاط الاقتصادي بالمجتمع، ويقابل هذه المتغيرات القومية الثلاثة متغيرات مناظرة لها على المستوى المحلي. هذا فضلاً عن القيم النقدية والقيم الحقيقة لهذه المتغيرات، وهي أمور تسهم في صياغة السياسات الاقتصادية السليمة لتحسين الأداء الاقتصادي بالمجتمع وتحقيق أهدافه. وبالتالي فإنه في نهاية هذا الفصل يتوقع أن يكون الدارس قادرًا على أن:

- 1 - يُعرف كل من الناتج القومي والناتج المحلي والعلاقة بينهما.
- 2 - يُعرف كل من الدخل القومي والدخل المحلي والعلاقة بينهما.
- 3 - يُعرف كل من الإنفاق القومي والإنفاق المحلي والعلاقة بينهما.
- 4 - يُحدد كيفية قياس كل من الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي.
- 5 - يُحدد العلاقة بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقة على المستوى القومي.

6 - يُحدد الأهمية المستمدة من دراسة المتغيرات القومية في قياس مستوى النشاط الاقتصادي بالمجتمع.

**وفقاً لذلك فإن هذا الفصل يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:**

- ❖ الناتج القومي الإجمالي.
- ❖ الدخل القومي.
- ❖ الإنفاق القومي.
- ❖ القيم النقدية والقيم الحقيقة للمتغيرات القومية.
- ❖ أهمية دراسة الحسابات القومية.

هذا فضلاً عن، الخلاصة ونماذج الأسئلة.

## 2 - 1: الناتج القومي الإجمالي:

**2-1-1: مفهوم الناتج القومي الإجمالي:** يعرف الناتج القومي الإجمالي {Gross National Product (GNP)} " بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها من قبل المواطنين التي لا تدخل في إنتاج سلع أخرى، في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة".

**يلاحظ من هذا التعريف ما يلي:**

- (1) يقاس الناتج القومي على أساس القيم النقدية لـإجمالي السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها خلال فترة التقدير، أي بالأسعار الجارية والسايدة بأسواقها خلال فترة التقدير، من خلال مجموع حاصل ضرب كميات السلع والخدمات النهائية المختلفة في الأسعار الجارية والسايدة بأسواقها خلال فترة التقدير.

(2) أن الناتج القومي يشتمل على السلع والخدمات النهائية فقط التي لا تدخل في إنتاج سلع أخرى خلال فترة التقدير، وذلك لتجنب الازدواج أو التكرار الحسابي. غير أنه يمكن أن تتضمن تقديرات الناتج القومي بعض السلع والخدمات الوسيطة والمنتجة خلال فترة التقدير تلك التي لا تدخل في إنتاج سلع أخرى خلال فترة التقدير، ولذا تعد من قبيل المنتجات النهائية، **وذلك في**

**ثلاث حالات استثنائية، وهي:**

- الصادرات سواء كانت منتجات نهائية أو وسيطة أو أولية فهي تعد منتجات نهائية.
- مخزون آخر الفترة سواء كان في صورة منتجات نهائية أو وسيطة أو أولية.
- الإنتاج الذي لا زال في مرحلة الإعداد أو في خطوط الإنتاج في نهاية الفترة، ويتم تقدير قيمته في الحالة التي يكون عليها.

(3) أن الناتج القومي يحسب وفقاً لمعايير الجنسية، وبالتالي يتضمن قيمة ما يتم إنتاجه من قبل المواطنين سواء في داخل الوطن أو خارجه. وإن كان يصعب تقدير ما يتم إنتاجه من قبل المواطنين بالخارج، وبخاصة في حالة الأفراد مزدوجي الجنسية.

(4) أن الناتج القومي يحسب خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة، ولذا فإنه يكون عبارة عن تيار أو تدفق (Flow) لما يتم إنتاجه من السلع والخدمات بواسطة عوامل الإنتاج التي يمتلكها المواطنين خلال فترة التقدير الجارية فقط. وبالتالي يستبعد قيمة المخزون في بداية الفترة لأنها لا تتعلق بالمنتج خلال الفترة الجارية، بينما يضاف قيمة مخزون آخر الفترة، ويمكن معالجة هذا الأمر من خلال إضافة التغير في المخزون إلى تقديرات الناتج القومي في الفترة الجارية وهو عبارة عن

مخزون آخر الفترة مطروحاً منه مخزون أول الفترة، سواء كان: موجباً عندما يكون مخزون آخر الفترة أكبر من مخزون أول الفترة، أو سالباً عندما يكون مخزون آخر الفترة أقل من مخزون أول الفترة، أو صفر عندما يتعادل مخزون آخر الفترة مع مخزون أول الفترة.

وفقاً لذلك، فإن قيم الأصول المتداولة المنتجة في فترات سابقة، مثل: بيع سيارة قديمة، وبيع منزل قديم، وبيع أثاث قديم، .. إلخ، فإن مثل هذه السلع لا تدخل في تقديرات الناتج القومي في الفترة الجارية لأنه قد تم حسابها في الفترة التي تم إنتاجها فيها. وذلك لأن تبادل مثل هذه السلع لا يكون أكثر من تبادل سلع موجودة ولا تمثل إنتاجاً جارياً، ومن ثم لا تدخل في تقديرات الناتج القومي في الفترة الجارية. كما أن تداول الأصول المالية القائمة في صورة أسهم أو سندات أو أوراق مالية حكومية لا تدخل تقديرات الناتج القومي، وذلك لأنها تمثل تبادل لأصول أو مديونية لمشروعات قائمة ولا تعكس إنتاج سلع إضافية باستثناء الأصول التي تكون في صورة الاكتتاب الجديد لأنه يتربّ عليها استثمارات حقيقة وتمثل إضافة للطاقة الإنتاجية خلال الفترة الجارية. وكذلك فإن المدفوعات التحويلية في صورة مدفوعات التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وإعانت البطالة والهدايا لا تدخل في تقديرات الناتج القومي لأنها لا تكون مقابل إنتاجاً جارياً خلال فترة التقدير.

**2-1-2: الناتج المحلي الإجمالي:** يعرف الناتج المحلي الإجمالي **{Gross Domestic Product (GDP)}** " بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها محلياً في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة". وبالتالي فإن الناتج المحلي يتضمن قيمة كل السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً على أرض الوطن سواء قام بها المواطنين أو الأجانب

المقيمين على أرض الوطن خلال فترة التقدير، أي أنه يحسب وفقاً لمعايير المكان أو الإقامة. بينما الناتج القومي يحسب وفقاً لمعايير الجنسية ويتضمن قيمة ما يتم إنتاجه من قبل المواطنين سواء بالداخل أو الخارج. ولذا فإن الناتج القومي يزداد عن الناتج المحلي بقيمة ما ينتجه المواطنون بالخارج ويقل عنه بقيمة ما ينتجه الأجانب بالداخل، ويمكن تحديد العلاقة بينهما من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الناتج القومي الإجمالي} = \text{الناتج المحلي الإجمالي}$$

$$+ \text{إنتاج المواطنين خارج الدولة}$$

$$- \text{إنتاج الأجانب داخل الدولة}$$

وفقاً لهذه العلاقة فإذا كان:

▪ إنتاج المواطنين بالخارج أكبر من إنتاج الأجانب بالداخل يكون الناتج القومي الإجمالي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي. كما هو الحال في الاقتصاد المصري نتيجة لكثرة عدد العاملين المصريين بالخارج مقارنة بعدد العاملين الأجانب أو رؤوس الأموال الأجنبية بالداخل.

▪ إنتاج المواطنين بالخارج أقل من إنتاج الأجانب بالداخل يكون الناتج القومي الإجمالي أقل من الناتج المحلي الإجمالي. كما هو الحال بدول الخليج العربي نتيجة لكثرة العاملين والاستثمارات الأجنبية بها مقارنة بالمواطنين أو رؤوس الأموال بهذه الدول بالخارج.

▪ إنتاج المواطنين بالخارج = إنتاج الأجانب بالداخل يتعادل الناتج القومي الإجمالي مع الناتج المحلي الإجمالي.

**3-1-2: قياس الناتج القومي أو الناتج المحلي:** لتجنب الازدواج أو التكرار الحسابي بمعنى عدم حساب قيمة السلعة أو الخدمة أكثر من مرة خلال

فترة التقدير، فإنه يتم قياس الناتج القومي أو المحلي وفقاً لطريقتين، هما: طريقة المنتج النهائي، وطريقة القيمة المضافة.

**(1) طريقة المنتج النهائي، وفقاً لهذه الطريقة فإن:**

الناتج القومي أو المحلي الإجمالي = مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي لا تدخل في إنتاج سلع أو خدمات أخرى خلال فترة التقدير.

وبالتالي، يتم استبعاد السلع والخدمات الأولية والوسطية لأنها منتجات تدخل في تكوين منتجات نهائية أخرى خلال فترة التقدير وتحسب ضمن هذه المنتجات. ووفقاً لذلك يتكون الناتج القومي أو المحلي من المنتجات النهائية التي تتمثل في العناصر التالية:

- كافة السلع الاستهلاكية المنتجة خلال فترة التقدير سواء المعمرة أو غير المعمرة.
- كافة السلع الإنتاجية التي تم إنتاجها خلال فترة التقدير، ولا تستخدم في إنتاج سلعة أخرى.
- كل الخدمات الشخصية، مثل خدمات الأطباء والمحاماة والتعليم والسياحة، إلخ، فهي تعد خدمات نهائية وتدخل في تقديرات الناتج القومي. بينما الخدمات العامة مثل خدمات: الأمن والدفاع والعدالة، فهي تعد خدمات وسيطة لازمة لتسير العملية الإنتاجية كما أن أسعارها تكون غير معلومة، وكذلك خدمات النقل والمواصلات، تصنف خدمات نهائية أو وسيطة حسب درجة ارتباطها بسير العملية الإنتاجية، فمثلاً خدمة نقل سلعة نهائية إلى السوق تعد خدمة نهائية، بينما القيام بنفس الخدمة لنقل مواد أولية أو وسيطة إلى المصنع تعد خدمة وسيطة. غير أنه نظراً لصعوبة تحديد طبيعة هذه الخدمات عملياً فإنه يتم اعتبار أن كافة الخدمات العامة وخدمات النقل

والمواصلات خدمات نهائية، وتحسب على أساس ما يتم الإنفاق عليها بميزانية الدولة.

- مخزون آخر الفترة سواء كان في صورة أولية أو سلع وسيطة أو سلع نهائية، وكذلك المنتجات الوسيطة والأولية التي لا تزال في مرحلة الإعداد في نهاية الفترة، لأنها منتجات تم إنتاجها خلال فترة التقدير ولا تدخل في إنتاج سلع أخرى خلال نفس الفترة.
- كافة الصادرات سواء كانت في صورة منتجات نهائية أو وسيطة أو أولية، لأنها منتجات تم إنتاجها خلال فترة التقدير ولا تدخل في إنتاج سلع أخرى خلال نفس الفترة داخل الدولة.

**ثانياً: طريقة القيمة المضافة (Value added)**, نظراً للصعوبات التي تواجه تقدير الناتج القومي أو المحلي وفقاً لطريقة المنتج النهائي نتيجة لصعوبة الفصل فيما بين ما يعد منتج نهائي أو غير نهائي، فإنه يتم استخدام طريقة القيمة المضافة. والقيمة المضافة لأي نشط إنتاجي تتمثل في الفرق بين قيمة المنتج النهائي لهذا القطاع وقيمة مستلزمات الإنتاج التي تم الحصول عليها من الأنشطة الأخرى، وبالتالي فإن القيمة المضافة تمثل المساهمة الصافية لكل نشاط أو قطاع في الناتج القومي أو المحلي الذي يتكون بدوره من مجموع القيم المضافة لكافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بالاقتصاد. كما أن القيمة المضافة تساوي مجموع عوائد عوامل الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية أي تساوي الأجور والإيجارات الفوائد والأرباح. وبالتالي فإنه بإيجاز وفقاً لهذه الطريقة فإن:

$$\text{القيمة المضافة لأي نشاط إنتاجي} = \text{قيمة المنتج النهائي} - \text{قيمة مستلزمات الإنتاج} \\ (\text{قيمة المخرجات}) - (\text{قيمة المدخلات})$$

والقيمة المضافة تمثل المساهمة الصافية لكل نشاط في الناتج القومي.

## الفصل الثاني: الحسابات القومية

الناتج القومي أو المحلي = مجموع القيم المضافة لكافحة الأنشطة بالاقتصاد القومي،  
 القيمة المضافة = مجموع عوائد عوامل الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية  

$$= (\text{الأجور} + \text{الربح} + \text{الفوائد} + \text{الأرباح}).$$

يمكن توضيح كيفية تقدير الناتج القومي أو الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للطريقتين في اقتصاد يتكون من نشاط إنتاجي واحد كما بالمثال التالي.

مثال: إذا كان الاقتصاد يتكون من ثلاثة أنشطة إنتاجية لإنتاج منتج نهائي واحد هو إنتاج سلعة الخبز، وبافتراض أن إنتاج هذه السلعة يمر بثلاث مراحل إنتاجية هي: القمح والدقيق والخبز، وفي ظل افتراض عدم وجود مستلزمات إنتاج في المرحلة الأولى وعدم وجود مخزون، كما بالجدول التالي:

القيمة المضافة	قيمة المنتج النهائي للنشاط	قيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة	النشاط / القيمة
5000	5000	صفر	(أ) نشاط المزارعين
5000	10000	5000	(ب) نشاط قطاع المطاحن
10000	20000	10000	(ج) نشاط قطاع المخابز
20000	20000	-	الناتج القومي الإجمالي

المطلوب: قياس الناتج القومي أو المحلي في هذا الاقتصاد البسيط باستخدام طريقتي المنتج النهائي والقيمة المضافة.

(1) وفقاً لطريقة المنتج النهائي، فإن الناتج القومي أو المحلي الإجمالي يتضمن قيمة السلع النهائية فقط دون السلع الوسيطة والأولية، ويكون ذلك من وجهة نظر المجتمع وليس من وجهة نظر النشاط أو المشروع الفردي الذي يعتبر المنتج الخاص به منتج نهائي بغض النظر عن مرحلة الإنتاج الخاصة به.

الناتج القومي أو المحلي الإجمالي = قيمة السلع النهائية (أي قيمة الخبز)  

$$= 20000 \text{وحدة نقدية.}$$

(2) وفقاً لطريقة القيمة المضافة، فإن الناتج القومي أو المحلي يساوي مجموع القيم المضافة للأنشطة الثلاثة المكون منها النشاط الإنتاجي.

: القيمة المضافة لأي نشاط إنتاجي = قيمة إنتاجه - قيمة مستلزمات إنتاجه.

: القيمة المضافة لنشاط المزارعين (أ) = 5000 - صفر = 5000 وحدة نقدية.

: القيمة المضافة لنشاط المطاحن (ب) = 5000 - 10000 = 5000 وحدة نقدية.

: القيمة المضافة لنشاط المخابز (ج) = 10000 - 20000 = 10000 وحدة نقدية.

: الناتج القومي أو المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة للأنشطة ثلاثة  

$$= 10000 + 5000 + 5000 = 20000 \text{وحدة نقدية.}$$

## ٤-١-٤: المشكلات التي تواجه قياس الناتج القومي أو الناتج المحلي:

(١) **مشكلة عدم تجانس وحدات السلع والخدمات النهائية**، وذلك لأن الناتج

يتضمن مجموعة كبيرة من السلع والخدمات المختلفة في وحدات قياسها، ولذا يتم قياس الناتج في صورة نقدية لتوحيد أساس القياس، وذلك بتحديد القيمة السوقية لهذه السلع والخدمات على أساس أسعارها الجارية والسائدة في السوق خلال فترة التقدير.

(٢) **مشكلة الاستهلاك الذاتي**، من قبل المنتجين الذي لا يكون له تقدير في

السوق، وبخاصة في القطاع الزراعي، حيث يقوم المزارعون بتخزين جزء من إنتاجهم من السلع الغذائية بما يكفي استهلاكهم منها خلال العام، وبالتالي لا يدخل في تقديرات الناتج القومي خلال فترة التقدير. وتكون هذه المشكلة أكبر في الدول النامية التي يرتفع بها إسهام القطاع الزراعي في الناتج القومي أو المحلي.

(٣) **مشكلة الخدمات الخاصة**، وهي تلك الخدمات التي لا يكون لها تقدير

بالمelon، مثل خدمات ربات المنازل مثل: الطهي وإعداد الطعام وحياكة الملابس،..إلخ. ويمكن حساب قيمة هذه الخدمات بصورة تقريبية على أساس تقدير القيمة السوقية البديلة لها. وعادة ما يكون الوزن النسبي لهذه الخدمات مرتفع بالدول النامية، الأمر الذي يجعل تقديرات الناتج بهذه الدول أقل من قيمته الحقيقية.

(٤) **مشكلة الخدمات التي يؤديها الفرد لنفسه**، مثل خدمات المسكن الخاص،

فالأفراد الذين يقطنون في منازلهم الخاصة لا يدفعون أي مقابل نقدي مقابل الحصول على خدمة السكن. ويمكن التغلب عليها من خلال حساب ما يسمى بقيمة خدمات المثل.

**(5) مشكلة الخدمات العامة**، وهي الخدمات التي تقدمها الحكومة لأفراد المجتمع ولا تحصل على مقابل أو مقابل أقل من قيمتها السوقية لها، مثل: التعليم والصحة والدفاع والعدالة والأمن الداخلي. وتعالج من خلال حساب ما يتم الإنفاق عليها في ميزانية الدولة.

**(6) مشكلة المعاملات التي تتعلق بالاقتصاد الخفي (Underground economy)**، وهي الأنشطة غير المشروعة، مثل: تجارة المخدرات ومعاملات السوق السوداء، ورغم أن هذه الأنشطة يتولد عنها ناتج حقيقي، إلا أنها لا تؤخذ في الحسبان ولا تدخل في تقديرات الناتج القومي، مما يجعل تقديرات الناتج أقل من قيمته الحقيقية.

**(7) مشكلة السلع الإنتاجية أو الرأسمالية**، تلك التي تم إنتاجها خلال فترة تقدير الناتج القومي أو المحلي ويستمر عمرها الإنتاجي لعدد من السنوات، حيث تستخدم في نفس الفترة في عمليات الإنتاج، ولذا يتم استقطاع قسط الاستهلاك المقابل لما تم إنتاجه في هذه الفترة من قيمتها الكلية، وذلك لاحتساب القيمة الصافية لهذه السلعة الإنتاجية كما يتم استقطاع أقساط الإهلاك مقابل السلع الرأسمالية المنتجة في الفترات السابقة مقابل استهلاكها في عمليات الإنتاج الجارية. وبالتالي فإنه يكون لدينا قيمتين للناتج أحدهما قيمة إجمالية لا تستبعد أقساط الإهلاك الرأسمالي، والأخرى قيمة صافية تستبعد أقساط الإهلاك الرأسمالي كما يتضح من العلاقة التالية:

$$\text{الناتج القومي الصافي (NNP)} = \text{الناتج القومي الإجمالي} - \text{أقساط الإهلاك الرأسمالي.}$$

$$\text{الناتج المحلي الصافي (NDP)} = \text{الناتج المحلي الإجمالي} - \text{أقساط الإهلاك الرأسمالي.}$$

## 2 - 2: الدخل القومي

**1-2-2: مفهوم الدخل القومي:** يعرف الدخل القومي {GNI} National Income " بأنه مجموع عوائد عوامل الإنتاج التي يحصل عليها مواطنون مقابل مشاركتهم في العملية الإنتاجية في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة سنة".

يلاحظ من هذا التعريف ما يلي:

(1) أن الدخل القومي لأبد وأن يكون مقابل مشاركته في عمليات الإنتاج خلال فترة التقدير، وبالتالي فإن أي مبالغ نقدية يحصل عليها الأفراد ولا تكون مقابل مشاركة في عمليات الإنتاج لا تعد جزء من الدخل القومي، مثل: الإعانات والهبات والهدايا، والمعاشات، والتأمينات الاجتماعية، وتسمى هذه العناصر بالمدفوعات التحويلية ولا تدخل في تقديرات الدخل القومي لأنها ليست مقابلة مشاركة في عمليات الإنتاج الجارية. كما أن السحب من الودائع لا يعد دخل ولا يدخل في تقديرات الدخل القومي، لأنه ليس مقابلة مشاركة في عمليات الإنتاج، بينما الفوائد على الودائع تعد جزء من دخل الفرد وتدخل في تقديرات الدخل القومي لأنها مقابل إسهام عنصر رأس المال في عمليات الإنتاج. وكذلك فإن قيام الأفراد ببيع بعض الأصول المعمرة لديهم، مثل السيارات أو العقارات أو الأثاث لا تعد جزء من الدخل القومي لأن هذه الأصول قد تم حسابها في تقديرات الدخل القومي وقت إنشائهما، والتصرف فيها في الفترة الحالية لا يُعد أكثر من تحويلها من فرد لأخر، وبالنسبة لفرد المتصرف فيها لا تمثل أكثر من مجرد تغيير في شكل الأصل، ومن ثم لا يتربّع عليها زيادة في الدخل القومي بالمجتمع خلال الفترة الجارية، بينما الأرباح الناتجة من خلال عمليات البيع يتم إدراجها في تقديرات الدخل القومي، وبخاصة بالنسبة للأفراد الذين يمارسون التجارة في هذه الأصول.

(2) أن الدخل القومي يمثل تيار لعوائد الإنتاج ويُحسب على أساس إجمالي ما يستحق لعوامل الإنتاج خلال فترة التقدير وليس على أساس ما تحصل عليه فعلاً. وبالتالي فإن:  $\text{الدخل القومي} = \text{الأجور} + \text{الريع} + \text{الفوائد} + \text{الأرباح}$

(3) أن الدخل القومي يُحسب وفقاً لمعايير الجنسية، وبالتالي يتضمن كافة العوائد المستحقة لعوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين سواء في داخل الوطن أو خارجه. وإن كان هناك صعوبات في تقدير عوائد عوامل الإنتاج الخاصة بالمواطنين في الخارج، وبخاصة في حالة الأفراد مزدوجي الجنسية.

(4) أن الدخل القومي هو تيار من العوائد لعوامل الإنتاج يُحسب خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وبالتالي يُستبعد ما يتم الحصول عليه من عوائد محققة في فترات سابقة مثل توزيعات الأرباح المحققة عن السنة الماضية التي تم توزيعها في السنة الجارية والأجور عن السنة السابقة، بينما تضاف الأرباح غير الموزعة أو الأجور المستحقة عن السنة الجارية رغم أنه لم يتم استلامها والحصول عليها بعد، لأنها تُعد جزء من الدخل القومي في السنة الجارية لأنها تم اكتسابها خلالها.

## 2-2-2: الدخل المحلي: يعرف الدخل المحلي {Gross Domestic Income}

{Bأنه مجموع عوائد عوامل الإنتاج المحلية التي يحصل عليه المواطنون أو الأجانب مقابل مشاركتهم في العملية الإنتاجية في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة سنة}. وبالتالي فإن الدخل المحلي يتضمن مجموع عوائد عوامل الإنتاج - الأجور والريع والفوائد والأرباح - التي يحصل عليها المواطنون والأجانب المقيمون على أرض الوطن مقابل مشاركتهم في عمليات الإنتاج خلال فترة التقدير، أي أنه يُحسب وفقاً لمعايير المكان أو الإقامة. بينما الدخل القومي يُحسب وفقاً لمعايير الجنسية ويتضمن مجموع عوائد عوامل

الإنتاج التي يحصل عليها المواطنين سواء بالداخل أو الخارج. ولذا فإن الدخل القومي يزداد عن الدخل المحلي بقيمة عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين بالخارج ويقل عنه بقيمة عوائد عوامل التي يحصل عليها الأجانب بالداخل، أو ما يسمى بصفي عوائد الملكية في الخارج، وهي تمثل في الفرق بين عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين بالخارج وعوائد عوامل الإنتاج المملوكة للأجانب بالداخل، ويمكن تحديد العلاقة بينهما من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الدخل المحلي}$$

$$+ \text{عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين خارج الدولة}$$

$$- \text{عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للأجانب داخل الدولة}$$

أو أن:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الدخل المحلي} + \text{صفي عوائد الملكية من الخارج.}$$

وفقاً لهذه العلاقة فإذا كانت:

- عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين بالخارج تفوق عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للأجانب بالداخل، أي أن صافي عوائد الملكية من الخارج تكون موجبة، فإن الدخل القومي يكون أكبر من الدخل المحلي. كما هو في حالة الاقتصاد المصري نتيجة لكثرة عدد العاملين المصريين بالخارج مقارنة بعدد العاملين الأجانب أو عوائد عوامل الإنتاج المملوكة لهم بالداخل.

- عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين بالخارج أقل من عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للأجانب بالداخل، أي أن صافي عوائد الملكية من الخارج تكون سالبة، فإن الدخل القومي يكون أصغر من الدخل المحلي. كما هو الحال بدول الخليج العربي نتيجة لكثرة العاملين والاستثمارات الأجنبية بها، ومن ثم زيادة العوائد الأجنبية بها مقارنة بعوائد عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين بالخارج.

- عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين بالخارج = عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للأجانب بالداخل، أي أن صافي عوائد الملكية من الخارج تكون صفر، فإن الدخل القومي يتعادل مع الدخل المحلي.

**2-3: الدخل الشخصي والدخل المتاح:** يُعرف الدخل الشخصي (Personal Income) "بأنه كافة المبالغ النقدية التي يحصل عليها الأفراد بعض النظر إذا كان مقابل مشاركة في عمليات الإنتاج أو من أي تحويلات قبل استقطاع الضرائب المباشرة على الدخل". وبالتالي فإن الدخل الشخصي يختلف عن الدخل القومي الذي يُحسب على أساس ما يُستحق لعوامل الإنتاج من عوائد من ناحيتين:

**الأولى:** أن هناك عوائد مكتسبة لعوامل الإنتاج ولا يتسلّمها الأفراد بصورة مباشرة، مثل أرباح الشركات غير الموزعة وكذلك الضرائب على أرباح الشركات وهي ما تسمى بالضرائب المباشرة على قطاع الأعمال، وكذلك استقطاعات التأمينات والمعاشات التي تقطع من الأجور والمرتبات، وبالتالي تسقط هذه العناصر من الدخل القومي للوصول إلى تقديرات الدخل الشخصي.

**الثانية:** أن هناك مبلغ نقدية يتسلّمها الأفراد، ولذا تدخل في تقديرات الدخل الشخصي، رغم أنها لا تكون مقابل مشاركة في عمليات الإنتاج ولا تدخل في تقديرات الدخل القومي، وبالتالي تؤدي لزيادة الدخل الشخصي عن الدخل القومي، مثل المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي التي تكون في صورة إعانات البطالة والهبات والهدايا، والمعاشات، والتأمينات الاجتماعية.

**. . .** **الدخل الشخصي = الدخل القومي - (أرباح الشركات غير الموزعة + الضرائب على أرباح الشركات + اشتراكات التأمينات والمعاشات) + المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي.**

يعرف الدخل المتاح أو الدخل الممكн التصرف فيه (Disposable Income) "بأنه كافة المبالغ النقدية التي تخضع لتصرفات الأفراد فعلًا ويكون لهم حرية التصرف فيها بإنفاق على الاستهلاك أو الإدخار". وبالتالي فإنه يتمثل في الدخل الشخصي بعد استقطاع ضرائب الدخل الشخصية أو ما تسمى بالضرائب المباشرة على الدخل، وبالتالي فإن:

$$\therefore \text{الدخل المتاح (أو الدخل الممكн التصرف فيه)} =$$

الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل).

$$\therefore \text{الدخل المتاح (أو الدخل الممكн التصرف فيه)} = \text{الاستهلاك} + \text{الإدخار}.$$

**2-4: العلاقة بين الناتج القومي والدخل القومي:** نظرًا لأن كل من الناتج القومي والدخل القومي طريقتان لقياس مستوى الأداء الاقتصادي، وبالتالي، يجب أن تتعادل تقديرات كل منهما خلال نفس الفترة. لأن الناتج القومي الإجمالي عبارة عن مجموع القيم المضافة لكافة الأنشطة الإنتاجية، كما أن إجمالي القيم المضافة التي تعبر عن الناتج القومي الإجمالي لابد وأن تتعادل مع إجمالي عوائد عوامل الإنتاج التي تعبر عن الدخل القومي. غير أنه توجد بعض العناصر التي تؤدي لوجود تفاوت بين تقديرات الناتج والدخل القومي، ولذا يجب مراعاتها:

■ أنه عند حساب الناتج القومي الإجمالي لا يتم خصم مخصصات إهلاك السلع الرأسمالية، ولكنها لا تكون متاحة للتوزيع على عوامل الإنتاج في صورة عوائد، ويمكن عن طريق خصم مخصصات إهلاك رأس المال من الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق أن نحصل على ما يسمى بالناتج القومي الصافي بسعر السوق.

$$\therefore \text{الناتج القومي الصافي بسعر السوق}$$

$$= \text{الناتج القومي الإجمالي} - \text{مخصصات إهلاك رأس المال}.$$

▪ توجد هناك كذلك الضرائب غير المباشرة التي يتحملها قطاع الأعمال تؤدي إلى انخفاض ما يستحق لعوامل الإنتاج عن قيمة الناتج القومي، وفي مقابل ذلك فإن بعض قطاعات الأعمال تحصل على مدفوعات تحويلية في صورة إعانات للإنتاج لكي تستطيع بيع إنتاجها بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها وذلك لاعتبارات اجتماعية وهذه الإعانات تعتبر ضرائب غير مباشرة سالبة، وبالتالي، فإن:

:  $\text{الدخل القومي} = \text{الناتج القومي الصافي} - \text{الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال} + \text{المدفوعات التحويلية لقطاع الأعمال.}$

يمكن إجمال العلاقات السابقة كما يلي:

**الناتج القومي الإجمالي** = قيمة السلع والخدمات النهائية

- مخصصات إهلاك رأس المال

= **الناتج القومي الصافي (بسعر السوق)**

- الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال (أو الإنتاج)

+ المدفوعات التحويلية لقطاع الأعمال (إعانات قطاع الإنتاج)

= **الدخل القومي** = الناتج القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج

= (الأجور والمرتبات + الأرباح الإجمالية + الريع والإيجارات + الفوائد)

- الأرباح غير الموزعة

- الضرائب على أرباح الشركات

- اشتراكات التأمينات والمعاشات

+ المدفوعات التحويلية لقطاع العائلي

= **الدخل الشخصي**

- الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل الشخصية)

= **الدخل المتاح أو الممكн التصرف فيه** = الاستهلاك + الادخار

## الفصل الثاني: الحسابات القومية

مثال رقمي: إذا توافرت لديك البيانات التالية عن الحسابات القومية في اقتصاد معين خلال عام 2020 (القيمة بالمليار دولار):

2000	الأجور والمرتبات
250	الأرباح الموزعة
50	أرباح الشركات غير الموزعة
150	الضرائب على أرباح الشركات
50	الربح والإيجارات
250	مخصصات إهلاك رأس المال
300	الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال
200	الفوائد
60	المدفوعات التحويلية لقطاع العائلي
140	الضرائب المباشرة على الدخل
100	اشتراكات التأمينات والمعاشات
2100	الإنفاق الاستهلاكي الخاص

المطلوب: حساب كل من:

- 1. الدخل القومي.
- 2. الدخل الشخصي.
- 3. الدخل الممكن التصرف فيه.
- 4. الادخار الخاص.

الحل:

(1) الدخل القومي

= الأجور والمرتبات + الأرباح الإجمالية (الأرباح الموزعة + أرباح الشركات غير الموزعة + الضرائب على أرباح الشركات) + الربح والإيجارات + الفوائد

$$2700 = 200 + 50 + (150 + 250) + 2000 =$$

- اشتراكات التأمينات والمعاشات (-)

- الأرباح الشركات غير الموزعة (-)

- الضرائب على أرباح الشركات (-)

+ المدفوعات التحويلية لقطاع العائلي (+)

$$(4) \therefore \text{الدخل الشخصي} = 2460$$

- ضرائب الدخل الشخصية (-)

$$(5) \therefore \text{الدخل الممكن التصرف فيه} = 2320$$

- الإنفاق الاستهلاكي الخاص (-)

$$(6) \therefore \text{الادخار الخاص} = 220$$

## 2 - 3: الإنفاق القومي

### 1-3-2: مفهوم الإنفاق القومي: يعرف الإنفاق القومي (National Expenditure)

" بأنه مجموع إنفاق المواطنين على السلع والخدمات النهائية في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة سنة". وبالتالي فإن الإنفاق القومي يحسب وفقاً لمعايير الجنسية ويتضمن إنفاق المواطنين في الداخل والخارج على السلع والخدمات النهائية. ويكون من مجموع إنفاق قطاعات الاقتصاد القومي الأربعة الرئيسية، وهي:

(1) الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وهو إنفاق القطاع العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية غير المعمرة كالمأكولات أو السلع المعمرة مثل الأدوات الكهربائية، وكذلك الخدمات مثل التعليم والصحية.

(2) الإنفاق الاستثماري، وذلك على السلع الإنتاجية أو الرأسمالية مثل المعدات والآلات الجديدة، فضلاً عن التجهيزات والمباني الخاصة بالوحدات الإنتاجية أو الاستهلاكية الوطنية الجديدة دون القديمة.

(3) الإنفاق الحكومي، وهو يمثل إنفاق القطاع الحكومي على السلع والخدمات النهائية سواء كان إنفاق استهلاكي أو استثماري يعامل على اعتباره إنفاقاً نهائياً، وتستبعد المدفوعات التحويلية كالمعاشات وإعانات البطالة والضمان الاجتماعي، إلخ، لأنها ليست مقابل شراء سلع وخدمات، ومن ثم لا تدخل في تقديرات الإنفاق القومي.

(4) صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)، وقيمة الصادرات تمثل إنفاق الأجانب على المنتجات الوطنية سواء كانت مواد أولية أو سلع وسيطة أو سلع نهائية. بينما قيمة الواردات تشمل إنفاق المواطنين على المنتجات الأجنبية، ولا تعد إنفاق على الناتج القومي.

.. الإنفاق القومي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي (س) + الإنفاق الاستثماري الإجمالي (ث) + الإنفاق الحكومي (ق) + صافي الصادرات (ص - و).

**1-3-2: مفهوم الإنفاق المحلي:** يعرف الإنفاق المحلي (Expenditure) " بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة". وبالتالي فإن الإنفاق المحلي يحسب وفقاً لمعايير المكان أو الإقامة ويتضمن إنفاق المواطنين والأجانب في الداخل على السلع والخدمات النهائية، ويتضمن نفس مكونات الإنفاق القومي السابقة على المنتجات المحلية بالاقتصاد، وفقاً لذلك فإن:

.. الإنفاق المحلي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي (س) + الإنفاق الاستثماري الإجمالي (ث) + الإنفاق الحكومي (ق) + صافي الصادرات (ص - و).

ويمكن تحديد العلاقة بينهما من خلال المعادلة التالية:

الإنفاق القومي = الإنفاق المحلي

+ إنفاق المواطنين خارج الدولة

- إنفاق الأجانب داخل الدولة

وفقاً لهذه العلاقة فإن:

▪ الإنفاق القومي يزيد عن الإنفاق المحلي، عندما تزداد قيمة إنفاق المواطنين بالخارج عن قيمة ما ينفقه الأجانب بالداخل، والعكس صحيح.

▪ يتعادل الإنفاق القومي مع الإنفاق المحلي، عندما يتساوى قيمة ما ينفقه المواطنين بالخارج مع قيمة ما ينفقه الأجانب بالداخل.

**يتضح مما سبق**، أن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما تكون متساوية لتدفق الدخل لأصحاب عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاج

هذه السلع والخدمات. وهذا يعني تعادل تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مع تقديرات الدخل المحلي وأنهما وجهان لعملة واحدة، كما أن الإنفاق المحلي الإجمالي ما هو إلا إنفاق الدخل المحلي في سبيل الحصول على السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال الفترة الجارية أي الناتج المحلي الإجمالي.

وبالتالي فإن:

$$\text{الناتج المحلي} = \text{الإنفاق المحلي} = \text{الدخل المحلي}$$

$$\text{وبنفس المنطق فإن: الناتج القومي} = \text{الإنفاق القومي} = \text{الدخل القومي}$$

يمكن تلخيص العلاقات بين المتغيرات القومية الثلاثة كما يلي:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق}$$

$$= \text{الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق} = \{س + ث + ق + (ص - و)\}$$

$$+ \text{صافي عوائد الملكية من الخارج}$$

$$(\text{إنتاج المواطنين بالخارج} - \text{إنتاج الأجانب بالداخل})$$

$$= \text{الناتج القومي الإجمالي} = \text{الإنفاق القومي الإجمالي (بسعر السوق)}$$

$$- \text{مخصصات إهلاك رأس المال}$$

$$= \text{الناتج القومي الصافي} = \text{الإنفاق القومي الصافي (بسعر السوق)}$$

$$- \text{الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال (أو الإنتاج)}$$

$$+ \text{المدفوعات التحويلية لقطاع الأعمال (إعانت قطاع الإنتاج)}$$

$$= \text{الناتج القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج}$$

$$= \text{الإنفاق القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج}$$

$$= \text{الدخل القومي} = (\text{الأجور} + \text{الريع} + \text{الفوائد} + \text{الأرباح الإجمالية})$$

$$- \text{أرباح الشركات غير الموزعة}$$

## الفصل الثاني: الحسابات القومية

- الضرائب على أرباح الشركات

- اشتراكات التأمينات والمعاشات

+ المدفوعات التحويلية لقطاع العائلي

= الدخل الشخصي

- الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل الشخصية)

= الدخل المتاح أو الممكн التصرف فيه = الاستهلاك (س) + الادخار(خ)

مثال رقمي: إذا توافرت لديك البيانات التالية عن الحسابات القومية في

اقتصاد معين خلال عام 2020 (القيمة بـالمليار دولار):

200	الإنفاق الاستهلاكي الخاص
60	الإنفاق الاستثماري
100	الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات
100	الصادرات
120	الواردات
20	مخصصات إهلاك رأس المال
60	الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال
4	أرباح الشركات غير الموزعة
8	المدفوعات التحويلية لقطاع العائلي
30	الضرائب المباشرة على الدخل
14	اشتراكات التأمينات والمعاشات
10	الضرائب على أرباح الشركات
20	صافي عوائد الملكية من الخارج

المطلوب: حساب كل من:

- 1 - الناتج القومي الإجمالي.
- 2 - الناتج القومي الصافي.
- 3 - الدخل القومي.
- 4 - الدخل الشخصي.

5 - الدخل المتاح.

6 - الادخار الخاص.

الحل:

الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق)

$$\text{ الإنفاق المحلي الإجمالي} = \{س + ث + ق + (ص - و)\}$$

$$= 340 + 200 + 100 + 60 = 600$$

+ صافي عوائد الملكية من الخارج (+)

$$(1) \therefore \text{ الناتج القومي الإجمالي (بسعر السوق)} = 360$$

- مخصصات إهلاك رأس المال (- 20)

$$(2) \therefore \text{ الناتج القومي الصافي بسعر السوق} = 340$$

- الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال (- 60)

$$(3) \therefore \text{ الناتج القومي الصافي (بتكلفة عوامل الإنتاج)}$$

$$= \text{ الدخل القومي} = 280$$

- أرباح الشركات غير الموزعة (- 4)

- الضرائب على أرباح الشركات (- 10)

- اشتراكات التأمينات والمعاشات (- 14)

+ المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي (+ 8)

$$(4) \therefore \text{ الدخل الشخصي} = 260$$

- ضرائب الدخل الشخصية (- 30)

$$(5) \therefore \text{ الدخل المتاح} = 230$$

- الإنفاق الاستهلاكي الخاص (- 200)

$$(6) \therefore \text{ الادخار الخاص} = 30$$

## 2 - 4: القيم النقدية والقيم الحقيقة للمتغيرات القومية

بعدما تم التعرف على المقاييس الثلاثة للحسابات القومية سواء الناتج أو الدخل أو الإنفاق على المستوى القومي، يتadar للذهن تساؤل أيهما يكون أكثر دقة في التعبير عن النشط الاقتصادي بالمجتمع ومستوى الأداء الاقتصادي ومعدل النمو به، وبالتالي مستوى المعيشة والرفاهية لأفراد المجتمع، هل هي القيم النقدية التي تقدر بالأسعار الجارية، أم القيم الحقيقة التي تقدر بالأسعار الثابتة؟ وقد توصل الاقتصاديون إلى أنه لكي يتم التوصل إلى صورة صحيحة

عن مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى الأداء به، فإنه يجب التركيز على المتغيرات الحقيقة للنشاط الاقتصادي، ومن ثم يتم استبعاد أثر التغيرات النقدية أو السعرية في الحسابات القومية أي يتم تقدير المتغيرات السابقة على أساس الأسعار الثابتة. وسوف يتم التركيز على المتغيرات الخاصة بكل من الناتج القومي والدخل القومي كما يلي.

## 2-4-2: الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي: نظراً لأن

الناتج القومي النقدي أو الاسمي يقدر بالأسعار الجارية، فقد يتغير من فترة لأخرى نتيجة لحدوث تغير في كميات السلع والخدمات أو نتيجة لحدث تغير في الأسعار أو الاثنان معاً. ولكي يمكننا التوصل إلى التغير الحقيقي في الناتج القومي لابد من عزل أثر التغيرات في الأسعار عن التغيرات الحقيقة في الناتج وذلك عن طريق استخدام الأرقام القياسية للأسعار، ومن ثم نحصل على الناتج القومي الحقيقي (Real GNP). ويتم تحويل الناتج القومي النقدي إلى الناتج القومي الحقيقي بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{الناتج القومي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي النقدي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \times 100$$

مثال رقمي: إذا ازدادت قيمة الناتج القومي النقدي في دولة ما من 400 مليار دولار في سنة 2018 إلى 600 مليار دولار في سنة 2020 وكان الرقم القياسي للأسعار في تلك السنة 120. فما هي الزيادة الحقيقة في الناتج القومي؟

$$\text{الحل:} \\ \text{ناتج حقيقي في 2012} = \frac{\text{ناتج القومي النقدي في 2020}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في 2020}} \times 100 \\ = \frac{600}{120} \times 100 = 500 \text{ مليار دولار}$$

وبالتالي، فإن الزيادة في الناتج القومي النقدي في سنة 2020 مقارنة بما كانت عليه في سنة 2018 وقدرها  $(600 - 400) = 200$  توزع فيما بين:

- زيادة حقيقة في الناتج قدرها  $(100 - 50) = 50$  (بنسبة 50%).
- زيادة نقدية أو سعرية قدرها  $(100 - 200) = 100$  (بنسبة 50%).

## 4-2: الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي:

يتمثل الدخل القومي النقدي أو الاسمي (Nominal GNI)، في مجموع دخول المواطنين مقابل مشاركتهم في عمليات الإنتاج في صورة نقدية، أما الدخل القومي الحقيقي (Real GNI)، فهو عبارة عن كميات السلع والخدمات النهائية التي يحصل عليها المواطنين من خلال إنفاقهم لدخولهم النقدي. وبنفس الأسلوب السابق فإنه يمكن تحويل الدخل القومي النقدي في أي سنة من السنوات إلى الدخل القومي الحقيقي من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الدخل القومي الحقيقي} = \frac{100}{\text{المستوى العام للأسعار}} \times \text{الدخل القومي النقدي}$$

يتضح من هذه العلاقة أن التغيرات في الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن تتوقف على التغيرات في كل من الدخل القومي النقدي والمستوى العام للأسعار، حيث إذا كان:

- معدل الزيادة في الدخل القومي النقدي تفوق معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإن الدخل القومي الحقيقي يزداد، والعكس صحيح.
- معدل الزيادة في الدخل القومي النقدي تتساوى مع معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإن الدخل القومي الحقيقي يظل ثابت.

مثال رقمي: إذا ارتفع الدخل القومي النقدي في دولة ما من 200 مليار دولار في سنة 2017 إلى 300 مليار دولار في سنة 2020 وكان الرقم القياسي للأسعار في تلك السنة 125. فما هي قيمة الزيادة في الدخل القومي الحقيقي؟

$$\text{الدخل القومي الحقيقي في 2020} = \frac{200}{\text{الرقم القياسي للأسعار في 2020}} \times 100 = \frac{300}{125} = 240 \text{ مليار دولار}$$

وبالتالي، فإن الزيادة في الدخل القومي النقدي في سنة 2020 مقارنة بما كانت عليه في سنة 2017 وقراها (300 - 200 = 100) توزع فيما بين:

- زيادة حقيقة في الدخل مقدارها (240 - 200 = 40) بنسبة 40% .
- زيادة وهمية أو نقدية قدرها (60 = 40 - 100) بنسبة 60% .

## 2 - 5: أهمية دراسة الحسابات القومية

تعد دراسة المتغيرات القومية لها أهمية كبيرة على المستويين النظري والتطبيقي، إذ أنها تعكس النتيجة الملمسة للنشاط الاقتصادي الذي مارسه المجتمع خلال فترة زمنية معينة، كما تستخدم كمعيار للحكم على مدى نجاح السياسات التي تتبعها الحكومة. **ويمكن إيجاز أهمية دراسة الحسابات القومية فيما يلي:**

**(1) قياس مستوى رفاهية أفراد المجتمع:** يستخدم متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل القومي كمقاييس لمستوى الرفاهية، ووفقاً لذلك يتم تصنيف دول العالم إلى دول متقدمة ودول نامية، كما يتم تقسيم الدول النامية إلى دول مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل.

**(2) قياس مدى عدالة توزيع الدخل:** وذلك من خلال التوزيع الوظيفي للدخل الذي يوضح توزيع الدخل أو الناتج بين الأجر وعوائد الملك، وزيادة نصيب الأجر من الدخل أو الناتج مقارنة بعوائد حقوق الملك يعكس عدالة أكبر في التوزيع، والعكس صحيح، فتراجع نصيب الأجر والمرتبات لصالح حقوق الملك من الناتج أو الدخل القومي يعكس مزيد من الاختلال في التوزيع، ومن ثم زيادة التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع<sup>1</sup>.

**(3) قياس كفاءة السياسات الاقتصادية:** تستخدم تقديرات الناتج والدخل القومي في قياس مدى كفاءة ونجاح السياسات الاقتصادية في تحقيقها لأهدافها، فعلى

<sup>1</sup> حيث أن الطبقة العاملة التي تعتمد على الأجر تنتهي إلى الفئات الأقل دخلاً بينما عوائد الملك تمثل إلى الفئات الأعلى دخلاً والآثرياء بالمجتمع الذين يمتلكون أصولاً رأسمالية أو حقيقة تدر عليهم عوائد. وتنمي هذه العملية بطيئتها التراكمية، حيث عندما تزداد عوائد ودخول الفئات الأعلى دخلاً بالمجتمع يتراكم لديهم مزيد من الأصول والثروات التي تدر عليهم مزيداً من العوائد ويزداد نصيبهم النسبي من الدخل والناتج باستمرار. لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: د. علي عبد الوهاب نجا، "التغيرات في توزيع الدخل في الاقتصاد المصري خلال فترة الإصلاح الاقتصادي: دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات التجارية والإدارية، كلية التجارة بدمياط - جامعة دمنهور، العدد الثالث، يوليه 2009.

سبيل المثال إذا كانت الزيادة المستهدفة في الناتج أو الدخل القومي في أحد السنوات تقدر بـمقدار 3 مليارات جنيه، ولكن الذي تحقق بالفعل في نهاية السنة هو 2 مليارات جنيه. فإن هذا يعني أن الزيادة المحققة في الناتج أو الدخل القومي تمثل 67% من الزيادة المستهدفة، مما يدل على قصور السياسات الاقتصادية المستخدمة وعدم كفاءتها، مما يستدعي إجراء تعديلات على السياسات الاقتصادية ومعالجة جوانب الضعف والقصور بها عند إعداد وتنفيذ خطة السنة التالية.

**(4) قياس إنتاجية العامل في القطاعات الاقتصادية المختلفة:** تستخدم حسابات الناتج والدخل القومي في قياس إنتاجية عنصر العمل سواء على المستوى القومي أو في قطاعات الاقتصاد المختلفة. ويتم الحصول على متوسط إنتاجية العامل على المستوى القومي من خلال قسمة الناتج القومي على عدد العاملين، وكذلك في قطاع معين من خلال قسمة ناتج هذا القطاع على عدد العاملين به. ومن خلال ذلك يمكن مقارنة متوسط إنتاجية العامل فيما بين القطاعات المختلفة. ويمكن الاسترشاد بالزيادة في إنتاجية العمل في وضع سياسة الأجر، حيث يجب أن تتماشى الزيادة في الأجر مع الزيادة في الإنتاجية تجنباً لحدوث الضغوط التضخمية التي تحدث في حالة زيادة الأجر بمعدل يفوق الزيادة في الإنتاجية.

**(5) قياس مدى قدرة الأفراد على تحمل الضرائب:** تستخدم تقديرات الدخل القومي في قياس قدرة الأفراد على دفع الضرائب، حيث لا يمكن أن تتمادي الحكومة في فرض الضرائب دون مراعاة مستوى الدخل القومي بالمجتمع في تلك الفترة. وبالتالي يلجأ الاقتصاديون إلى قياس ما يسمى بالضغط الضريبي وهو عبارة عن النسبة بين الحصيلة الكلية للضرائب - المباشرة وغير المباشرة - إلى حجم الدخل بالمجتمع في سنة معينة. وذلك لأن مقدرة الأفراد على تحمل أعباء الضرائب تتوقف على مستويات دخولهم.

**(6) قياس قدرة المجتمع على تحمل القروض العامة وزيادة العرض النقدي:**

تستخدم تقديرات الناتج والدخل القومي في قياس قدرة المجتمع على تحمل القروض العامة، وتقاس هذه القدرة بنسبة الدين العام إلى الناتج والدخل القومي. كما إنه يجب الاسترشاد بالزيادة في الناتج والدخل بالنسبة التي يمكن زراعتها في العرض النقدي بالمجتمع تجنبًاً لحدوث زيادة في معدلات التضخم، حيث يجب أن يتلاءم معدل الزيادة في الإصدار النقدي مع معدل الزيادة في الناتج والدخل القومي.

**(7) وضع الخطط الاقتصادية القومية:** تساعد الحسابات القومية الخاصة بالناتج

القومي والإإنفاق القومي وهيكل كل منها في تحديد علاقات الترابط والتشابك فيما بين قطاعات الاقتصاد القومي وبعضاها، وهذا يساعد المخططين في وضع الخطط المتكاملة والمتناسقة، ومن ثم تكون قابلة للتنفيذ دون وجود عجز في بعض القطاعات وفائض في قطاعات أخرى.

**(8) رسم السياسة المالية والسياسة النقدية:** تستعين الحكومات ببيانات

الحسابات القومية عن الناتج والدخل القومي في رسم السياسة المالية والسياسة النقدية الملائمة للفترة القادمة، حيث عندما تتوقع الحكومة تراجع في الاستثمارات الخاصة، فإنها تقوم بالتوسيع في زيادة الإنفاق وتخفيف الضرائب، فضلاً عن تخفيض أسعار الفائدة، ومن ثم تتبع سياسات توسعية تُ THEM في زيادة الطلب الكلي لتجنب حدوث ركود في النشاط الاقتصادي. والعكس صحيح بهدف تجنب حدوث زيادة في معدلات التضخم.

## **2 - 6: الخلاصة**

- **يعرف الناتج القومي الإجمالي**، بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها من قبل المواطنين التي لا تدخل في إنتاج سلع أخرى، في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة. وبالتالي فإن الناتج القومي يشتمل

على السلع والخدمات النهائية فقط، غير أنه يمكن أن يتضمن بعض السلع والخدمات الوسيطة والأولية المنتجة خلال فترة التقدير وذلك في ثلاثة حالات استثنائية، وهي: الصادرات، ومخزون آخر الفترة، والإنتاج الذي لا زال في مرحلة الإعداد في نهاية الفترة. كما أنه يحسب وفقاً لمعايير الجنسية، وبالتالي يتضمن ما يتم إنتاجه من قبل المواطنين سواء في داخل الوطن أو خارجه خلال فترة التقدير.

**▪ يُعرف الناتج المحلي الإجمالي**، بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها محلياً في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة. وبالتالي فإنه يحسب وفقاً لمعايير المكان أو الإقامة ويتضمن كل السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً على أرض الوطن سواء قام بها المواطنين أو الأجانب المقيمين على أرض الوطن خلال فترة التقدير. ولذا فإن الناتج القومي يزداد عن الناتج المحلي بقيمة ما ينتجه المواطنين بالخارج ويقل عنه بقيمة ما ينتجه الأجانب بالداخل.

**▪ يتم قياس الناتج القومي أو الناتج المحلي وفقاً لطريقتين لتجنب الازدواج الحسابي وهما:** (1) طريقة المنتج النهائي، ووفقاً لها فإن: الناتج القومي أو المحلي الإجمالي = مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي لا تدخل في إنتاج سلع أو خدمات أخرى خلال فترة التقدير. (2) طريقة القيمة المضافة، والقيمة المضافة لأي نشاط إنتاجي = قيمة المنتج النهائي - قيمة مستلزمات الإنتاج، الناتج القومي أو المحلي = مجموع القيمة المضافة لكافة الأنشطة بالاقتصاد القومي.

**▪ تتمثل أهم المشكلات التي تواجه قياس الناتج القومي أو الناتج المحلي الإجمالي في:** مشكلة عدم تجانس وحدات السلع والخدمات النهائية، ومشكلة الاستهلاك الذاتي، ومشكلة الخدمات الخاصة، ومشكلة الخدمات التي يؤديها الفرد لنفسه، ومشكلة الخدمات العامة، ومشكلة المعاملات التي تتعلق بالاقتصاد الخفي، ومشكلة السلع الرأسمالية.

- **يُعرف الدخل القومي**، بأنه مجموع عوائد الإنتاج التي يحصل عليها المواطنين مقابل مشاركتهم في العملية الإنتاجية في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة. وبالتالي فإن الدخل القومي يحسب على أساس معيار الجنسية ولابد وأن يكون مقابل مشركة في عمليات الإنتاج، كما يُحسب على أساس ما يستحق لعوامل الإنتاج خلال فترة التقدير. وبالتالي فإن: **الدخل القومي = الأجر + الريع + الفوائد + الأرباح.**
- **يُعرف الدخل المحلي**، بأنه مجموع عوائد الإنتاج المحلية التي يحصل عليه المواطنين أو الأجانب المقيمين على أرض الوطن مقابل مشاركتهم في العملية الإنتاجية في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة سنة. وبالتالي يُحسب وفقاً لمعيار المكان أو الإقامة، ولذا فإن الدخل القومي يزداد عن الدخل المحلي بقيمة عوائد عوامل الإنتاج المملوكة للمواطنين بالخارج ويقل عنه بقيمة عوائد عوامل التي يحصل عليها الأجانب بالداخل، أو ما يسمى بصافي عوائد الملكية في الخارج.
- **يُعرف الدخل الشخصي**، بأنه كافة المبالغ النقدية التي يحصل عليها الأفراد بغض النظر إذا كان مقابل مشاركة في عمليات الإنتاج أو من أي تحويلات قبل استقطاع ضرائب المباشرة على الدخل. بينما **يُعرف الدخل المتاح أو الدخل الممكن التصرف فيه**، بأنه كافة المبالغ النقدية التي تخضع لتصرفات الأفراد فعلاً ويكون لهم حرية التصرف فيها بالإتفاق على الاستهلاك أو الادخار، وبالتالي فإنه يتمثل في الدخل الشخصي بعد استقطاع ضرائب الدخل الشخصية.
- **يُعرف الإنفاق القومي**، بأنه مجموع إنفاق المواطنين على السلع والخدمات النهائية في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة. وبالتالي، يُحسب وفقاً لمعيار الجنسية، وفقاً لذلك فإن: **الإنفاق القومي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي (س) + الإنفاق الاستثماري الإجمالي (ث) + الإنفاق الحكومي (ق) + صافي الصادرات (ص - و).**

- **يُعرف الإنفاق المحلي**، بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة. وبالتالي يُحسب وفقاً لمعايير المكان أو الإقامة، ويتضمن نفس مكونات الإنفاق القومي السابقة على المنتجات المحلية بالاقتصاد.
- **تتمثل أهمية الحسابات القومية في استخدامها في عديد من المجالات وهي:**  
قياس مستوى رفاهية أفراد المجتمع، وقياس مدى عدالة توزيع الدخل، وقياس كفاءة السياسات الاقتصادية المستخدمة، وقياس إنتاجية العامل في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقياس مدى قدرة الأفراد على تحمل الضرائب، وقياس مدى قدرة المجتمع على تحمل القروض العامة وزيادة العرض النقدي، ووضع الخطط الاقتصادية القومية، ورسم السياسة المالية والسياسة النقدية.

## 2 - 7: نماذج الأسئلة

**س 1: وضع إذا كانت العبارات التالية صواب أم خطأ بإيجاز:**

- 1- يظل الدخل القومي الحقيقي ثابتاً بالرغم من زيادة الدخل القومي النقدي بنسبة 15% في أحد السنوات.
- 2- تُستخدم طريقة القيمة المضافة في حساب الناتج القومي لتجنب الازدواج الحسابي.
- 3- لا يختلف الدخل الشخصي عن الدخل القومي.
- 4- قد تتعادل تقديرات كل من الناتج القومي والناتج المحلي في الدولة خلال نفس الفترة.
- 5- يتساوى الدخل القومي مع الدخل المحلي دائماً.
- 6- لا يمكن أن تتضمن تقديرات الناتج القومي أية سلع أو خدمات وسيطة أو أولية.
- 7- تُعد المدفوعات التحويلية في صورة إعانات البطالة والمعاشات جزء من الدخل الشخصي خلال فترة التقدير.
- 8- عمليات شراء وبيع السيارات المستعملة تدخل في حساب الناتج المحلي.

- 9- يتعادل الإنفاق القومي مع الإنفاق المحلي خلال نفس الفترة دائمًا.
- 10** - كل زيادة في الدخل القومي النقيدي يتربّع عليها بالضرورة زيادة في الدخل القومي الحقيقي.

## س2: أذكر دون أن تشرح:

- 1 - المشكلات التي تواجه قياس الناتج القومي الإجمالي.
- 2 - طرق قياس الناتج القومي.
- 3 - مكونات المنتج النهائي.
- 4 - مكونات الإنفاق القومي.
- 5 - أهمية دراسة الحسابات القومية.

## س3: التمارين:

**تمرين ( 1 )** إذا كان الدخل القومي بالأسعار الجارية في اقتصاد ما في عام 2017 = 30000 مليار دولار، ارتفع إلى 60000 مليار دولار في عام 2020، علماً بأن المستوى العام للأسعار ارتفع خلال هذه الفترة بنسبة 50% .

**المطلوب:** تحديد الزيادة في الدخل القومي الحقيقي خلال هذه الفترة؟

**تمرين ( 2 )** يوضح الجدول التالي المراحل الإنتاجية والتكاليف الخاصة بإنتاج طن من الصلب، بافتراض عدم وجود سلع وسيطة:

المرحلة الإنتاجية	مبيعات الصلب النهائية	إجمالي إيرادات المبيعات	تكلفة المنتجات الوسيطة	القيمة المضافة
المنجم	4	4	0	
تنقية الحديد الخام	9	9	4	
مصنع الصلب			7	7
المراحل الإنتاجية	20	20	16	

- 1 - أكمل الجدول السابق.
- 2 - أي مرحلة إنتاجية تحقق أكبر قيمة مضافة للإنتاج الكلي وقيمتها.
- 3 - ما هو إجمالي إيرادات مبيعات مختلف المراحل الإنتاجية.

## **الفصل الثاني: الحسابات القومية**

- 4 - ما هو إجمالي القيمة المضافة.  
 5 - ما هو إجمالي الناتج القومي من الصلب.

**تمرين ( 3 )** ادرس الجدول التالي ثم أجب عن الأسئلة التالية له:

السنة / البيان	الناتج القومي بالأسعار الجارية	الرقم القياسي للأسعار
2016	6000	100
2020	12000	150

**المطلوب:**

- 1 - إيجاد قيمة الناتج القومي الحقيقي في سنة 2020 .  
 2 - تحديد الزيادة في الناتج القومي الاسمي التي ترجع إلى تغيرات الأسعار ، وتلك التي ترجع إلى الزيادة في الإنتاج خلال هذه الفترة؟

**تمرين ( 4 )** إذا توافرت لديك البيانات التالية في اقتصاد ما في أحد السنوات (القيمة بـ المليار وحدة نقدية):

1000	الناتج القومي الإجمالي
70	المدفوعات التحويلية للقطاع الأعمال (الإعانات)
50	الضرائب غير المباشرة على القطاع الإنتاجي
100	مخصصات الإهلاك الرأسمالي
30	الضرائب على الأرباح
20	الأرباح غير الموزعة
40	اشتراكات التأمينات
50	المدفوعات التحويلية للقطاع العائلي
10	ضرائب الدخل الشخصية (الضرائب المباشرة)

**المطلوب حساب كل من:**

- 1 - صافي الناتج القومي.  
 2 - الدخل القومي.  
 3 - الدخل الممكن التصرف فيه.

## الفصل الثالث

### التدفق الدائري للدخل القومي

نظراً لأن مستوى النشاط الاقتصادي الذي يقاس من خلال كل من الناتج القومي والدخل القومي والإإنفاق القومي تلك التي تتم في قطاعات الاقتصاد المختلفة. ولذا فإن هذا الفصل يتعرض لعلاقات الترابط فيما بين هذه القطاعات وبعضها، وبالتالي فإن التدفق الدائري للدخل القومي يوضح بصفة عامة عمليات التبادل المستمرة من السلع والخدمات بين قطاعات الاقتصاد من ناحية، وتدفق خدمات عوامل الإنتاج من ناحية أخرى. وكذلك التدفقات النقدية التي تتم فيما بين قطاعات المجتمع المختلفة. ويكون الاقتصاد القومي من خمسة قطاعات هي: القطاع العائلي، وقطاع الأعمال، وقطاع الوسطاء الماليين، والقطاع الحكومي، وقطاع العالم الخارجي. ويوجد ترابط وتفاعل بين هذه القطاعات بدرجات متقاربة، ومن ثم يوجد بينها تدفقات حقيقة ويرتبطها في الاتجاه الآخر تدفقات نقدية. وبالتالي يركز هذا الفصل على دراسة مفهوم التدفق الدائري فيما بين قطاعات الاقتصاد القومي، ونماذج التدفق الدائري للدخل القومي، والمفاهيم التي تتعلق بالتسربات والإضافات وكيفية تحقيق التوازن في نماذج التدفق الدائري المختلفة. **وبالتالي فإنه في نهاية هذا الفصل يتوقع أن يكون الدارس قادرًا على أن:**

- 1 - يُعرف مفهوم التدفق الدائري للدخل القومي.
- 2 - يُحدد القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومي وعلاقات الترابط بينها.
- 3 - يُحدد العلاقة بين التدفقات الحقيقة والتدفقات النقدية في الاقتصاد.
- 4 - يُعرف كل من التسربات والإضافات وشرط تحقق التوازن الاقتصادي.
- 5 - يُحدد كيفية تحقق التوازن الاقتصادي في النماذج الاقتصادية المختلفة.

وفقاً لذلك فإن هذا الفصل يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:

- ❖ مفهوم التدفق الدائري للدخل القومي.
- ❖ بعض المفاهيم الأساسية.
- ❖ نماذج التدفق الدائري للدخل القومي.

هذا فضلاً عن، الخلاصة ونماذج الأسئلة.

### 3 - 1: مفهوم التدفق الدائري للدخل القومي

يوضح التدفق الدائري للدخل علاقات الترابط والتشابك أو الاعتماد المتبادل فيما بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة، ومن ثم يوضح كيفية عمل الاقتصاد القومي والعلاقة فيما بين قطاعاته. وبالتالي كيفية تدفق القيم الاقتصادية الكلية سواء الناتج أو الدخل أو الإنفاق، وهو ما يسمى بالتدفق الدائري للنشاط الاقتصادي أو الدخل القومي، حيث أن أي نشاط اقتصادي يتربّ عليه تيار حقيقي ممثلاً في السلع والخدمات، وتيار نقدي ممثلاً في المدفوعات النقدية المقابلة لها. والتيازات الحقيقة إما أن تكون تيازات خاصة بالسلع الاستهلاكية أو الاستثمارية التي تم إنتاجها في الاقتصاد القومي أو تياراً من خدمات عوامل الإنتاج. والتياز النقدي إما أن يكون إنفاقاً استهلاكياً أو استثمارياً، أو يكون عوائد لعوامل الإنتاج التي اشتراك في عمليات الإنتاج. وبإضافة إلى هذه التيازات التي تمثل أساس التدفق الدائري للنشاط الاقتصادي القومي هناك تيازات جانبية تمثل استقطاعات أو ما يسمى بالتحويلات وهي مدفوعات أو مقوضات لا يقابلها إنتاج حقيقي وإنما هي مبالغ يتم تداولها بين القطاعات المختلفة لأسباب سيادية مثل الضرائب، أو لأسباب اجتماعية، مثل: إعانت البطالة، والهبات، والهدايا،... إلخ.

نظراً لأن التدفق الدائري للدخل القومي يهدف إلى توضيح علاقات التشابك فيما بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة، تلك التي تمثل في خمسة قطاعات وهي: القطاع العائلي أو الاستهلاكي، وقطاع الأعمال أو الإنتاجي، وقطاع الوسطاء الماليين أو المصرفي، والقطاع الحكومي، وقطاع العالم الخارجي. وبالتالي، فإن الأمر يتطلب معرفة ما هو المقصود بكل من هذه القطاعات وما دور كل منها في النشاط الاقتصادي، قبل التعرض لعلاقات الترابط بينها، وسوف يتم ذلك بإيجاز كما يلي:

( ١ ) **القطاع العائلي أو القطاع الاستهلاكي:** ويعرف أيضاً بالقطاع المنزلي، وهو يتكون من كل أفراد المجتمع الذين تجمعهم سمات مشتركة تلك التي تتركز في سلوك الاستهلاك وملكية عوامل الإنتاج. ويمتلك هذا القطاع خدمات عوامل الإنتاج المختلفة مثل: العمل ورأس المال والأرض والتنظيم. وبالنظر إلى أفراد المجتمع نجدهم كمستهلكين من ناحية، وفي نفس الوقت يمتلك كل فرد منهم عنصراً أو أكثر من عناصر الإنتاج. فعلى سبيل المثال يكون الفرد قادراً على العمل و/أو يمتلك قطعة من الأرض و/أو يمتلك رصيداً من رأس المال يمكن أن يستثمره بنفسه ويتحمل نتائج أعماله من ربح أو خسائر أو يقوم بإقراضه للغير للاستثمار. ويقوم أفراد القطاع العائلي بتأجير هذه الخدمات لقطاع الأعمال مقابل عوائد لهذه العوامل تتمثل في: الأجر كعائد لعنصر العمل، والفوائد كعائد لعنصر رأس المال، والربح أو الإيجار كعائد لعنصر الأرض أو ما يسمى بصورة أكثر اتساعاً الموارد الطبيعية، والربح كعائد لعنصر التنظيم. وتكون هذه العوائد في مجموعها دخل القطاع العائلي الذي يكون له حرية التصرف فيه - بعد الاستقطاعات منه في صورة الضرائب أو التأمينات،..إلخ - وذلك إما بإنفاقه على شراء السلع

والخدمات الاستهلاكية التي ينتجهما القطاع الإنتاجي أو من خلال الاستيراد من العالم الخارجي أو الأدخار، وتلك العناصر تمثل الإنفاق الكلي بالمجتمع.

**( 2 ) قطاع الأعمال أو القطاع الإنتاجي:** ويعرف أيضاً بقطاع المؤسسات، ويكون من كافة الوحدات الإنتاجية في المجتمع سواء كانت في مجال الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو الخدمي. ويقوم قطاع الأعمال أو الإنتاجي بتوظيف خدمات عوامل الإنتاج المختلفة التي يشتريها أو يستأجرها من القطاع العائلي في العمليات الإنتاجية المختلفة لإنتاج السلع والخدمات النهائية، تلك التي يقوم ببيعها فيما بعد لأفراد القطاع العائلي أو الحكومة أو من خلال التصدير، ويحصل مقابل ذلك على إيرادات ثمناً لمبيعاته من السلع والخدمات النهائية تلك التي تمثل قيمة الناتج الكلي لهذا المجتمع.

**( 3 ) قطاع الوسطاء الماليين أو القطاع المصرفي:** وهو يمثل القطاع المالي بالمجتمع، ويكون هذا القطاع من البنوك وشركات التأمين وكافة المؤسسات المالية الأخرى. وتقوم هذه المؤسسات بإصدار أصول مالية مباشرة في شكل أسهم وسندات أو أصول مالية غير مباشرة في صورة ودائع أو شهادات ادخار واستثمار لتحصل على فائض الوحدات ذات الفائض المالي أي في صورة مدخرات، وتقوم بإعادة إقراضها للوحدات ذات العجز المالي أي في صورة قروض واستثمارات، ومن ثم تعمل على تعبئة الموارد المالية بالمجتمع وتوجيهها للنشاط الإنتاجي. وبالتالي يترتب على وجود قطاع الوسطاء الماليين هذا ظهور الأدخار كتسرب من تيار الدخل يذهب إلى المؤسسات المالية تلك التي تعدها مرة أخرى إلى تيار الدخل في صورة قروض واستثمارات كإضافة إلى تيار الدخل. وشرط

التوازن الخاص بقطاع الوسطاء الماليين هو تساوى الادخار مع الاستثمار، بينما إذا كانت المدخرات أكبر من الاستثمارات فيكون هناك فائض لدى الوسطاء الماليين، والعكس إذا فاقت الاستثمارات المدخرات يكون هناك عجز لدى الوسطاء الماليين.

**( 4 ) القطاع الحكومي:** يتكون هذا القطاع من جميع وحدات القطاع الحكومي والمشروعات العامة الحكومية، ويقوم هذا القطاع بتقديم الخدمات العامة لأفراد المجتمع مثل: الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والعدالة والمرافق العامة. ويتطلب قيام الحكومة بتوفير هذه الخدمات تأجير بعض خدمات عناصر الإنتاج من القطاع العائلي مثل تشغيل عدد من الموظفين والعمال، كما تقوم الحكومة بالإنفاق على بعض السلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها قطاع الأعمال مثل السيارات والأثاث،..إلخ. وهذه النفقات وغيرها تدرج تحت ما يسمى بالإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المختلفة. وكل هذا يتطلب موارد لتمويل هذه النفقات، وتعد الضرائب المصدر الأساسي للإيرادات الحكومية. وتقوم الحكومة بفرض نوعين رئисين من الضرائب وهما: الضرائب المباشرة وهي التي تفرض على الدخل، والضرائب غير المباشرة وهي تلك التي تفرض على السلع والخدمات. وتعد الضرائب المباشرة المصدر الأساس للإيرادات الضريبية بالدول المتقدمة، بينما تسهم الضرائب غير المباشرة بالنسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية في معظم الدول النامية. ويتربّط على القطاع الحكومي ظهور الضرائب كتسرب من تيار الدخل يذهب إلى القطاع الحكومي كتحويل من دخل القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويعاد إلى تيار الدخل في صورة إنفاق حكومي كإضافة. ويتمثل شرط التوازن في هذا القطاع في تساوى الضرائب كإيرادات حكومية مع الإنفاق الحكومي،

أي يتحقق التوازن في الميزانية العامة. بينما إذا زادت الضرائب عن الإنفاق الحكومي فهذا يعني وجود فائض بالميزانية العامة، وإذا تفوق الإنفاق الحكومي على الضرائب فإنه يعني وجود عجز بالميزانية العامة.

**( 5 ) قطاع العالم الخارجي:** يتمثل هذا القطاع في الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير من وإلى العالم الخارجي. والاستيراد يمثل تسرب من تيار الدخل القومي مثل الأدخار والضرائب، ذلك أن عمليات الاستيراد تتضمن إنفاقاً من أصحاب الدخول الوطنية على سلع منتجة من خارج المجتمع، وبالتالي تكون نتيجتها حصول المنتجين الأجانب على جزء من تيار الدخل الذي تدفق أصلاً من قطاع الإنتاج القومي. أما الصادرات فهي تمثل إضافة إلى تيار الدخل وذلك لأن عمليات التصدير تتضمن إنفاقاً من الأجانب على سلع أنتجها القطاع الإنتاجي القومي، وبالتالي فإن حصيلة الصادرات تعتبر إضافة إلى تيار الدخل تماماً مثل الاستثمار والإنفاق الحكومي. وشرط توازن قطاع التجارة الخارجية هو أن يتساوى تيار التسرب منه مع تيار الإضافة إليه، أي تساوي مدفوعات الواردات مع حصيلة الصادرات، وهو ما يعرف بتوازن الميزان التجاري. أما إذا كانت قيمة الواردات أكبر من حصيلة الصادرات فيعني ذلك وجود عجز في الميزان التجاري، وعلى العكس من ذلك إذا كانت حصيلة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فيعني ذلك وجود فائض في الميزان التجاري.

لتوضيح مفهوم التدفق الدائري للدخل القومي أو النشاط الاقتصادي، ومن ثم علاقات الترابط فيما بين القطاعات الاقتصادية سوف يتم البدء بنموذج نظري افتراضي مبسط لاقتصاد يتكون من قطاعين فقط وهما القطاع العائلي وقطاع الأعمال، **ومن ثم تتمثل افتراضات هذا النموذج فيما يلي:**

- أن القطاع العائلي يمتلك عوامل الإنتاج المختلفة من عمل وأرض ورأس المال والتنظيم، ويقوم بتأجيرها لقطاع الأعمال ويحصل على عوائد لهذه العوامل تتمثل في الأجور والريع والفوائد والأرباح وهي تمثل دخل القطاع العائلي، ويقوم بإنفاق كل الدخل الذي يحصل عليه هذا في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية التي يحصل عليها من قطاع الأعمال، أي لا توجد لديه مدخلات منه.
- أن قطاع الأعمال يقوم بعمليات الإنتاج وذلك من خلال قيامه بتأجير وشراء خدمات عوامل الإنتاج المختلفة من القطاع العائلي، ثم يقوم بمزجها معًا لإنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية تلك التي يقوم ببيعها بالكامل للقطاع العائلي، وبالتالي لا يوجد لديه أي مخزون منها.

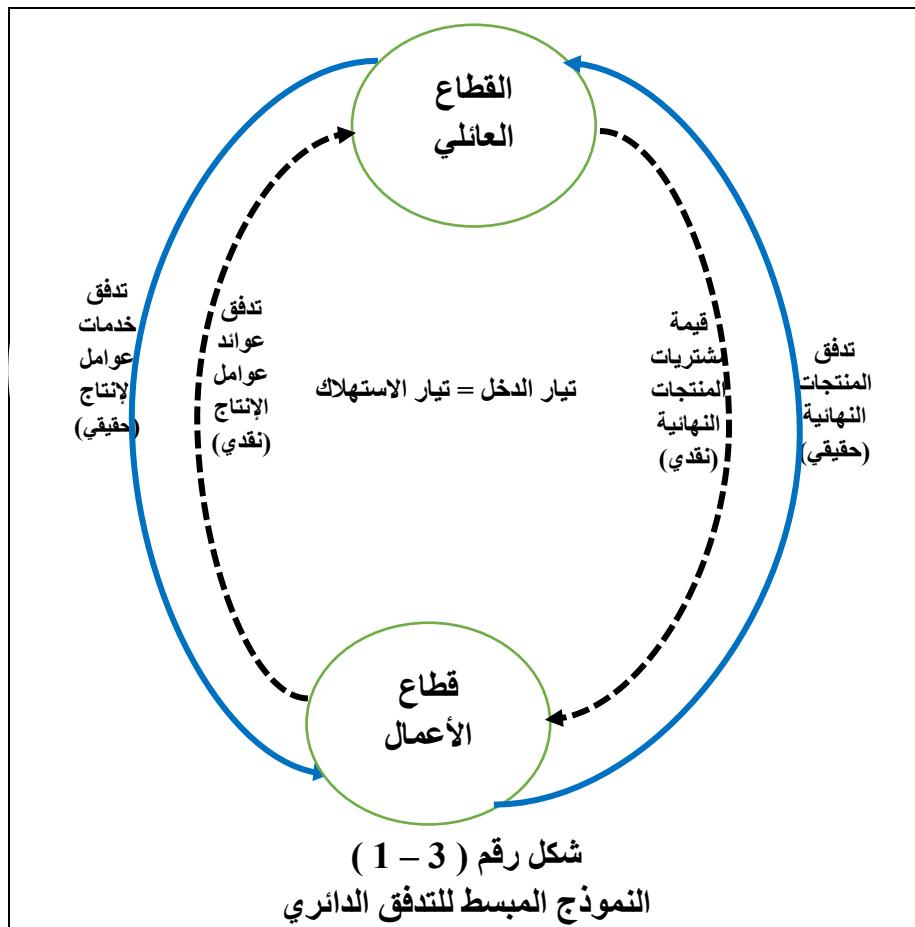
وفقاً لذلك يوضح الشكل رقم (3 - 1) التدفق الدائري للدخل في هذا النموذج المبسط لاقتصاد الذي يتكون من قطاعين فقط.

يلاحظ من هذا الشكل، أنه ينطوي على نوعين من التدفقات تلك التي تتخذ شكلاً دائرياً مستمراً بين القطاع العائلي وقطاع الأعمال. أولهما التدفقات العينية وتدور في شكل خط متصل في عكس اتجاه حركة عقارب الساعة. وثانيهما التدفقات النقدية وتدور في شكل خط متقطع في اتجاه عقارب الساعة، ويتم التعامل بين القطاعين في سوقين، إحداهما خاص بعوامل الإنتاج والأخر خاص بالسلع والخدمات النهائية، **و سنشير إلى كل من هاذين التدفقين بإيجاز كما يلي:**

- **التدفقات الحقيقة أو العينية:** وتمثل في تدفق خدمات عوامل الإنتاج من القطاع العائلي القطاع المالك لها إلى القطاع الإنتاجي المستخدم لها، ويتم تداولها من خلال أسواق خدمات عوامل الإنتاج. ثم في تدفق السلع والخدمات النهائية من القطاع الإنتاجي المنتج لها إلى القطاع العائلي المستهلك لها،

ويتم تداولها من خلال أسواق السلع والخدمات النهائية. وتدور التدفقات الحقيقة أو العينية هذه في عكس اتجاه عقارب الساعة تلك التي تمثل بالخطوط المتصلة.

- التدفقات النقدية:** وتمثل في عوائد عوامل الإنتاج من قطاع الأعمال مقابل شراء أو تأجير هذه العوامل واستخدامها في عمليات الإنتاج إلى القطاع العائلي المالك لها وتمثل هذه العوائد دخل القطاع العائلي، ثم من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال مقابل شراء السلع والخدمات النهائية. وتدور التدفقات النقدية هذه في اتجاه عقارب الساعة تلك التي تمثل بالخطوط المقطعة.



يكون للتدفقات النقدية أهمية خاصة، لأنها تمثل قيمة الناتج أو الدخل أو الإنفاق القومي في هذا الاقتصاد. وفي نموذج التدفق الدائري المبسط هذا يلاحظ أن: كل الدخل ينفق على الاستهلاك أي لا توجد أية مدخلات من جانب القطاع العائلي، وأن كل ما ينتج يستهلك أي لا يوجد أي مخزون سلعي لدى قطاع الأعمال، كما أنه لا توجد أي تصرفات أو إضافات إلى تيار الدخل، ولذا يكون هذا النموذج في حالة توازن دائم حيث أن:

$$\text{تيار الدخل} = \text{تيار الإنفاق الاستهلاكي}$$

فمثلاً، إذا افترضنا أن القطاع العائلي حصل على دخل قدره 10 مليارات نقدية كعوائد لعوامل الإنتاج التي قام بتأجيرها للقطاع الإنتاجي، فهذا يعني أن الدخل القومي = 10 مليار وحدة نقدية. فإذا قام القطاع العائلي بإنفاق كل هذا الدخل على شراء السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي، فهذا يعني أن الإنفاق القومي = 10 مليار وحدة نقدية، وهنا يكون الدخل في حالة توازن، حيث أن كل المتحصلات النقدية للقطاع العائلي ينفقها بالكامل على شراء السلع والخدمات المنتجة، كما أن كل الإيرادات التي يحصل عليها القطاع الإنتاجي ينفقها في شراء خدمات عناصر الإنتاج التي يستأجرها من القطاع العائلي. وبالتالي تكون هناك قيمة واحدة يتم الحصول عليها للنشاط الاقتصادي بهذه الاقتصاد، سواء تم استخدام قيمة السلع والخدمات المنتجة أو الدخل الذي يحصل عليه أصحاب خدمات عوامل الإنتاج أو الإنفاق الكلى على السلع والخدمات المنتجة.

### 3 - 2: بعض المفاهيم الأساسية

النموذج المبسط السابق لا يعكس الواقع وذلك لأنه مجرد من كثير من تفاصيل عالم الواقع الذي نعيش فيه. وهذا ما تأخذه في الاعتبار نماذج التدفق الدائري لتيار الدخل التالية، وذلك بإسقاط الافتراضات التي يقوم عليها النموذج المبسط تدريجياً، وبالتالي يتم الاقتراب من الواقع أيضاً بصورة تدريجية حتى نصل إلى نموذج أكثر واقعية يعبر عن الواقع المشاهد. ويترتب على ذلك ظهور تيارات إما تمثل تسربات أو مسحوبات من تيار الدخل أو تمثل إضافات إلى تيار الدخل، ونواجه هنا بثلاثة مفاهيم أساسية تتعلق بالتدفق الدائري لتيار الدخل وهي:

- **التسربات أو المسحوبات:** وهي تمثل في أي مبالغ نقدية تسحب من دائرة التدفق الدائري للدخل إلى خارجها أي لا تتفق على شراء السلع والخدمات المنتجة لقطاع الأعمال، وبالتالي تؤدي إلى نقص تيار الدخل، وتتمثل التسربات بصفة عامة في ثلاثة عناصر رئيسية وهي:  
الإدخار (خ)، الضرائب (ض)، والواردات (و).
- **الإضافات:** وهي تمثل في أي مبالغ نقدية تضاف إلى دائرة التدفق الدائري للدخل من خارجها، وبالتالي تؤدي إلى زيادة تيار الدخل أي يحصل قطاع الأعمال على مبالغ نقدية ليس من القطاع العائلي، وتتمثل الإضافات بصفة عامة في ثلاثة عناصر رئيسية وهي:  
الاستثمار (ث)، الإنفاق الحكومي (ق)، وال الصادرات (ص).
- **شرط التوازن:** يتمثل في أن:  
$$\text{التسربات} = \text{الإضافات}$$

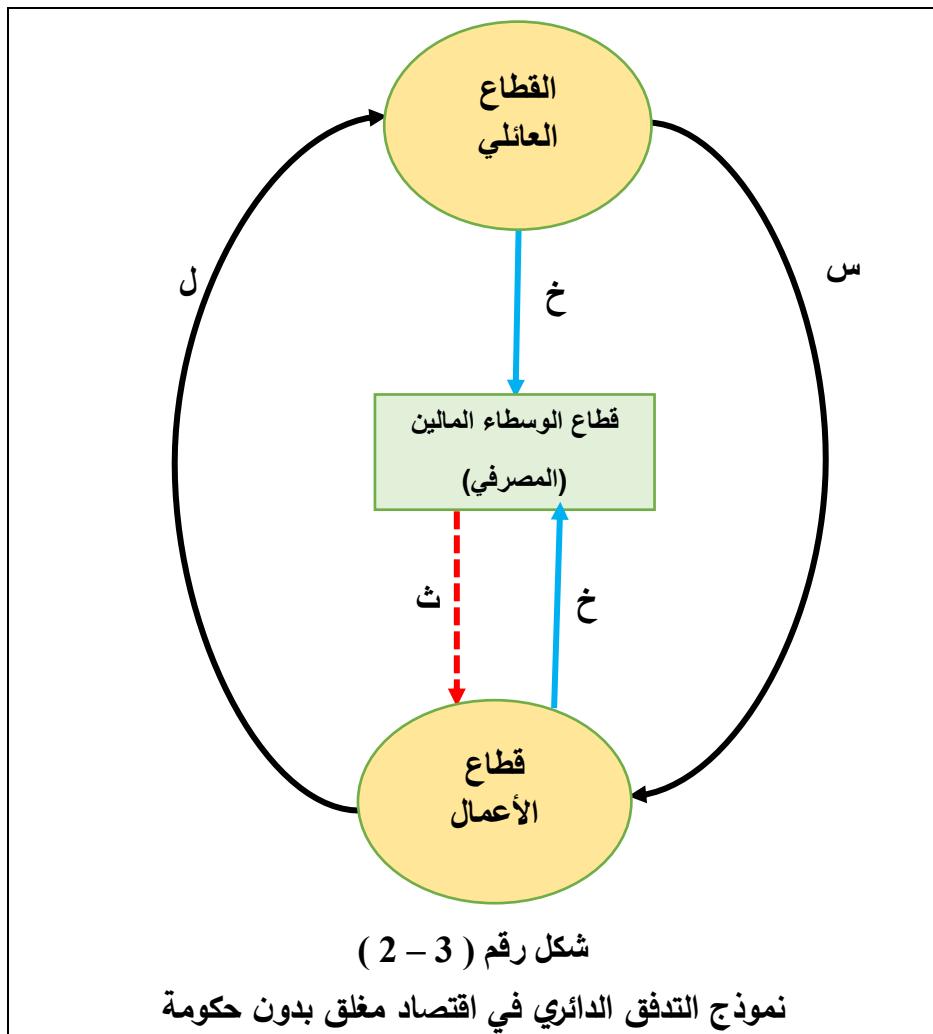
$$خ + ض + و = ث + ق + ص$$

يلاحظ من ذلك أنه تم التركيز على التيار النقدي في المفاهيم التي تتعلق بالتسربات والإضافات، وذلك نظراً لأن الجانب النقدي هو الذي على أساسه يتم قياس المتغيرات الكلية التي يقاس بها مستوى النشاط الاقتصادي بالمجتمع. كما أن مكونات التسربات والإضافات هذه سوف تختلف على حسب النموذج الاقتصادي، وكذلك شرط التوازن السابق هذا يضمن عنده تحقيق التوازن بطريقة أخرى وهو أن: العرض الكلي الذي يقاس من خلال الناتج أو الدخل القومي سوف يتعادل مع الطلب الكلي أو الإنفاق القومي.

### 3 - 3: نماذج التدفق الدائري للدخل القومي

سوف يتم البدء بالنماذج السابق مع التركيز على التدفقات النقدية فقط وذلك لتبسيط الرسم، وتوضيح عناصر التسربات والإضافات وشرط التوازن في كل نموذج كما يلي:

**أولاً: نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مغلق بدون حكومة:** وفقاً لذلك يتكون الاقتصاد في هذا النموذج من ثلاثة قطاعات، وهي: القطاع العائلي، وقطاع الأعمال، وقطاع الوسطاء الماليين. وذلك كما هو موضح في الشكل رقم .(2 - 3)



يلاحظ من الشكل السابق أن:

- القطاع العائلي، ينفق جزءاً من دخله (L) على السلع والخدمات الاستهلاكية ويقوم بادخار الجزء الذي لم ينفقه على الاستهلاك (س). وبالتالي فإن الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار وهذه تمثل معادلة التصرف في الدخل.
- قطاع الأعمال، يقوم بإنتاج نوعين من السلع والخدمات هما سلع وخدمات استهلاكية وسلع رأسمالية. كما أن بعض المشروعات يكون لديها فوائض

مالية أي أن جزء من دخلها التي حصلت عليه من بيع منتجاتها للقطاع العائلي تضُع في صورة مدخلات لدى الوسطاء الماليين، وبعض المشروعات الأخرى التي يكون لديها عجز مالي تقرض من الوسطاء الماليين وتوجهها للاستثمار. وبالتالي فإن قيمة الناتج القوي = قيمة الإنفاق القومي = الاستهلاك + الاستثمار وهذه تمثل معادلة تكوين الدخل.

■ قطاع الوسطاء الماليين، يقتصر دوره على تجميع الفوائض المالية التي تمثل في المدخلات سواء من أفراد القطاع العائلي أو بعض مؤسسات قطاع الأعمال وهي تمثل التسربات من تيار الدخل، ثم تعيد اقراضها لوحدات قطاع الأعمال التي يكون لديها عجز مالي وتأخذ طريقها للاستثمار، ومن ثم، تمثل إضافة لتيار الدخل.

**شرط التوازن:**

$$(1) \text{ الدخل القومي} = \text{قيمة الناتج القومي} \\ \text{الاستهلاك (س)} + \text{الإدخار (خ)} = \text{الاستهلاك (س)} + \text{الاستثمار (ث)}$$

$$(2) \text{ التسربات} = \text{الإضافات} \\ \text{خ} = \text{ث}$$

**ثانياً: نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مغلق:** وفقاً لذلك يتكون الاقتصاد في هذا النموذج من أربعة قطاعات، وهي: القطاع العائلي، وقطاع الأعمال، وقطاع الوسطاء الماليين، والقطاع الحكومي. وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (3 - 3). ويتبين من هذا الشكل أنه يترتب على إدخال القطاع الحكومي في نموذج التدفق الدائري للدخل القومي ظهور تيار إضافي من التسربات في صورة الضرائب التي تفرضها الحكومة سواء على أفراد القطاع العائلي أو مؤسسات قطاع الأعمال، وكذلك تيار إضافي من الإضافات في صورة الإنفاق

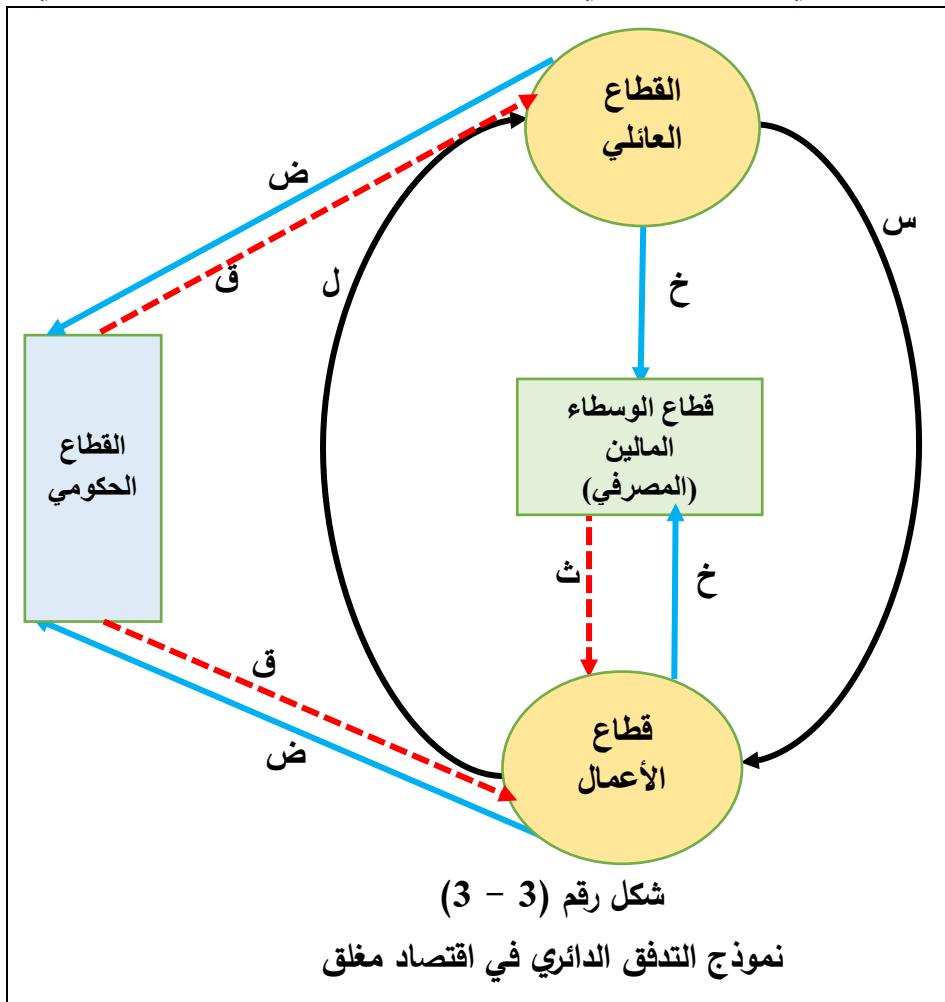
### الفصل الثالث: التدفق الدائري للدخل القومي

الحكومي وهي تمثل في مشتريات الحكومة من قطاع الأعمال للسلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها هذا القطاع والإنفاق على بعض خدمات القطاع العائلي التي يؤجر أو يشتري بعض من الخدمات لديه. ووفقاً لذلك تكون معادلة التصرف في الدخل على الصورة التالية:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الإدخار} + \text{الضرائب}$$

بينما تكون معادلة تكوين الناتج القومي كما يلي:

$$\text{الناتج القومي} = \text{ الإنفاق القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي}$$



شرط التوازن:

$$(1) \text{ الدخل القومي} = \text{قيمة الناتج القومي}$$

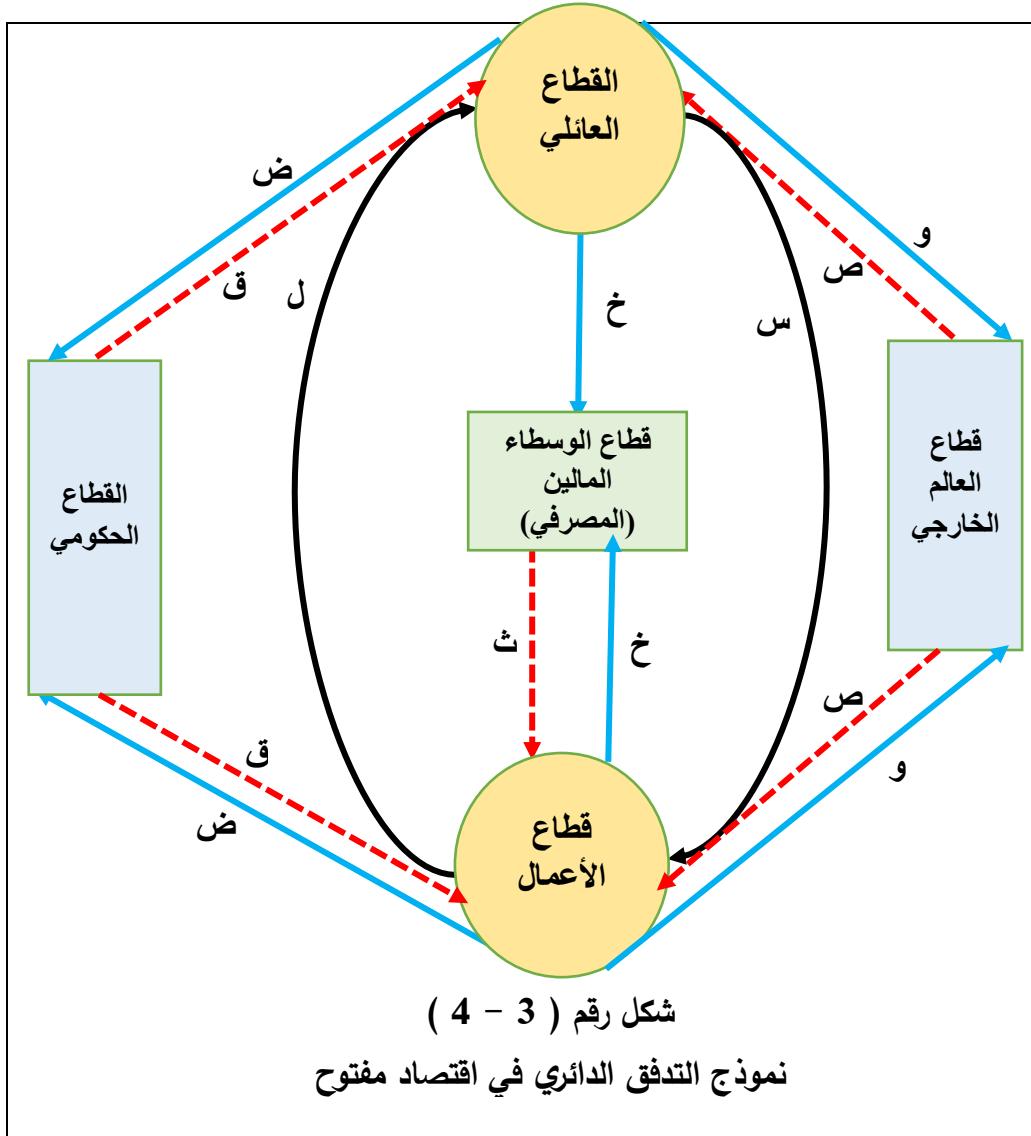
$$\text{الاستهلاك (س)} + \text{الادخار (خ)} + \text{الضرائب (ض)} = \text{الاستهلاك (س)} + \text{الاستثمار (ث)} + \text{ الإنفاق الحكومي (ق)}$$

$$(2) \text{ إجمالي التسربات} = \text{إجمالي الإضافات}$$

$$\text{خ} + \text{ض} = \text{ث} + \text{ق}$$

ليس من الضروري المساواة الجزئية بين كل من التسربات والإضافات على حدة، أي يكون هناك توازن لدى الوسطاء الماليين أي أن الادخار يتعادل مع الاستثمار ويكون هناك توازن في الميزانية العامة أي أن الضرائب تعادل مع الإنفاق الحكومي لكي يتحقق التوازن الاقتصادي في هذا النموذج. ولكن يتطلب تحقيق التوازن الاقتصادي بهذا النموذج أن تكون المساواة بين التسربات والإضافات في صورتها الإجمالية. حيث قد يكون هناك عجز في الميزانية العامة أي أن الإنفاق الحكومي يكون أكبر من الإيرادات الضريبية ولكن هذا يتطلب وجود فائض مساوي له لدى الوسطاء الماليين لكي يتحقق التوازن، والعكس صحيح.

**ثالثاً: نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مفتوح:** وفقاً لذلك يتكون الاقتصاد في هذا النموذج من خمسة قطاعات، وهي: القطاع العائلي، وقطاع الأعمال، وقطاع الوسطاء الماليين، والقطاع الحكومي، وقطاع العالم الخارجي، وبالتالي، يتضمن هذا النموذج كل قطاعات الاقتصاد القومي، ومن ثم يعكس هذا النموذج الواقع العملي. وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (3 - 4).



يتضح من هذا الشكل أنه يتربّط على إدخال قطاع العالم الخارجي في نموذج التدفق الدائري للدخل القومي ظهور تيار إضافي من التسربات في صورة الواردات من العالم الخارجي سواء في صورة واردات السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل القطاع العائلي أو السلع والخدمات الإنتاجية تلك التي تكون في صورة معدات وألات،..إلخ من قبل قطاع الأعمال، كما يكون هناك

واردات من قبل القطاع الحكومي ولكن لم تظهر بالرسم للتبسيط. وكذلك تيار إضافي من الإضافات في صورة الصادرات سواء من السلع والخدمات المنتجة من قبل قطاع الأعمال وكذلك صادرات خدمات بعض عناصر الإنتاج من قبل القطاع العائلي، ويكون هناك صادرات من قبل الحكومة لبعض السلع والخدمات التي تمتلكها ولكن لم تظهر أيضاً بالرسم للتبسيط. ووفقاً لذلك تكون معادلة التصرف في الدخل على الصورة التالية:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الإدخار} + \text{الضرائب} + \text{الواردات}$$

بينما تكون معادلة تكوين الناتج القومي كما يلي:

$$\begin{aligned}\text{الناتج القومي} &= \text{ الإنفاق القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي} \\ &+ \text{الصادرات}\end{aligned}$$

شرط التوازن:

$$(1) \text{الدخل القومي} = \text{قيمة الناتج القومي}$$

$$\begin{aligned}\text{الاستهلاك (س)} + \text{الإدخار (خ)} + \text{الضرائب (ض)} + \text{الواردات (و)} &= \text{الاستهلاك} \\ (\text{س}) + \text{الاستثمار (ث)} + \text{الإنفاق الحكومي (ق)} + \text{الصادرات (ص)}\end{aligned}$$

$$(2) \text{إجمالي التسربات} = \text{إجمالي الإضافات}$$

$$\text{خ} + \text{ض} + \text{و} = \text{ث} + \text{ق} + \text{ص}$$

ليس من الضروري المساواة الجزئية بين كل من التسربات والإضافات على حدة، أي يكون هناك توازن لدى الوسطاء الماليين أي أن الإدخار يتعادل مع الاستثمار، ويكون هناك توازن في الميزانية العامة أي أن الضرائب تتعادل مع الإنفاق الحكومي، ويكون هناك توازن في الميزان التجاري أي أن الواردات تتعادل مع الصادرات لكي يتحقق التوازن الاقتصادي في هذا النموذج. ولكن

يتطلب تحقيق التوازن الاقتصادي بهذا النموذج أن تكون المساواة بين التسربات والإضافات في صورتها الإجمالية. حيث قد يكون هناك عجز في الميزانية العامة أي أن الإنفاق الحكومي يكون أكبر من الإيرادات الضريبية ولكن لكي يتحقق التوازن في الاقتصادي فإن هذا يتطلب وجود فائض متساوي له لدى الوسطاء الماليين أي أن الأدخار أكبر من الاستثمار بنفس المقدار بافتراض توازن الميزان التجاري، أو وجود عجز متساوي له في الميزان التجاري أي أن الواردات أكبر من الصادرات بنفس المقدار بافتراض وجود توازن لدى الوسطاء الماليين، أو أن الفائض لدى الوسطاء الماليين وعجز الميزان التجاري معاً يساوي العجز المناظر له في الميزانية العامة، والعكس صحيح.

## 3 - 4: الخلاصة

- **يوضح التدفق الدائري للدخل القومي** علاقات الترابط والتشابك فيما بين قطاعات الاقتصاد القومي وبعضها، وتمثل قطاعات الاقتصاد القومي في خمسة قطاعات وهي: القطاع العائلي، وقطاع الأعمال، وقطاع الوسطاء الماليين، وقطاع الحكومي، وقطاع العالم الخارجي.
- **النموذج المبسط للتدفق الدائري للدخل القومي**، المكون من قطاعين أنه ينطوي على نوعين من التدفقات إدراهما تدفقات عينية و مقابلها في الاتجاه العكسي تدفقات نقدية، ويكون هذا النموذج في توازن دائم، حيث أن تيار الدخل يتعادل مع تيار الاستهلاك، وذلك لأن هذه النموذج يبني على أساس أن كل الدخل ينفق على الاستهلاك أي لا توجد مدخلات، وكل ما ينتج يستهلك أي لا يوجد مخزون، ولا توجد أي تسربات أو إضافات من وإلى تيار الدخل.

- **تتمثل التسربات أو المسحوبات**، في أي مبالغ نقدية تسحب من دائرة التدفق الدائري للدخل إلى خارجها وتؤدي إلى نقص تيار الدخل، وتكون من: الأدخار (خ)، والضرائب (ض)، والواردات (و).
- **تتمثل الإضافات**، في أي مبالغ نقدية تضاف إلى دائرة التدفق الدائري للدخل من خارجها وتؤدي إلى زيادة تيار الدخل، وتكون من: الاستثمار (ث)، والإنفاق الحكومي (ق)، والصادرات (ص).
- **شرط التوازن**، هو تعادل التسربات مع الإضافات في أي نموذج وتكون المساواة في صورة إجمالية بين التسربات والإضافات، وليس من الضروري تحقق المساواة الجزئية بين كل مكون وما يناظره على حدة.

### 3 - 5: نماذج الأسئلة

س 1: وضع إذا كانت العبارات التالية صواب أم خطأ بإيجاز:

- 1 - لا تختلف التسربات عن الإضافات.
- 2 - حينما تتساوى التسربات مع الإضافات فإن الدخل القومي يصبح في حالة توازن.
- 3 - قد يوجد فائض في الميزان التجاري ورغم ذلك يتحقق التوازن العام لتيار الدخل القومي.
- 4 - تعد الضرائب إضافة لتيار الدخل القومي ويعد الإنفاق الحكومي تسرباً من تيار الدخل القومي.
- 5 - يترتب على زيادة أي من الصادرات أو الواردات زيادة الدخل القومي.
- 6 - لكي يتحقق التوازن في نموذج الاقتصاد المفتوح يجب أن تتعادل الصادرات مع الواردات.

- 7 - يكون النموذج المبسط للتدفق الدائري للدخل في الاقتصاد المكون من قطاعين في حالة توازن دائم.
- 8 - يتربّ على زيادة أي من الاستثمار أو الإنفاق الحكومي زيادة الدخل القومي.

## **س2: وضح بيانيًّا مع كتابة البيانات الكاملة على الرسم فقط:**

- 1 - نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل القومي في حالة الاقتصاد المبسط مبيناً التدفقات العينية والتدفقات النقدية.
- 2 - نموذج التدفق الدائري لتيار الدخل القومي في اقتصاد مفتوح.
- 3 - نموذج التدفق الدائري في اقتصاد مغلق.

## الفصل الرابع

### محددات الطلب الكلي

يهدف هذا الفصل إلى إمام الدارس بكل من مفهوم الطلب الكلي والاختلاف بينه وبين الإنفاق القومي، وكذلك مكونات الطلب الكلي الرئيسية والمفاهيم التي تتعلق بهذه المكونات، والعوامل المؤثرة أو المحددة لهذه المكونات، لكي ما يتم من خلال تحديد العوامل التي تؤثر في الطلب الكلي سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهذا يتطلب بدورة دراسة كل من: الاستهلاك الكلي، والاستثمار الكلي، والإنفاق الحكومي، والصادرات والواردات والعوامل المؤثرة في كل هذه المكونات. وبالتالي فإنه في نهاية هذا الفصل يتوقع أن يكون الدارس قادرًا على أن:

- 1 - يُعرف الطلب الكلي والاختلاف بينه وبين الإنفاق القومي.
- 2 - يُعرف كل مكونات الطلب الكلي وهي: الاستهلاك، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات.
- 4 - يُحدد العوامل المؤثر بكل مكونات الطلب الكلي سالفة الذكر.
- 5 - يُحدد شكل دالتى الاستهلاك والادخار فى الأجلين القصير والطويل.
- 6 - يُحدد أسباب العجز والفائض بكل من ميزانية الدولة والحساب الجارى.

وفقاً لذلك فإن هذا الفصل يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:

- ❖ مفهوم الطلب الكلي.
- ❖ الطلب الاستهلاكي.
- ❖ الطلب الاستثماري.
- ❖ الطلب الحكومي.
- ❖ الطلب الأجنبي الصافي.

هذا فضلاً عن الخلاصة ونماذج الأسئلة.

## ٤ - ١: مفهوم الطلب الكلي

يعرف الطلب الكلي بأنه الإنفاق المخطط أو المرغوب لكل قطاعات المجتمع على السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة. وبالتالي فإن الطلب الكلي يتكون من الإنفاق المخطط للقطاعات الأربع الأساسية المكونة للاقتصاد القومي، ومن ثم يتكون من: طلب القطاع العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية، وطلب قطاع الأعمال وهو الإنفاق الاستثماري الخاص، والطلب الحكومي وهو الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات الاستهلاكية أو الاستثمارية، والطلب الخارجي الصافي لقطاع العالم الخارجي أي صافي الصادرات.

$$\therefore \text{الطلب الكلي (طـك)} = \text{الطلب الاستهلاكي (س)} + \text{الطلب الاستثماري (ث)} \\ + \text{الطلب الحكومي (ق)} + \text{الطلب الخارجي الصافي (ص - و)} \\ \therefore \text{طـك} = \text{س} + \text{ث} + \text{ق} + (\text{ص} - \text{و})$$

يتضح من ذلك أن مكونات الطلب الكلي هي نفسها مكونات الإنفاق القومي على السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة كما سبق ذكره - بالفصل الثاني - غير أنه يوجد هناك اختلاف فيما بين الطلب الكلي والإنفاق القومي في المضمون - رغم أن مكونات كل منها واحدة وهي [س ، ث ، ق ، (ص - و)] - وذلك لأن الطلب الكلي هو إنفاق مخطط أو مرغوب ينظر إليه في بداية الفترة الزمنية، وبالتالي قد يحدث أو لا يحدث كما هو مخطط له، بينما الإنفاق القومي فهو إنفاق فعلي ينظر إليه في نهاية الفترة الزمنية أي أنه حدث بالفعل.

والاختلافات بين الطلب الكلي أي الإنفاق المخطط والإنفاق القومي الفعلي ينعكس أثراً في التغيرات في مخزون آخر الفترة مقارنة ببدايتها، حيث أنه عندما:

- يزداد الإنفاق القومي الفعلي عن الإنفاق المخطط أي الطلب الكلي يتم السحب من المخزون، ومن ثم يكون هناك نقص في المخزون.
- يقل الإنفاق القومي الفعلي عن الإنفاق المخطط أي الطلب الكلي يتم الإضافة للمخزون، ومن ثم يكون هناك زيادة في المخزون.
- يتعادل الإنفاق القومي مع الطلب الكلي لا يكون هناك زيادة أو نقص في المخزون.

## 4 - 2: الطلب الاستهلاكي

يمثل الطلب أو الإنفاق الاستهلاكي في طلب الأفراد على السلع والخدمات النهائية بالمجتمع. وهو المكون الرئيس من مكونات الطلب الكلي، نظراً لزيادة الوزن النسبي للإنفاق الاستهلاكي في مكونات الطلب الكلي. وسوف يتم في هذا البند دراسة كل من: محددات الاستهلاك، ودالتي الاستهلاك والادخار في الأجل القصير، ودالتي الاستهلاك والادخار في الأجل الطويل، وذلك على النحو التالي.

**4-1-4: محددات الاستهلاك:** نظراً لأن الدخل المتاح لدى الأفراد يوزع فيما بين الإنفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، والجزء المتبقى منه يوجه إلى الادخار، أي أن الادخار يتمثل في ذلك الجزء المتبقى من الدخل المتاح الذي لا يوجه للإنفاق الاستهلاكي الجاري، وبالتالي فإن الدخل المتاح يكون هو المحدد الأساسي لكل من الاستهلاك والادخار بالمجتمع. غير أنه بالإضافة إلى ذلك توجد هناك عوامل أخرى تؤثر في كل من الاستهلاك

والإدخار. كما أن نفس العوامل التي تؤثر في حجم الاستهلاك يكون لها تأثير في الاتجاه المعاكس على حجم الإدخار، أي أن العوامل التي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك تؤدي في الوقت نفسه إلى انخفاض المدخرات من نفس مستوى الدخل المتاح، والعكس صحيح. **ولعل أهم العوامل التي تؤثر في كل من الاستهلاك والإدخار تمثل فيما يلي:**

( 1 ) **نمط توزيع الدخل القومي:** نظراً لأن الميل للاستهلاك يكون مرتفع لدى الفقراء مقارنة بالآغنياء، ولذا فإنه كلما اتجه توزيع الدخل لأن يكون أكثر عدالة، أي يعاد توزيعه لصالح الفقراء فإنه يتربّط عليه زيادة الاستهلاك، وبالتالي نقص الإدخار بالمجتمع، حيث ترتفع النسبة من الدخل التي توجه للاستهلاك، وتقل النسبة التي توجه للإدخار، والعكس صحيح.

.. تكون العلاقة بين درجة عدالة توزيع الدخل بالمجتمع ومستوى الاستهلاك به علاقة طردية.

( 2 ) **حجم الأصول السائلة لدى الأفراد:** تؤثر الأصول التي تكون درجة سيولتها مرتفعة في مستوى الاستهلاك الكلي بالمجتمع، وتمثل مثل هذه الأصول التي تكون درجة سيولتها مرتفعة في الودائع والسنادات والأسمهم وشهادات الإدخار والاستثمار، حيث يمكن تحويلها إلى نقد سائل يوجه إلى الإنفاق على شراء السلع والخدمات، وبالتالي كلما زاد ما يمتلكه الأفراد من هذه الأصول - التي تكون درجة سيولتها عالية - يزداد الاستهلاك الكلي بالمجتمع، وذلك لأن هذه الأصول تمد الأفراد بقدرة شرائية إضافية، ولا تجعل مستوى استهلاكهم قيد دخولهم الجاري فقط، والعكس صحيح.

.. تكون العلاقة بين حجم الأصول السائلة لدى الأفراد ومستوى الاستهلاك بالمجتمع علاقة طردية.

( 3 ) **الائتمان الاستهلاكي:** يؤثر الائتمان الاستهلاكي والمتمثل في البيع بالتقسيط والتسهيلات المتعلقة به في مستوى الاستهلاك الكلي بالمجتمع، حيث

أن وجود الائتمان الاستهلاكي وتزايده يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي بالمجتمع وبخاصة في حالة السلع المعمرة، حيث أنه يجعل الأفراد يقومون بعمل مشتريات تفوق مستويات دخولهم الجاري، والعكس صحيح.

. . تكون العلاقة بين مدى توافر وتقديم الائتمان الاستهلاكي، ومستوى الاستهلاك بالمجتمع علاقة طردية.

( 4 ) سعر الفائدة: وفقاً للفكر الاقتصادي التقليدي أن ارتفاع سعر الفائدة يشجع الأفراد على زيادة مدخراتهم، وبالتالي نقص مستوى الاستهلاك من نفس مستوى الدخل، والعكس صحيح.

غير أنه تشکك عديد من الاقتصاديين فيما بعد في هذه العلاقة، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة قد يكون له تأثير عكسي على الادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، فمثلاً: إذا كان الأفراد يذخرون من أجل الحصول على دخل ثابت في المستقبل أو بعد سن التقاعد، وبالتالي فإنه عندما يرتفع سعر الفائدة يستطيع الأفراد ادخار قدر أقل من الدخل الجاري ويحقق الهدف، وذلك لأنه عند أسعار الفائدة المرتفعة سوف تتحقق نفس المدخرات عائداً أعلى وتنمو بمعدل أسرع، وبالتالي يقل الادخار، ومن ثم يزداد الاستهلاك الجاري، وهذا عكس الفكر الاقتصادي التقليدي. كما تشير عديد من الدراسات إلى أن العلاقة بين كل من الاستهلاك والادخار من ناحية وسعر الفائدة من ناحية أخرى علاقة غير محددة، وعادة يتوقف الادخار على معدل العائد الحقيقي المتوقع بعد استبعاد معدل التضخم وكذلك الضرائب.

ولكنه بعيداً عن هذا الجدل، فإن هناك عديد من الدراسات أثبتت بدرجة كبيرة من اليقين أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الادخار، وبالتالي نقص الاستهلاك عند نفس مستوى الدخل على مستوى المجتمع ككل، وإن كان هذا الأمر يختلف من فرد إلى آخر.

.. تكون العلاقة بين سعر الفائدة ومستوى الاستهلاك بالمجتمع علاقة عكسية.

( 5 ) **رصيد السلع المعمرة:** زيادة ما يمتلكه الأفراد من السلع المعمرة يؤدي إلى زيادة الاستهلاك من السلع المكملة لها في الاستهلاك، ومن ثم يزداد الاستهلاك الكلي بالمجتمع، ويقابل ذلك نقص في مستوى الأدخار من نفس مستوى الدخل. فمثلاً: زيادة ما يمتلكه الأفراد من الأجهزة الكهربائية بالمنزل يؤدي إلى زيادة استهلاك التيار الكهربائي، والعكس صحيح.

.. تكون العلاقة بين رصيد السلع المعمرة لدى الأفراد بالمجتمع ومستوى الاستهلاك الكلي به علاقة طردية.

( 6 ) **المستوى العام للأسعار والتوقع بشأنها:** ارتفاع المستوى العام للأسعار يتربّب عليه ارتفاع نفقة المعيشة، ويؤدي ذلك إلى نقص كل من الاستهلاك والادخار بالمجتمع، كما أن التوقع بارتفاع الأسعار في المستقبل يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الحاضر، وفي المقابل يقل الأدخار الحاضر، والعكس صحيح. رغم أن ذلك يتوقف بطبيعة الحال على نوعية السلع ومدى قابليتها للتخزين ومدى الحاجة إليها لدى الأفراد.

.. تكون العلاقة بين الأسعار المتوقعة في المستقبل ومستوى الاستهلاك الكلي بالمجتمع علاقة طردية.

وبالإضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى تؤثر في الاستهلاك الكلي بالمجتمع مثل: التقدّم التكنولوجي وما يتربّب عليه من ظهور سلع وأنماط استهلاكية جديدة، وكذلك وسائل الدعاية والإعلان، فضلاً عن أثر التقليد والمحاكاة وكل هذه العوامل تزيد من الاستهلاك الكلي بالمجتمع.

## 4-2-2: دالتي الاستهلاك والادخار في الأجل القصير

**( الدالة الكينزية ) :** رغم وجود عديد من العوامل تؤثر في الاستهلاك، وبالتالي الادخار السابق ذكرها، إلا أنه لازال الدخل المتاح أو الممكن التصرف فيه هو المحدد الأساسي لكل من الاستهلاك والادخار، ولذا فإنه سوف يتم التركيز على العلاقة بين كل من الاستهلاك والادخار من ناحية، والدخل المتاح من ناحية أخرى. وأن زيادة الدخل المتاح يترتب عليها زيادة كل من الاستهلاك والادخار، والعكس صحيح. أي أن كل من الاستهلاك والادخار يكون دالة طردية في الدخل المتاح، وهذا لا يعني إهمال العوامل الأخرى التي تؤثر في كل من الاستهلاك والادخار، ولكن هذه العوامل تؤثر على ميل وموقع دالتي الاستهلاك والادخار.

**أولاً: دالة الاستهلاك:** وهي توضح العلاقةطردية بين الاستهلاك الكلي كمتغير تابع والدخل المتاح كمتغير مستقل، وتكون دالة الاستهلاك في أبسط صورها وهي الصورة الخطية على الصورة العامة التالية:

$$س = أ + ب ل$$

حيث أن: س ← تشير إلى الاستهلاك الكلي في المجتمع وهي تمثل المتغير التابع في دالة الاستهلاك.  
ل ← تشير إلى الدخل المتاح وهو يمثل المتغير المستقل في دالة الاستهلاك.  
أ ← تشير إلى الاستهلاك التقائي أو المستقل عن الدخل، أي أنه قيمة موجبة تمثل الحد الأدنى من

الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر ويسمى بحد الكفاف.

ب ← تمثل ميل دالة الاستهلاك ويعرف بالميل الحدي للاستهلاك.

- الميل الحدي للاستهلاك ( $M_{HS}$ ) : وهو يوضح مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة للتغير في الدخل المتاح، أي أنه يقيس مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة للتغير في الدخل المتاح بوحدة نقدية واحدة.

$$\therefore M_{HS} = \frac{\Delta S}{\Delta L} = b$$

وتكون قيمة صفر  $< M_{HS} < 1$

وأن قيمة  $M_{HS} < 0$  ، أي أنه موجب دلالة على العلاقة الطردية بين الاستهلاك والدخل المتاح.

كما أن قيمة  $M_{HS} > 1$  ، أي أنه كسر وهذا يعني أن أي تغير في الدخل المتاح يتربّع عليه تغير أقل منه في الاستهلاك.

- الميل المتوسط للاستهلاك ( $M_{MS}$ ) : وهو يوضح نسبة ما يستهلك من الدخل المتاح في المجتمع.

$$\therefore M_{MS} = \frac{S}{L} \quad \text{أي أنه خارج قسمة الاستهلاك على الدخل المتاح.}$$

العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك:

$$\therefore S = a + bL$$

$$\therefore M_{HS} = \frac{\Delta S}{\Delta L} = b \leftarrow (1) \quad \text{أي أنه ثابت لأنه يمثل أحد ثوابت دالة الاستهلاك.}$$

$$\therefore M_{MS} = \frac{S}{L} = \frac{a + bL}{L}$$

$$\therefore MMS = \frac{A}{L} + \frac{B}{L}$$

$$\therefore MMS = \frac{A}{L} + B$$

$$\therefore MMS = MHS + \frac{A}{L} \quad (2) \leftarrow$$

وهذا يعني أن:  $MMS > MHS$  بالمقدار  $(\frac{A}{L})$  وهو مقدار موجب.  
ومع زيادة الدخل تقل قيمة المقدار  $(\frac{A}{L})$  ، وبالتالي يقل  $MMS$  مع  
زيادة الدخل، والعكس صحيح.

وهذا يعني أن  $MMS$  يرتبط عكسيًا مع الدخل ولا يكون ثابت، ولذا تكون نسبة الاستهلاك إلى الدخل غير ثابتة، أي أن دالة الاستهلاك تكون غير تناسبية في الأجل القصير.

**ثانيًا: دالة الادخار:** وهي توضح العلاقة الطردية بين الادخار الكلي كمتغير تابع للدخل المتاح كمتغير مستقل. ونظرًا لأن الادخار هو عبارة عن الجزء المتبقى من الدخل المتاح الذي لا يوجه للإنفاق على شراء السلع والخدمات، ولذا يمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك على النحو التالي:

$$\therefore L = S + X$$

$$\therefore X = L - [S]$$

وبالتعويض عن دالة الاستهلاك سالفة الذكر، حيث أن:  $S = A + BL$

$$\therefore X = L - [A + BL]$$

$$X = L - A - BL$$

$$\therefore X = -A - B(L - 1) \leftarrow \text{دالة الادخار}$$

حيث أن:  $\Delta X \leftarrow$  تشير إلى الأدخار الكلي في المجتمع وهي تمثل المتغير التابع في دالة الأدخار.

$\Delta L \leftarrow$  تشير إلى الدخل المتاح وهو يمثل المتغير المستقل في دالة الأدخار.

$- \Delta A \leftarrow$  تمثل الأدخار المالي الذي يعادل الاستهلاك الموجب عندما يكون الدخل المتاح مساوياً للصفر. أي أنها تمثل قيمة السحب من المدخرات السابقة عندما يكون الدخل المتاح = صفر.

$(1 - b) \leftarrow$  تمثل ميل دالة الأدخار، وتعرف بالميل الحدي للأدخار.

- **الميل الحدي للأدخار ( $M_{HX}$ ):** وهو يوضح مقدار التغير في الأدخار نتيجة للتغير في الدخل المتاح، أي أنه يقيس مقدار التغير في الأدخار نتيجة للتغير في الدخل المتاح بوحدة نقدية واحدة.

$$\therefore M_{HX} = \frac{\Delta X}{\Delta L} = (1 - b)$$

وتكون قيمة صفر  $< M_{HX} < 1$

وأن قيمة  $M_{HX} >$  صفر، أي أنه موجب دلالة على العلاقة الطردية بين الأدخار والدخل المتاح.

كما أن قيمة  $M_{HX} < 1$  ، أي أنه كسر وهذا يعني أن أي تغير في الدخل المتاح يقابلها تغير أقل منه في الأدخار.

- **الميل المتوسط للأدخار ( $M_{MX}$ ):** وهو يوضح نسبة ما يدخل من الدخل المتاح، أي عبارة عن خارج قسمة الأدخار على الدخل المتاح.

$$\therefore M_{MX} = \frac{X}{L}$$

ونظراً لأن الدخل المتاح يوزع فيما بين الاستهلاك والأدخار، فإن:

$$M_{MS} + M_{MX} = 1$$

كما أن أي زيادة في الدخل المتاح توزع فيما بين زيادة في الاستهلاك وزيادة في الأدخار، ولذا فإن:  $M_{HS} + M_{HX} = 1$

**ثالثاً: العلاقة بين دالة الاستهلاك والادخار بيانياً في الأجل القصير:**

إذا كانت دالة الاستهلاك في صورتها الجبرية على الصورة التالية:

$$س = 20 + 0.8 ل$$

فإن هذا يعني أن الاستهلاك التلقائي المستقل عن الدخل = 20 وحدة نقدية، وهو يمثل الحد الأدنى من الاستهلاك عندما الدخل = صفر، ويتم الحصول عليه من خلال السحب من المدخرات السابقة. كما أن ميل دالة الاستهلاك وهو الميل الحدي للاستهلاك = 0.8 وهذا يعني أن أي زيادة في الدخل 80% منها توجه للاستهلاك، 20% توجه للادخار، ومن ثم يكون الميل الحدي للادخار = 0.2 . ولذا تكون دالة الادخار المرتبطة بها على الصورة التالية:

$$خ = - 20 + 0.2 ل$$

ويمكن توضيح العلاقة بين كل من الاستهلاك والادخار من ناحية، والدخل المتاح من ناحية أخرى، وذلك بافتراض قيماً مختلفة من الدخل المتاح، وبالتعويض في دالة الاستهلاك والادخار عن هذه القيم نحصل على قيم كل منهما، فضلاً عن تحديد قيمة كل من م س ، م خ ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم ( 4 - 1 ).

جدول رقم ( 4 - 1 )

قيم كل من الاستهلاك والادخار المناظرة

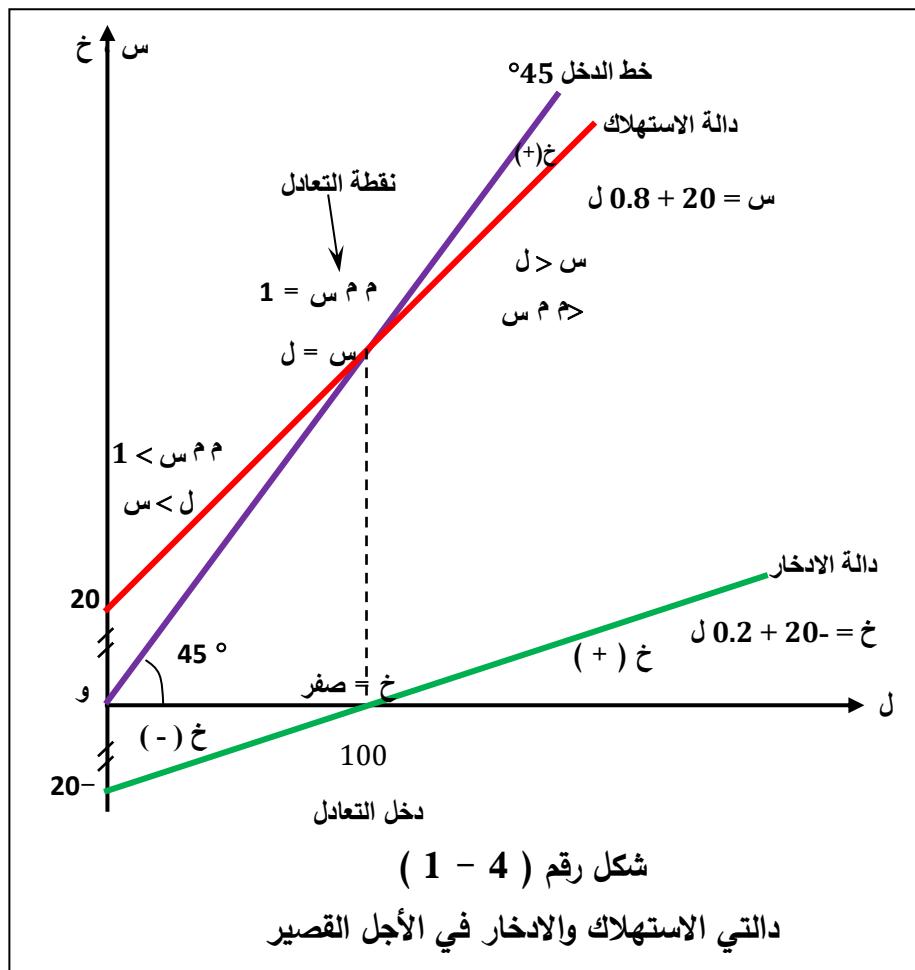
للمستويات المختلفة من الدخل المتاح

القيم الافتراضية للدخل المتاح ( ل )	س	خ	$\frac{س}{ل} = م$	$\frac{خ}{ل} = م$	$م خ = \frac{ل}{م}$	$م س = \frac{س}{ل}$	$ل = \frac{س}{0.8}$
صفر	20	20	-	-	-	-	-
50	60	10-	0.2-	1.2	10-	60	50
100	100	صفر	صفر	1	صفر	100	100
150	140	10	0.07	0.93	10	140	150
200	180	20	0.1	0.9	20	180	200

يلاحظ من هذا الجدول ما يلي:

- أن العلاقة بين كل من الاستهلاك والادخار من ناحية، والدخل المتاح من ناحية أخرى علاقة طردية، حيث يزداد كل من الاستهلاك والادخار مع زيادة الدخل المتاح، والعكس صحيح.
  - أنه عند المستويات المنخفضة من الدخل يكون الاستهلاك أكبر من الدخل المتاح، ولذا يكون هناك ادخار سالب، يتم الحصول عليه من خلال السحب من المدخرات السابقة أو الاقتراض.
  - أنه عند مستوى الدخل = 100 وحدة نقدية، فإن الاستهلاك = الدخل، وبالتالي فإن الادخار = صفر، ويسمى هذا بدخل التعادل، حيث يتعادل الاستهلاك مع الدخل.
  - أنه عند المستويات المرتفعة من الدخل يكون الاستهلاك أقل من الدخل، ولذا يكون هناك ادخار موجب.
  - أن الميل المتوسط للاستهلاك يقل مع زيادة الدخل، بينما الميل المتوسط للادخار يزداد مع زيادة الدخل. وهذا يفسر لنا أن أصحاب الدخول المرتفعة يكون الميل للادخار لديهم أكبر مقارنة بأصحاب الدخول المنخفضة.
  - أن الميل الحدي للاستهلاك = 0.8 وهو ثابت، كما أن الميل الحدي للادخار = 0.2 وهو ثابت أيضاً، وهذا يعني أن أي زيادة في الدخل يوجه منها 80% زيادة في الاستهلاك، 20% منها كزيادة في الادخار، والعكس صحيح.
- ويمكن الحصول على دالتي الاستهلاك والادخار الموضحة في الجدول السابق بيانياً، كما في الشكل رقم ( 4 - 1 )، حيث يقاس

كل من الاستهلاك ( $s$ ) والادخار ( $x$ ) على المحور الرأسي، والدخل المتاح ( $L$ ) على المحور الأفقي. ونبدأ ذلك برسم خط يخرج من نقطة الأصل بزاوية  $45^\circ$ ، أي أن ميله يساوي الواحد الصحيح، وهو يمثل خط الدخل، حيث يكون مجموع الإحداثي الرأسي ( $s + x$ ) وهو الدخل المتاح يساوي الإحداثي الأفقي وهو الدخل المتاح ( $L$ ) عند أي نقطة على هذا الخط وذلك بافتراض أن مقاييس الرسم واحد على المحورين. ويسمى هذا الخط بخط الدخل أو خط  $45^\circ$  لأنة ينصف زاوية نقطة الأصل ( $o$ ) ويخرج بزاوية  $45^\circ$  قدرها  $45^\circ$ .

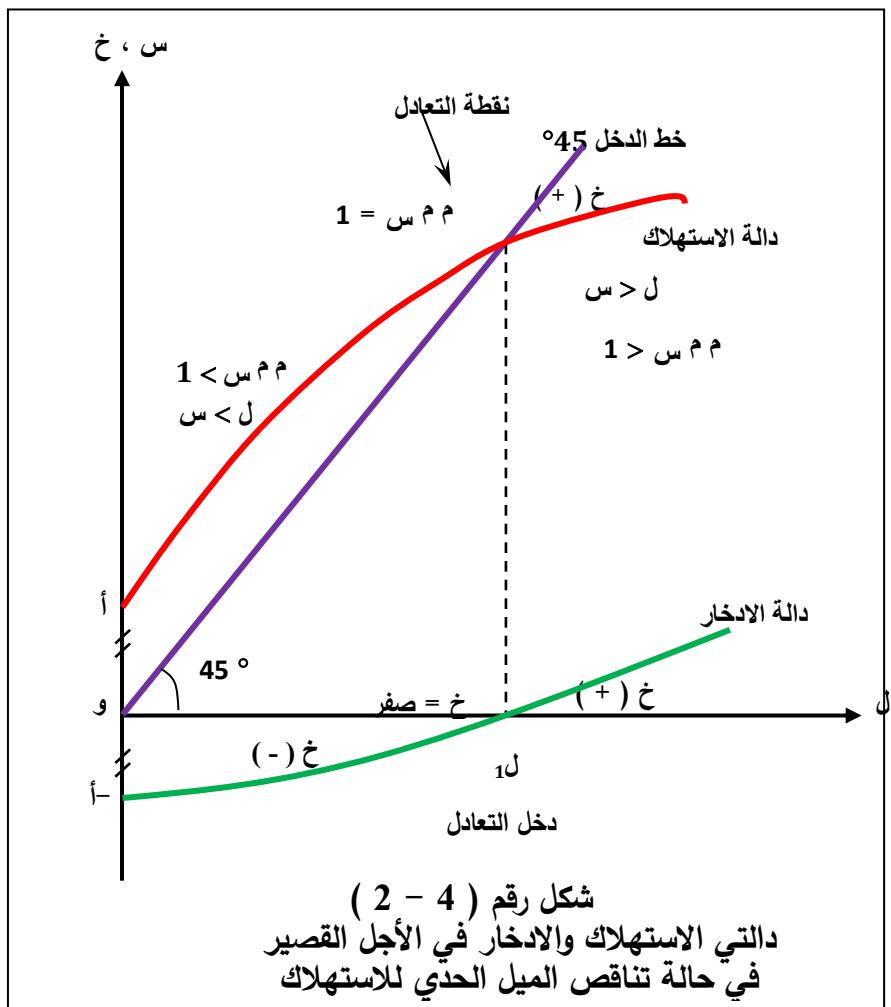


يلاحظ من هذا الشكل ما يلي:

- أن دالة الاستهلاك تقطع المحور الرأسي في قيمة موجبة تمثل الاستهلاك التلقائي عندما الدخل = صفر، وهي = 20 وحدة نقدية، كما أن دالة الأدخار تقطع المحور الرأسي في قيمة سالبة تعادل القيمة الموجبة لدالة الاستهلاك، وهي = - 20 وحدة نقدية، وهي تمثل السحب من المدخرات السابقة أو الاقتراض.
- عند نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط الدخل، فإن هذا يعني أن الاستهلاك = الدخل المتاح، وبالتالي فإن الأدخار يكون مساوياً للصفر، ولذا تقطع دالة الأدخار المحور الأفقي، وتسمى هذه النقطة على دالة الاستهلاك بنقطة التعادل، والدخل المناظر لها يسمى بدخل التعادل، وهو = 100 وحدة نقدية، حيث عنده يتعادل الاستهلاك مع الدخل المتاح، ويكون الأدخار مساوياً للصفر.
- يقاس الأدخار بيانياً بالمسافة الرأسية بين خط الدخل، أي خط  $45^{\circ}$  ودالة الاستهلاك، وهي نفسها المسافة الرأسية بين دالة الأدخار والمحور الأفقي عند المستويات المختلفة من الدخل، ويلاحظ أنه عند المستويات المنخفضة من الدخل أقل من  $L = 100$  ، فإن الاستهلاك يكون أكبر من الدخل المتاح، ولذا يكون هناك ادخار سالب، والعكس عند المستويات المرتفعة من الدخل والأكبر من مستوى الدخل ( $L = 100$ ) يكون الاستهلاك  $<$  الدخل المتاح، ولذا يكون هناك ادخار موجب.
- أن دالة الاستهلاك تكون خطية ويرجع ذلك إلى ثبات ميل دالة الاستهلاك وهو  $M_H = 0.8$  وثابت، وكذلك تكون دالة الأدخار خطية بسبب ثبات ميل دالة الأدخار وهو  $M_H = 0.2$  وثابت.

■ أن الميل المتوسط للاستهلاك يقل مع زيادة الدخل، وبالتالي يزداد الميل المتوسط للإدخار، حيث عند المستويات المنخفضة من الدخل والأقل من دخل التعادل ( $100$ ) يكون  $s < l$  ، ولذا يكون  $m_s > 1$ ، بينما يكون  $m_x < 1$  سالب، والعكس عند المستويات الأعلى من دخل التعادل ( $100$ ) يكون  $s < l$  ولذا يكون  $m_s < 1$  ، وبالتالي يكون  $m_x > 1$  موجب. وعند مستوى دخل التعادل ( $100$ )، فإن  $s = l$  وبالتالي يكون  $m_s = 1$ ، وبالتالي فإن  $m_x = 0$  صفر، وهذا يعني أن  $m_s$  يرتبط عكسياً مع الدخل، ولذا تكون دالة الاستهلاك غير تناصية في الأجل القصير .

وقد تم رسم دالتي الاستهلاك والإدخار السابقتين في صورتهما الخطية، وذلك بسبب افتراض ثبات كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للإدخار وذلك للتتبسيط في الأجل القصير ، وهذا بدوره مبني على افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الاستهلاك في الأجل القصير بخلاف الدخل المتاح. غير أنه في الواقع العملي مع زيادة الدخل المتاح يشبع الأفراد الضروريات والأساسيات من الاستهلاك، وبالتالي يقل الجزء الموجه من الزيادة في الدخل إلى الاستهلاك، في حين يزداد الجزء الموجه من الزيادة في الدخل إلى الإدخار، أي يقل الميل الحدي للاستهلاك، بينما يزداد الميل الحدي للإدخار مع زيادة الدخل، ولذا تكون دالة الاستهلاك وكذلك دالة الإدخار في صورة غير خطية، وتكون دالتي الاستهلاك والإدخار كما هو موضح في الشكل رقم ( 2 - 4 ) .



يلاحظ من هذا الشكل ما يلي:

- أن دالة الاستهلاك تقطع المحور الرأسي في قيمة موجبة (أ) تمثل حد الكفاف عندما الدخل المتاح = صفر، في حين تقطع دالة الادخار المحور الرأسي في قيمة سالبة (-أ) تعادل القيمة الموجبة لدالة الاستهلاك عند هذا المستوى من الدخل.
- عند نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط الدخل، فإن هذا يعني أن الاستهلاك = الدخل المتاح، وتعرف هذه النقطة بنقطة التعادل والدخل

المناظر لها ( $L_1$ ) يسمى بدخل التعادل، وعند ذلك تقطع دالة الادخار المحور الأفقي، حيث أن الادخار = صفر.

- أن المسافة الرأسية بين دالة الاستهلاك وخط الدخل هي نفسها المسافة الرأسية بين دالة الادخار والمحور الأفقي، لأنها تمثل المدخرات عند المستويات المختلفة من الدخل المتاح.
- أن دالة الاستهلاك تكون مقعرة تجاه محور الدخل، وهذا يعني تناقص ميل دالة الاستهلاك مع زيادة الدخل أي تناقص الميل الحدي للاستهلاك مع زيادة الدخل، وبالتالي يزداد الاستهلاك بمعدل متناقص مع زيادة الدخل.
- أن دالة الادخار تكون محدبة من أسفل، وهذا يعني تزايد ميل دالة الادخار مع زيادة الدخل أي تزايد الميل الحدي للادخار، وبالتالي يزداد الادخار بمعدل متزايد مع زيادة الدخل.
- أن الميل المتوسط للاستهلاك يقل مع زيادة الدخل، بينما الميل المتوسط للإدخار يزداد مع زيادة الدخل، أي أن الميل المتوسط للاستهلاك يرتبط عكسياً مع الدخل، ولذا تكون دالة الاستهلاك غير تناسبية في الأجل القصير وهي نفس الخاصية في دالة الاستهلاك الخطية قصيرة الأجل أيضاً.

وحيث بالذكر أن هذه الصورة البيانية لدالتي الاستهلاك والإدخار تعبر عن الواقع بصورة أفضل مقارنة بدالتي الاستهلاك والإدخار في صورتهما الخطية.

### 4-2-3: دالة الاستهلاك والادخار في الأجل الطويل<sup>(1)</sup>:

الدالة على أساس بيانات سلسلة زمنية طويلة، وتكون هذه الدالة في صورة خط مستقيم يخرج من نقطة الأصل، أي أنه إذا كان الدخل المتاح = صفر، فإن الاستهلاك يساوي صفر أيضاً، وذلك لأنه في الأجل الطويل المجتمع الذي لا يكون له دخل يختفي تماماً ولا يكون له استهلاك، وتكون دالة الادخار أيضاً في صورة خط مستقيم وتبعد من نقطة الأصل. **وتكون دالة الاستهلاك في الأجل الطويل على الصورة الرياضية التالية:**

$$\text{الطويل على الصورة الرياضية التالية: } s = b + l$$

وتوضح هذه الدالة العلاقة الطردية بين الاستهلاك الكلي في المجتمع ( $s$ ) كمتغير تابع والدخل المتاح ( $l$ ) كمتغير مستقل، وأن:  $m_s = m_h = b$  ، أي أنه ثابت، ولذا تكون دالة الاستهلاك تتناسبية في الأجل الطويل.

**وتكون دالة الادخار في الأجل الطويل المناظرة لدالة الاستهلاك السابقة على الصورة التالية:**  $x = (1 - b)l$

وتوضح هذه الدالة العلاقة الطردية بين الادخار الكلي في المجتمع ( $x$ ) كمتغير تابع والدخل المتاح ( $l$ ) كمتغير مستقل، وأن:

$$m_x = m_h = (1 - b) \quad \text{أي أنه ثابت}$$

فمثلاً: إذا كانت دالة الاستهلاك في صورتها الرياضية التالية:

$$s = 0.9l$$

فإن دالة الادخار المناظرة لها تكون على الصورة التالية:  $x = 0.1l$

---

(1) وتسمى بدالة كوزنیتس نسبة إلى الاقتصادي ( Simon Kuznets ) الذي قام بدراسة دالة الاستهلاك طويلة الأجل في الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1869 - 1938)، لمزيد من التفصيل يكون الرجوع إلى:  
- مايكل ابجمان، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983 ، ص ص 140 ، 141 .

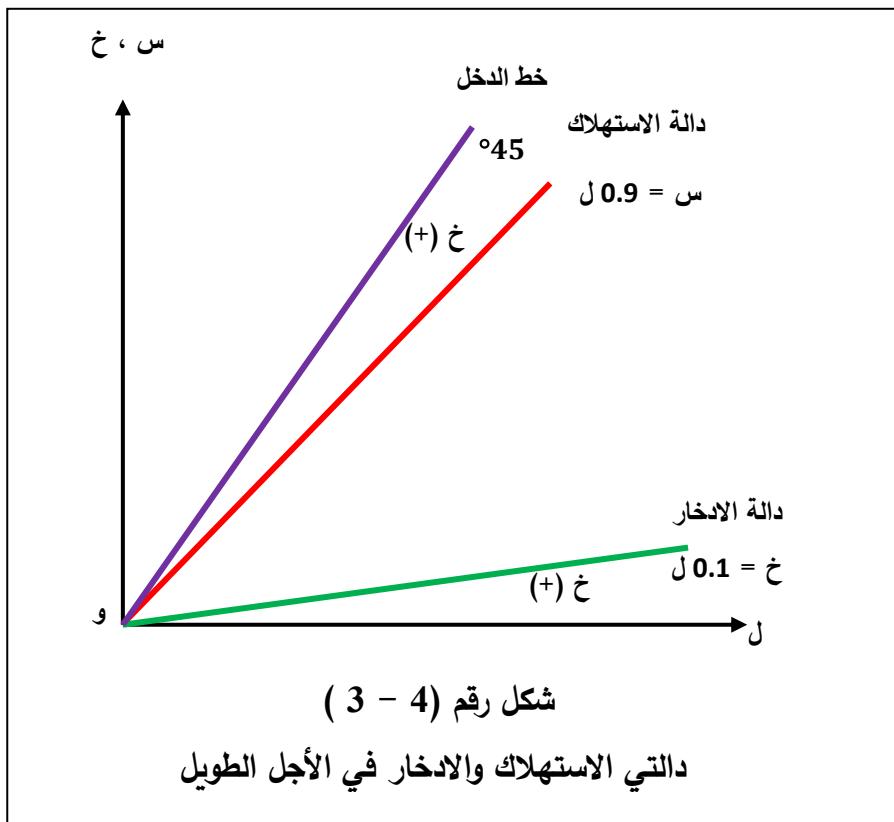
وهذا يعني أنه إذا كان مستوى الدخل المتاح ( $L$ ) = صفر، فإن كل من الاستهلاك والادخار = صفر أيضاً، كما أن:

$$M_M S = M_H S = 0.9$$

$$\text{وأن: } M_M X = M_H X = 0.1$$

وهذا يعني أن أي زيادة في الدخل 90% منها توجه كزيادة في الاستهلاك، 10% منها توجه كزيادة في الادخار، والعكس صحيح.

ويمكن تصوير دالتي الاستهلاك والادخار السابقتين في الأجل الطويل كما بالشكل رقم (3 - 4).



يلاحظ من هذا الشكل ما يلي:

- أن دالة الاستهلاك تبدأ من نقطة الأصل، لأنه إذا كان الدخل المتاح = صفر، فإن الاستهلاك = صفر أيضاً، ولذا تبدأ دالة الادخار من نقطة الأصل أيضاً لنفس السبب.
- أن دالة الاستهلاك والادخار تكونان في صورة خطية لأن ميل كل منهما ثابت، أي أن الميل الحدي للاستهلاك = 0.9 وثابت، وكذلك الميل الحدي للادخار = 0.1 وثابت.
- أن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل تكون تتناسبية لأن:  
 $m_m s = m_h s = 0.9$  أي أنه ثابت،  
وعلى دالة الادخار أيضاً يكون:  $m_m x = m_h x = 0.1$  أي أنه ثابت.
- تقاس المدخرات بالمسافة الرأسية بين دالة الاستهلاك وخط الدخل، وهي نفسها المسافة الرأسية بين دالة الادخار والمحور الأفقي لأنها تمثل المدخرات عند المستويات المختلفة من الدخل المتاح.

### 4 - 3: الطلب الاستثماري

يمثل المكون الثاني من مكونات الطلب الكلي، ويتمثل الاستثمار في الإضافة إلى الأصول الإنتاجية، ومن ثم فإنه يمثل تيار الإنفاق على الأصول الإنتاجية الجديدة في المجتمع، مثل: شراء المعدات والآلات الجديدة، ووسائل النقل اللازمة للمشروعات الإنتاجية التي يطلق عليها أصول رأسمالية، فضلاً عن الإنشاءات، وكذلك التغيرات في المخزون سواء كانت في صورة مواد أولية أو منتجات وسيطة أو سلع نهائية خلال فترة زمنية معينة. ويعرف هذا النوع من الاستثمار **بالاستثمار الحقيقي** الذي يزيد من قدرة المجتمع على الإنتاج وهو ما

سوف يتم التركيز عليه، وهو يختلف بطبيعة الحال عن **الاستثمار المالي** المتمثل في شراء الأسهم والسنادات والأصول المالية الأخرى، لأنها لا تمثل أكثر من مجرد نقل ملكية **أصول قائمة** أو التزامات من فرد إلى آخر بالمجتمع، ولا يترتب على هذا النوع من الاستثمار أي إضافة إلى رصيد رأس المال بالمجتمع، وبالتالي لا يؤثر في قدرته الإنتاجية خلال فترة حديثه.

يؤثر الاستثمار على كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث أن زيادة الاستثمار يترتب عليه في الأجل القصير زيادة الطلب الكلي لأنه يمثل أحد مكونات الطلب الكلي، ولكنه من ناحية أخرى يترتب عليه في الأجل الطويل زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة العرض الكلي بالمجتمع.

سوف يتم في هذا البند دراسة كل من: أنواع الاستثمار، ومحددات الاستثمار، ودالة الاستثمار، وذلك على النحو التالي.

**4-1-3: أنواع الاستثمار:** يصنف الاستثمار وفقاً لعديد من المعايير إلى أنواع مختلفة، ولعل أهم هذه المعايير ما يلي:

( ١ ) **وفقاً لمعايير مدة أو أجل الاستثمار:** ينقسم الاستثمار بالمجتمع إلى نوعين وهما:

( أ ) **الاستثمار الثابت:** وهو يتمثل في الاستثمارات طويلة الأجل التي يزيد أجلها عن سنة، ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في الإنشاءات الجديدة، والمعدات والآلات الجديدة أي خطوط الإنتاج والهيكل الأساسية في عمليات الإنتاج التي تستخدم لفترات زمنية طويلة.

( ب ) **الاستثمار المتداول:** وهو يتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل، أي تلك الاستثمارات التي لا يتجاوز أجلها سنة، ويتمثل هذا النوع من الاستثمار

في التغير في المخزون سواء أكان في صورة مواد أولية أو منتجات وسيطة أو نهائية. وهذا النوع من الاستثمار ضروري لاستمرار العملية الإنتاجية.

( 2 ) وفقاً لمعيار الغرض من الاستثمار: ينقسم الاستثمار الكلي في المجتمع إلى نوعين وهما:

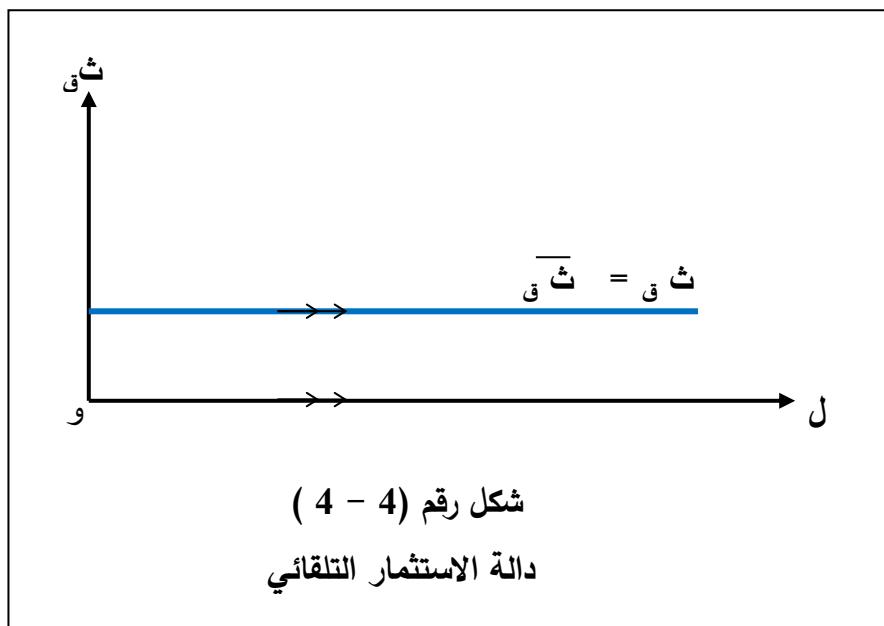
(أ) الاستثمار الإلالي: وهو يتمثل في ذلك الاستثمار الذي يكون مقابل المعدات والآلات التي تستهلك في عملية الإنتاج خلال فترة التقدير، وبالتالي فإنه يهدف إلى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية في نهاية الفترة كما كانت عليه في بدايتها. أي أن الاستثمار الإلالي يعادل قيمة الإهلاك الرأسمالي، ومن ثم فإنه يهدف إلى الحفاظ على رصيد رأس المال بالمجتمع، وبالتالي يحافظ على قدرته الإنتاجية، يكون موجب دائماً.

(ب) الاستثمار الصافي: وهو يتمثل في الفرق بين الاستثمار الكلي والاستثمار الإلالي بالمجتمع، وبالتالي فإنه يمثل الإضافة الصافية إلى رصيد رأس المال بالمجتمع، ومن ثم يزيد من قدرة المجتمع الإنتاجية في الفترات التالية. وقد يكون الاستثمار الصافي موجب أو صفر أو سالب. ويكون الاستثمار الصافي موجب عندما يفوق الاستثمار الكلي الاستثمار الإلالي، ولذا يكون هناك إضافة صافية إلى رصيد رأس المال بالمجتمع وتزداد مقدراته على الإنتاج في الفترات التالية. ويكون الاستثمار الصافي سالب عندما يكون الاستثمار الكلي أقل من الاستثمار الإلالي، ويكون هناك نقص في رصيد رأس المال بالمجتمع وتتحفظ مقدراته على الإنتاج في الفترات التالية، ويتحقق ذلك في حالة الكساد الذي يستمر لفترات

زمنية طويلة. ويكون الاستثمار الصافي مساوياً للصفر ، إذا كان الاستثمار الكلي معدلاً للاستثمار الإلhalي ، وبالتالي لا يكون هناك أي إضافة إلى رصيد رأس المال بالمجتمع وتظل قدرة المجتمع الإنتاجية كما هي عليه.

**( 3 ) وفقاً لمعيار علاقة الاستثمار بالدخل:** ينقسم الاستثمار الكلي في المجتمع إلى نوعين هما :

**( أ ) استثمار تلقائي ( ث ق ) :** وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يكون مستقل عن الدخل، ولا يتتأثر بالتغييرات فيه، ولكنه يتتأثر بعوامل أخرى خلاف الدخل، مثل: سعر الفائدة، والمستوى الفني، والسياسة العامة للدولة، ولذا فإن الاستثمار التلقائي يرسم بخط موازي لمحور الدخل كما في الشكل رقم ( 4 - 4 )، حيث يقاس حجم الاستثمار التلقائي ( ثق ) على المحور الرأسي، والدخل(ل ) على المحور الأفقي.



ويظهر الاستثمار التلقائي والمستقل عن الدخل، في الاقتصاديات ذات التعبئة القومية خلال فترات الحروب، وكذلك في الاقتصاديات المخططة مركزياً، حيث يتحدد حجم الاستثمار بناءً على أهداف قومية يراد تحقيقها في الخطة القومية للدولة.

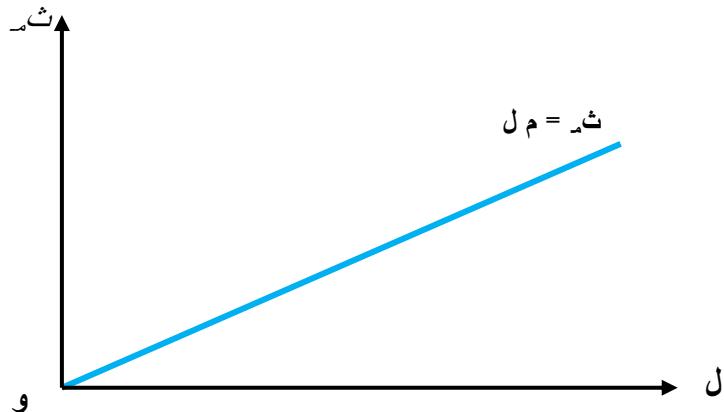
**( ب ) الاستثمار المحفوظ (  $\theta_m$  ) :** وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يتأثر بالدخل والتغيرات فيه، ويكون دالة طردية في الدخل، حيث أن زيادة الدخل الجاري بالمجتمع تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على كافة السلع والخدمات سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية، ومن ثم يزداد الاستثمار مع زيادة الدخل، والعكس صحيح. وبالتالي تكون دالة الاستثمار المحفوظ على الصورة الرياضية التالية:

$$\theta_m = M(L)$$

حيث أن:  $\theta_m \leftarrow$  تشير إلى حجم الاستثمار المحفوظ والمرتبط بتغيرات الدخل، وهو المتغير التابع في هذه الدالة.

$L \leftarrow$  تشير إلى الدخل وهو المتغير المستقل في هذه الدالة.  
 $M \leftarrow$  تمثل ميل دالة الاستثمار وتعرف بالمعدل الحدي للاستثمار وهو يوضح التغير في الاستثمار نتيجة للتغير في الدخل.

ولذا، فإن دالة الاستثمار المحفوظ تصور بيانياً بخط مستقيم موجب الميل يخرج من نقطة الأصل، أي أنه عندما يكون الدخل = صفر، فإن الاستثمار المحفوظ = صفر أيضاً، ويزداد حجم الاستثمار المحفوظ مع زيادة الدخل وبمعدل ثابت، كما بالشكل رقم ( 4 - 5 )، حيث يقاس حجم الاستثمار المحفوظ (  $\theta_m$  ) على المحور الرأسى، والدخل ( L ) على المحور الأفقي.

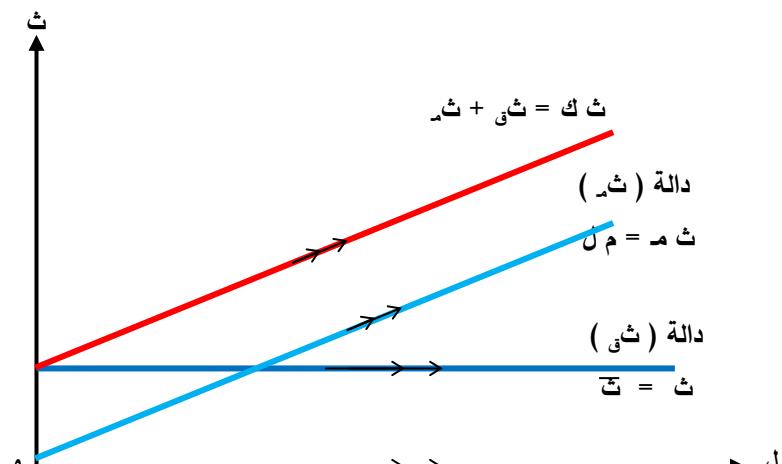


شكل رقم ( 5 - 4 )

دالة الاستثمار المحفوز

$$\text{• الاستثمار الكلي } (\theta_k) = \text{الاستثمار التلقائي} + \text{الاستثمار المحفوز}$$

ولذا، تكون دالة الاستثمار الكلي كما بالشكل رقم ( 6 - 4 )، حيث يقاس حجم الاستثمار (  $\theta$  ) على المحور الرأسي، والدخل (  $L$  ) على المحور الأفقي.



شكل رقم ( 6 - 4 )

دالة الاستثمار الكلي

يلاحظ من هذا الشكل أن:

- دالة الاستثمار الكلي تبدأ من نقطة على المحور الرأسي تمثل الاستثمار التلقائي، حيث عندما يكون الدخل = صفر، فإن الاستثمار المحفوظ يكون مساوياً لصفر، وبالتالي فإن الاستثمار الكلي = الاستثمار التلقائي فقط.
- دالة الاستثمار الكلي تعلو دالة الاستثمار المحفوظ بمقدار ثابت وهو يمثل الاستثمار التلقائي، ولذا فإن دالة الاستثمار الكلي توازي دالة الاستثمار المحفوظ ويكون لهما نفس الميل.

### 4-3-2: محددات الاستثمار: تعد الأرباح المتوقعة المحدد الأساسي

للاستثمار بالمجتمع، وذلك في ظل سيادة المشروع الخاص والاستثمار الخاص الذي يهدف أساساً إلى تعظيم هذه الأرباح. وتقاس الأرباح المتوقعة بالفرق بين الإيرادات المتوقعة والتكاليف المتوقعة. وبالتالي فإنه كلما زادت الأرباح الصافية المتوقعة من قبل رجال الأعمال، فإن هذا يحفزهم على القيام بالمزيد من الاستثمارات الجديدة، والعكس صحيح. **ولعل أهم العوامل التي تؤثر في الأرباح المتوقعة، ومن ثم في حجم الاستثمار الكلي بالمجتمع تتمثل فيما يلي:**

- 1 - سعر الفائدة: وهو يمثل تكلفة الاقتراض أو تكلفة استخدام رأس المال، ويمثل مكوناً أساسياً من مكونات تكلفة الاستثمار. وبالتالي فإن انخفاض سعر الفائدة يتربّط عليه انخفاض تكلفة الاستثمار، وبالتالي تزداد الأرباح الصافية المتوقعة، وهذا يشجع على زيادة الاستثمار، والعكس صحيح، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يتربّط عليه زيادة تكلفة الاستثمار، ومن ثم يؤثر هذا سلبياً على حجم الأرباح الصافية المتوقعة، وبالتالي يعوق الاستثمار.  
.. تكون العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار علاقة عكسية.

**2 - التطور الفني:** حدوث تقدم فني في نشاط معين يسهم في خفض تكاليف الإنتاج به، وبالتالي زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الأرباح الصافية المتوقعة ويحفز هذا الأمر على زيادة الاستثمار بهذا المجال. ولذا يسعى رجال الأعمال إلى الاستثمار في المعدات والآلات الحديثة والأنشطة الأكثر تطويراً باستمرار لأنها تكون أكثر تحقيقاً للربح مقارنة بالاستثمار في المعدات والآلات التقليدية والأنشطة الأقل تطويراً.

**.. تكون العلاقة بين سرعة التطور والتقدم التكنولوجي، وحجم الاستثمار علاقة طردية.**

**3 - الضرائب:** تؤثر الضرائب على التكاليف الكلية للاستثمار، وبالتالي على الأرباح الصافية المتوقعة، حيث أنه قد تؤدي المعاملة الضريبية إلى تشجيع الاستثمار أو إلى التأثير سلبياً عليه، فالإعفاء الضريبي أو تخفيض الضرائب يسهم في زيادة الأرباح الصافية المتوقعة، وهذا يشجع على زيادة الاستثمار، والعكس صحيح، حيث تؤدي زيادة الضرائب على الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية إلى تخفيض الأرباح الصافية المتوقعة، وهذا يتربّط عليه تقليل الحافز على الاستثمار.

**.. تكون العلاقة بين الضرائب وحجم الاستثمار علاقة عكسية.**

**4 - التوقعات:** وهي تمثل في التفاؤل والتشاؤم لدى رجال الأعمال بشأن الطلب والأرباح المتوقعة في المستقبل، و يؤثر هذا على قرارات الاستثمار لدى رجال الأعمال لأنها كلها قرارات تتعلق بالمستقبل، وبالتالي تواجه بظروف عدم التأكيد. فإذا كان هناك تفاؤل لدى رجال الأعمال، حيث يتوقعون زيادة في الطلب وأرباح أكبر في المستقبل، فإن هذا يمثل حافزاً قوياً على زيادة الاستثمار، ويتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج أو الانتعاش الاقتصادي.

والعكس يحدث في ظل ظروف الركود أو الكساد، حيث يكون هناك تشاؤم لدى رجال الأعمال، مما يؤدي إلى تقليل الحافز على الاستثمار بالمجتمع.

**5 - الحوافز:** تقوم الحكومات من أجل تشجيع الاستثمار وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بإتباع سياسات معينة، بهدف تشجيع هذه الاستثمارات على التدفق إلى داخل الدولة كي تسهم في تغطية القصور في الموارد المحلية. وذلك من خلال القضاء على كل العقبات الإدارية والروتينية، وتقديم عديد من الإعفاءات والمزايا لهذه الاستثمارات بهدف استقطاب المزيد من هذه الاستثمارات. ويتربّ على ذلك زيادة معدلات الاستثمار بالمجتمع، ويحدث العكس في الدول التي لا تنتهج مثل هذه السياسات.

**.. تكون العلاقة بين الحوافز التي تقدمها الدولة للاستثمار وحجم الاستثمار بها علاقة طردية.**

**6 - مستوى الطلب الكلي:** يؤثر مستوى الطلب الكلي على حجم الاستثمار بالمجتمع، وذلك لأن زيادة الطلب الكلي تمثل حافزاً قوياً على زيادة حجم الاستثمار بالمجتمع لتعطية هذا الطلب، والعكس صحيح. ويزداد الطلب الكلي بالمجتمع بسبب زيادة معدل النمو، ومن ثم زيادة الدخل القومي أو بسبب زيادة حجم السكان.

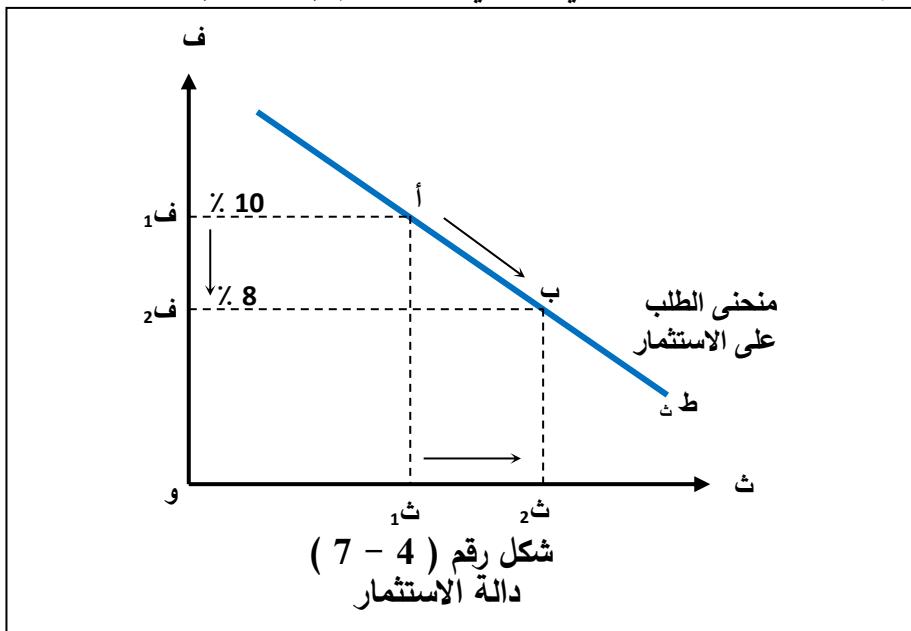
**.. تكون العلاقة بين مستوى الطلب الكلي وحجم الاستثمار علاقة طردية.**

**3-3-4: دالة الاستثمار:** توضح العلاقة بين حجم الاستثمار الكلي وسعر الفائدة باعتباره أهم مكون من مكونات تكاليف الاستثمار، ولذا تكون دالة الاستثمار في أبسط صورها وهي الصورة الخطية كما يلي:

$$\theta = \bar{\theta} - \bar{h}f$$

- حيث أن:  $\theta \leftarrow$  تشير إلى الاستثمار الكلي بالمجتمع، وتمثل المتغير التابع في هذه الدالة.
- $F \leftarrow$  تشير إلى سعر الفائدة وهي المتغير المستقل في هذه الدالة.
- $\theta^- \leftarrow$  الاستثمار الثابت أو التلقائي ويتحدد بعوامل أخرى خلاف سعر الفائدة.
- $\theta^h \leftarrow$  تمثل ميل دالة الاستثمار أو الميل الحدي للاستثمار وتقيس مقدار التغير في الاستثمار الكلي نتيجة للتغير في سعر الفائدة، وتكون سالبة دلالة على العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار الكلي وسعر الفائدة.

وبالتالي، فإن دالة الاستثمار سالفة الذكر هذه تمثل بيانيًّاً بما يسمى بمنحنى الطلب على الاستثمار الذي يكون سالب الميل دلالة على العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار ( $\theta$ ) الذي يقاس على المحور الأفقي، وسعر الفائدة ( $F$ ) الذي يقاس على المحور الرأسي كما في الشكل رقم (4 - 7).



يتضح من هذا الشكل أن انخفاض سعر الفائدة من ( $f_1$ ) إلى ( $f_2$ ) يترتب عليه زيادة حجم الاستثمار الكلي من ( $\theta_1$ ) إلى ( $\theta_2$ )، ويوضح ذلك بيانياً بالتحرك على منحنى الطلب على الاستثمار إلى أسفل من النقطة (أ) إلى النقطة (ب)، والعكس يحدث في حالة ارتفاع سعر الفائدة، بينما التغير في العوامل الأخرى المحددة للاستثمار بخلاف سعر الفائدة فإنها تؤثر على موقع ميل منحنى الطلب على الاستثمار وتقديه إلى انتقاله إلى جهة اليمين في حالة زيادة الطلب على الاستثمار، وإلى جهة اليسار في حالة نقص الطلب على الاستثمار.

#### ويزداد الطلب على الاستثمار نتيجة لأي مما يلي:

- تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها على بعض الأنشطة.

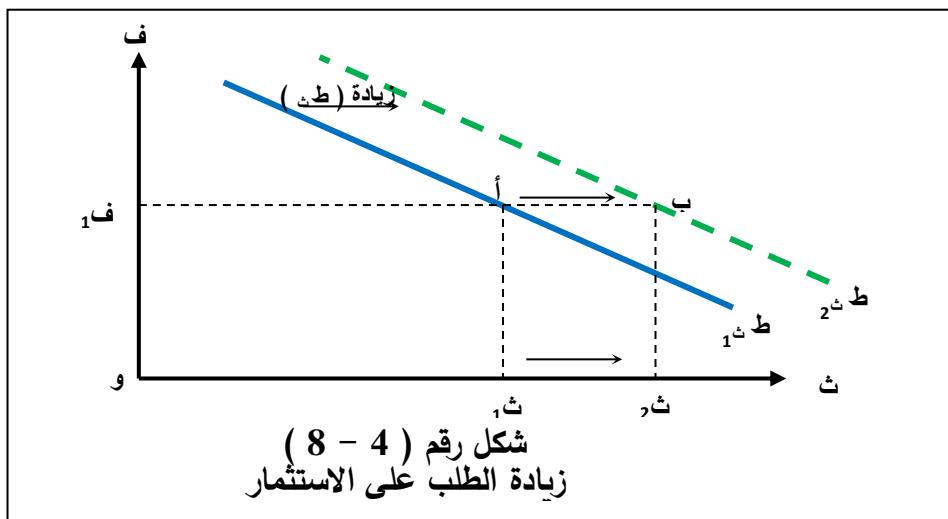
- ارتفاع مستوى التقدم الفني.

- تفاؤل لدى رجال الأعمال.

- زيادة الحوافز المقدمة للاستثمار من قبل الحكومة.

- زيادة في الطلب الكلي نتيجة لزيادة الدخول أو زيادة السكان.

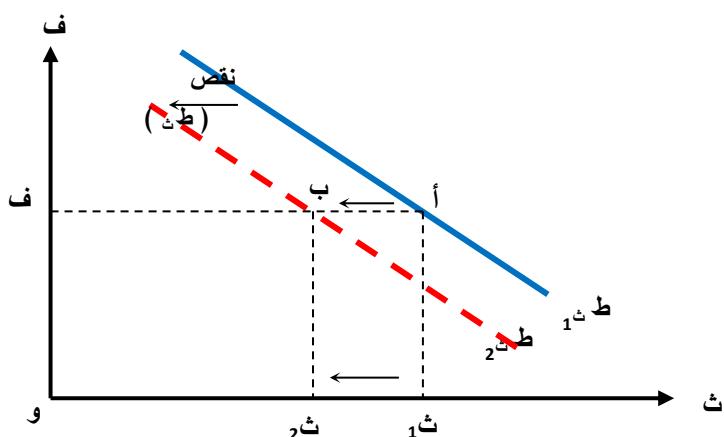
ويترتب على ذلك انتقال منحنى الطلب على الاستثمار إلى جهة اليمين من ( $\theta_1$ ) إلى ( $\theta_2$ )، حيث يزداد حجم الاستثمار بالمجتمع عند المستويات المختلفة لسعر الفائدة، كما هو موضح في الشكل رقم (4 - 8).



**يقل الطلب على الاستثمار نتيجة لأي مما يلي:**

- زيادة في الضرائب.
- تشاؤم لدى رجال الأعمال.
- تراجع في الحوافز المقدمة للاستثمار من قبل الحكومة.
- انخفاض في الطلب الكلي في المجتمع.

وتحدث مثل هذه الأمور في ظل ظروف الركود، ويترتب على ذلك نقص الطلب على الاستثمار عند المستويات المختلفة لسعر الفائدة، وبالتالي، انتقال منحنى الطلب على الاستثمار إلى جهة اليسار من ( $\text{ط}_1$ ) إلى ( $\text{ط}_2$ )، كما هو موضح في الشكل رقم (٩ - ٤).



شكل رقم (٩ - ٤)  
نقص الطلب على الاستثمار

## 4 - 4: الطلب الحكومي

يمثل المكون الثالث من مكونات الطلب الكلي، وتأثير الحكومة في الطلب الكلي من خلال السياسة المالية، التي تتعلق بالتغيير في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب، وينعكس أثر ذلك بصورة واضحة على الميزانية العامة للدولة. وسوف يتعرض هذا البند إلى دراسة كل من: الإنفاق الحكومي، والإيراد الحكومي، وميزانية الحكومة وذلك على النحو التالي.

**4-4-1: الإنفاق الحكومي:** يتكون الإنفاق الحكومي من عنصرين أساسين وهما:

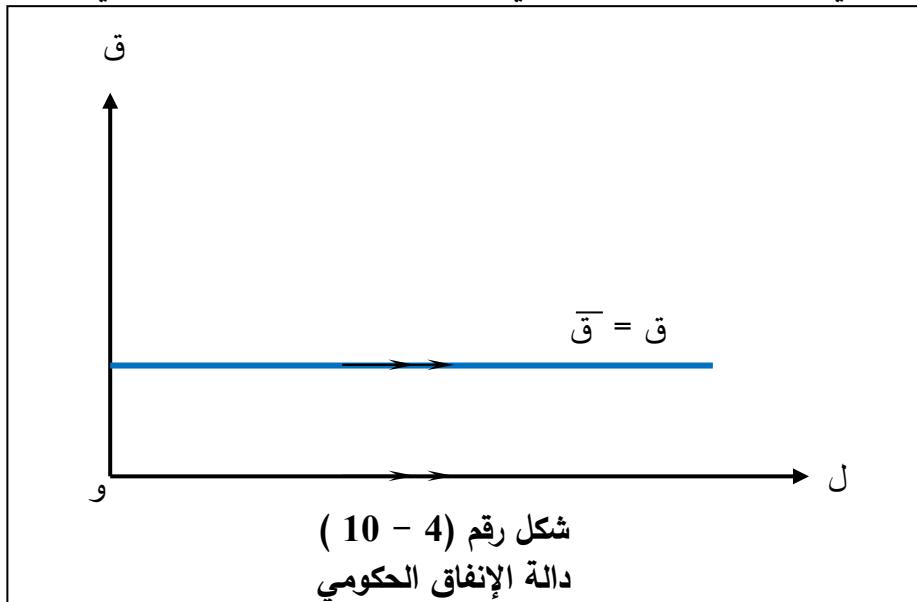
( 1 ) المشتريات الحكومية من السلع والخدمات، سواء الاستهلاكية للاستخدام المدني أو العسكري - أم الإنتاجية - في صورة إقامة مرافق رأس المال الاجتماعي بالمجتمع. ويتميز هذا النوع من الإنفاق الحكومي بأنه ذو طبيعة ثنائية، حيث أنه ينطوي على تدفق نفدي من الحكومة إلى القطاعات الأخرى في المجتمع، ويعاقبه في الاتجاه العكسي تدفقات من السلع والخدمات من قطاعات المجتمع الأخرى إلى القطاع الحكومي.

( 2 ) المدفوعات التحويلية الحكومية، مثل: إعانات البطالة والمعاشات والضمان الاجتماعي للفقراء والمسنين، ويتميز هذا النوع من الإنفاق الحكومي بأنه ذو اتجاه واحد، حيث ينطوي على تدفقات نقدية من قبل الحكومة إلى الأفراد، ولا يقابلها تدفقات سلعية أو خدمية في الاتجاه العكسي. ومثل هذه المدفوعات يترتب عليها زيادة الدخل المتاح للأفراد، ومن ثم زيادة الطلب الاستهلاكي لديهم، وبالتالي زيادة الطلب الكلي بالمجتمع، أي أنها تؤثر في الطلب الكلي بصورة غير مباشرة من خلال التأثير في أحد مكوناته وهو الاستهلاك.

يقيس حجم القطاع الحكومي دور الحكومة في النشاط الاقتصادي في المجتمع بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة يدل ذلك على زيادة الوزن النسبي للقطاع الحكومي وتزايد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي بالمجتمع، ويتحقق ذلك في الحكومات التي تمثل إلى الفلسفة الاشتراكية، والعكس يحدث في حالة اتجاه الحكومات إلى التحرر وإتباع الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية، حيث يتراجع دور الحكومة إلى حد ما في النشاط الاقتصادي، ولذا تكون نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج أقل نسبياً مقارنة بما يسود في الفكر الاشتراكي. ونظراً لأن الإنفاق الحكومي يتحدد بعوامل سياسية واجتماعية، ولذا فإنه يكون متغير خارجي مستقل عن الدخل، وبالتالي، فإن دالة الإنفاق الحكومي تكون على الصورة الرياضية التالية:

$$Q = \bar{Q}$$

أي أن الإنفاق الحكومي يكون ثابت ولا يتأثر بالتغييرات في الدخل، لأنه يتحدد بعوامل خارجية أخرى، ولذا ترسم دالة الإنفاق الحكومي بخط موازي لمحور الدخل كما في **الشكل رقم ( 4 - 10 )**، حيث يقاس الإنفاق الحكومي ( $Q$ ) على المحور الرئيسي، والدخل ( $L$ ) على المحور الأفقي.



#### ٤-٤-٢: الإيراد الحكومي:

تعد الضرائب المصدر الأساسي لإيرادات الحكومة، التي تستخدمه الحكومة في تمويل إنفاقها، وتمثل الضرائب مدفوعات للحكومة من الأفراد والقطاعات الأخرى دون أن يقابلها تدفقات من السلع والخدمات في الاتجاه العكسي، وبالتالي تأخذ الصورة العكسية للمدفوعات التحويلية. وزيادة الضرائب يتربّط عليها انخفاض الدخل المتاح، وبالتالي انخفاض كل من الاستهلاك والاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، والعكس صحيح. أي أن تغيير الضرائب يؤثّر في الطلب الكلي بصورة غير مباشرة من خلال التأثير في بعض مكوناته، عكس الإنفاق الحكومي الذي يؤثّر في الطلب الكلي بصورة مباشرة.

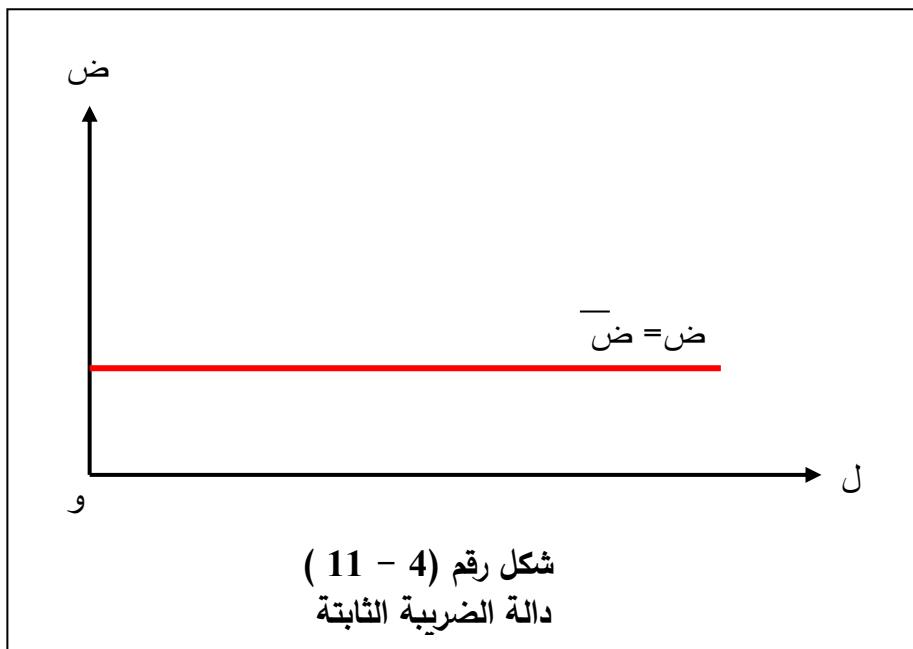
**وتنقسم الضرائب وفقاً لإمكانية نقل عبئها إلى فرد أو أفراد آخرين بخلاف الفرد الذي تفرض عليه الضريبة إلى نوعين هما: الضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة.**

**(أ) الضرائب غير المباشرة:** وهي تلك الضرائب التي تفرض على فرد معين وهو يمثل الممول القانوني له - أي الذي يوردها إلى خزانة الدولة - ولكنه يمكن تحويل جزء من عبء هذه الضريبة أو كل عبء هذه الضريبة إلى فرد أو أفراد آخرين، وهنا يختلف الممول القانوني عن الممول الفعلي - الذي يتحمل عبء الضريبة فعلياً. وتفرض هذه الضرائب على السلع والخدمات، مثل: ضريبة المبيعات.

**(ب) الضرائب المباشرة:** وهي تلك الضرائب التي تقطع من المنبع، ولا يمكن للفرد الذي تفرض عليه الضريبة تحويل عبء هذه الضريبة لفرد أو أفراد آخرين، وبالتالي يكون الممول الفعلي للضريبة هو نفسه الممول القانوني لها، مثل: ضرائب الدخول. **وتأخذ ضريبة الدخل - المباشرة - صوراً متعددة لعل أهمها:**

( ١ ) **الضريبة الثابتة:** وتكون هذه الضريبة في صورة مبلغ ثابت يفرض على كل فرد بغض النظر عن مستوى دخله، ولذا، تسمى بضريبة الرؤوس، **وتأخذ دالة الضريبة الثابتة الصورة الرياضية التالية:**  $\text{ض} = \bar{\text{ض}}$

أي تكون الضريبة مستقلة عن الدخل، ولذا فإن دالة الضريبة الثابتة ترسم بخط موازي لمحور الدخل كما في **الشكل رقم ( 4 - 11 )**، حيث تقاس قيمة الضريبة ( ض ) على المحور الرأسي، والدخل ( ل ) على المحور الأفقي.



( ٢ ) **الضريبة النسبية:** وتكون هذه الضريبة في صورة نسبة ثابتة من الدخل، وتزداد قيمة هذه الضريبة مع زيادة الدخل، **وتأخذ دالة الضريبة النسبية الصورة الرياضية التالية:**

$$\text{ض} = \text{ض}l$$

حيث أن:  $\text{ض} \leftarrow$  تشير إلى قيمة الضريبة عند مستويات الدخل المختلفة، وهي المتغير التابع في هذه الدالة.

$\text{ل} \leftarrow$  تشير إلى الدخل، وهو المتغير المستقل في هذه الدالة.

$\text{ضد} \leftarrow$  هي ميل دالة الضريبة وتعرف بميل الحدي للضريبة.

▪ **الميل الحدي للضريبة (م ح ض) :** وهو يوضح مقدار التغير في قيمة الضريبة نتيجة للتغير في الدخل.

$$\therefore \frac{\Delta \text{ض}}{\Delta \text{ل}} = \text{ض}$$

وتكون قيمة صفر  $< \text{م ح ض} < 1$

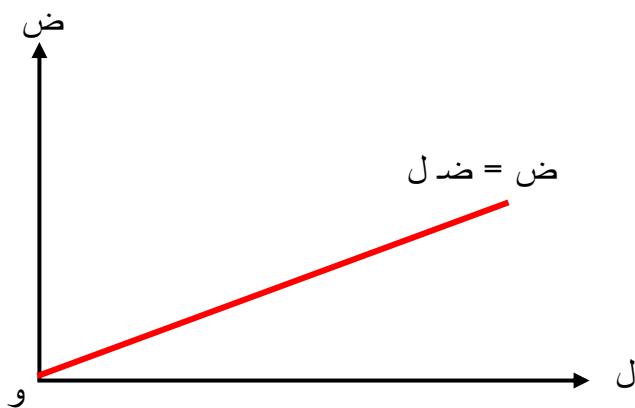
وتكون قيمة  $\text{م ح ض} >$  صفر، أي أنه موجب دلالة على العلاقة الطردية بين التغير في قيمة الضريبة والتغير في الدخل.

كما أن قيمة  $\text{م ح ض} < 1$  أي أنه كسر، وبالتالي، فإن زيادة الدخل يتربّب عليها زيادة أقل منها في قيمة الضريبة، والعكس صحيح.

فمثلاً: إذا كانت دالة الضريبة النسبية على الصورة التالية:  $\text{ض} = 0.2 \text{ ل}$

فإن هذا يعني أن أي زيادة في الدخل، فإن 20% منها توجه إلى زيادة في قيمة الضريبة، والعكس صحيح. وتزداد قيمة الضريبة مع زيادة الدخل، فإذا كان مستوى الدخل ( $\text{ل} = 500$  وحدة نقدية، فإن قيمة الضريبة ( $\text{ض} = 100$  وحدة نقدية، وزيادة الدخل إلى 1000 وحدة نقدية، يتربّب عليها زيادة قيمة الضريبة إلى 200 وحدة نقدية، وهكذا.

وبالتالي، فإن دالة الضريبة النسبية تصور بيانياً كما في الشكل رقم (4 - 12)، حيث تمقس قيمة الضريبة ( $\text{ض}$ ) على المحور الرأسي، والدخل ( $\text{ل}$ ) على المحور الأفقي.



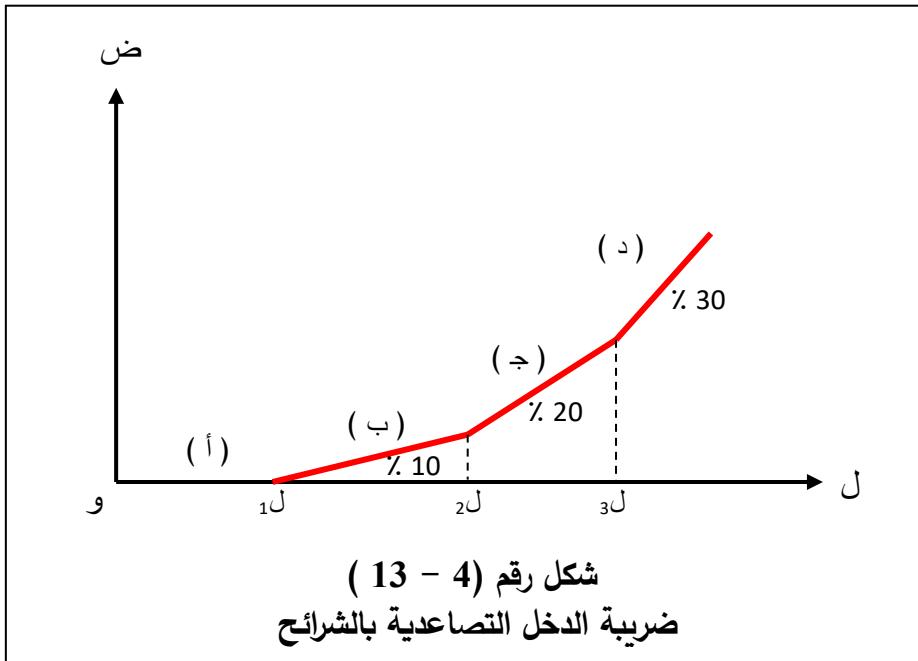
شكل رقم ( 4 - 12 )  
دالة الضريبة النسبية

يتضح من هذا الشكل أن دالة الضريبة النسبية تكون في صورة خط مستقيم موجب الميل، دلالة على وجود علاقة طردية بين قيمة الضريبة والدخل، وكذلك ثبات المعدل الحدي للضريبة، كما تبدأ من نقطة الأصل لأنه إذا كان الدخل = صفر، فإن قيمة الضريبة = صفر أيضاً.

**( 3 ) الضريبة التصاعدية:** وتكون ضريبة الدخل تصاعدية، إذا كان معدلها يتزايد مع تزايد الدخل، وبالتالي فإن النسبة التي يدفعها الفرد الغني من دخله تكون أعلى من النسبة التي يدفعها الفرد الفقير من دخله. وتكون هذه الضريبة عادة في صورة شرائح، وترتداد نسبة أو معدل الضريبة مع زيادة مستوى دخل الفرد وانتقاله إلى شريحة أعلى من الدخل، فمثلاً: قد يعطى حد إعفاء للأفراد الذين تقل دخولهم عن 1000 وحدة نقدية، وتفرض ضريبة بنسبة 10% على الأفراد الذين تتراوح دخولهم فيما بين ( 1000 - 2000 ) وحدة نقدية، وترتفع نسبة الضريبة إلى 20% على الأفراد الذين تتراوح دخولهم فيما بين ( 2000 - 3000 ) وحدة نقدية، وترتفع نسبة الضريبة إلى 30% على الأفراد

الذين تزداد دخولهم عن 3000 وحدة نقدية. ويتبين من ذلك أن نسبة أو معدل الضريبة يرتفع مع زيادة مستوى الدخل، ومن ثم تزداد حصيلة الضريبة.

تهدف ضريبة الدخل التصاعدية هذه إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل التفاوت الطبقي فيما بين فئات المجتمع. وتمثل دالة ضريبة الدخل التصاعدية بالشراائح بيانياً كما في الشكل رقم ( 4 - 13 )، حيث تفاصي قيمة أو حصيلة الضريبة ( ض ) على المحور الرأسى، والدخل ( ل ) على المحور الأفقي.



يلاحظ من هذا الشكل أن:

- معدل الضريبة = صفر حتى مستوى الدخل ( $L_1$ ) ، وهو يمثل حد الإعفاء الضريبي وذلك في الشريحة (أ) من الدخل.

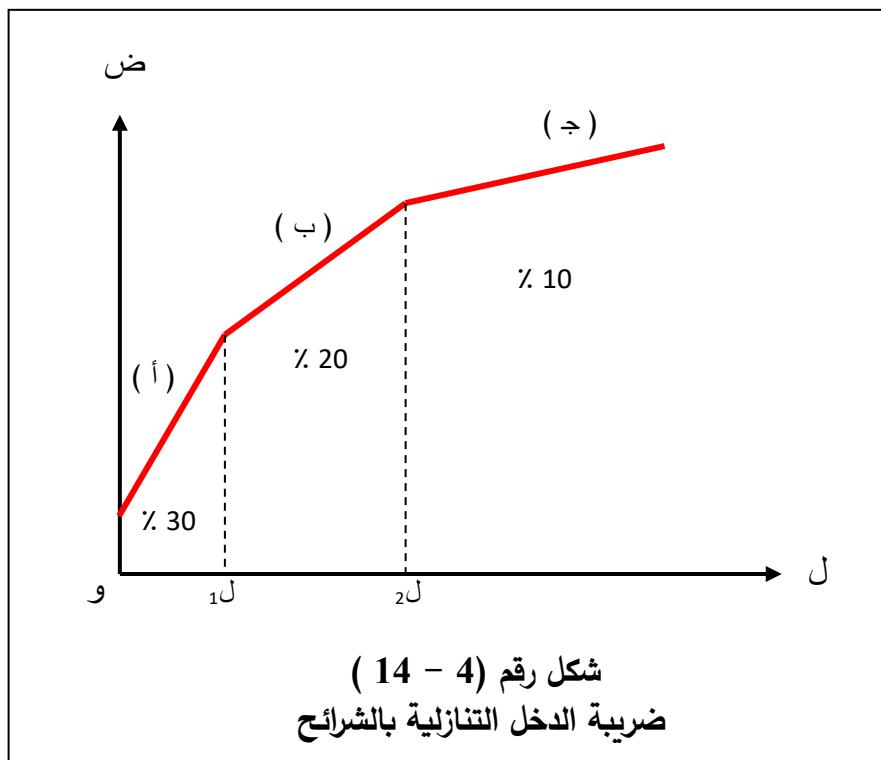
- **معدل الضريبة في الشريحة (ب)** يكون موجب وتزداد حصيلة الضريبة مع زيادة الدخل.
- **معدل الضريبة في الشريحة (ج)** يكون أكبر منه في الشريحة (ب)، حيث يكون ميل دالة الضريبة أكبر في الشريحة (ج) عن الشريحة (ب)، ويزداد هذا الميل بدرجة أكبر في الشريحة (د)، مما يعكس ارتفاع معدل الضريبة في هذه الشريحة الأعلى من الدخل الذي يبدأ من المستوى ( $L_3$ ) فأعلى عن مستويات الدخل الأقل من ذلك.

**( 4 ) الضريبة التنازليّة:** وتكون ضريبة الدخل تنازليّة، إذا كان معدلها يقل مع تزايد الدخل، وبالتالي فإن النسبة التي يدفعها الفرد الغني من دخله تكون أقل من النسبة التي يدفعها الفرد الفقير من دخله، أي أن هذه الضريبة تعمل على توزيع الدخل في غير صالح الفقراء. وتكون هذه الضريبة عادة في صورة شرائح. وتقل نسبة أو معدل الضريبة مع زيادة دخل الفرد وانتقاله إلى شريحة أعلى من الدخل، أي أنها عكس ضريبة الدخل التصاعديّة.

تهدف ضريبة الدخل التنازليّة هذه إلى تشجيع الادخار والحد من الاستهلاك، حيث تخضع الشرائح الأعلى من الدخل، التي يرتفع لديها الميل المتوسط للإدخار إلى معدل ضريبة أقل مقارنة بتلك التي تخضع لها الشرائح الأقل من الدخل، التي يرتفع لديها الميل المتوسط للاستهلاك.

تجدر الإشارة إلى أن المجتمع الذي يعتمد بصورة كبيرة على الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية، فإنها تكون بمثابة ضريبة غير مباشرة تنازليّة، حيث يدفع الفقراء نسبة من دخولهم تفوق تلك التي يدفعها الأغنياء نسبة من دخولهم في سبيل الحصول على هذه السلع.

وإذا كان معدل الضريبة يتناقص مع زيادة الدخل والانتقال إلى شريحة أعلى من الدخل، فإن حصيلة الضريبة تزداد بمعدل متناقص في حالة الانتقال من شريحة إلى شريحة أعلى من الدخل، وتكون دالة الضريبة التنازيلية بالشراائح عكس دالة ضريبة الدخل التصاعدية بالشراائح وذلك كما في الشكل رقم ( 4 - 14 )، حيث تقام قيمة أو حصيلة الضريبة ( ض ) على المحور الرأسى، والدخل ( ل ) على المحور الأفقي.

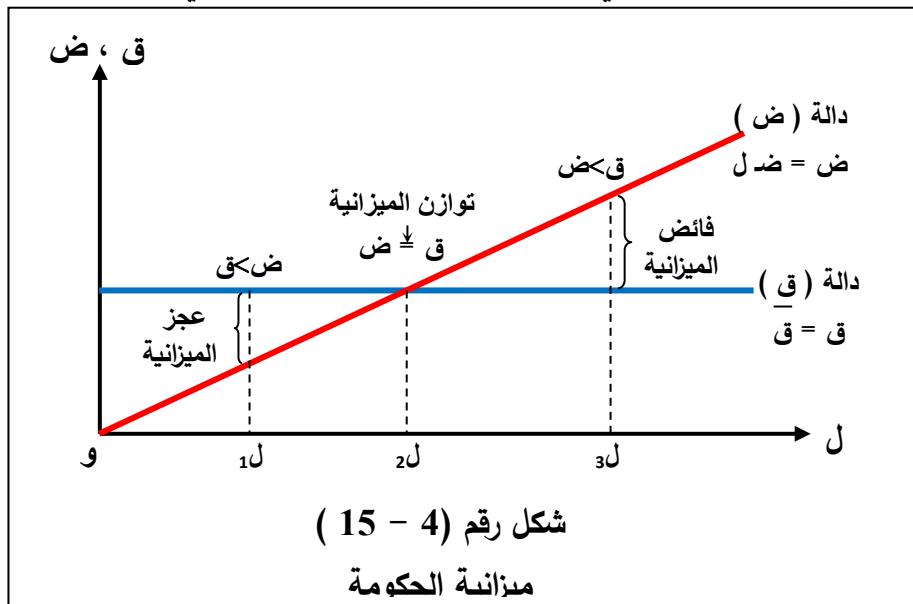


يلاحظ من هذا الشكل أن معدل الضريبة على الشريحة ( أ ) أكبر من معدل الضريبة على الشريحة ( ب ) وهذا بدوره أكبر من معدل الضريبة على الشريحة ( ج )، ويتبين ذلك بيانياً في انخفاض ميل دالة الضريبة عند الانتقال من شريحة إلى شريحة أعلى من الدخل.

**4-3: ميزانية الحكومة:** تعبر ميزانية الحكومة عن جانبي الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية، ونواجه بشأن ميزانية الحكومة هذه بثلاثة احتمالات ممكنة، فإذا كانت:

- 1 - الإيرادات الحكومية = النفقات الحكومية  $\leftarrow$  تكون ميزانية الحكومة في حالة توازن.
- 2 - الإيرادات الحكومية < النفقات الحكومية  $\leftarrow$  تكون ميزانية الحكومة في حالة فائض.
- 3 - الإيرادات الحكومية > النفقات الحكومية  $\leftarrow$  تكون ميزانية الحكومة في حالة عجز.

وتمثل الحكومة عجز الميزانية في حالة وجوده من خلال الاقتراض من الجمهور بإصدار أذون الخزانة أو السندات أو عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، من خلال إصدار نقدى جديد بالمجتمع، ومن ثم زيادة معدل التضخم به. ويمكن تصوير الحالات الثلاث سالفـة الذكر لميزانية الحكومة بيانياً، كما في الشكل رقم ( 4 - 15 ) بافتراض أن الضريبة تكون على الدخل في صورة نسبة ثابتة منه، حيث يقاس كل من الإنفاق الحكومي ( $Q$ )، ومحصلة الضرائب ( $P$ ) على المحور الرأسي، والدخل ( $L$ ) على المحور الأفقي.



**يلاحظ من هذا الشكل أنه:**

- عند مستوى الدخل ( $L_2$ ) يكون هناك توازن في الميزانية، حيث أن:  $Q = P$ .
- عند مستويات الدخل الأقل من ( $L_2$ ) مثل ( $L_1$ ) يكون هناك عجز بالميزانية، حيث أن:  $Q < P$ .
- عند مستويات الدخل الأعلى من ( $L_2$ ) مثل ( $L_3$ ) يكون هناك فائض بالميزانية، حيث أن:  $P < Q$ .
- إيرادات الحكومة من الضرائب تزداد مع زيادة الدخل، في حين أن الإنفاق الحكومي يكون ثابت، ولذا فإن عجز الميزانية يقل مع زيادة الدخل إلى أن يختفي هذا العجز عند مستوى الدخل ( $L_2$ ) ويتحول بعد ذلك إلى فائض في الميزانية بعد مستوى الدخل ( $L_2$ ).

زيادة عجز الميزانية يعني زيادة ( $Q$ ) و/أو تخفيض ( $P$ )، مما يتربّع عليه زيادة الطلب الكلي، والعكس صحيح، فإن انخفاض العجز أو زيادة الفائض بالميزانية يتربّع عليه نقص الطلب الكلي، لأنّه يعني نقص ( $Q$ ) و/أو زيادة ( $P$ ).

#### **4 - 5: الطلب الأجنبي الصافي**

يمثل المكون الرابع من مكونات الطلب الكلي، ويقصد بالطلب الأجنبي الصافي ما ينفقه الأجانب على المنتجات المحلية مطروحاً منه ما ينفقه المواطنين على المنتجات الأجنبية، أي أنه يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات.

$\therefore \text{الطلب الأجنبي الصافي} = \text{قيمة الصادرات} - \text{قيمة الواردات}$ ، وبالتالي فإن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي الصافي، ومن ثم يتربّع عليها زيادة الطلب الكلي، والعكس صحيح. بينما زيادة الواردات تؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي الصافي، ومن ثم يتربّع عليها انخفاض الطلب الكلي، والعكس صحيح.

وقد تكون قيمة الطلب الأجنبي الصافي موجبة أو صفر أو سالبة، ويتوقف هذا على قيمة كل من الصادرات والواردات، وبالتالي ما يعرف برصيد الحساب الجاري. ولذا فإنه سوف يتم في هذا البند دراسة كل من: الصادرات، والواردات، والحساب الجاري وذلك على النحو التالي.

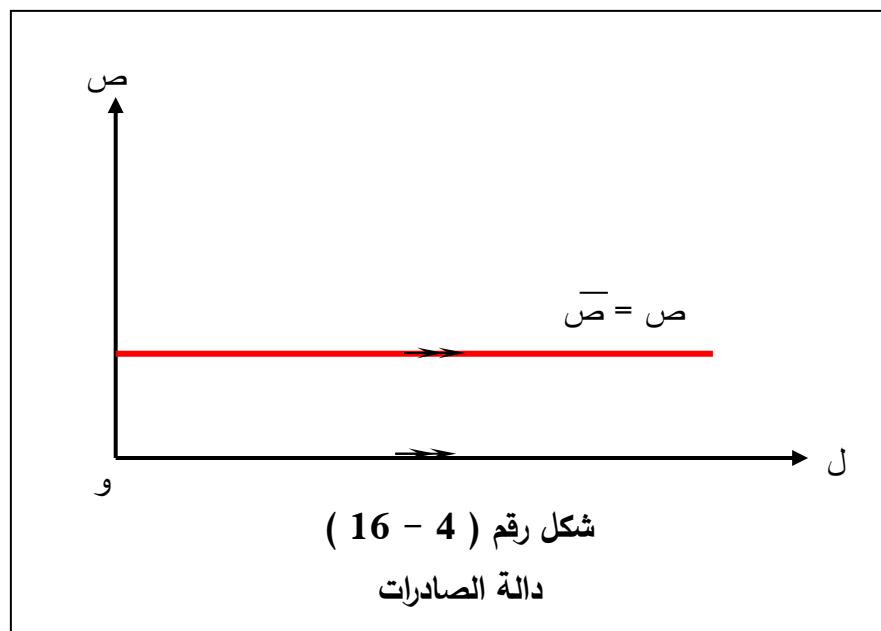
#### ٤-٥-١: الصادرات: تمثل الصادرات في طلب الأجانب على المنتجات

المحلية في دولة ما. ويتوقف حجم صادرات الدولة، وبالتالي حصيلة صادراتها على مستويات الدخول في الدول الأجنبية، والأذواق بهذه الدول الأجنبية، والسعر النسبي للصادرات، وقيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، حيث يزداد الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي تزداد حصيلة صادراتها، عندما ترتفع مستويات الدخول بالدول الأجنبية - ويتحقق هذا في حالات الرواج - وكذلك عندما تتجه الأذواق بالدول الأجنبية لصالح السلع المنتجة محلياً في الدولة، وكلما كانت أسعار الصادرات النسبية منخفضة مقارنة بأسعارها في الدول الأخرى، وانخفضت القيمة الخارجية للعملة الوطنية، مما يجعل السلع المحلية منخفضة الثمن مقومة بالعملة الأجنبية، والعكس صحيح.

يتضح من ذلك أن الطلب الأجنبي على الصادرات يتحدد بعوامل خارجية تتعلق بظروف الدول الأجنبية، وبالتالي تكون الصادرات مستقلة عن الدخل، ولذا تكون دالة الصادرات على الصورة الرياضية التالية:

$$\underline{\text{ص}} = \underline{\text{ص}}$$

أي أن الصادرات ثابتة ومستقلة عن الدخل، ولذا، ترسم دالة الصادرات بخط أفقي موازي لمحور الدخل كما في الشكل رقم (٤-١٦)، حيث تقايس حصيلة الصادرات ( $\text{ص}$ ) على المحور الرأسي، والدخل ( $\text{ل}$ ) على المحور الأفقي.



زيادة الصادرات يتربّب عليها زيادة الطلب الأجنبي الصافي، وبالتالي زيادة الطلب الكلي، والعكس صحيح. وذلك لأن الصادرات تمثل أحد مكونات الطلب الكلي شأنها في ذلك شأن الاستهلاك والاستثمار.

**4-5-2: الواردات:** تتمثل الواردات في الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الدول الأجنبية. ويتوقف حجم الواردات في الدولة، وبالتالي المدفوعات مقابل هذه الواردات على كل من: مستوى الدخل المحلي في الدولة، والذوق المحلي، والسعر النسبي للواردات مقارنة بالأسعار المحلية، وسعر الصرف الأجنبي، حيث يزداد الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي تزداد المدفوعات مقابل هذه الواردات في الدولة عندما يزداد الدخل المحلي بها، ويتجه الذوق المحلي إلى تفضيل السلع والخدمات المستوردة على السلع والخدمات المحلية، وعندما تكون أسعار الواردات أرخص مقارنة بالأسعار المحلية، وانخفاض سعر صرف الدول الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية، مما يجعل الواردات منخفضة الثمن مقومة بالعملة المحلية، والعكس صحيح.

يتضح من ذلك أن الطلب المحلي على الواردات يزداد مع زيادة الدخل المحلي، والعكس صحيح. أي أنه يكون دالة طردية في الدخل، ولذا تكون دالة الواردات على الصورة الرياضية التالية:

$$W = W + M L$$

حيث أن:  $W$  ← تشير إلى قيمة الواردات الكلية، وهي المتغير التابع في هذه الدالة.

$L$  ← تشير إلى الدخل، وهو المتغير المستقل في هذه الدالة.

$M$  ← تمثل الحد الأدنى من الواردات عندما الدخل = صفر،

أي أنها تمثل الواردات التقائية أو المستقلة عن الدخل.

$m$  ← تمثل ميل دالة الواردات أو الميل الحدي للواردات.

▪ **الميل الحدي للواردات ( $m_h$ ) :** وهو يقيس مقدار التغير في الواردات نتيجة للتغير في الدخل.

$$\therefore m_h = \frac{\Delta W}{\Delta L} = m$$

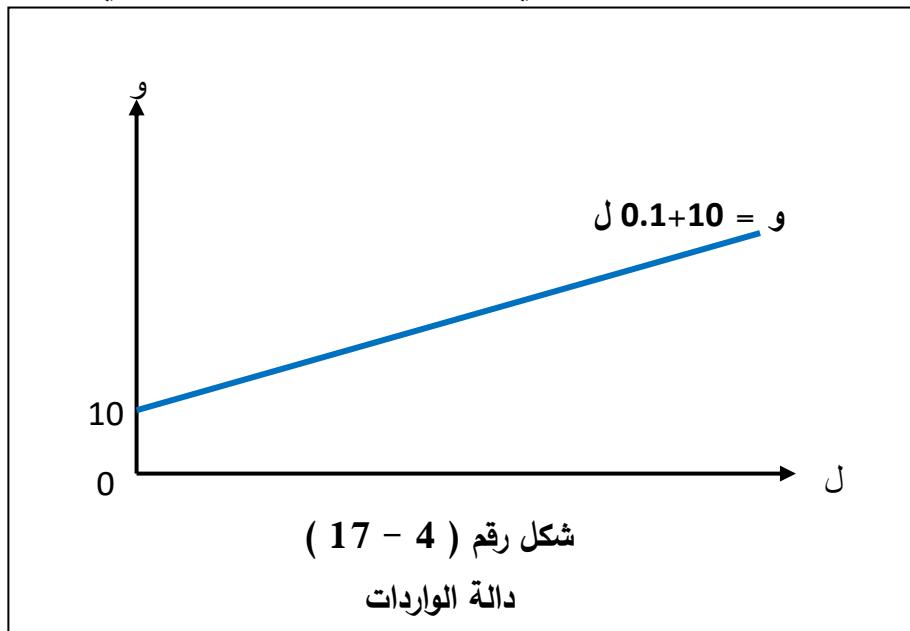
وأن قيمة صفر  $< m_h < 1$

وتكون قيمة  $m_h > 0$  ، أي أنه موجب دلالة على العلاقةطردية بين التغير في الواردات والتغير في الدخل. كما تكون قيمة  $m_h > 1$  ، أي أنه كسر وهذا يعني أن أي تغير في الدخل يتربّع عليه تغير أقل منه في الواردات. فمثلاً: إذا كانت دالة الواردات على الصورة الرياضية التالية:

$$W = 10 + 0.1 L$$

فإن هذا يعني الحد الأدنى من الواردات المستقلة عن الدخل = 10 وحدات نقدية عند مستوى الدخل = صفر. وأن  $m_h = 0.1$  وهذا يعني أن أي زيادة في الدخل، فإن 10٪ منها توجه إلى زيادة في الواردات، والعكس صحيح. وبالتالي

تمثل دالة الواردات بيانياً كما في الشكل رقم ( 4 - 17 ) حيث تفاصي قيمة الواردات ( و ) على المحور الرأسي، والدخل ( ل ) على المحور الأفقي.



زيادة الواردات يتربى عليها انخفاض الطلب الأجنبي الصافي، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي، والعكس صحيح، وذلك لأن الواردات تمثل مكوناً سالباً من مكونات الطلب الكلي.

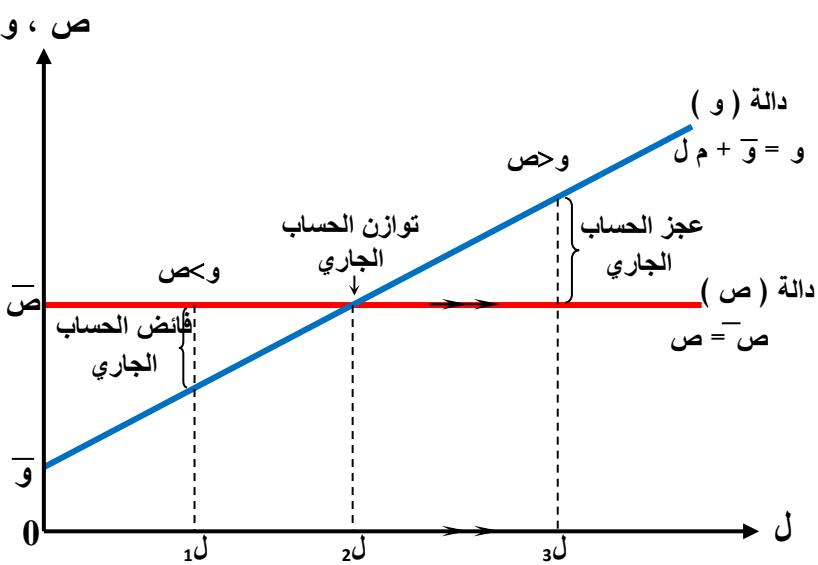
**4-5-3: الحساب الجاري:** يعبر الحساب الجاري عن جانبي الواردات والصادرات، سواء من السلع أو الخدمات في الدولة. وهو يمثل أحد مكونات ميزان المدفوعات بها. **ونواجه بثلاثة احتمالات ممكنة للحساب الجاري، فإذا كانت:**

1 - قيمة الصادرات = قيمة الواردات  $\leftarrow$  يكون الحساب الجاري في حالة توازن.

2 - قيمة الصادرات < قيمة الواردات  $\leftarrow$  يكون الحساب الجاري في حالة فائض.

3 - قيمة الصادرات > قيمة الواردات  $\leftarrow$  يكون الحساب الجاري في حالة عجز.

ويمكن تصوير الاحتمالات الثلاثة سالفه الذكر بيانياً، كما في الشكل رقم ( 4 - 18 )، حيث تقامس قيمة كل من الصادرات ( ص ) والواردات ( و ) على المحور الرأسي، والدخل ( ل ) على المحور الأفقي.



يتضح من هذا الشكل أن قيمة الواردات تزداد مع زيادة الدخل، بينما تكون قيمة الصادرات ثابتة، ولذا فإنه عند المستويات المنخفضة من الدخل والأقل من مستوى الدخل ( $L_2$ ) يكون هناك فائض بالحساب الجاري

كما عند مستوى الدخل ( $L_1$ )، ويقل هذا الفائض مع زيادة الدخل إلى أن يتحقق التوازن في الحساب الجاري عند مستوى الدخل ( $L_2$ ). ومع زيادة الدخل عن ذلك يكون هناك عجز في الحساب الجاري كما عند مستوى الدخل ( $L_3$ ). وهذا يعني أن الطلب الأجنبي الصافي يقل مع زيادة الدخل، وذلك بسبب زيادة الواردات في الوقت الذي تكون فيه الصادرات ثابتة، ومن ثم تكون العلاقة بين الطلب الأجنبي الصافي ومستوى الدخل علاقة عكسية.

## ٤ - الخلاصة

- **يتكون الطلب الكلى من أربعة عناصر وهي:** الطلب الاستهلاكي، والطلب الاستثماري، والطلب الحكومي، والطلب الأجنبي الصافي، وهي نفس العناصر التي يتكون منها الإنفاق القومي ولكنها يختلفان في الجوهر. ففي حالة الطلب الكلى يكون كل عنصر من هذه العناصر عبارة عن إنفاق مخطط أو مقدر، أما في حالة الإنفاق القومي يكون كل عنصر من هذه العناصر نفسها عبارة عن إنفاق محقق. والفرق بين المخطط والمتحقق هو أن المخطط قد يتحقق أو لا يتحقق أما المتحقق فهو شيء حدث فعلاً.
- **يعد الدخل المتاح هو المحدد الأساسي للاستهلاك الكلى في الفترة القصيرة،** غير أنه بالإضافة إلى ذلك يوجد نوعين من العوامل تؤثر في الاستهلاك وهما العوامل الموضوعية والعوامل الشخصية. وتمثل العوامل الموضوعية في نمط توزيع الدخل القومي، حجم الأصول السائلة لدى الأفراد، والائتمان الاستهلاكي، وسعر الفائدة، ورصيد السلع المعمرة، ومستوى الأسعار والتوقع بشأنها. أما العوامل الشخصية فتتمثل في الكرم والتبذير والحرص والبخل والاحتياط للمستقبل،..إلخ.

- يقيس الميل الحدي للاستهلاك ( $M_H S$ ) مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة للتغير في الدخل المتاح، بينما يقيس الميل المتوسط للاستهلاك ( $M_m S$ ) نسبة ما يستهلك من الدخل المتاح. وفي الأجل القصير يكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك.
- تقطع دالة الاستهلاك في الأجل القصير المحور الرأسى في قيمة موجبة تمثل الحد الأدنى من الاستهلاك عندما يكون الدخل مساوياً للصفر ، ولذا تتميز بأن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع زيادة الدخل والعكس صحيح، وذلك بغض النظر عن قيمة الميل الحدي للاستهلاك. بينما في الأجل الطويل تكون دالة الاستهلاك نابعة من نقطة الأصل وفي صورة خط مستقيم، مما يعني تساوى كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك ويكون كل منهما ثابت.
- يمكن تصنيف الاستثمار وفقاً لثلاثة معايير ، فوفقاً لمعيار مدة أو أجل الاستثمار ينقسم الاستثمار الكلى إلى: الاستثمار الثابت، والاستثمار المتداول. ووفقاً لمعيار الغرض من الاستثمار ينقسم الاستثمار الكلى إلى: الاستثمار الإلحاكي، والاستثمار الصافي. ووفقاً لمعيار علاقة الاستثمار بالدخل ينقسم الاستثمار الكلى إلى: الاستثمار التلقائي، والاستثمار المحفوظ.
- تمثل أهم العوامل التي تحدد الاستثمار الكلى بالمجتمع في: سعر الفائدة، والتطور الفني، والضرائب، والتوقعات، والحوافز الحكومية، ومستوى الطلب الكلى.
- يوضح منحنى الطلب على الاستثمار العلاقة العكssية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة، وبالتالي فإن أي تغير في سعر الفائدة يوضح بيانياً بالتحرك على نفس منحنى الطلب على الاستثمار، حيث في حالة انخفاض سعر

الفائدة يتم التحرك لأسفل على منحنى الطلب على الاستثمار ويزداد حجم الاستثمار بالمجتمع، والعكس صحيح. بينما العوامل الأخرى المحددة للاستثمار تؤثر على موقع منحنى الطلب على الاستثمار، حيث يزداد الطلب على الاستثمار وينتقل منحنى الطلب على الاستثمار إلى جهة اليمين نتيجة لأي مما يلي: تخفيض الضرائب، ارتفاع مستوى التقدم الفني، تفاؤل لدى رجال الأعمال، زيادة الحوافز المقدمة للاستثمار من قبل الحكومة، زيادة في مستوى الطلب الكلي، والعكس صحيح.

**▪ تؤثر الحكومة في مستوى الطلب الكلى من خلال سياستها المالية، تلك**

التي تتعلق بالتغيير في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب، وينعكس أثر ذلك على ميزانية الحكومة. وتشتمل ميزانية الحكومة على الفرق بين الإيرادات الحكومية التي تكون أساساً من الضرائب وعلى كافة أوجه الإنفاق الحكومي. وتوجد لميزانية الحكومة ثلاثة حالات هي: توازن الميزانية، وذلك عندما تتساوى الإيرادات الضريبية مع الإنفاق الحكومي. فائض الميزانية، وذلك عندما تكون الإيرادات الضريبية أكبر من الإنفاق الحكومي. عجز الميزانية، وذلك عندما تكون الإيرادات الضريبية أقل من الإنفاق الحكومي.

**▪ يتمثل الطلب الأجنبي الصافي** في الفرق بين ما ينفقه الأجانب على المنتجات

المحلية وما ينفقه المواطنون على المنتجات الأجنبية، أي الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات. وزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، في حين أن زيادة الواردات تؤدي إلى نقص الطلب الكلي. ويعبر الحساب الجاري عن الفرق بين قيمة الصادرات والواردات بالدولة. وتوجد له ثلاثة حالات هي: توازن الحساب الجاري، إذا تساوت قيمة الصادرات مع قيمة الواردات. فائض في الحساب الجاري، إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات. عجز في الحساب الجاري، إذا كانت قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات.

## ٤ - ٦: نماذج الأسئلة

**س ١: وضح إذا كانت العبارات التالية صواب أم خطأ بإيجاز:**

- ١ - لا يختلف الطلب الكلي عن الإنفاق القومي لأن كل منهما يتكون من نفس العناصر.
- ٢ - يتساوى الميل الحدي للاستهلاك مع الميل المتوسط للاستهلاك في الأجل الطويل.
- ٣ - لا يختلف الاستثمار الإلحادي عن الاستثمار الصافي.
- ٤ - إذا كانت دالة الضريبة على الصورة التالية:  $\text{ض} = 0.1L$ ، فإن حصيلة الضرائب تزداد مع زيادة الدخل.
- ٥ - تزيد قيمة الميل المتوسط للاستهلاك عن قيمة الميل الحدي للاستهلاك في الأجل القصير.
- ٦ - لا يختلف أثر انخفاض سعر الفائدة عن أثر تخفيض الضرائب على منحنى الطلب على الاستثمار، لأن كل منهما يتربّب عليه زيادة حجم الاستثمار بالمجتمع.
- ٧ - يرتبط كل من الاستثمار التلقائي والاستثمار المحفوظ طردياً مع الدخل.
- ٨ - لا يختلف أثر زيادة كل من الصادرات أو الواردات على الطلب الكلي.
- ٩ - لا تختلف مكونات الطلب الكلي عن مكونات الإنفاق القومي.
- ١٠ - يترتب على ارتفاع سعر الفائدة زيادة كل من الاستهلاك والادخار بالمجتمع.

**س ٢: وضح بيانياً مع كتابة البيانات الكاملة على الرسم فقط:**

- ١ - دالتي الاستهلاك والادخار في الأجل القصير.
- ٢ - الحالات المختلفة الممكنة للحساب الجاري.

- 3 - دالتي الاستهلاك والادخار في الأجل الطويل.
- 4 - العلاقة بين الاستثمار التلقائي والاستثمار المحفوظ والاستثمار الكلي.
- 5 - الحالات المختلفة الممكنة لميزانية الحكومة.

**س 3: التمارين:**

**تمرين ( 1 )** إذا كانت دالة الاستهلاك هي:  $S = 50 + 0.8L$   
حيث أن (S) تشير إلى الاستهلاك، (L) إلى الدخل المتاح.

**المطلوب:**

- 1 - اكتب دالة الادخار المناظرة لها.
- 2 - ما هو حجم الاستهلاك والادخار عندما الدخل المتاح = 100.
- 3 - هل تعتقد أن الميل الحدي للاستهلاك يتزايد أم يتناقص مع زيادة الدخل المتاح.
- 4 - ماذا يحدث للميل المتوسط للاستهلاك مع زيادة الدخل المتاح.
- 5 - ما هو مستوى الدخل الذي يصل عنده الادخار إلى الصفر.
- 6 - صور بيانيًّا دالتي الاستهلاك والادخار السابقتين.

**تمرين ( 2 )** إذا كانت دالة الادخار هي:  $X = 0.1L$   
حيث أن (X) تشير إلى الادخار، (L) إلى الدخل المتاح.

**المطلوب:**

- 1 - تحديد دالة الاستهلاك المناظرة لها.
- 2 - إيجاد كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك عند مستويات الدخل 100 ، 150 ، 200
- 3 - تحديد مستوى الدخل الذي يكون عنده الادخار مساوياً للصفر.
- 4 - وضح بيانيًّا دالتي الاستهلاك والادخار السابقتين.

**تمرين ( 3 )** إذا كانت دالة الضريبة على الصورة التالية:  $\text{ض} = 0.2 \text{ ل}$   
وأن الإنفاق الحكومي (ق) = 200 وحدة نقدية.

**المطلوب:**

- 1 - تحديد مستوى الدخل الذي يتحقق عنده توازن الميزانية الحكومية.
- 2 - تحديد حجم العجز أو الفائض في الميزانية عند مستويات الدخل  
1200 ، 2000 ، 600
- 3 - صور بيانياً وضع الميزانية الحكومية عند مستويات الدخل السابقة.

**تمرين ( 4 ) أكمل الجدول التالي:**

الدخل	الاستهلاك	الادخار	م م خ	م ح س	م ح خ	م
500	----	صفر	----	----	----	----
800	740	----	----	----	----	----
1600	----	----	0.15	----	----	----

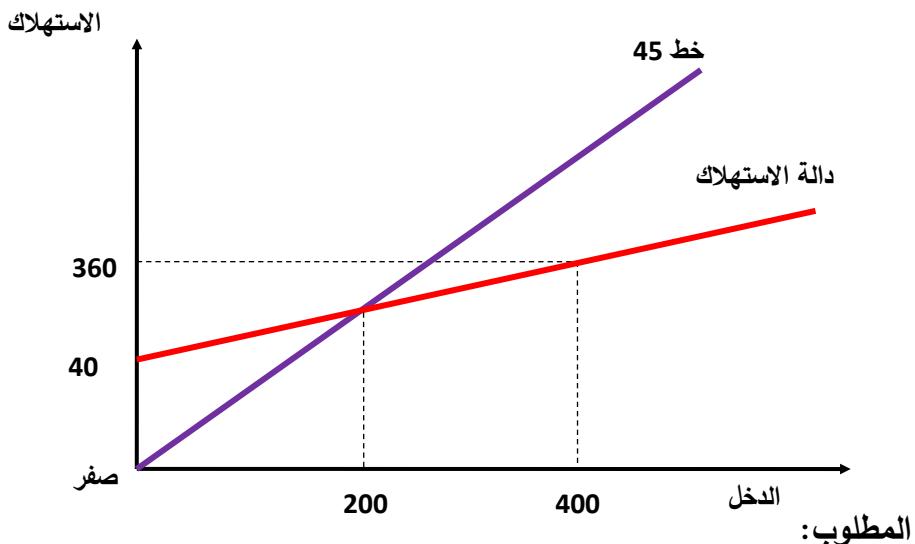
**تمرين ( 5 )** إذا كانت دالة الاستهلاك على الصورة التالية:

$$\text{س} = 200 + 0.6 \text{ ل}$$

**المطلوب:**

- 1 - أكتب دالة الادخار المرتبطة بها.
- 2 - احسب مستوى الاستهلاك والادخار إذا كان الدخل 2000 .
- 3 - احسب مستوى الدخل الذي يصل عنده الادخار إلى الصفر.

تمرين ( 6 ) ادرس الشكل البياني التالي وأجب عن الأسئلة التالية له:



- 1 - تحديد الصيغة الرياضية لدالتي الاستهلاك والادخار.
- 2 - ما هو دخل التعادل، ولماذا؟
- 3 - تحديد قيمة كل من  $m_s$  ،  $m_h$  عند مستويات الدخل 200 ، 400 .
- 4 - تحديد قيمة الادخار عند مستويات الدخل 200 ، 400 .

## الفصل الخامس

### المستوى التوازنى للدخل القومى

يهدف هذا الفصل إلى إلمام الدارس بالمفاهيم المختلفة التي يتم على أساسها تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى، وكذلك الطرق المختلفة لتحديد توازن الدخل القومى سواء عن طريق تعادل الطلب الكلى مع العرض الكلى أو عن طريق تعادل التسربات مع الإضافات. ويتم هذا من خلال دراسة الافتراضات الأساسية التي يتم في ظلها تحديد توازن الدخل القومى، وتحديد توازن الدخل القومى وفقاً للمدخلين السابقين في اقتصاد مغلق بدون حكومة، ثم بعد ادخال القطاع الحكومي، وكذلك في ظل اقتصاد مفتوح. هذا فضلاً عن دراسة المضاعفات المختلفة لتحديد أثر التغير في مكونات الطلب الكلى على مستوى الدخل القومى التوازنى، وسيتم ذلك رياضياً وبيانياً. وبالتالي فإنه في نهاية هذا الفصل يتوقع أن يكون الدارس قادرًا على أن:

- 1 - يُحدد المقصود بتحديد المستوى التوازنى للدخل القومى وشروط تحقق ذلك.
- 2 - يحدد مكونات الطلب الكلى والتسربات والإضافات، الذي على أساسهما يتم تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى في نماذج الاقتصاد المختلفة.
- 3 - يُوضح المفاهيم المختلفة للمضاعفات والعلاقة بينها.
- 4 - يُوضح أثر تغير الإضافات على الدخل القومى رياضياً وبيانياً.
- 5 - يُوضح أثر تغير الضرائب على الدخل القومى رياضياً وبيانياً.

وفقاً لذلك فإن هذا الفصل يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:

- ❖ الافتراضات الأساسية لتحديد المستوى التوازنى للدخل القومى.
- ❖ المستوى التوازنى للدخل القومى في ظل اقتصاد مغلق بدون حكومة.
- ❖ المستوى التوازنى للدخل القومى في ظل اقتصاد مغلق به حكومة.
- ❖ المستوى التوازنى للدخل القومى في ظل اقتصاد مفتوح.

هذا فضلاً عن، الخلاصة ونماذج الأسئلة.

## 5 - 1: الافتراضات الأساسية لتحديد المستوى التوازنى للدخل القومى

يبنى التحليل الكينزى لتحديد المستوى التوازنى للدخل القومى على مجموعة من الافتراضات تحدد الإطار العام الذى يتم فى ظله تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى، ولعل أهم هذه الافتراضات ما يلى:

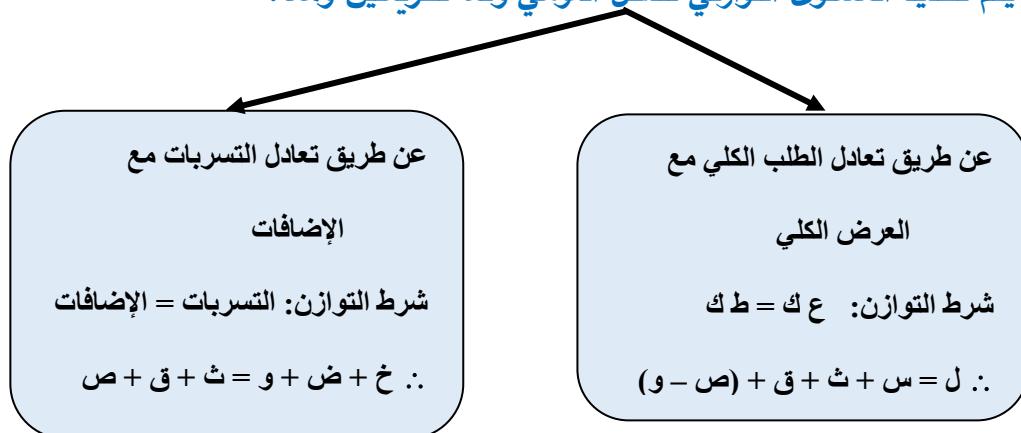
( 1 ) ثبات المستوى العام للأسعار: وذلك لكي ما تعكس التغيرات في الدخل القومى التغيرات الحقيقية فقط في الإنتاج، وتسبعد التغيرات النقدية، وبالتالي فإن أي زيادة في الدخل القومى يكون مصدرها زيادة في كميات السلع والخدمات، والعكس صحيح، فإن أي نقص في الدخل القومى يكون بسبب نقص في كميات السلع والخدمات.

( 2 ) وجود حجم أمثل من المخزون الس资料ي: تعمد المنشآت إلى المحافظة على وجود حجم أمثل من المخزون السالعى، وذلك لمقابلة التفاوت أو الاختلاف بين الطلب الكلى والعرض الكلى، وهذا يضمن تحقق الافتراض السابق - وهو ثبات الأسعار - حيث أنه في حالة زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى، فإن رجال الأعمال يُقابلون ذلك من خلال السحب من المخزون لديهم، وهذا يحول دون ارتفاع الأسعار، غير أن حجم المخزون لديهم ينخفض عن مستوى الأمثل، مما يتطلب الأمر زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل في الفترات الزمنية التالية، والعكس يحدث في حالة زيادة العرض الكلى عن الطلب الكلى، فإن رجال الأعمال يقومون بإضافة الزيادة في العرض الكلى إلى المخزون، وهذا يحول دون انخفاض مستوى الأسعار، غير أن حجم المخزون لديهم يزداد عن مستوى الأمثل، مما يتطلب تخفيض الإنتاج، وبالتالي الدخل في الفترات التالية.

.. تكون العلاقة بين التغير في حجم الإنتاج والتغير في حجم المخزون علاقة عكسية.

( ٣ ) ثبات ظروف العرض الكلي: وهذا يعني ثبات عرض عوامل الإنتاج المتاحة في المجتمع، وبالتالي فإن أي زيادة في الناتج تكون من خلال زيادة تشغيل الموارد المتاحة، مادام الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى التوظف الكامل، والعكس صحيح، فإن أي نقص في الناتج يعني زيادة حجم الموارد العاطلة بالمجتمع. وهذا يعني أن التحليل الذي يتم في ظله تحديد مستوى الدخل القومي التوازنی هو تحليل خاص بالأجل القصير، وهو الأجل الزمني الذي يتميز بثبات كمية الموارد المتاحة في المجتمع، وكذلك ثبات المستوى الفني. وهذا يعني بدوره ثبات مستوى الناتج أو الدخل القومي المناظر لمستوى التوظف الكامل.

يتم تحديد المستوى التوازنی للدخل القومي وفقاً لطريقتين وهما:



## ٥ - ٢: المستوى التوازنی للدخل القومي في ظل اقتصاد مغلق

### بدون حکومة

يكون الاقتصاد مغلق أي لا يوجد به قطاع العالم الخارجي، وبالتالي لا توجد به صادرات أو واردات، كما أنه بدون حکومة أي لا يوجد به إنفاق حکومي أو ضرائب. وهذا يعني أن الاقتصاد في هذا النموذج يتكون من قطاعين أساسين فقط وهما:

- القطاع العائلي أو الاستهلاكي.
- قطاع الأعمال أو الإنتاجي.

سوف يتم في هذا البند تحديد مستوى الدخل القومي التوازنی وفقاً لمدخل العرض الكلي / الطلب الكلي، ثم وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات، هذا فضلاً عن دراسة المضاعف الكينزي البسيط، وذلك على النحو التالي.

## 5-2-1: تحديد المستوى التوازنی للدخل القومي وفقاً لمدخل العرض

### الكلي / الطلب الكلي

العرض الكلي ( $U_k$ ) = قيمة الناتج القومي = الدخل القومي ( $L$ )، ويتمثل بيانياً بخط الدخل أو خط  $45^{\circ}$ . ويكون العرض الكلي ثابت لأن هذا التحليل خاص بالأجل القصير.

الطلب الكلي هو الإنفاق المخطط لكل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال.  
 $\therefore$  الطلب الكلي ( $T_k$ ) = طلب القطاع العائلي وهو الإنفاق الاستهلاكي المخطط + طلب قطاع الأعمال وهو الإنفاق الاستثماري المخطط  
 $\therefore T_k = S + \theta$

وبافتراض أن الاستثمار المخطط يكون ثابتاً، أي أنه يكون مستقلاً عن الدخل، بينما الاستهلاك المخطط يكون دالة طردية في الدخل، ولذا يكون الطلب الكلي دالة طردية في الدخل ولوه نفس ميل دالة الاستهلاك، وهو الميل الحدي للاستهلاك.

وتكون معادلات هذا النموذج كما يلي:

$$\begin{array}{lll} (1) & \xleftarrow{\hspace{1cm}} & S = A + B L \\ (2) & \xleftarrow{\hspace{1cm}} & \theta = \bar{\theta} \\ (3) & \xleftarrow{\hspace{1cm}} & L = S + \theta \end{array}$$

والمعادلة رقم ( 3 ) تمثل معادلة شرط التوازن، حيث تعبّر عن تعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي.

$$\text{فمثلاً: إذا كانت } S = 100 + 0.8 L, \quad \theta = 80$$

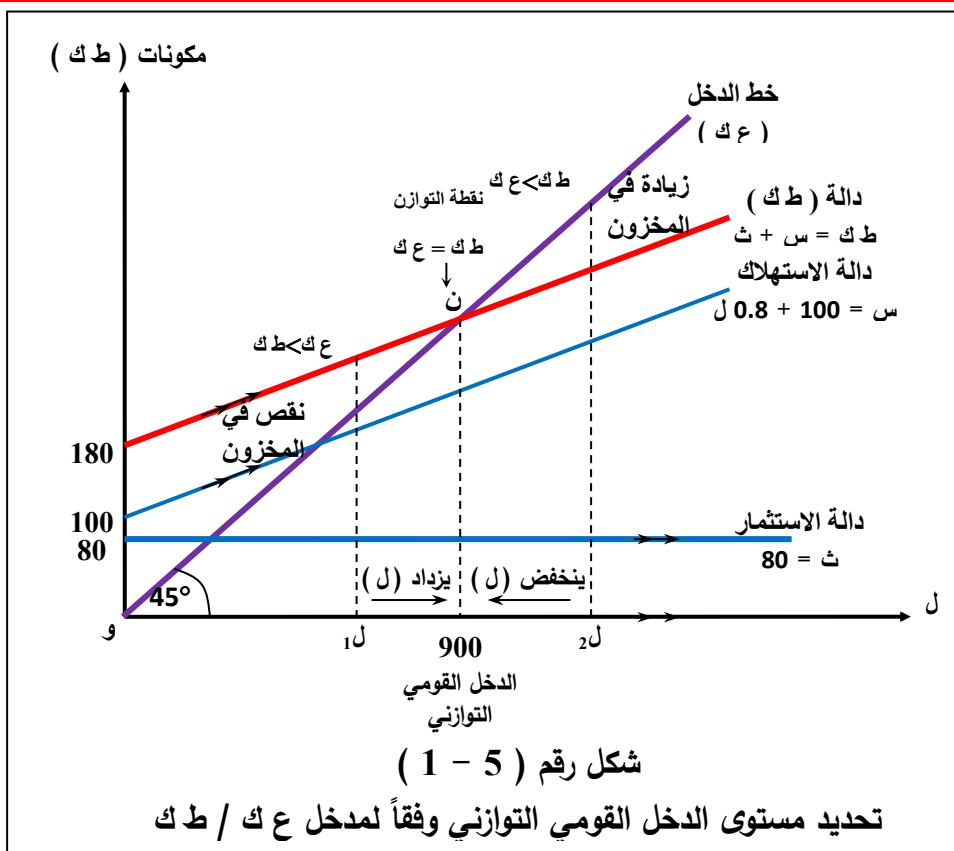
لتحديد المستوى التوازنى للدخل القومى يتم ذلك من خلال التعويض في معادلة شرط التوازن رقم ( 3 ) السابقة، حيث أن:

$$\begin{aligned} \text{ع} \cdot k &= \text{ط} \cdot k \\ \therefore L &= S + \theta \\ \therefore L &= 80 + 100 + 0.8 L \\ 180 &= 0.2 L \\ 900 &= \frac{180}{0.2} \\ \therefore L &= * \\ \downarrow & \\ \text{مستوى الدخل القومى التوازنى.} & \end{aligned}$$

ويمكن تحديد مستوى الدخل القومى التوازنى بيانياً كما في الشكل رقم ( 5 - 1 )، حيث تقاس مكونات الطلب الكلى (  $S$  ،  $\theta$  ) على المحور الرأسى، والدخل (  $L$  ) على المحور الأفقي.

**يلاحظ من هذا الشكل ما يلى:**

- أن دالة الاستثمار ترسم بخط موازي لمحور الدخل، لأن الاستثمار ثابت ( $\theta = 80$ ) ومسقط عن الدخل.
- أن دالة الاستهلاك تكون في صورة خط مستقيم موجب الميل، وذلك لأن الاستهلاك يكون دالة طردية في الدخل.



■ أن دالة الطلب الكلي هي عبارة عن التجميع الرئيسي لدالتي الاستهلاك والاستثمار، ولذا فإن دالة الطلب الكلي تقطع المحور الرئيسي في قيمة موجبة تمثل مكونات الإنفاق التقائي ( $A + \theta = 80 + 100 = 180$ ) عندما الدخل = صفر، كما أن دالة الطلب الكلي تعلو دالة الاستهلاك بمقدار ثابت، وهو يمثل الاستثمار، ولذا توازي دالة الطلب الكلي دالة الاستهلاك، أي أن ميل دالة الطلب الكلي = ميل دالة الاستهلاك وهو الميل الحدي للاستهلاك، وذلك لأن ميل دالة الاستثمار = صفر.

■ يتحدد المستوى التوازنى للدخل القومى (900) عند النقطة (ن)، حيث تتقاطع دالة الطلب الكلي مع خط الدخل، لأنه عند ذلك يتحقق شرط التوازن وهو أن:

$$U_k = \bar{L}$$

$$\therefore L = S + T$$

وبالتالي، يمثل هذا المستوى من الدخل وضع توازن مستقر.

- عند أي مستوى للدخل أقل من دخل التوازن (900) وليكن ( $L_1$ ) يكون الطلب الكلى أكبر من العرض الكلى، ولذا يقوم رجال الأعمال بالسحب من المخزون لمواجهة الزيادة في الطلب الكلى، وبالتالي ينخفض الإنتاج، وبالتالي الدخل في الفترات الزمنية التالية حتى نصل إلى دخل التوازن (900).

▪ عندما يكون  $\bar{L} < U_k$  يكون هناك نقص في المخزون،

وبالتالي يكون هناك اتجاه لزيادة الدخل في الفترات التالية.

- عند أي مستوى للدخل أكبر من دخل التوازن (900) وليكن ( $L_2$ ) يكون العرض الكلى أكبر من الطلب الكلى، ولذا يقوم رجال الأعمال بإضافة الزيادة في العرض الكلى إلى المخزون، وبالتالي يزداد المخزون عن مستواه الأمثل، مما يتطلب تخفيض الإنتاج، وبالتالي الدخل في الفترات الزمنية التالية حتى نصل إلى دخل التوازن (900).

▪ عندما يكون  $U_k < \bar{L}$  يكون هناك زيادة في المخزون،

وبالتالي يكون هناك اتجاه لأنخفاض الدخل في الفترات التالية.

## ٤-٢-٢: تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات

ت تكون التسربات في هذا النموذج من الادخار فقط وهو يرتبط بالدخل بعلاقة طردية، بينما الإضافات تتكون من الاستثمار المخطط فقط، ويكون مستقل عن الدخل.

وتكون معادلات هذا النموذج كما يلي:

$$(1) \quad \begin{array}{c} \longleftarrow \\ x = -a + bL \end{array}$$

$$(2) \quad \begin{array}{c} \longleftarrow \\ \theta = \bar{\theta} \end{array}$$

$$(3) \quad \begin{array}{c} \longleftarrow \\ x = \theta \end{array}$$

المعادلة رقم ( 3 ) تمثل معادلة شرط التوازن، حيث تعبّر عن تعادل التسربات مع الإضافات.

من المثال السابق: فإن دالة الادخار المناظرة لدالة الاستهلاك هي:

$$x = -0.2L + 100, \quad \theta = 80$$

ولتحديد مستوى الدخل القومى التوازنى يتم ذلك من خلال التعويض فى معادلة شرط التوازن رقم ( 3 ) السابقة، حيث أن

التسربات = الإضافات

$$\therefore x = \theta$$

$$80 = -0.2L + 100 \quad \therefore$$

$$180 = 0.2L \quad \therefore$$

$$900 = \frac{180}{0.2} \quad \therefore L^* =$$

مستوى الدخل القومى التوازنى.

ويمكن تحديد مستوى الدخل القومى التوازنى بيانياً كما في الشكل رقم ( 5 ) - ( 2 )، حيث تقايس التسربات والإضافات على المحور الرأسي، والدخل على المحور الأفقي.

يلاحظ من الشكل ما يلي:

- أن دالة الاستثمار ترسم بخط موازي لمحور الدخل لأن الاستثمار مستقل عن الدخل، بينما تكون دالة الادخار موجبة الميل لأن الادخار يرتبط طردياً بالدخل.

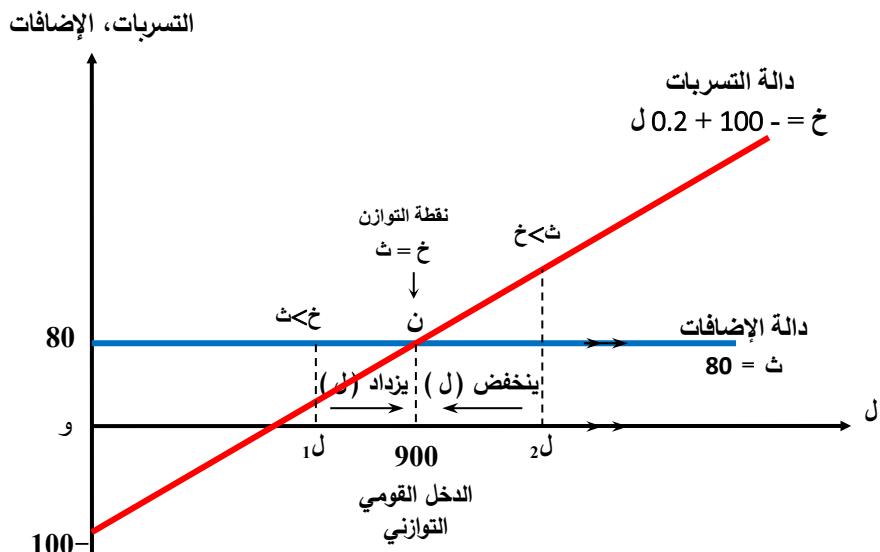
## الفصل الخامس: المستوى التوازنى للدخل القومى

- يتحدد المستوى التوازنى للدخل القومى (ن) عند النقطة (ن)، حيث تتقاطع دالة الادخار مع دالة الاستثمار، لأنه عند هذه النقطة يتحقق شرط التوازن وهو أن:

$$\text{التسربات} = \text{الإضافات}$$

$$\therefore x = \theta$$

وبالتالي، يمثل هذا المستوى من الدخل وضع توازن مستقر.



شكل رقم ( 2 - 5 )

تحديد مستوى الدخل التوازنى عن طريق تعادل التسربات مع الإضافات

- عند أي مستوى للدخل أقل من دخل التوازن (900) ولتكن ( $L_1$ ) يكون الاستثمار أكبر من الادخار، أي أن الإضافات التي تؤدي إلى زيادة الدخل أكبر من التسربات التي تؤدي إلى انخفاض الدخل، وبالتالي يزداد الدخل حتى نصل إلى دخل التوازن (900).

.. عندما تكون الإضافات  $>$  التسربات يكون هناك اتجاه إلى زيادة الدخل القومى.

- عند أي مستوى للدخل أكبر من دخل التوازن ( 900 ) وليكن (  $L_2$  ) يكون الادخار أكبر من الاستثمار أي أن التسربات أكبر من الإضافات، وبالتالي ينخفض الدخل حتى نصل إلى دخل التوازن ( 900 ).

.. عندما تكون التسربات  $<$  الإضافات يكون هناك اتجاه إلى انخفاض الدخل القومى.

**يتضح من المثال السابق:** أن المستوى التوازنى للدخل القومى ( 900 ) يكون واحد سواء تم تحديده وفقاً لمدخل العرض الكلى / الطلب الكلى، أو وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات، حيث أن:

$$(1) \quad \leftarrow \quad \text{ط} \text{ك} = \text{س} + \text{ث}$$

..  $\text{ع} \text{ك} = \text{الدخل القومى ( ل )}$  الذي يوزع فيما بين الاستهلاك والادخار.

$$(2) \quad \leftarrow \quad \text{ل} = \text{س} + \text{خ}$$

وعندما يتحقق شرط التوازن وهو أن :  $\text{ع} \text{ك} = \text{ط} \text{ك}$

$$\therefore \text{س} + \text{خ} = \text{س} + \text{ث}$$

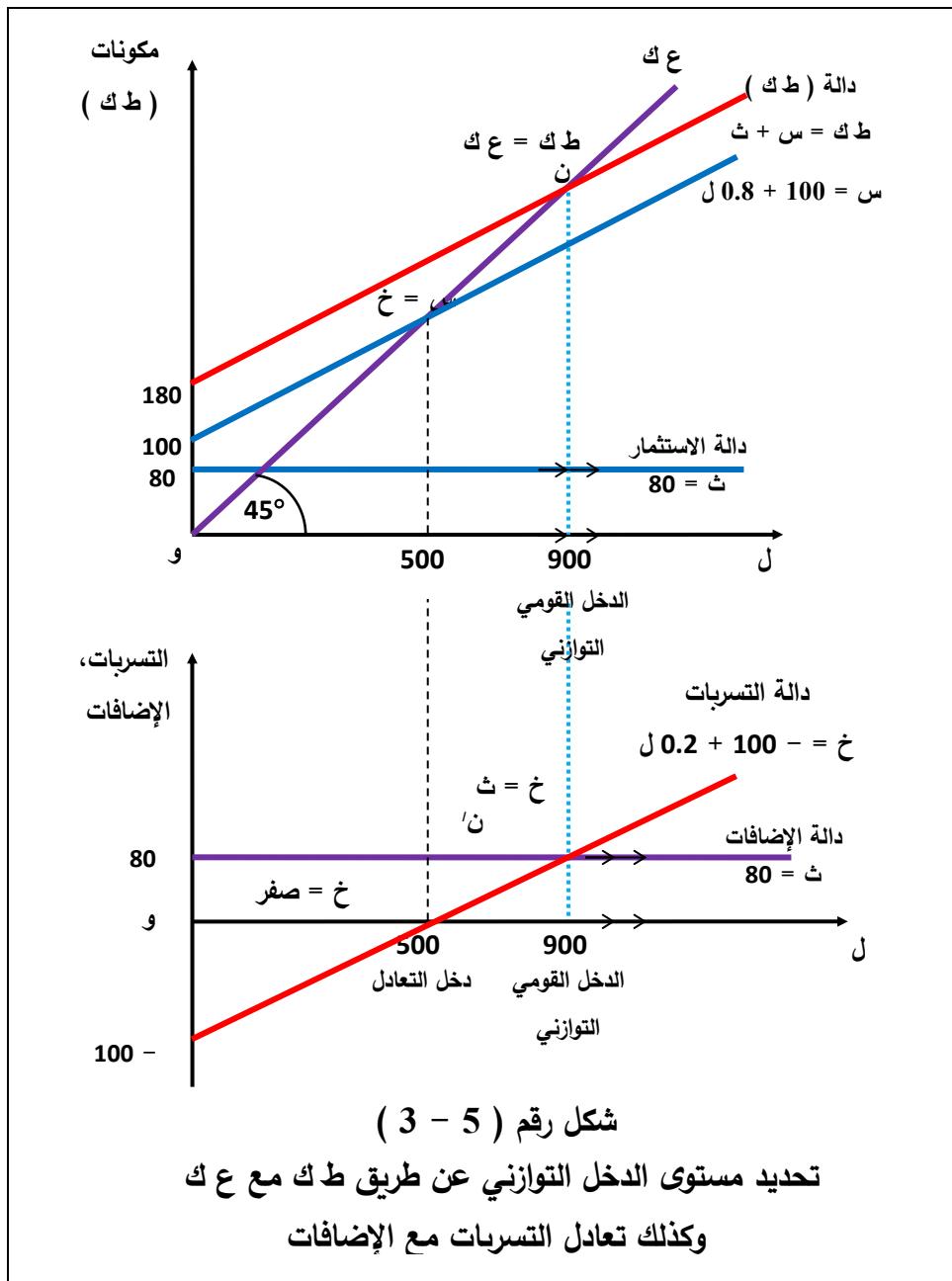
$$\therefore \text{خ} = \text{ث} \quad \text{أي أن التسربات} = \text{الإضافات}^{(1)}$$

ويمكن توضيح ذلك بيانياً أيضاً كما في الشكل رقم ( 5 - 3 ).

---

(1) يلاحظ من هذه العلاقات أن:  $\text{ث} \text{ الفعلى} = \text{خ} \text{ الفعلى}$  عند كافة مستويات الدخل ولكن ما نعنيه هنا في شرط التوازن هو الاستثمار المخطط والإدخار المخطط، وذلك لأن الاستثمار الفعلى يتضمن الاستثمار المخطط والاستثمار غير المخطط وهو التغير في المخزون.

## الفصل الخامس: المستوى التوازنى للدخل القومى



يلاحظ من الشكل ما يلي:

- أن نقطة تقاطع دالة الطلب الكلي مع العرض الكلي في أعلى الشكل هي نفسها نقطة تقاطع دالة التسربات مع دالة الإضافات في أسفل الشكل، ولذا يكون مستوى الدخل القومي التوازنی واحد في الحالتين.
- عند أي مستوى للدخل أقل من دخل التوازن (900) يكون  $\text{ط}_k > \text{ع}_k$  أي أن  $(\text{س} + \text{ث}) < (\text{s} + \text{x})$  وهذا يعني أن  $\text{ث} < \text{x}$  أي أن الإضافات  $>$  التسربات، ولذا يزداد الدخل حتى نصل إلى دخل التوازن (900)، والعكس صحيح.

**5-2-3: المضاعف الكينزی البسيط:** يوضح مقدار التغير في الدخل نتيجة للتغير في أحد مكونات الإنفاق التلقائي - وهو الاستهلاك التلقائي ( $A$ ) أو الاستثمار ( $\theta$ ) - في دالة الطلب الكلي، أو أنه يقيس مقدار الزيادة النهائية في الدخل نتيجة لزيادة أحد مكونات الإنفاق التلقائي ( $A$ ) أو ( $\theta$ ) بوحدة نقدية واحدة. ولتبسيط سوف نحصر ذلك على الاستثمار فقط كمكون تلقائي من مكونات الطلب الكلي، ويطبق على المضاعف هنا بمضاعف الاستثمار.

$$\therefore \text{مضاعف الاستثمار } (U_\theta) = \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

أولاً: المضاعف رياضياً:

$$\because \text{س} = A + \text{ب}_L, \quad \text{ث} = \bar{\theta}$$

$$\bar{L} = \text{س} + \theta = A + \text{ب}_L + \theta$$

$$\bar{L} - \text{ب}_L = A + \bar{\theta}$$

$$\bar{L} (1 - \bar{b}) = A + \bar{\theta}$$

$$\therefore \bar{L} = \frac{1}{1 - \bar{b}} (A + \bar{\theta})$$

(1)  $\leftarrow$

وإذا زاد الاستثمار بالمقدار ( $\Delta \theta$ ) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلى، وبالتالي زيادة الدخل بالمقدار ( $\Delta L$ ).

$$(2) \leftarrow \frac{1}{1 - \frac{1}{B}} + (\bar{\alpha} + \bar{\theta}) \Delta L = \frac{1}{1 - \frac{1}{B}} \Delta \theta$$

وبطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) ينتج أن:

$$\therefore \Delta L = \frac{1}{1 - \frac{1}{B}} \Delta \theta$$

وبقسمة طرفي المعادلة على ( $\Delta \theta$ )

$$\frac{1}{1 - \frac{1}{B}} = \frac{\Delta L}{\Delta \theta} \quad \leftarrow \text{يمثل مضاعف الاستثمار.}$$

$$\therefore \text{قيمة مضاعف الاستثمار } (\text{ع}\theta) = \frac{\Delta L}{\Delta \theta} = \frac{1}{1 - \frac{1}{M_H}}$$

$$\therefore M_H + M_X = 1$$

$$\therefore \text{تكون قيمة مضاعف الاستثمار } (\text{ع}\theta) = \frac{1}{1 - \frac{1}{M_H}} \text{ أو } \frac{1}{M_X}$$

ونظراً لأن قيمة أي من  $M_H$  أو  $M_X$  أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح، أي أن كل منهما يكون كسر، فإن هذا يعني أن قيمة المضاعف تكون أكبر من الواحد الصحيح وأقل من مالا نهاية. وهذا يعني أن أي زيادة مبدئية في الاستثمار يتربّب عليها زيادة نهائية أكبر منها في الدخل، والعكس صحيح. فإذا كانت قيمة مضاعف الاستثمار = 4 مثلاً، فإن هذا يعني أن زيادة الاستثمار بوحدة نقدية واحدة يتربّب عليها زيادة الدخل بأربع وحدات نقدية، والعكس صحيح، حيث أن:

$$\text{التغير النهائي في الدخل} = \text{قيمة مضاعف الاستثمار} \times \text{التغير المبدئي في الاستثمار}$$

$$\therefore \Delta L = \text{ع}\theta \times \Delta \theta$$

**ثانياً: العلاقة بين قيمة كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للإدخار والمضاعف:**

$$\therefore MHS + MHD = 1$$

وبافتراض قيماً معينة للميل الحدي للاستهلاك وتحديد القيمة المنشورة للميل الحدي للإدخار، وتحديد قيمة المضاعف المنشورة لهذه القيم الافتراضية كما في الجدول رقم ( 5 - 1 ) .

**جدول رقم ( 5 - 1 )**

**العلاقة بين كل من  $MHS$  ،  $MHD$  وقيمة المضاعف**

$\frac{1}{MHD}$ قيمة المضاعف	$MHD$	$MHS$
$2 = \frac{1}{0.5} =$	0.5	0.5
$2.5 = \frac{1}{0.4} =$	0.4	0.6
$5 = \frac{1}{0.2} =$	0.2	0.8
$10 = \frac{1}{0.1} =$	0.1	0.9

يلاحظ من هذا الجدول أن العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والمضاعف تكون علاقة طردية، بينما تكون العلاقة بين الميل الحدي للإدخار والمضاعف علاقة عكسية. أي أنه كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك، وانخفض الميل الحدي للإدخار تزداد قيمة المضاعف ويؤدي نفس التغير في الاستثمار إلى تغير أكبر منه في الدخل، والعكس صحيح.

من المثال السابق:  $S = 100 + 0.8 L$  ،  $L = 80$

وأن المستوى التوازنى للدخل القومى = 900 مليون وحدة نقدية.

## الفصل الخامس: المستوى التوازنى للدخل القومى

فما هو أثر زيادة الاستثمار بمقدار 20 مليون وحدة نقدية على دخل التوازن؟

$$5 = \frac{1}{0.2} = \frac{1}{0.8 - 1} = \frac{1}{\frac{1}{M} - 1} \therefore \Delta L = \frac{1}{M}$$

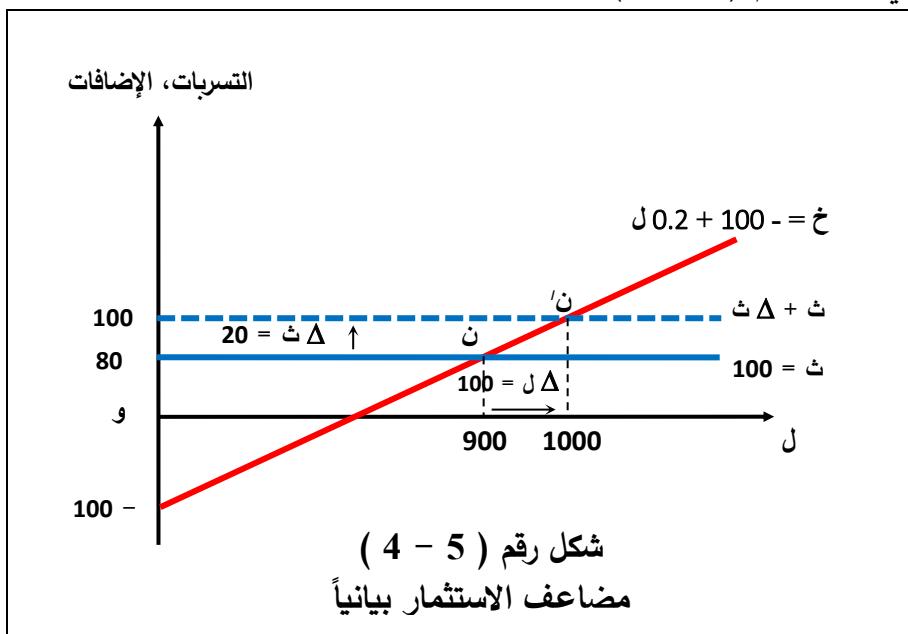
وهذا يعني أن زيادة الاستثمار بوحدة واحدة يترتب عليها زيادة نهائية في الدخل بمقدار خمس وحدات نقدية، والعكس صحيح.

$$\Delta L = \frac{1}{M} \times \Delta \theta = \frac{1}{5} \times 20 = 4 \quad \text{مليون وحدة نقدية.}$$

↓  
مقدار الزيادة في الدخل

$\therefore \text{مستوى الدخل القومى التوازنى الجديد} = 100 + 900 = 1000$  مليون وحدة نقدية.

**ثالثاً: المضاعف بيانيًّا:** يمكن توضيح المضاعف بيانيًّا من المثال السابق كما في الشكل رقم ( 4 - 5 ).



يتضح من هذا الشكل أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى انتقال دالة الاضافات ( $\theta$ ) إلى أعلى بمقدار الزيادة في الاستثمار وهي ( $\Delta \theta = 20$  )، مما يتربّع عليه زيادة الدخل التوازنى من 900 إلى 1000 مليون وحدة نقدية.

$$\therefore \Delta L = 100 \text{ مليون وحدة نقدية.}$$

$$5 = \frac{100}{20} = \frac{\Delta L}{\Delta \theta} = \therefore \text{ تكون قيمة مضاعف الاستثمار } (\text{ع} \theta) =$$

**رابعاً: فكرة عمل المضاعف:**

$$\therefore L = S + \theta$$

وإذا كان  $M_h = 0.8$  وهذا يعني أن أي زيادة في الدخل، فإن 80% منها توجه كزيادة في الاستهلاك، والعكس صحيح.

فإذا زاد الاستثمار بمقدار ( $\Delta \theta = 100$  ) وحدة نقدية.

**فإنه يتربّع على ذلك ما يلي:**

( 1 ) زيادة الاستثمار بمقدار ( 100 ) تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار الزيادة المبدئية في الاستثمار.

$$\therefore \Delta L = 100 \leftarrow \text{ وذلك في الدورة الأولى.}$$

وهذه تمثل الزيادة الأولى في الدخل وتعادل الزيادة المبدئية في الاستثمار.

( 2 ) نتيبة للزيادة الأولى في الدخل، فإن هذه الزيادة توجه فيما بين زيادة في الاستهلاك وزيادة في الادخار، ويزداد الاستهلاك بمقدار

$$M_h S \times \Delta L$$

$$\therefore \text{الزيادة في الاستهلاك } (\Delta S) = 80 = 100 \times 0.8$$

وهذه الزيادة في الاستهلاك تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وفي ظل وجود موارد عاطلة، فإنه يتم مواجهة الزيادة في الطلب الكلي من خلال زيادة التشغيل لهذه الموارد العاطلة، وبالتالي يزداد الدخل مرة أخرى بمقدار الزيادة في الاستهلاك.

$$\therefore \Delta L = \Delta S \leftarrow \text{ونذلك في الدورة الثانية.}$$

( 3 ) مرة أخرى فإن الزيادة الثانية في الدخل يتربّع عليها زيادة الاستهلاك  
بمقدار  $M \times \Delta L$

$$\therefore \Delta S = 80 \times 0.8$$

وهذه الزيادة في الاستهلاك تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة تشغيل الموارد العاطلة، ومن ثم يزداد الدخل بمقدار الزيادة في الاستهلاك.

$$\therefore \Delta L = \Delta S \leftarrow \text{ونذلك في الدورة الثالثة.}$$

وتستمر هذه الزيادات المتباينة في الدخل إلى أن تقترب من الصفر.

ويمكن تحديد الزيادة النهائية في الدخل الناتجة عن الزيادة المبدئية في الاستثمار  
 $(\Delta \theta = 100)$ .

$$5 = \frac{1}{0.2} = \frac{1}{0.8 - 1} = \frac{1}{1 - M_S}$$

$$\therefore \Delta \theta = 500 \text{ وحدة نقدية.}$$

وهذه الزيادة النهائية في الدخل تمثل مجموع الزيادات المتتالية في الدخل. وتتوقف هذه الزيادة النهائية في الدخل على قيمة المضاعف، وهذا بدوره يتوقف على قيمة الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي الميل الحدي للادخار، حيث كلما زادت قيمة الميل الحدي للاستهلاك وانخفضت قيمة الميل الحدي

للاذخار تزداد قيمة المضاعف وتزداد فاعلية أثر التغير المبدئي في الاستثمار على الدخل، والعكس صحيح.

**خامساً: شرط عمل المضاعف:** الشرط الأساسي لعمل المضاعف، الذي يتمثل في أن أي زيادة مبدئية في الاستثمار أو أحد مكونات الإنفاق التلقائي تؤدي إلى زيادة نهائية أكبر منها في الدخل بنفس الأسلوب السابق، هو أن يكون هناك موارد عاطلة، أي أن الاقتصاد يكون دون مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي زيادة الاستثمار، وما يترتب عليها من زيادات متتالية في الاستهلاك، وبالتالي زيادة الطلب الكلي تتعكس في استغلال الموارد العاطلة، ومن ثم زيادة مستوى الإنتاج والدخل. بينما إذا كان الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل، أي لا توجد موارد عاطلة، فإن زيادة الاستثمار وما يترتب عليها من زيادة في الطلب الكلي تتعكس في ارتفاع الأسعار فقط ولا يقابلها أي زيادة في الإنتاج، ومن ثم لا يزداد الدخل ولا يعمل المضاعف. وينطبق هذا الأمر أيضاً في حالة جمود الجهاز الإنتاجي وعدم استجابته لزيادة في الطلب الكلي وهو الأمر السائد في الدول النامية.

## 5 - 3: المستوى التوازنى للدخل القومى في ظل اقتصاد مغلق به حكومة

يقرب هذا النموذج إلى حد ما من الواقع، حيث أنه في ظل هذا النموذج يتكون الاقتصاد من ثلاثة قطاعات أساسية هي:

- القطاع العائلي أو الاستهلاكي.
- قطاع الأعمال أو الانتاجي.
- القطاع الحكومي.

**يترب على إضافة القطاع الحكومي في هذا النموذج ما يلى:**

( 1 ) تيار جديد من الإضافات في صورة الإنفاق الحكومي، وهو يتمثل في مشتريات الحكومة من السلع والخدمات سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية، ونظراً لأن الإنفاق الحكومي يتعدد بعوامل سياسية واجتماعية، ولذا يكون مستقل عن الدخل - كما سبق توضيح ذلك في الفصل السابق - وبالتالي تكون دالة الإنفاق الحكومي على الصورة الرياضية التالية:  $ق = ق$

( 2 ) تيار جديد من التسربات في صورة الضرائب، ولتبسيط سوف نفترض أن الضرائب تكون ثابتة ومستقلة عن الدخل، وبالتالي تكون دالة الضرائب على الصورة الرياضية التالية:  $ض = ض$

( 3 ) أن كل من الاستهلاك والادخار يكون دالة طردية في الدخل المتاح، أي الدخل بعد استقطاع الضرائب. وفي النموذج السابق كان الدخل الكلي هو نفسه الدخل المتاح لأنه لم يكن هناك ضرائب.

$$\therefore س = أ + ب ل م$$

$$خ = - أ + ( 1 . ب ) ل م$$

حيث أن  $( ل م )$  تمثل الدخل المتاح، وأن  $ل م = ل - ض$ ، وبالتالي فإن فرض الضريبة على الدخل يترب عليه انخفاض الدخل المتاح، وبالتالي انخفاض كل من الاستهلاك والادخار. ويمكن توضيح ذلك رياضياً من المثال التالي:

إذا كانت دالة الاستهلاك قبل الضريبة على الصورة التالية:

$$س = 100 + 0.8 ل$$

وبالتالي، تكون دالة الادخار المناظرة لها على الصورة التالية:

$$خ = - 100 + 0.2 ل$$

وإذا قامت الحكومة بفرض ضريبة ثابتة على الدخل قدرها ( ض = 20 ) فإن:

$$س = 100 + 0.8 ل م$$

$$\therefore س = 100 + 0.8 ( ل - ض )$$

$$\therefore س = 100 + 0.8 ( ل - 20 )$$

$$\therefore س = 100 + 0.8 ل - 16$$

$$\therefore س = 84 + 0.8 ل \leftarrow \text{دالة الاستهلاك بعد فرض الضريبة.}$$

ويلاحظ في هذه الدالة أن الحد الثابت في دالة الاستهلاك أي الاستهلاك التلقائي انخفض بمقدار ( 16 )، بينما ميل دالة الاستهلاك لم يتأثر. وبالتالي ينخفض الاستهلاك عند المستويات المختلفة للدخل بمقدار الميل الحدي للاستهلاك مضروباً في الضريبة.

$$\therefore \text{النقص في الاستهلاك } (\Delta س) = م ح س \times ض = 20 \times 0.8 = 16$$

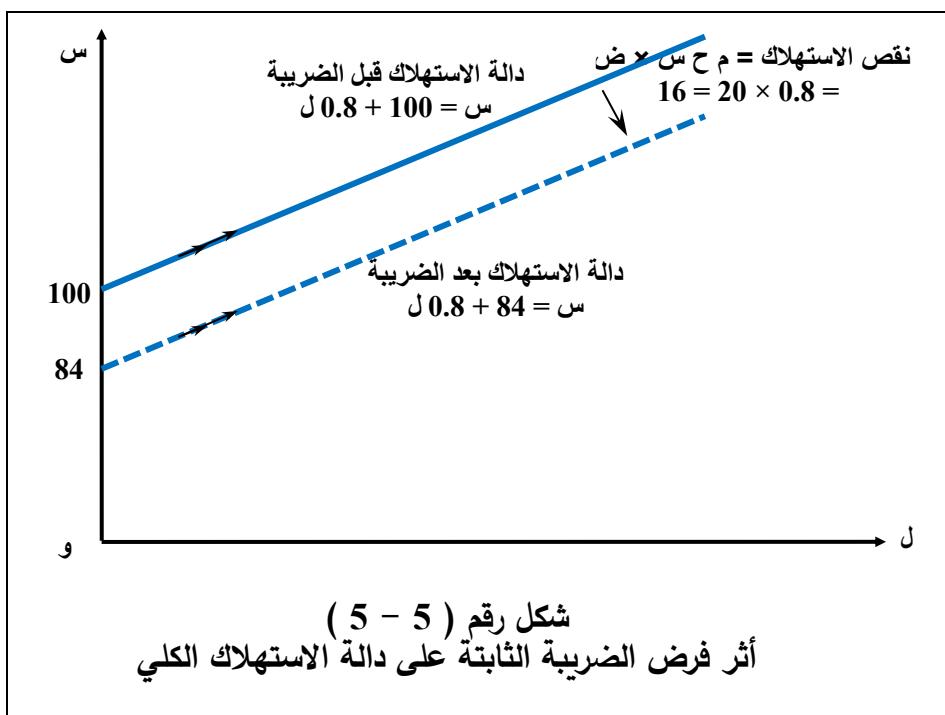
ويمكن توضيح أثر فرض الضريبة على دالة الاستهلاك بيانياً كما في الشكل رقم ( 5 - 5 ).

يلاحظ من هذا الشكل أن فرض الضريبة يؤدي إلى نقص الاستهلاك، وبالتالي، انتقال دالة الاستهلاك إلى أسفل موازيًا للدالة الأصلية بمقدار النقص في الاستهلاك وهو ( م ح س × ض ).

ويمكن توضيح أثر فرض الضريبة على دالة الادخار - أيضاً - بنفس الأسلوب، حيث يؤدي فرض الضريبة الثابتة على الدخل إلى نقص الادخار بالمقدار ( م ح خ × ض )، وبالتالي انتقال دالة الادخار إلى أسفل موازيًا لنفسها بمقدار النقص في الادخار.

$$\therefore \text{النقص في الادخار } (\Delta خ) = م ح خ \times ض$$

$$4 = 20 \times 0.2 =$$



يترتب على الضريبة الثابتة على الدخل نقص كل من الاستهلاك والادخار معاً بمقادير الضريبة ( $ض = 20$ ) ولكن أي منهما ينخفض بمقادير أقل من الضريبة، وذلك لأن قيمة كل من  $m \times s$  ،  $m \times x$  تكون أقل من الواحد الصحيح لكل منهما، وأن:

$$\text{النقص في الاستهلاك } (\Delta s) = m \times s \times \text{ض}$$

$$\text{النقد في الادخار } (\Delta x) = m \times x \times \text{ض}$$

وسوف يتم في هذا البند تحديد المستوى التوازنی للدخل القومي وفقاً لمدخل العرض الكلي/الطلب الكلي، ثم وفقاً لمدخل التسربات/الإضافات، وأخيراً دراسة المضاعفات وذلك على النحو التالي.

### 5-3-1: تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى وفقاً لمدخل العرض الكلى / الطلب الكلى

العرض الكلى ( $U_k$ ) = قيمة الناتج القومى = الدخل القومى ( $L$ ), ويمثل بيانياً بخط الدخل أو خط  $45^\circ$  كما في النموذج السابق.

الطلب الكلى هو الإنفاق المخطط للقطاعات الثلاثة المكونة لهذا النموذج.

$$\therefore \underline{U_k} = \underline{S} + \underline{\theta} + \underline{Q}$$

$$\therefore \underline{U_k} = \underline{S} + \underline{\theta} + \underline{Q}$$

وفي ظل ثبات كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي لأن كل منهما يكون مستقل عن الدخل، بينما الاستهلاك المخطط يكون دالة طردية في الدخل، ولذا تكون دالة الطلب الكلى دالة طردية في الدخل ولها نفس ميل دالة الاستهلاك وهو الميل الحدي للاستهلاك كما في النموذج السابق.

وتكون معادلات هذا النموذج كما يلي:

$$\begin{aligned} S &= A + B L - C \\ (1) \quad \text{حيث } A &= \underline{S}, \quad B = \underline{\theta}, \quad C = \underline{Q} \\ (2) \quad \underline{\theta} &= \underline{\theta} \\ (3) \quad \underline{Q} &= \underline{Q} \\ (4) \quad \underline{C} &= \underline{C} \\ (5) \quad \underline{L} &= \underline{S} + \underline{\theta} + \underline{Q} \end{aligned}$$

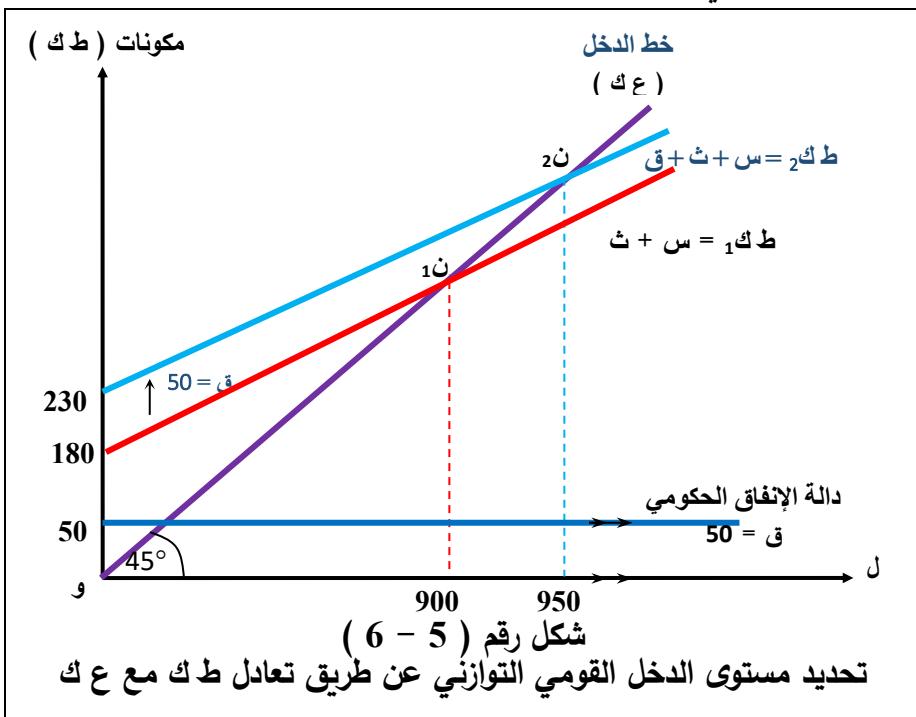
المعادلة (5) تمثل معادلة شرط التوازن، حيث تعبّر عن تعادل  $U_k$  مع  $\underline{U_k}$ .

$$\begin{aligned} \text{فمثلاً: إذا كانت: } S &= 100 + 0.8 L, \quad \theta = 80 \\ Q &= 50, \quad C = 50 \end{aligned}$$

ولتحديد مستوى الدخل القومى التوازنى يتم التعويض في معادلة شرط التوازن:

$$\begin{aligned} \therefore U_k &= T_k \\ \therefore L &= S + T + C \\ \therefore L &= 50 + 80 + (L - C) \\ (L - 50) &= 0.8 + 230 \\ L &= 40 + 0.8L + 230 \\ L &= 190 \\ L &= 0.2 \\ \therefore L^* &= \frac{190}{0.2} = 950 \text{ مليون وحدة نقدية.} \\ &\text{مستوى الدخل القومى التوازنى} \end{aligned}$$

ويمكن تحديد مستوى الدخل القومى التوازنى بيانياً كما في الشكل رقم ( 5 - 6 )، حيث تقام مكونات (  $T_k$  ) على المحور الرأسى، والدخل (  $L$  ) على المحور الأفقي.



**يلاحظ من هذا الشكل ما يلي:**

- أن دالة الإنفاق الحكومي ترسم بخط موازي لمحور الدخل، وذلك لأن الإنفاق الحكومي ( $Q = 50$ ) ثابت ومستقل عن الدخل.
- أن دالة الطلب الكلي هي عبارة عن التجمع الرأسى لكل من دالة الاستهلاك والاستثمار والإِنفاق الحكومي، ولذا فإن دالة الطلب الكلى في ظل وجود القطاع الحكومي ( $T_k^2$ ) تعلو دالة الطلب الكلى في ظل عدم وجود حكومة ( $T_k^1$ ) بمقدار ثابت وهو يمثل قيمة الإنفاق الحكومي ( $Q = 50$ ).
- يتحدد المستوى التوازني للدخل القومى (950) عند نقطة تقاطع دالة الطلب الكلى مع خط الدخل ( $N$ ), حيث عندها النقطة يتحقق شرط التوازن وهو أن:

$$U_k = T_k$$

$$\therefore L = S + I + Q$$

ولذا، يمثل هذا المستوى من الدخل وضع توازن مستقر.

- عند أي مستوى للدخل أقل من دخل التوازن (950) يكون  $T_k < U_k$ , ولذا فإن المنتجين يقومون بالسحب من المخزون لديهم لمواجهة الزيادة في الطلب الكلى، وبالتالي يقل المخزون عن مستوى الأمثل، مما يتطلب زيادة الإنتاج، وبالتالي الدخل في الفترات التالية حتى نصل إلى دخل التوازن (900)، والعكس صحيح.

**: عندما يكون  $T_k > U_k$  يكون هناك اتجاه لزيادة الإنتاج والدخل في الفترات الزمنية التالية، والعكس صحيح.**

- أن المستوى التوازني للدخل القومى في ظل اقتصاد مغلق به حكومة (950) أكبر من نظيره في ظل اقتصاد مغلق بدون حكومة (900)، وذلك نتيجة لزيادة مستوى الطلب الكلى في حالة وجود الحكومة عنه في ظل عدم وجود الحكومة.

## ٥-٣-٢: تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات

ت تكون التسربات في هذا النموذج من الادخار والضرائب، والادخار يكون دالة طردية في الدخل، بينما الضرائب فهي تكون ثابتة ومستقلة عن الدخل. أما الإضافات في هذا النموذج ف تكون من الاستثمار والإنفاق الحكومي وهما مستقلان عن الدخل.

وتكون معادلات هذا النموذج كما يلي:

$$\begin{aligned} x &= -\alpha + \beta(l - m) \quad (1) \text{ حيث أن } l = m \\ (2) \quad &\theta = \bar{\theta} \\ (3) \quad &q = \bar{q} \\ (4) \quad &\psi = \bar{\psi} \\ (5) \quad &x + \psi = \theta + q \end{aligned}$$

المعادلة رقم ( 5 ) تمثل معادلة شرط التوازن، حيث تعبّر عن تعادل إجمالي التسربات مع إجمالي الإضافات.

$$\begin{aligned} \text{ومن المثال السابق: } x &= -100 + 0.2l + m, \quad \theta = 80 \\ q &= 50, \quad \psi = 50 \end{aligned}$$

لتحديد مستوى الدخل القومى التوازنى يتم التعويض في معادلة شرط التوازن.

$$\therefore \text{إجمالي التسربات} = \text{إجمالي الإضافات}$$

$$x + \psi = \theta + q$$

$$\begin{aligned} 50 + 80 &= 50 + 0.2l + 100 - \\ 130 &= (l - \psi) 0.2 + 50 - \\ 130 &= (l - 50) 0.2 + 50 - \end{aligned}$$

## الفصل الخامس: المستوى التوازنى للدخل القومى

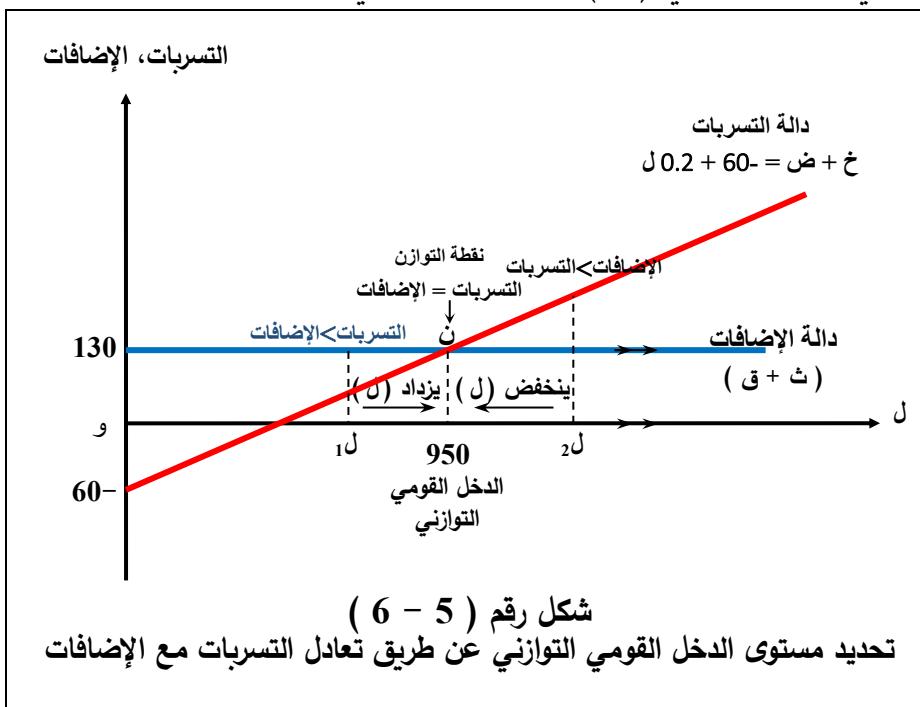
$$130 = 10 - 0.2 + 50 -$$

$$190 = 0.2$$

$$\therefore L^* = \frac{190}{0.2} = 950 \text{ مليون وحدة نقدية.}$$

**مستوى الدخل القومى التوازنى**

ويمكن توضيح كيفية تحديد مستوى الدخل القومى التوازنى بيانياً كما في الشكل رقم ( 5 - 7 )، حيث تقام التسربات والإضافات على المحور الرأسى، والدخل القومى ( ل ) على المحور الأفقي.



يلاحظ من هذا الشكل ما يلي:

- دالة الإضافات  $(\theta + q)$  ترسم بخط موازي لمحور الدخل، وذلك لأن مكوناتها وهي الاستثمار والإإنفاق الحكومي كل منها ثابت ومستقل عن الدخل.

- دالة التسربات (  $x + \theta$  ) تكون دالة طردية في الدخل ولها نفس ميل دالة الادخار وهو الميل الحدي للادخار، لأن الضرائب ثابتة.
  - يتحدد مستوى الدخل القومى التوازنى (950) عند نقطة تقاطع دالة التسربات مع دالة الإضافات (n)، حيث عندها يتحقق شرط التوازن وهو أن:
 
$$\text{إجمالي التسربات} = \text{إجمالي الإضافات}$$

$$\therefore x + \theta = n + q$$
 ولذا، يمثل هذا المستوى من الدخل وضع توازن مستقر.
  - عند أي مستوى للدخل أقل من دخل التوازن (950) مثل ( $L_1$ ) تكون الإضافات > التسربات، ولذا يزداد الدخل حتى نصل إلى دخل التوازن (950)، والعكس صحيح كما عند مستوى الدخل ( $L_2$ ).
 

.: عندما تكون الإضافات > التسربات يكون هناك اتجاه إلى زيادة مستوى الدخل، والعكس صحيح.
  - أن مستوى الدخل القومى التوازنى (950) الذي تم الحصول عليه وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات هو نفسه الذي تم الحصول عليه وفقاً لمدخل ع  $\theta$  / ط  $\theta$  وهو (950)، ويمكن توضيح ذلك بيانياً بنفس الأسلوب كما سبق توضيجه في النموذج السابق.
- يجدر بالذكر أن ننوه إلى أن:
- زيادة أحد مكونات الطلب الكلي التلقائية، تؤدي إلى زيادة (ط  $\theta$ )، ومن ثم تؤدي إلى انتقال دالة (ط  $\theta$ ) إلى أعلى موازيًا لنفسها، ويترتب على ذلك زيادة مستوى الدخل القومى التوازنى، والعكس صحيح.

- زيادة أحد الإضافات ( ث أو ق ) يؤدي إلى انتقال دالة الإضافات إلى أعلى موازياً لنفسها بمقدار هذه الزيادة، ويترتب على ذلك زيادة مستوى الدخل القومى التوازنى، والعكس صحيح.
  - زيادة الضرائب تؤدي إلى زيادة التسربات، وبالتالي انتقال دالة التسربات إلى أعلى موازياً لنفسها بمقدار الزيادة في الضرائب، ويترتب على ذلك انخفاض مستوى الدخل القومى التوازنى، والعكس صحيح.
- ويمكن التتحقق من ذلك بيانياً، كما سوف يوضح ذلك بصورة أفضل من خلال بعض الأمثلة الرقمية.

**3-3-5: المضاعفات:** سوف يتم تحديد المضاعفات في ظل افتراض أن الضريبة تكون ثابتة أي مستقلة عن الدخل.

$$\therefore \underline{\text{ض}} = \underline{\text{ض}}^{(1)} .$$

**أولاً: مضاعف الإضافات:** وهو يوضح مقدار التغير في الدخل نتيجة للتغير في أحد الإضافات أي الاستثمار أو الإنفاق الحكومي. أو أنه يقيس مقدار التغير النهائي في الدخل نتيجة للتغير المبدئي في أحد الإضافات بوحدة نقدية واحدة.

التغير في الدخل

$$\therefore \text{مضاعف الإضافات} = \frac{\text{التغير في أحد الإضافات}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{1}{\Delta} .$$

$$\therefore \text{مضاعف الإضافات} = \frac{1}{\Delta} = \frac{م ح س}{م ح ث} = \frac{1 - م ح س}{1 - م ح ث} \quad (أو \Delta)$$

وهو نفسه المضاعف الكينزى البسيط، وذلك في ظل الضريبة الثابتة، ونحصل عليه رياضياً بنفس الأسلوب السابق. ويسمى هذا المضاعف بمضاعف الاستثمار ( ع ث ) أو مضاعف الإنفاق الحكومي ( ع ق ) لأن كل منهم يمثل إضافات، وتغير أي منهم له نفس التأثير على الدخل<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> وذلك مراعاة للتبسيط في هذه المرحلة الدراسية، مرجئين حالة الضريبة النسبية إلى مرحلة دراسية متقدمة.

<sup>(2)</sup> ويكون للتغير في مكون الإنفاق التلقائى ( أ ) نفس التأثير في الدخل أيضاً.

$\therefore \Delta L = U_q \times \Delta Q$

قيمة مضاعف الإضافات  $\times$  التغير المبدئي في أحد الإضافات

$$\therefore \Delta L = U_q \times \Delta Q, \text{ وكذلك فإن:}$$

$$\Delta L = U_q \times \Delta Q$$

ونظراً لأن قيمة مضاعف تكون أكبر من الواحد الصحيح وأقل من ما لانهاية - كما سبق توضيح ذلك - وبالتالي فإن أي تغير في أحد الإضافات يتربّع عليه تغير أكبر منه في الدخل، ويتوقف ذلك على قيمة مضاعف، التي تتوقف قيمته على الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي الميل الحدي للإدخار، حيث أن قيمة مضاعف الإضافات ترتبط طردياً مع الميل الحدي للاستهلاك وعكسياً مع الميل الحدي للإدخار، أي أنه كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك وانخفض الميل الحدي للإدخار تزداد قيمة مضاعف الإضافات، وبالتالي تزداد فاعلية أثر التغير في الإضافات على الدخل القومي، والعكس صحيح.

ومن المثال السابق: الذي كان فيه دخل التوازن = 950 مليون وحدة نقدية.

ما هو أثر زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 30 مليون وحدة نقدية على دخل التوازن السابق؟

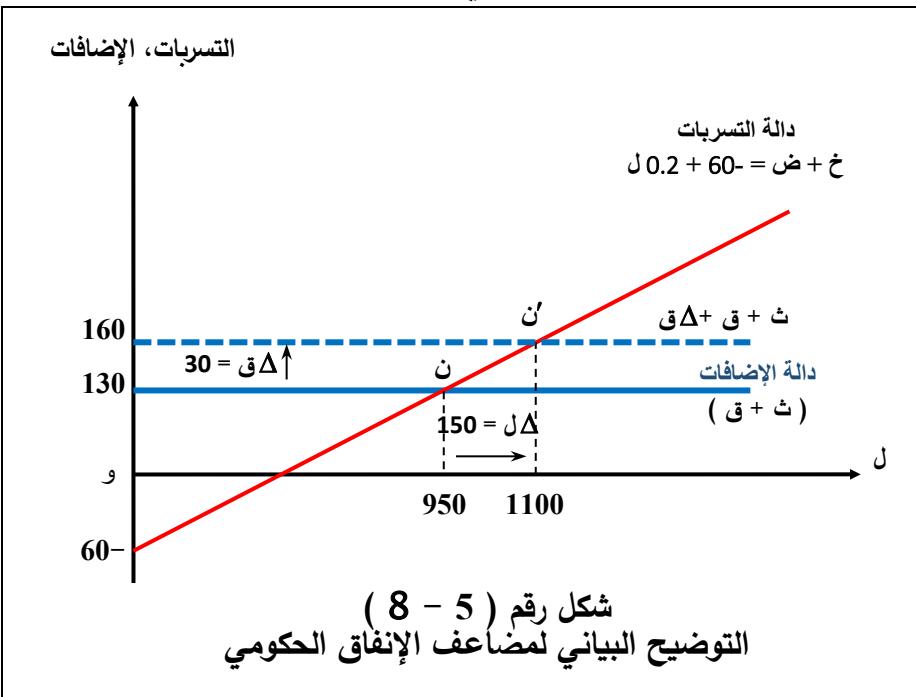
$$\therefore \text{مضاعف الإضافات } (U_q) = \frac{1}{1 - M_H} = \frac{1}{0.8 - 1} = \frac{1}{0.2} = 5$$

وهذا يعني زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة نقدية واحدة، يتربّع عليها زيادة الدخل بمقدار خمس وحدات نقدية، والعكس صحيح.

$$\therefore \Delta L = U_q \times \Delta Q = 30 \times 5 = 150 \text{ مليون وحدة نقدية.}$$

↓  
مقدار الزيادة في الدخل

∴ مستوى الدخل القومى التوازنى الجديد =  $150 + 950 = 1100$  مليون وحدة نقدية، ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما في الشكل رقم (5 - 8).



يتضح من هذا الشكل أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انتقال دالة الإضافات إلى أعلى موازياً لدالة الإضافات الأصلية بمقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي ( $\Delta Q = 30$ )، مما يترتب على ذلك زيادة الدخل القومى التوازنى من 950 إلى 1100 مليون وحدة نقدية.

∴  $\Delta L = 150$  مليون وحدة نقدية.

$$\therefore \text{قيمة مضاعف الإضافات } (MPC) = \frac{\Delta L}{\Delta Q} = \frac{150}{30} = 5$$

ولكي يتحقق عمل المضاعف بهذا الشكل فلا بد من توافر شرط عمل المضاعف السابق ذكره، وهو أن يكون هناك موارد عاطلة، وبالتالي يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية، ويزداد الإنتاج استجابةً لزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة الإضافات.

**ثانياً: مضاعف الضرائب:** وهو يوضح مقدار التغير في الدخل نتيجة للتغير في الضرائب، أو أنه يقيس مقدار التغير النهائى في الدخل نتيجة للتغير المبتدئي في الضرائب بوحدة نقدية واحدة.

$$\frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغير في الضرائب}} = \text{مضاعف الضرائب (ض)}$$

**مضاعف الضرائب رياضياً:** يمكن اشتقاق مضاعف الضرائب رياضياً بنفس الأسلوب السابق كما في المضاعف الكينزى البسيط.

$$L = S + T + Q$$

$$L = A + B(L - \Delta P) + T + Q$$

$$L = A + B(L - B P) + T + Q$$

$$L - B L = A - B P + T + Q$$

$$L(1 - \frac{B}{1}) = A - B P + T + Q$$

$$\therefore L = \frac{(A - B P + T + Q)}{1 - B}$$

فإذا تغيرت الضرائب بالمقدار ( $\Delta P$  )، فإن ذلك يؤدي إلى تغير الدخل بالمقدار ( $\Delta L$  ).

$$L + \Delta L = \frac{1}{1 - B} (A - B P + T + Q) + (-B \Delta P)$$

$$\therefore L + \Delta L = \frac{1}{1 - B} (A - B P + T + Q) - \frac{B}{1 - B} (\Delta P) \leftarrow (2)$$

وبطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) ينتج أن:

$$\Delta L = \frac{-B}{1 - B} (\Delta P)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على ( $\Delta P$  )

$$\therefore \frac{\Delta L}{\Delta P} = \frac{-B}{1 - B} \leftarrow \text{مضاعف الضريبة الثابتة.}$$

ويتضح من ذلك أن مضاعف الضرائب تكون قيمته سالبة، وهذا يعني أن العلاقة بين التغير في الدخل والتغير في الضرائب تكون علاقة عكسية، وبالتالي فإن زيادة الضرائب يترب علىها انخفاض الدخل، والعكس صحيح. وذلك لأن الضرائب تمثل تسربات من تيار الدخل، وبالتالي فإن زيادة الضرائب تعني زيادة التسربات، ومن ثم ينخفض الدخل، والعكس صحيح.

**ومن المثال السابق:** الذي كان فيه مستوى الدخل القومى التوازنى = 950 مليون وحدة نقدية.

$$\text{ما هو أثر زيادة الضرائب بمقدار } 30 \text{ مليون وحدة نقدية على دخل التوازن؟}$$

$$\therefore \text{قيمة مضاعف الضرائب (ع ض) } = \frac{0.8}{1 - 0.8} = \frac{0.8}{0.2} = \frac{4}{1 - ب}$$

وهذا يعني أن زيادة الضرائب بوحدة نقدية واحدة، يترب علىها انخفاض الدخل بأربع وحدات نقدية، والعكس صحيح.

$$\therefore \Delta ل = ع ض \times \Delta ض = 30 \times 4 = 120 \text{ مليون وحدة نقدية.}$$

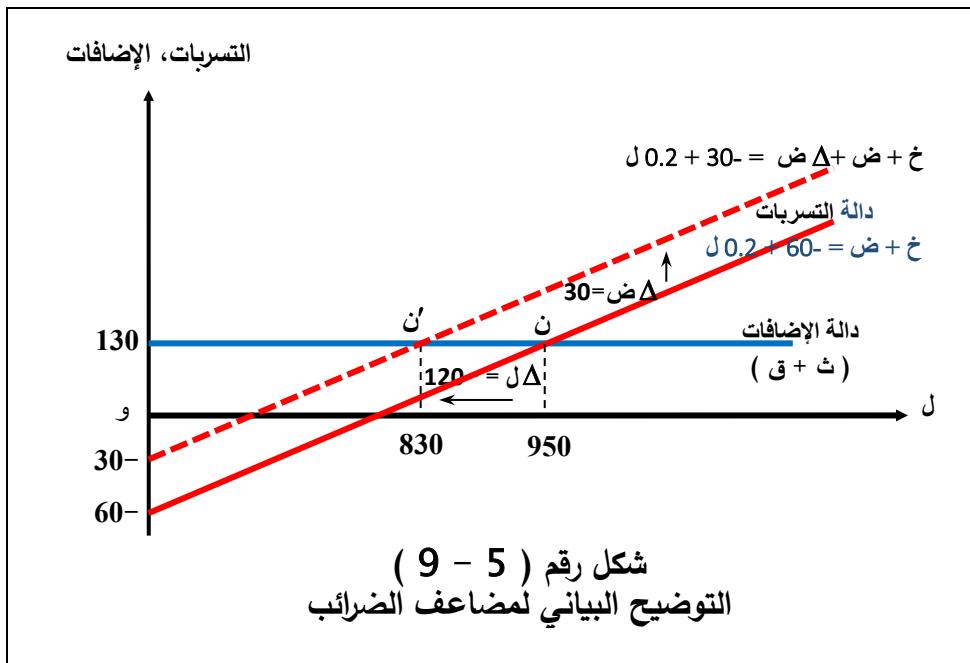
$$\therefore \text{مستوى دخل التوازن الجديد} = 950 - 120 = 830 \text{ مليون وحدة نقدية.}$$

ويمكن توضيح أثر زيادة الضرائب على دخل التوازن، وبالتالي مضاعف الضرائب بيانيًّا كما في الشكل رقم (9 - 5).

يتضح من هذا الشكل أن زيادة الضرائب تؤدي إلى انتقال دالة التسربات إلى أعلى موازيًّا لدالة التسربات الأصلية بمقدار الزيادة في الضرائب ( $\Delta ض = 30$ )، مما يترب على ذلك انخفاض الدخل التوازنى من 950 إلى 830 مليون وحدة نقدية.

$$\therefore \Delta ل = - 120 \text{ مليون وحدة نقدية.}$$

$$\boxed{4} - = \frac{120 -}{30} = \frac{\Delta ل}{\Delta ض} \therefore \text{قيمة مضاعف الضرائب (ع ض) } = \frac{120 -}{30}$$



#### العلاقة بين مضاعف الإنفاق الحكومي ( الإضافات ) ومضاعف الضرائب :

• المحدد الأساسي لكل من مضاعف الإنفاق الحكومي، ومضاعف الضرائب واحد وهو الميل الحدي للاستهلاك، وبافتراض قيماً معينة للميل الحدي للاستهلاك، وتحديد قيمة كل من مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب المناظرة لها كما في الجدول رقم ( 5 - 2 ).

يلاحظ من هذا الجدول أن القيمة العددية لمضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من القيمة العددية المطلقة لمضاعف الضريبة الثابتة دائماً بمقدار واحد صحيح، ولذا يكون أثر تغيير الإنفاق الحكومي على الدخل أكبر من أثر تغيير الضرائب على الدخل، وذلك لأن تغيير الإنفاق الحكومي يمثل أثر صافي على الطلب الكلي، وبالتالي على الدخل، بينما تغيير الضرائب يؤثر في الطلب الكلي، وبالتالي الدخل بمقدار الميل الحدي للاستهلاك فقط، الذي تكون قيمته دائماً أقل من الواحد الصحيح.

### جدول رقم ( 2 - 5 )

العلاقة بين قيمة كل من مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب

مضاعف الضرائب	مضاعف الإنفاق الحكومي	القيم الافتراضية للميل الحدي للاستهلاك ( ب )
$ع_{ض} = \frac{b}{1-b}$	$ع_{ق} = \frac{1}{1-b}$	
$1 = \frac{0.5}{0.5} = \frac{0.5}{0.5-1} =$	$2 = \frac{1}{0.5} = \frac{1}{0.5-1} =$	0.5
$4 = \frac{0.8}{0.2} = \frac{0.8}{0.8-1} =$	$5 = \frac{1}{0.2} = \frac{1}{0.8-1} =$	0.8
$9 = \frac{0.9}{0.1} = \frac{0.9}{1-0.9} =$	$10 = \frac{1}{0.1} = \frac{1}{0.9-1} =$	0.9

ثالثاً: **مضاعف الميزانية المتوازنة:** يتحقق التوازن في ميزانية الحكومة عندما يتعادل الإنفاق الحكومي مع الضرائب - كما سبق توضيحه في الفصل السابق - ومضاعف الميزانية المتوازنة هو عبارة عن مجموع مضاعفي الإنفاق الحكومي والضرائب.

$$\therefore \text{مضاعف الميزانية المتوازنة} = ع_{ق} + ع_{ض}$$

$$1 = \frac{b}{1-b} + \frac{1}{1-b} =$$

وهذا يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بمقدار معين يتربّب عليها زيادة الدخل بنفس المقدار، والعكس صحيح. فإذا قامت الحكومة بزيادة إنفاقها بمقدار 30 مليون وحدة نقدية ومولت ذلك من خلال زيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة.

$$\therefore \Delta_{ق} = \Delta_{ض}$$

$$\therefore \Delta_{ل} = 30 \times 1 = 30 \text{ مليون وحدة نقدية.}$$

مقدار الزيادة في الدخل

ويمكن التحقق من ذلك من خلال تتبع نتيجة المثال السابق = الذي تم فيه زيادة كل من (ق)، (ض) بمقدار 30 مليون وحدة نقدية، حيث أن:

$$(1) \Delta Q = 30 , \Delta U_Q = 5$$

$\therefore \Delta L = U_Q \times \Delta Q = 30 \times 5 = 150 \leftarrow$  مقدار الزيادة في الدخل الناتجة عن زيادة (ق).

$$(2) \Delta P = 30 , \Delta U_P = 4$$

$\therefore \Delta L = U_P \times \Delta P = 30 \times 4 = 120 \leftarrow$  مقدار النقص في الدخل الناتج عن زيادة (ض).

(3)  $\therefore$  الزيادة النهائية في الدخل نتيجة لزيادة (ق)، (ض) معاً

$$30 - 150 = 120 =$$

وهي نفس مقدار الزيادة في (ق)، (ض) معاً، وبالتالي يكون دخل التوازن الجديد =  $30 + 950 = 980$  مليون وحدة نقدية. وينطبق مضاعف الميزانية المتوازنة فقط عندما يكون التغيير في الإنفاق الحكومي مساوياً للتغيير في الضرائب سواء بالزيادة أو النقص.

## 5 - 4: المستوى التوازنى للدخل القومى في ظل اقتصاد مفتوح

يعكس هذا النموذج الواقع بصورة كبيرة، ويكون الاقتصاد في هذا النموذج من أربعة قطاعات أساسية هي:

- القطاع العائلي أو الاستهلاكي.
- قطاع الأعمال أو الإنتاج.

- القطاع الحكومي.
- قطاع العالم الخارجى.

ويترتب على إضافة قطاع العالم الخارجى إلى هذا النموذج ما يلى:

(1) تيار جديد من الإضافات في صورة الصادرات، وهي تمثل في طلب الأجانب على السلع والخدمات المنتجة محلياً في الاقتصاد، ونظراً لأن الصادرات تتحدد بعوامل خارجية تتعلق بظروف الدول الأجنبية، ولذا تكون الصادرات مستقلة عن الدخل - كما سبق توضيح ذلك في الفصل السابق

- وبالتالي تكون دالة الصادرات على الصورة التالية:  $S = S$

(2) تيار جديد من التسربات في صورة الواردات، وهي تمثل في طلب المواطنين على السلع والخدمات المنتجة في الدول الأجنبية، وتكون الواردات دالة طردية في الدخل - كما سبق توضيح ذلك في الفصل السابق - وبالتالي تكون دالة الواردات على الصورة التالية:

$$W = W + M L$$

وسوف يتم في هذا البند تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى وفقاً لمدخل العرض الكلى/الطلب الكلى، ثم وفقاً لمدخل التسربات/الإضافات، فضلاً عن دراسة مضاعف الإضافات فقط، مرجئين دراسة المضاعفات الأخرى إلى مرحلة دراسية متقدمة مراعاة للتبسيط، وذلك على النحو التالي.

#### 5-4-1: تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى وفقاً لمدخل العرض الكلى / الطلب الكلى

العرض الكلى = قيمة الناتج القومى = الدخل القومى (L) ويمثل بيانيًا كما في النماذج السابق بخط الدخل أو خط  $45^{\circ}$ .

الطلب الكلى هو الإنفاق المخطط للقطاعات الأربع المكونة لهذا النموذج.

$$\begin{aligned} \text{طـك} &= \text{طلب القطاع العائلى (س)} + \text{طلب قطاع الأعمال (ث)} \\ &+ \text{الطلب الحكومي (ق)} + \text{الطلب资料外اجي الصافى (ص - و)} \\ \therefore \text{طـك} &= \text{س} + \text{ث} + \text{ق} + (\text{ص} - \text{و}) \end{aligned}$$

وتكون معادلات هذا النموذج كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{س} &= \text{أ} + \text{بـ لـ مـ} & (1) \leftarrow & \text{حيث أن: } \text{لـ} = \text{ل} - \text{ضـ} \\ (2) \leftarrow & & \text{ث} &= \overline{\text{ث}} \\ (3) \leftarrow & & \text{ق} &= \overline{\text{ق}} \\ (4) \leftarrow & & \text{ضـ} &= \overline{\text{ضـ}} \\ (5) \leftarrow & & \text{صـ} &= \overline{\text{صـ}} \\ (6) \leftarrow & & \text{وـ} &= \overline{\text{وـ}} + \text{مـ لـ} \\ (7) \leftarrow & & \text{لـ} &= \text{س} + \text{ث} + \text{ق} + (\text{ص} - \text{وـ}) \end{aligned}$$

المعادلة رقم ( 6 ) تمثل معادلة شرط التوازن، حيث تعبّر عن تعادل العرض الكلى مع الطلب الكلى.

فمثلاً: من المثال السابق إذا كانت:

$$\begin{aligned} \text{ث} &= 80, & \text{س} &= 100 + 0.8 \text{ لـ مـ} \\ \text{ضـ} &= 50, & \text{ق} &= 50 \\ \text{وـ} &= 10 + 0.1 \text{ لـ}, & \text{صـ} &= 120 \end{aligned}$$

ولتحديد مستوى الدخل القومى التوازنى يتم التعويض في معادلة شرط التوازن:

$$\begin{aligned} \text{طـك} &= \text{طـك} \\ \therefore \text{لـ} &= \text{س} + \text{ث} + \text{ق} + (\text{ص} - \text{وـ}) \\ \text{لـ} &= [ ( 100 + 0.8 \text{ لـ مـ} ) - 120 ] + 50 + 80 + ( 10 + 0.1 \text{ لـ} ) \end{aligned}$$

## الفصل الخامس: المستوى التوازنى للدخل القومى

$$L = 230 + (50 - 0.8L - 10) - 120$$

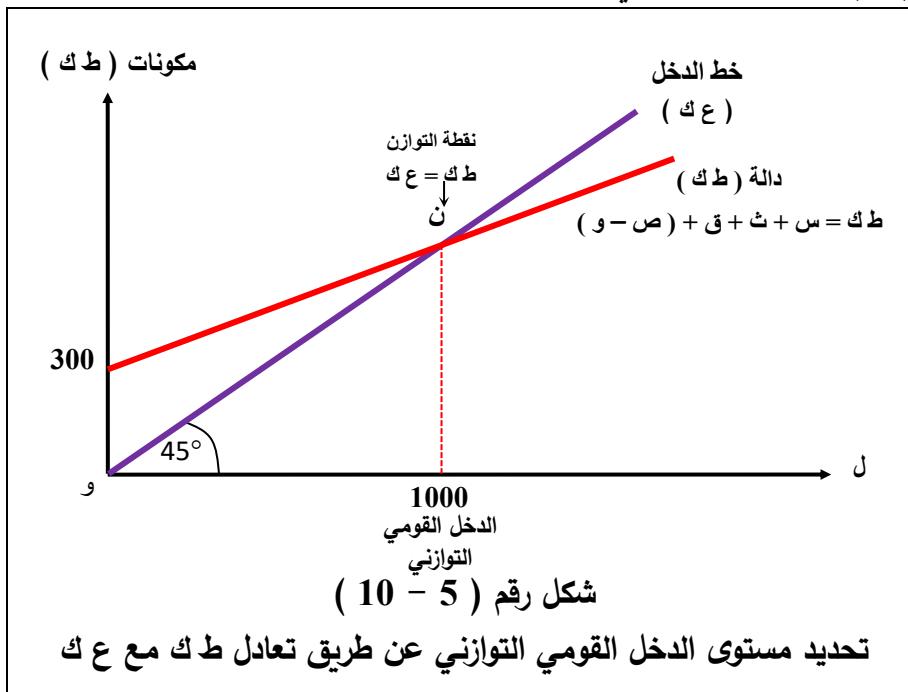
$$L = 40 - 0.8L + 230 - 110$$

$$0.8L = 300$$

$$L^* = \frac{300}{0.8} = 375$$

مستوى الدخل القومى التوازنى

ويمكن توضيح مستوى الدخل القومى التوازنى هذا ببياناً كما في الشكل رقم ( 5 - 10 )، حيث تقام مكونات ( طك ) على المحور الرأسى، والدخل ( ل ) على المحور الأفقي.



يلاحظ من هذا الشكل ما يلي:

- أن دالة الطلب الكلى هي عبارة عن تجميع رأسى لكل من دالة الاستهلاك كدالة في الدخل الكلى، والاستثمار والإإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات،

ولذا فإن دالة ( $\text{ط}_k$ ) تبدأ من نقطة على المحور الرأسى تمثل مكونات الإنفاق التقائى (300)، كما ان ميل دالة ( $\text{ط}_k$ ) في هذا النموذج تكون أقل من ميل دالة ( $\text{ط}_k$ ) في النموذجين السابقين، حيث أن ميل دالة الطلب الكلى في هذا النموذج (0.7)، هي عبارة عن ميل دالة الاستهلاك ( $m_{\text{ح}}^s$ ) مطروحاً منها ميل دالة الواردات ( $m_{\text{ح}}^w$ )، بينما في النموذجين السابقين ميل دالة الطلب هي عبارة عن ميل دالة الاستهلاك وهو ( $m_{\text{ح}}^s$ ).

يتحدد المستوى التوازنى للدخل القومى (1000) عند نقطة تقاطع دالة ( $\text{ط}_k$ ) مع خط الدخل وهي النقطة (ن)، حيث عندها يتحقق شرط التوازن وهو أن:

$$ع_k = ط_k$$

$$\therefore L = S + T + Q + (C - W)$$

ولذا، يمثل هذا المستوى من الدخل وضع توازن مستقر.

عند أي مستوى للدخل أقل من دخل التوازن (1000) يكون ( $\text{ط}_k$ ) أكبر من ( $ع_k$ )، ولذا يقوم المنتجون بالسحب من المخزون لمواجهة الزيادة في الطلب على إنتاجهم، ويقل المخزون عن مستوى الأمثل لديهم، مما يتطلب زيادة الإنتاج، وبالتالي الدخل في الفترات الزمنية التالية، حتى نصل إلى دخل التوازن، والعكس صحيح.

أن المستوى التوازنى للدخل القومى في ظل اقتصاد مفتوح (1000) أكبر من مستوى الدخل القومى في ظل اقتصاد مغلق (950) السابق، ولكنه قد يتعادل معه أو يقل عنه، ويتوقف هذا الأمر على قيمة كل من الصادرات والواردات في الاقتصاد.

## ٥-٤-٢: تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات

وتكون التسربات في هذا النموذج من:

- الادخار ويكون دالة طردية في الدخل.
- الضرائب وهي مستقلة عن الدخل.
- الواردات وتكون دالة طردية في الدخل.

وتكون الإضافات في هذا النموذج من:

- الاستثمار وهو مستقل عن الدخل.
- الإنفاق الحكومي وهو مستقل عن الدخل.
- الصادرات وهي مستقلة عن الدخل.

وبالتالي، تكون معادلات هذا النموذج كما يلي:

$$خ = -أ + (1 - ب) ل \quad م \leftarrow (1) \text{ حيث أن: } ل = ل - ض$$

$$\theta = \overline{\theta} \quad (2) \leftarrow$$

$$ق = \overline{ق} \quad (3) \leftarrow$$

$$ض = \overline{ض} \quad (4) \leftarrow$$

$$ص = \overline{ص} \quad (5) \leftarrow$$

$$و = \overline{و} + م ل \quad (6) \leftarrow$$

$$خ + ض + و = \theta + ق + ص \quad (7) \leftarrow$$

المعادلة رقم ( 7 ) تمثل معادلة شرط التوازن، حيث تعبّر عن تعادل إجمالي التسربات مع إجمالي الإضافات.

من المثال السابق:  $خ = -0.2 ل + 100 + 0.1 ل$  ،  $\theta = 80$  ،  $ق = 50$  ،  $ض = 50$  ،  $ص = 120$  ،  $و = 10 + 0.1 ل$

## الفصل الخامس: المستوى التوازنى للدخل القومى

لتحديد مستوى الدخل القومى التوازنى يتم التعويض في معادلة شرط التوازن:

$$\text{إجمالي التسربات} = \text{إجمالي الإضافات}$$

$$\therefore \chi + \omega + \theta = \omega + \chi$$

$$120 + 50 + 80 = 0.1 + 10 + 50 + 0.2 + 100 -$$

$$250 = 0.1 + (50 - 0.2 + 40 -$$

$$250 = 0.1 + 10 - 0.2 + 40 -$$

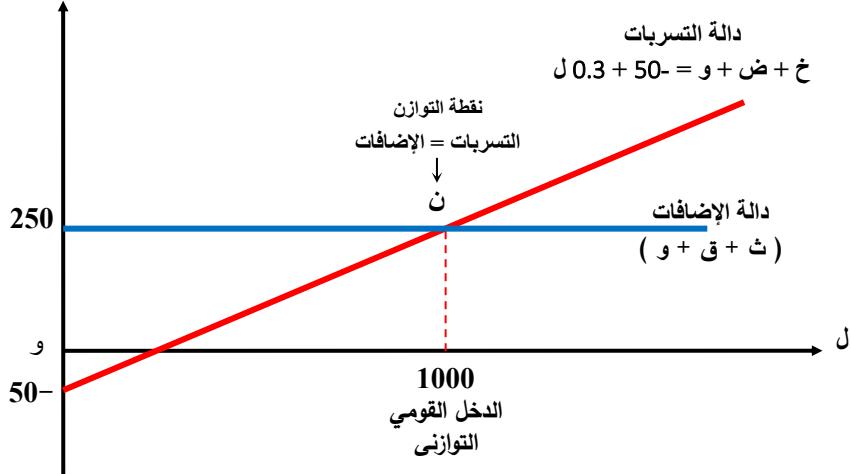
$$300 = 0.3$$

$$\therefore \text{ل} = \frac{300}{0.3} = 1000 \text{ مليون وحدة نقدية.}$$

**مستوى الدخل القومى التوازنى**

يمكن توضيح مستوى الدخل القومى التوازنى بيانيًا كما بالشكل رقم (5 - 11).

التسربات، الإضافات



( 10 - 5 ) شكل رقم

تحديد مستوى الدخل القومى التوازنى عن طريق تعادل التسربات مع الإضافات

يلاحظ من هذا الشكل ما يلى:

- أن دالة الإضافات ترسم بخط موازي لمحور الدخل، وذلك لأن كل الإضافات ( $\theta$  ،  $q$  ،  $s$ ) مستقلة عن الدخل.
- دالة التسربات تكون دالة طردية في الدخل، وميل دالة التسربات هو عبارة عن مجموع ميل دالة الادخار ( $M_H = 0.2$ ) وميل دالة الواردات ( $M_W = 0.1$ ) معاً ( $0.3$ ).
- يتحدد المستوى التوازنى للدخل القومى (1000) عند نقطة تقاطع دالة التسربات مع دالة الإضافات ( $n$ )، حيث عندها يتحقق شرط التوازن وهو أن:

$$\text{إجمالي التسربات} = \text{إجمالي الإضافات}$$

$$\therefore H + S + W = \theta + q + s$$

ولذا، يمثل هذا المستوى من الدخل وضع توازن مستقر.

- عند أي مستوى للدخل أقل من دخل التوازن (1000) تكون الإضافات أكبر من التسربات، ولذا يزداد الدخل حتى نصل إلى دخل التوازن، والعكس صحيح.
- أن مستوى الدخل القومى التوازنى (1000) يكون واحد سواء تم تحديده وفقاً لمدخل  $U_k$  /  $T_k$  أو وفقاً لمدخل التسربات / والإضافات، ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما تم في النموذج الأول.

**5-4-3: مضاعف الإضافات:** وهو يوضح مقدار التغير في الدخل نتيجة للتغير في أحد الإضافات أي الاستثمار أو الإنفاق الحكومي أو الصادرات.

$$\therefore \frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{المضاعف الإضافات}} = \frac{\text{التغير في أحد الإضافات}}{\text{المضاعف الإضافات}}$$

ويمكن اشتقاق مضاعف الإضافات رياضياً بنفس الأسلوب كما في  
المضاعف الكينزى البسيط.

$$\therefore \text{مضاعف الإضافات} = \frac{1}{1 - م ح س + م ح و} = \frac{1}{م ح خ + م ح و}$$

ويسمى هذا المضاعف بمضاعف الاستثمار أو مضاعف الإنفاق الحكومي أو مضاعف الصادرات لأن كل منهم إضافات، وتغير أي منهما له نفس الأثر على الدخل، وقد يطلق عليه مضاعف التجارة الخارجية.

$$\therefore \text{التغير النهائى في الدخل} =$$

$$\text{قيمة مضاعف الإضافات} \times \text{التغير المبدئي في أحد الإضافات}$$

وتتوقف قيمة المضاعف على قيمة الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي الميل الحدي للإدخار وكذلك الميل الحدي للواردات، حيث تزداد قيمة المضاعف كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك أي انخفض الميل الحدي للإدخار، وكذلك كلما انخفض الميل الحدي للواردات.

$$\therefore \text{ترتبط قيمة المضاعف عكسياً مع الميل الحدي للواردات.}$$

أي أن قيمة مضاعف الإضافات ترتبط عكسياً مع قيمة كل من الميل الحدي للإدخار والميل الحدي للواردات، وذلك لأن قيمة المضاعف هما عبارة عن مقلوب ميل دالة التسربات أي  $(M H X + M H W)$ .

**من المثال السابق:** الذي كان فيه مستوى الدخل القومى التوازنى = 1000 مليون وحدة نقدية.

ما هو أثر زيادة الصادرات بمقدار 30 مليون وحدة نقدية على مستوى دخل التوازن السابق؟

$$\therefore \text{مضاعف الإضافات (ع ص)} = \frac{1}{1 - م ح س + م ح و} = \frac{1}{0.1 + 0.8 - 1} = \frac{1}{0.3} = 3.33$$

$\therefore \Delta L = \Delta C \times M$  = 30 × 3.33 = 100 مليون وحدة نقدية.

مقدار الزيادة في الدخل

$\therefore$  مستوى الدخل القومى التوازنى = 1000 + 100 = 1100 مليون وحدة نقدية.

ومن هذا المثال يلاحظ أن قيمة مضاعف الإضافات (3.33) أقل من قيمة مضاعف الإضافات في ظل الاقتصاد المغلق (5) وهذا يقلل من فاعلية أثر التغير في الإضافات على الدخل، **ويرجع ذلك إلى:**

(1) **رياضياً:** لأن مقام مضاعف الإضافات في ظل الاقتصاد المفتوح

$(M + M_H)$  أكبر منه في ظل الاقتصاد المغلق وهو  $(M_H)$  فقط.

$$\frac{1}{M} > \frac{1}{M_H}$$

(2) **اقتصادياً:** لأنه في ظل الاقتصاد المفتوح يوجد تسرب اضافي يعتمد على

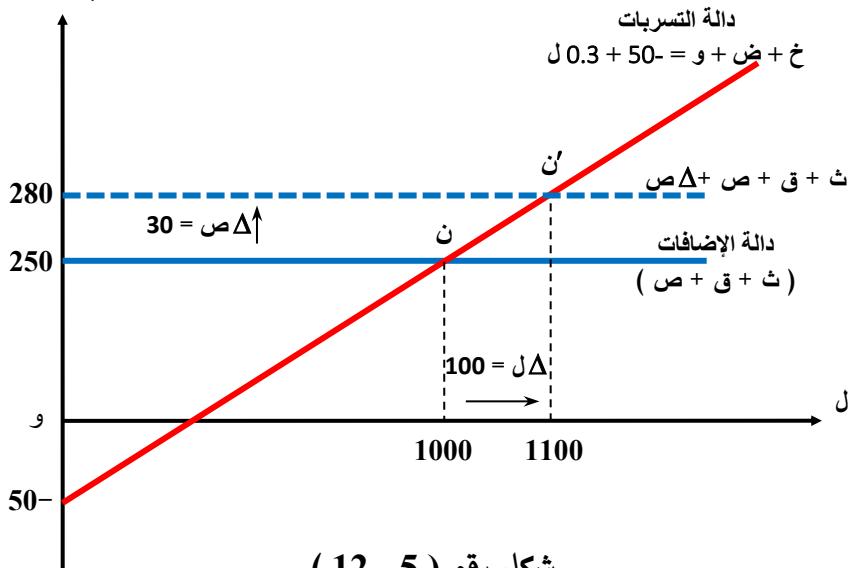
الدخل ويكون دالة طردية في الدخل وهو يتمثل في الواردات، مما يزيد من ميل دالة التسربات، وكلما زاد ميل دالة التسربات  $(M + M_H)$ ، فإن هذا يقلل من فاعلية أثر التغير في الإضافات على الدخل. ويمكن توضيح مضاعف الإضافات - أو مضاعف التجارة الخارجية - بيانياً كما في **الشكل رقم 12 - 5**.

يتضح من هذا الشكل أن زيادة الصادرات تؤدي إلى انتقال دالة الإضافات إلى أعلى موازياً دالة الإضافات الأصلية بمقدار الزيادة في الصادرات ( $\Delta C = 30$ )، مما يتربّط على ذلك زيادة دخل التوازن من 1000 إلى 1100 مليون وحدة نقدية.

$$\therefore \text{قيمة مضاعف التجارة الخارجية} = \frac{3.33}{\Delta C} = \frac{100}{30}$$

ويكون لزيادة الاستثمار أو الإنفاق الحكومي نفس التأثير على الدخل، والعكس في حالة انخفاض أي من الإضافات.

التسربات، الإضافات



## 5 - الخلاصة

- يتم تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى وفقاً لطريقتين أو مدخلين: المدخل الأول عن طريق تعادل العرض الكلى مع الطلب الكلى، وبالتالي يكون شرط التوازن هو: العرض الكلى ( $L$ ) = الطلب الكلى  $\{s + q + c + (s - w)\}$ . والمدخل الثاني عن طريق تعادل التسربات  $(x + s + w)$  مع الإضافات  $(q + c + s)$ ، وتختلف مكونات كل من الطلب الكلى والتسربات والإضافات وفقاً لنموذج تحديد توازن الدخل القومى.
- يبني التحليل الكينزى لتحديد المستوى التوازنى للدخل القومى على مجموعة من الافتراضات، وتمثل هذه الافتراضات في: ثبات المستوى العام للأسعار، ووجود حجم أمثل من المخزون الس资料ي لدى المشروعات الإنتاجية، وثبات

ظروف العرض الكلى، ومن ثم يتم تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى في الأجل القصير.

▪ **في ظل نموذج القومي لاقتصاد مغلق بدون حكمة يتكون الاقتصاد من قطاعين أساسين فقط** وبالتالي فإن الطلب الكلى ( $\text{ط}_k$ ) يتكون من مكونين هما: الطلب على الاستهلاك من قبل القطاع العائلى، والطلب على الاستثمار من قبل القطاع الإنتاجي. ويكون شرط التوازن هو أن:  $(\text{ط}_k = \text{س} + \text{ث})$ . كذلك يوجد تسرب واحد فقط من تيار الدخل هو الأدخار، وتوجد إضافة واحدة فقط إلى تيار الدخل هي الاستثمار، ويكون شرط التوازن هو أن: التسربات  $(\text{خ}) = \text{إضافات} (\text{ث})$ .

▪ **يوضح المضاعف الكينزى البسيط**، مقدار التغير في الدخل نتيجة للتغير في أحد مكونات الإنفاق التلقائي في دالة الطلب الكلى، أو أنه يقيس مقدار الزيادة النهائية في الدخل نتيجة لزيادة أحد مكونات الإنفاق التلقائي بوحدة نقدية واحدة. وتحدد قيمة المضاعف أساساً بقيمة الميل الحدي للاستهلاك وعلاقته بالمضاعف طردية، بمعنى أنه كلما زادت قيمة الميل الحدي للاستهلاك تزداد قيمة المضاعف، والعكس صحيح. وتتراوح قيمة المضاعف ما بين الواحد الصحيح وما لا نهاية، وهذا يعني أن أي زيادة مبدئية في مكونات الإنفاق التلقائي يترتب عليها زيادة نهائية أكبر منها في الدخل، والعكس صحيح. والشرط الأساسي لعمل المضاعف هو وجود موارد عاطلة في الاقتصاد، أي أن الاقتصاد يكون دون مستوى التوظيف الكامل.

▪ **يترب على فرض الضريبة الثابتة نقص الاستهلاك**، ومن ثم انتقال دالة الاستهلاك إلى أسفل بمقدار يساوى الضريبة مضروباً في قيمة الميل الحدي للاستهلاك. وبالمثل يؤدى فرض الضريبة الثابتة إلى انتقال دالة الأدخار إلى أعلى بمقدار يساوى الضريبة مضروباً في قيمة الميل الحدي للأدخار.

- في حالة اقتصاد مغلق به حكومة يتكون الطلب الكلى من ثلاثة مكونات هي: الطلب على الاستهلاك من قبل القطاع العائلي، والطلب على الاستثمار من قبل القطاع الإنتاجي، والطلب الحكومي من قبل القطاع الحكومي، أي أن الطلب الكلى ( $ط_ك = س + ث + ق$ ). ولذا يكون شرط التوازن أن ( $ل = س + ث + ق$ ). كذلك في ظل هذا النموذج فإنه يوجد نوعان من التسربات من تيار الدخل هما الأدخار والضرائب، ويوجد نوعان من الإضافات إلى تيار الدخل هما الاستثمار والإنفاق الحكومي. ولذا يكون شرط التوازن هو أن: التسربات ( $خ + ض$ ) = الإضافات ( $ث + ق$ ).
- أن القيمة العددية لمضاعف الإنفاق الحكومي تكون أكبر من القيمة العددية المطلقة لمضاعف الضريبة الثابتة دائمًا بمقدار واحد صحيح، ومن ثم فإن تأثير تغير الإنفاق الحكومي على الدخل تكون أكبر من تأثير تغير الضريبة على الدخل هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مضاعف الضريبة الثابتة يكون سالب أي يؤثر تغير الضرائب عكسياً على الدخل القومي، وذلك لأن الضرائب تمثل تسربات من تيار الدخل.
- في حالة الاقتصاد المفتوح يتكون الطلب الكلى من أربعة عناصر هي الاستهلاك، والاستثمار والإنفاق الحكومي، وصافي الطلب الأجنبي، أي أن الطلب الكلى  $\{ ط_ك = س + ث + ق + (ص - و) \}$ . ولذا يكون شرط التوازن هو:  $\{ ل = س + ث + ق + (ص - و) \}$ ، وكذلك تتكون التسربات من ثلاثة مكونات هي الأدخار والضرائب والواردات ( $خ + ض + و$ )، وت تكون الإضافات من ثلاثة مكونات هي الاستثمار والإنفاق الحكومي وال الصادرات ( $ث + ق + ص$ ). ولذلك يكون شرط التوازن هو أن: التسربات ( $خ + ض + و$ ) = الإضافات ( $ث + ق + ص$ ).

## 5 - 6: نماذج الأسئلة

س 1: وضع إذا كانت العبارات التالية صواب أم خطأ بإيجاز:

- 1 - لا يختلف مستوى الدخل القومى التوازنى في حالة تحديده وفقاً لمدخل العرض الكلى / الطلب الكلى عنه في حالة تحديده وفقاً لمدخل الترسيرات / الإضافات.
- 2 - المستوى التوازنى للدخل القومى في اقتصاد مغلق به حكومة يكون أكبر مقارنة بالمستوى التوازنى للدخل القومى في اقتصاد مغلق بدون حكومة.
- 3 - ترتبط قيمة مضاعف الإضافات طردياً مع كل من الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للإدخار.
- 4 - كل زيادة في الإضافات يتربّب عليها دائماً زيادة أكبر منها في الدخل.
- 5 - إذا ترتب على زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% زيادة في مستوى الدخل التوازنى بنسبة 5%， فإن مضاعف الإنفاق الحكومي يساوي 5.
- 6 - إذا كان الميل الحدى للاستهلاك = 0.8 وزاد كل من الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بمقدار 20 مليون جنيه، فإن الدخل القومى التوازنى يزداد بمقدار 100 مليون جنيه.
- 7 - مضاعف الإضافات في ظل الاقتصاد المفتوح أكبر من نظيره في ظل الاقتصاد المغلق.
- 8 - يتربّب على فرض ضريبة بمبلغ ثابت على الدخل نقص الاستهلاك بنفس مقدار الضريبة.
- 9 - يقيس مضاعف الإضافات النسبة بين مقدار التغير في الإضافات إلى مقدار التغير في الدخل.
- 10 - إذا كان الميل الحدى للاستهلاك = 0.8 وزادت الضرائب بمقدار 10 مليون جنيه، فإن ذلك يؤدى إلى زيادة التوازنى للدخل بمقدار 10 مليون جنيه.

11 - إذا كان الميل الحدي للإدخار = 0.2 وزاد كل من الإنفاق الحكومي والضرائب بمقدار 10 مليون جنيه، فإن الدخل سيزيد بمقدار 20 مليون جنيه.

12 - أن قيمة مضاعف الميزانية التوازنية في الاقتصاد المغلق تكون أكبر من قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي.

### س2: وضح بيانيًّا مع كتابة البيانات الكاملة على الرسم فقط كل مما يلي:

1 - تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى في اقتصاد مغلق بدون حكومة وفقاً لمدخل العرض الكلى / الطلب الكلى.

2 - تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى في اقتصاد مغلق به حكومة.

3 - أثر زيادة الاستثمار على المستوى التوازنى للدخل القومى في اقتصاد مغلق به حكومة.

4 - تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى في اقتصاد مفتوح.

5 - أثر زيادة الضرائب على دالة الاستهلاك الكلى.

### س3: التمارين:

$$\text{تمرين (1) إذا كانت } S = 100 + 0.8L \text{ ، } \theta = 100$$

حيث أن (S) تشير إلى الاستهلاك ، (L) إلى الدخل ، (θ) الاستثمار.

**المطلوب:**

1 - تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى.

2 - احسب مستوى الاستهلاك ، والاستثمار ، والإدخار عند مستويات الدخل الآتية: 200 ، 250 ، 900 .

3 - إذا زاد الاستثمار التلقائي بمقدار 20 مليون جنيه، احسب أثر ذلك على مستوى الدخل القومى التوازنى موضحاً قيمة مضاعف الاستثمار.

4 - ارسم شكلاً توضيحيًّا يوضح المستوى التوازنى للدخل في (1)، (3).

تمرين ( 2 ) إذا أعطيت البيانات التالية عن اقتصاد ما ( القيمة بالمليون جنيه ) :

$$س = 200 + 0.75 ل - ، \quad ث = 100$$

$$ق = 100 ، \quad ض = 100$$

$$ص = 100 + 0.15 ل ، \quad و = 25$$

المطلوب :

- 1- تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى .
- 2 - اثبت أن الترسيرات = الإضافات عند ذلك المستوى التوازنى للدخل القومى .
- 3 - وضح أثر زيادة الصادرات بمقدار 20 مليون جنيه على مستوى الدخل القومى التوازنى .
- 4 - وضح بيانياً المستوى التوازنى للدخل القومى في ( 1 ) ، ( 2 ) .

## الفصل السادس

### السياسة المالية

#### ومستوى النشاط الاقتصادي

يهدف هذا الفصل إلى إلمام الدارس بالمفاهيم الأساسية التي تتعلق بالسياسة المالية وأدواتها وتقسيماتها المختلفة، ودورها في تحقيق أهداف المجتمع وبخاصة كيفية علاج كل من الفجوة الانكمashية والالفجوة التضخمية. ويتم ذلك من خلال دراسة السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي والفكر الكنزني، وأدوات السياسة المالية وتقسيماتها فيما بين سياسة مالية توسعية وسياسة مالية انكمashية. ودور السياسة المالية في علاج كل من الفجوة الانكمashية والالفجوة التضخمية بيانياً ورياضياً. وبالتالي يتوقع في نهاية هذا الفصل أن يكون الدراس قادراً على أن:

- 1 - يُعرف السياسة المالية وأدواتها وأدواتها المختلفة.
- 2 - يُحدد الوسائل والأدوات الخاصة بكل من السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية الانكمashية.
- 3 - يُحدد المقصود بكل من الفجوة الانكمashية والالفجوة التضخمية.
- 4 - يُوضح السياسات المالية التي تستخدم لعلاج كل من الفجوة الانكمashية والالفجوة التضخمية التي تواجه الاقتصاد.
- 5 - يُحدد أي السياسات المالية أكثر فاعلية لعلاج كل من الفجوة الانكمashية والالفجوة التضخمية.

وفقاً لذلك فإن هذا الفصل يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:

- ❖ السياسة المالية.
  - ❖ مستوى النشاط الاقتصادي والسياسة المالية.
- هذا فضلاً عن، الخلاصة ونماذج الأسئلة.

## 6 - 1: السياسة المالية

سوف يتم في هذا البند استعراض السياسة المالية (Fiscal policy) عند كل من الكلاسيك وكينز، ومفهوم السياسة المالية وأهدافها وكذلك أدواتها، فضلاً عن اتجاهات السياسة المالية، وذلك على النحو التالي.

### 6-1-1: السياسة المالية عند كل من الكلاسيك وكينز

**أولاً: السياسة المالية عند الكلاسيك:** يبني التحليل الكلاسيكي على عدد من الافتراضات الأساسية لعل أهمها:

(1) سيادة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق نطاق ممكن.

(2) سيادة ظروف المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع أو أسواق خدمات عوامل الإنتاج.

(3) سيادة ظروف التوظيف الكامل.

وفي ظل هذه الافتراضات، فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق - أي جهاز الثمن - يتربّط عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامن للموارد، وبالتالي يتوازن الاقتصاد دائماً عند مستوى التوظيف الكامل، وذلك تماشياً مع فكرة قانون "سائ للأسواق" الذي ينص على أن "كل عرض يخلق الطلب عليه" حيث أن أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يضمن استيعاب الزيادة المبدئية التي حدثت في الإنتاج. وهذا يعني أن زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط، بل تؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار، ومن ثم لا يوجد عجز في الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي. وهذا يضمن تحقيق المستوى التوازنی للدخل في

الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل دائمًا، وبالتالي لا توجد بطالة في المجتمع. وأي اختلال يترتب عليه ابتعاد الاقتصاد عن مستوى التوظف الكامل يكون اختلالاً عارضاً أو مؤقتاً سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية، ويعود الاقتصاد إلى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل. وبالتالي لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الأسعار، وأن يكون هذا التدخل في أضيق نطاق ممكن لرعايته ما يسمى بالأرامل الأربع وهي: الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي، والعدالة، والمرافق العامة - تلك المجالات التي لا يرتادها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح - وبالتالي لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية، ولذا يرى الاقتصاديون ضرورة الحياد المالي للحكومة، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها، ومن ثم تعمل على مراعاة تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة بصورة دائمة.

**ثانياً: السياسة المالية عند كينز:** نتيجة لأزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي (1929 - 1933) وما اقترن بها من زيادة في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الناتج القومي ومعدل النمو به، واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة نسبياً - حوالي أربع سنوات - بدأ الاقتصاديون يتذكرون في تحقق الافتراضات الكلاسيكية وتحقيق التوازن في الاقتصاد بصورة تلقائية عند مستوى التوظف الكامل، هذا فضلاً عن بداية ظهور النظرية الكينزية.

وقد أوضح كينز أن الاقتصاد القومي يتوازن عند أي مستوى للدخل، وقد يكون ذلك دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم توجد بطالة، أو أعلى من مستوى التوظف الكامل، ومن ثم يعني الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم. وبالتالي بدأ كينز والاقتصاديون التابعون له يؤمنون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية الملائمة بهدف التأثير في مستوى النشاط

الاقتصادي، وذلك لتحقيق هدفي التوظف الكامل والاستقرار في الأسعار، فضلاً عن تحقيق الأهداف الأخرى في المجتمع.

وقد قام الفكر الكينزي بالتركيز على جانب الطلب الكلي ومكوناته، ومن خلال السياسة المالية يتم التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب تحقيقاً لأهداف المجتمع كما سوف يتضح في النقاط التالية.

وفقاً لذلك، فإن الفكر الكينزي يؤمن بعدم الحياد المالي، وبالتالي عدم الالتزام بتوزن الميزانية، حيث قد تعمد الحكومة إلى إحداث عجز مقصود أو فائض مقصود بالميزانية تماشياً مع متطلبات السياسة المالية ووفقاً لظروف النشاط الاقتصادي.

## 6-1-2: مفهوم السياسة المالية وأدواتها

**أولاً: مفهوم السياسة المالية وأداتها:** يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإإنفاق الحكومي العام، وذلك لأن تغيير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات، وهذا يؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وكذلك تغيير الإنفاق الحكومي يؤثر في الطلب الكلي في الاتجاه الذي ترغبه الحكومة. وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع، ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية يتمثل في:

- 1 - تحقيق التوظف الكامل.
- 2 - تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل.
- 3 - تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

**ثانياً: أدوات السياسة المالية:** تمثل أدوات السياسة المالية فيما يلي:

1 - تغيير الإنفاق الحكومي.

2 - تغيير الضرائب.

3 - المزج بين الأداتين معاً.

ويؤثر هذا في مستوى الطلب الكلي بالمجتمع، وبالتالي يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب تحقيقه. وقد تم توضيح أثر هذه الأدوات على الدخل القومي التوازن في الفصل السابق من هذا المؤلف.

### 6-1-3: اتجاهات السياسة المالية: يوجد اتجاهان للسياسة المالية إحداهما توسيعية والأخر انكماشي.

**أولاً: الاتجاه التوسيعى ويسمى بالسياسة المالية التوسعية:** ويظهر هذا الاتجاه عندما يعني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي. ولذا يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي ارتفاع معدل النمو في الدخل، **ويتم ذلك من خلال:**

- زيادة الإنفاق الحكومي.
- تخفيض الضرائب.
- المزج بين الأداتين معاً.

أي تعلم الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، وهذا النوع الأخير من تمويل

عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع، ومن ثم قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع.

**ثانياً: الاتجاه الانكماشي ويسمى بـالسياسة المالية الانكمashية:** ويظهر هذا الاتجاه عندما يعني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات، واحتلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي.

ورغم افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل، غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع. ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكمashية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، **ويتم ذلك من خلال:**

- تخفيف الإنفاق الحكومي.
- زيادة الضرائب.
- المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تعطية عجز السنوات السابقة.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيف الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظف الكامل.

## 6 - 2: مستوى النشاط الاقتصادي والسياسة المالية

نظراً لأن المستوى التوازنى للدخل القومى - الذى يتحقق بتعادل العرض الكلى مع الطلب الكلى - ليس من الضروري أن يكون معدلاً للدخل المحتمل والمناظر لمستوى التوظيف الكامل، وبالتالي فإنه قد يكون هناك فجوة في الدخل، وتقاس فجوة الدخل هذه بالفرق بين الدخل المحتمل أي أقصى دخل يمكن الحصول عليه في المجتمع أو ما يسمى بالدخل المناظر لمستوى التوظيف الكامل والدخل الفعلى الذي تحقق من خلال تعادل العرض الكلى مع الطلب الكلى.

**فجوة الدخل = الدخل القومى المحتمل - الدخل القومى الفعلى**

وعندما نقارن بين مستوى الدخل القومى التوازنى أي الفعلى، والدخل المحتمل أي دخل التوظيف الكامل، **فإننا نواجه بثلاثة احتمالات ممكنة للتوازن وهي:**

( 1 ) **أن التوازن يتحقق عند مستوى التوظيف الكامل**، وبالتالي يكون الدخل الفعلى مساوياً للدخل المحتمل، ومن ثم تكون فجوة الدخل = صفر. ولا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بأى سياسات اقتصادية، وذلك لأن المستوى التوازنى المرغوب والمستهدف للدخل قد تحقق بصورة تلقائية، غير أنه قلما يحدث ذلك في الواقع.

( 2 ) **أن التوازن يتحقق عند مستوى دون التوظيف الكامل**، وبالتالي يكون الدخل الفعلى أقل من الدخل المحتمل، ومن ثم تكون فجوة الدخل موجبة، وبالتالي يعاني الاقتصاد من وجود بطالة ويقال أن الاقتصاد يعاني من وجود فجوة انكمashية، تعزى إلى قصور الطلب الكلى، حيث يكون الطلب الكلى أقل من العرض الكلى عند مستوى التوظيف الكامل، وهنا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية لمعالجة القصور في الطلب الكلى.

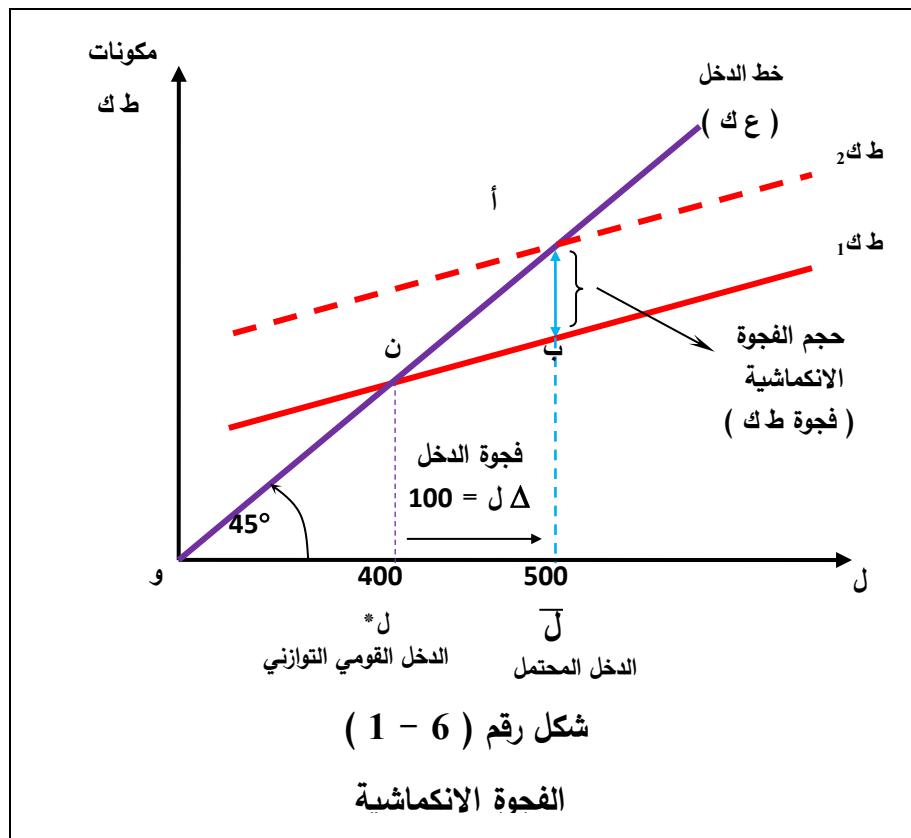
( 3 ) **أن التوازن يتحقق عند مستوى أكبر من التوظف الكامل**، وبالتالي يكون مستوى الدخل الفعلي أكبر من الدخل المحتمل، ومن ثم تكون فجوة الدخل سالبة، وبالتالي يعني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار ويقال أن الاقتصاد يعني من وجود فجوة تضخمية. ويعزى ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، حيث يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل. وهنا يتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكمashية لإزالة فائض الطلب الكلي.

والحالتين ( 2 ) ، ( 3 ) هما الأكثر حدوثاً في الواقع العملي، ويتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع السياسة المالية المناسبة بهدف الوصول بالاقتصاد إلى وضع التوازن عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي تحقيق هدفي التوظيف الكامل واستقرار الأسعار. وسوف يتم دراسة كل من الفجوة الانكمashية والفجوة التضخمية ودور السياسة المالية في علاج كل منها، وذلك بأسلوب تحليلي مبسط يتناسب مع مستوى الدارس المبتدئ في دراسة الاقتصاد الكلي. ويكون ذلك في ظل افتراض أن الاقتصاد مغلق أي لا توجد معاملات مع العالم الخارجي، وأن الضريبة ثابتة أي مستقلة عن الدخل.

## 6-2-1: الفجوة الانكمashية: تظهر الفجوة الانكمashية ( Deflationary Gap )

في الاقتصاد عندما يكون مستوى الدخل القومي التوازنـي، الذي تعادل عنده العرض الكلي مع الطلب الكلي عند مستوى أقل من دخل التوظف الكامل، أي أن الدخل القومي الفعلي أقل من الدخل القومي المحتمل، وبالتالي يعني الاقتصاد من وجود فجوة موجبة في الدخل. وينعكس ذلك في صورة بطالة بالمجتمع، ويعزى ذلك إلى قصور في الطلب الكلي عن استيعاب إنتاج التوظف

الكامل، ويطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية توسعية ومعالجة القصور في الطلب الكلي وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/ أو تخفيض الضرائب، أي أحداث عجز مقصود في الميزانية. ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى التشغيل للموارد العاطلة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل إلى أن يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل وتختفي فجوة الدخل، ويمكن توضيح الفجوة الانكمashية بيانياً كما في الشكل رقم ( 6 - 1 )، حيث تقامس مكونات الطلب الكلي على المحور الرأسي، والدخل القومي على المحور الأفقي.



وفي هذا الشكل بافتراض أن دخل التوازن ( $L^* = 400$ ) وأن دخل التوظف الكامل أو ما يسمى بالدخل المحتمل ( $L_d = 500$ )، وأن  $MHS = 0.8$ .

**يلاحظ من هذا الشكل ما يلي:**

- أن مستوى الدخل القومي التوازن الافتراضي = ( $L^* = 400$ ) الذي تحقق بتعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي أقل من دخل التوظف الكامل الافتراضي ( $L = 500$ )، وبالتالي يعني الاقتصاد من وجود فجوة انكمashية.
- نظراً لأن الدخل القومي التوازن الفعلي أقل من الدخل القومي المحتمل، وبالتالي، تكون هناك فجوة موجبة في الدخل، حيث أن:
- فجوة الدخل = الدخل القومي المحتمل - الدخل القومي التوازن الفعلي  

$$\boxed{100} = 400 - 500 \quad \therefore \text{فجوة الدخل } (\Delta L) = 100$$

↓

تمثل الزيادة المستهدفة في الدخل حتى يتم الوصول إلى مستوى التوظف الكامل.

- حجم الفجوة الانكمashية يقاس بالفرق بين مستوى الدخل عند التوظف الكامل ( $U_k$ ) ومستوى الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل، أي أنها عبارة عن مقدار النقص أو القصور في الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل، ولذا، تسمى بفجوة الطلب الكلي، **ويقاس حجم الفجوة الانكمashية وفقاً**

**للمعادلة التالية:**

$$أب = \left( \frac{\text{حجم طـك عند مستوى}}{\text{التوظف الكامل}} \right) - \left( \frac{\text{حجم الدخل عند مستوى}}{\text{التوظف الكامل}} \right) = \text{حجم الفجوة الانكمashية}$$

حيث أن ( $أب$ ) تمثل مقدار الزيادة المراد إحداثها في ( $طـك$ ) حتى يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل.

ويمكن قياس حجم الفجوة الانكمashية بطريقة أخرى من خلال العلاقة التالية:

$$\text{حجم الفجوة الانكمashية} = \frac{\text{فجوة الدخل } (\Delta)}{\text{مضاعف الإضافات}}$$

$$5 = \frac{1}{0.2} = \frac{1}{0.8 - 1} = \frac{1}{1 - م ح س}$$

$$\therefore \text{مضاعف الإضافات} = \frac{100}{5} = \frac{\Delta}{ع_ق}$$

الزيادة المراد إحداثها في ( ط ك )

- تعالج الفجوة الانكمashية من خلال اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى معالجة القصور في الطلب الكلي وذلك من خلال أحد الطرق الثلاثة البديلة التالية:

### 1 - زيادة الإنفاق الحكومي بنفس حجم الفجوة الانكمashية ( $\frac{\Delta}{ع_ق}$ )

أي بمقدار فجوة الطلب الكلي،  $\therefore ع_ق = 5$

$$20 = \frac{100}{5} = \frac{\Delta}{ع_ق} \therefore \Delta = ع_ق \cdot 20$$

وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بالمقدار المطلوب، وبالتالي يتم التخلص من فجوة الدخل، حيث أن:

$$\Delta = ع_ق \times \Delta = 20 \times 5 = 100$$

الزيادة المستهدفة في الدخل

وينتاج عن ذلك أن يتم الوصول بمستوى الدخل التوازنـي إلى مستوى الدخل المحتمل  $= 500$  وهو دخل التوظيف الكامل.

### 2 - تخفيض الضرائب بالمقدار ( $\frac{\Delta}{ع_ض}$ )

$$4 = \frac{0.8 -}{0.2} = \frac{0.8 -}{0.8 - 1} = \frac{- م ح س}{- م ح س - 1} \therefore ع_ض = 4$$

$$25 - = \frac{100}{4 -} = \frac{\Delta ل}{\Delta ض} \therefore$$

وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بالمستوى المطلوب، وبالتالي يتم التخلص في فجوة الدخل، حيث أن:

$$\Delta ل = \Delta ض \times 4 - \xleftarrow{\text{الزيادة}} 100 = 25 -$$

المستهدفة في الدخل

ويتضح عن ذلك أن يتم الوصول بمستوى الدخل التوازن إلى مستوى الدخل المحتمل =  $100 + 400 = 500$  وهو دخل التوظف الكامل.

**3 - إتباع سياسة الميزانية المتوازنة:** وتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بنفس مقدار فجوة الدخل (وذلك لأن قيمة مضاعف الميزانية المتوازنة = 1).

$$\Delta ق = \Delta ض = \Delta ل \therefore$$

وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بالمستوى المطلوب والتخلص من فجوة الدخل، حيث أن:

$$\Delta ل = 100 \times 1 = 100 \xleftarrow{\text{الزيادة المستهدفة في الدخل}}$$

ويتضح عن ذلك أن يتم الوصول بمستوى الدخل التوازن إلى مستوى الدخل المحتمل =  $100 + 400 = 500$  وهو دخل التوظف الكامل.

- الأسلوبين الأول والثاني يتم اتباعهما في حالة عدم الالتزام بتوازن الميزانية العامة للدولة، بينما الأسلوب الثالث يتم اتباعه في حالة الالتزام بمبدأ التوازن في الميزانية العامة للدولة.

- الأساليب الثلاثة السابقة تمثل سياسة مالية توسعية تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي انتقال منحني الطلب الكلي إلى أعلى كما في الشكل رقم 6 - (1) من (طك 1) إلى (طك 2) ويتحقق التوازن عند النقطة (أ)،

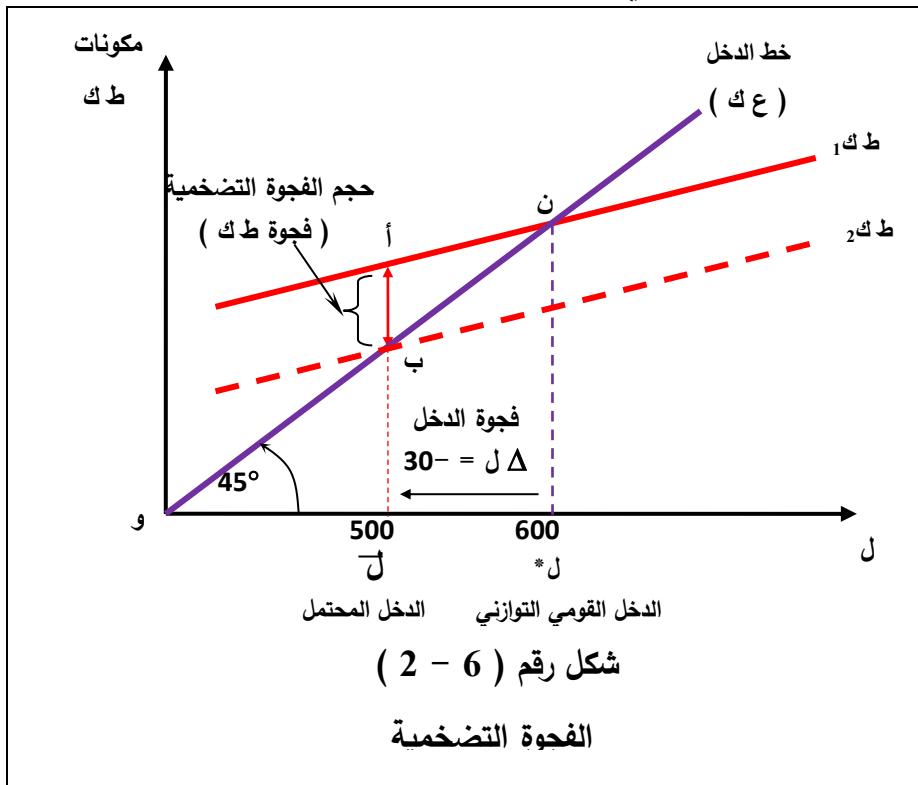
ومن ثم يكون مستوى الدخل التوازنی هو نفسه مستوى الدخل المحتمل والمناظر لمستوى التوظف الكامل.

ويلاحظ أن التخلص من الفجوة الانكمashية يتطلب حدوث زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار أقل من التخفيض في الضرائب، وهذا بدوره أقل من مقدار الزيادة في الإنفاق والضرائب معاً، لأن هذا يتوقف على قيمة المضاعف في كل حالة، ومن ثم يرجع ذلك إلى أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي < القيمة العددية المطلقة لمضاعف الضرائب وهذا بدوره > قيمة مضاعف الميزانية المتوازنة.

ويجدر التتویه هنا إلى أن السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي تكون أكثر فاعلية في التخلص من الفجوة الانكمashية مقارنة بالسياسة المالية من خلال تخفيض الضرائب، وهذه بدورها أكثر فاعلية من سياسة الميزانية المتوازنة.

**6 - 2-2: الفجوة التضخمية:** تظهر الفجوة التضخمية (Inflationary Gap) في الاقتصاد عندما يكون مستوى الدخل القومي التوازنی، الذي يتحقق بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى أكبر من دخل التوظف الكامل، أي أن الدخل القومي الفعلى أكبر من الدخل القومي المحتمل، وبالتالي يعني الاقتصاد من وجود فجوة سالبة في الدخل، وينعكس ذلك في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم بالمجتمع. ويعزى ذلك إلى أن أي زيادة في الطلب الكلي بعد الوصول إلى مستوى التوظف الكامل تتعكس في ارتفاع الأسعار فقط. ويطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكمashية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب، أي إحداث فائض مقصود بالميزانية، ويفؤدی هذا إلى انخفاض الطلب الكلي إلى أن يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل.

ويمكن توضيح الفجوة التضخمية بيانيًا كما في الشكل رقم (6 - 2)، حيث تقامس مكونات (طك) على المحور الرأسي، والدخل (ل) على المحور الأفقي.



وبافتراض أن دخل التوازن ( $\bar{L}^* = 600$ )، وأن دخل التوظيف الكامل أي الدخل المحتمل ( $\bar{L} = 500$ )، وأن  $M_H = 0.8$ .

**يلاحظ من هذا الشكل ما يلي:**

- أن مستوى الدخل القومي التوازنی الافتراضي ( $\bar{L}^* = 600$ ) أكبر من دخل التوظيف الكامل الافتراضي ( $\bar{L} = 500$ )، وبالتالي، يعني الاقتصاد من وجود فجوة تضخمية.

- نظراً لأن دخل التوازن الفعلي أكبر من الدخل المحتمل، وبالتالي تكون هناك فجوة سالبة في الدخل، حيث أن:

فجوة الدخل = الدخل القومي المحتمل - دخل التوازن الفعلي

$$\therefore \text{فجوة الدخل } (\Delta L) = 600 - 500 = 100 - .$$

تمثل النقص المستهدف في الدخل حتى يتم التوازن  
عند مستوى التوظيف الكامل

- حجم الفجوة التضخمية تقيس بمقدار الزيادة في الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، أي أنها تقيس بالفرق بين مستوى الدخل عند مستوى التوظيف الكامل ومستوى الطلب عند مستوى التوظيف الكامل، ولذا تسمى بفجوة الطلب الكلي. وتقيس حجم الفجوة التضخمية بنفس الأسلوب السابق وفقاً للمعادلة

$$\text{حجم الفجوة التضخمية} = \frac{\text{التالية:}}{\left( \begin{array}{l} \text{حجم طك عند مستوى} \\ \text{التوظيف الكامل} \end{array} \right) - \left( \begin{array}{l} \text{حجم الدخل عند مستوى} \\ \text{التوظيف الكامل} \end{array} \right)} = -Ab$$

حيث أن  $(-Ab)$  تمثل مقدار النقص المراد إحداثه في  $(طك)$ ، حتى يتحقق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

ويمكن قياس حجم الفجوة التضخمية بأسلوب آخر من خلال العلاقة التالية<sup>(1)</sup>:

$$\text{حجم الفجوة التضخمية} = \frac{\text{فجوة الدخل } (\Delta L)}{\text{مضاعف الإضافات}}$$

▪ مضاعف الإضافات من المثال السابق  $( عق ) = 5$

<sup>(1)</sup> يلاحظ أن قياس حجم فجوة الطلب الكلي أو فجوة الدخل هو نفسه المتبع في قياس الفجوة الانكمashية، ولكن تكون كل من فجوة  $( طك )$  وفجوة الدخل موجبة في حالة الفجوة الانكمashية، بينما تكون قيمتهما سالبة في حالة الفجوة التضخمية.

$$\therefore \text{حجم الفجوة التضخمية} = \frac{100 - 5}{5} = \frac{\Delta ل}{\Delta ع} \quad (1)$$

النقص المراد إحداثه في ( طك )

- تعالج الفجوة التضخمية من خلال اتباع سياسة مالية انكمashية تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي وذلك من خلال أحد الطرق الثلاثة البديلة التالية:

1 - تخفيض الإنفاق الحكومي بنفس حجم الفجوة التضخمية (  $\frac{\Delta ل}{\Delta ع}$  ) أي بمقدار فجوة ( طك ) ،  $\therefore \Delta ع = 5$

$$20 - \frac{100 - 5}{5} = \frac{\Delta ل}{\Delta ع} = \frac{5}{5} \quad \therefore \Delta ل = \Delta ع$$

وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي بالمستوى المطلوب، وبالتالي يتم التخلص من فجوة الدخل، حيث أن:

$$100 - \Delta ل = 20 - \Delta ع = 20 - 5 = 15 \quad (2)$$

النقص المستهدف في الدخل

وبالتالي، يتم الرجوع بمستوى الدخل القومي التوازنـي إلى مستوى الدخل المحتمل =  $500 = 100 - 600$  ← وهو دخل التوظيف الكامل

2 - زيادة الضرائب بـ (  $\frac{\Delta ل}{\Delta ع ض}$  ) :

$\therefore \Delta ع ض = 4$  ( كما في المثال السابق )

$$25 + \frac{100 - \Delta ل}{4} = \frac{\Delta ع ض}{4} \quad \therefore \Delta ل = 25 \times 4 = 100$$

وهذه الزيادة في الضرائب تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي بالمستوى المطلوب، وبالتالي، التخلص من فجوة الدخل، حيث أن:

$$100 - \Delta ل = \Delta ع ض \times 4 = 25 \times 4 = 100 \quad (3)$$

النقص المستهدف في الدخل

وبالتالي، يتم الرجوع بمستوى الدخل القومي التوازنـي إلى مستوى الدخل

$$\text{المحتمل} = 500 = 100 - 600 \quad \leftarrow \text{وهو دخل التوظيف الكامل}$$

ويتم استخدام الأسلوبين السابقين في حالة عدم التزام الحكومة بمبدأ الميزانية المتوازنة.

**3 - اتباع سياسة الميزانية المتوازنة:** وهي تتمثل في تخفيض الإنفاق الحكومي والضرائب معًا بنفس مقدار فجوة الدخل (وذلك لأن قيمة مضاعف الميزانية المتوازنة = 1).

$$\therefore \Delta Q = \Delta P = \Delta L$$

ويؤدي هذا إلى انخفاض الطلب الكلي بالمستوى المطلوب، ومن ثم التخلص من فجوة الدخل، حيث أن:

$$\text{النقص المستهدف في الدخل} \leftarrow \boxed{100 - 100} = \Delta L$$

وبالتالي، يتم الرجوع بمستوى الدخل القومي التوازن إلى مستوى الدخل المحتمل =  $\boxed{500} = 100 - 600$  وهو دخل التوظيف الكامل

- الأساليب الثلاثة السابقة تمثل سياسة مالية انكمashية تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، وبالتالي انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أسفل كما في الشكل رقم (6) من الوضع (طك<sub>1</sub>) إلى الوضع (طك<sub>2</sub>) ويتحقق التوازن عند النقطة (ب)، وبالتالي يكون مستوى الدخل القومي التوازن عند مستوى الدخل المحتمل أي عند مستوى التوظيف الكامل.

- **يلاحظ مما سبق**، أن السياسة المالية من خلال تغيير الإنفاق الحكومي تكون أكثر فاعلية من سياسة تغيير الضرائب، وهذه بدورها تكون أكثر فاعلية من سياسة الميزانية المتوازنة لمعالجة الفجوات - سواء الفجوة الانكمashية أو الفجوة التضخمية - لأن التغيير في الإنفاق الحكومي يكون أقل من التغيير في الضرائب، ذلك الذي يكون أقل بدوره من التغيير في حالة الميزانية المتوازنة، ويتحقق الهدف أي يعمل على تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل،

ويرجع ذلك إلى أن مضاعف الإنفاق الحكومي  $>$  مضاعف الضرائب - من حيث القيمة المطلقة - وهذا بدوره  $<$  مضاعف الميزانية المتوازنة.

مثال رقمي: إذا توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد ما:

أ - الحد الأدنى للاستهلاك عند مستوى الدخل صفر = 100 مليون جنيه.

ب - الميل الحدي للاستهلاك = 0.8 .

ج - الاستثمار الثابت = 50 مليون جنيه.

د - الإنفاق الحكومي = 40 مليون جنيه.

ه - الضرائب الثابتة = 40 مليون جنيه.

و - مستوى الدخل عند التوظيف الكامل = 850 مليون جنيه.

المطلوب:

1 - حدد المستوى التوازنى للدخل القومى.

2 - هل يعنى الاقتصاد من فجوة وما نوعها، وما حجمها؟

3 - كيف يمكن التخلص من الفجوة بالاعتماد على:

أ - سياسة تغيير الإنفاق الحكومي.

ب - سياسة تغيير الضريبة.

ج - سياسة الميزانية المتوازنة.

الحل:

$$\therefore \text{دالة الاستهلاك } (S) = 100 + 0.8L$$

-  $\therefore$  شرط التوازن:

$$U_k = T_k$$

$$L = S + T + Q$$

$$L = 40 + 50 + 100 + 0.8L$$

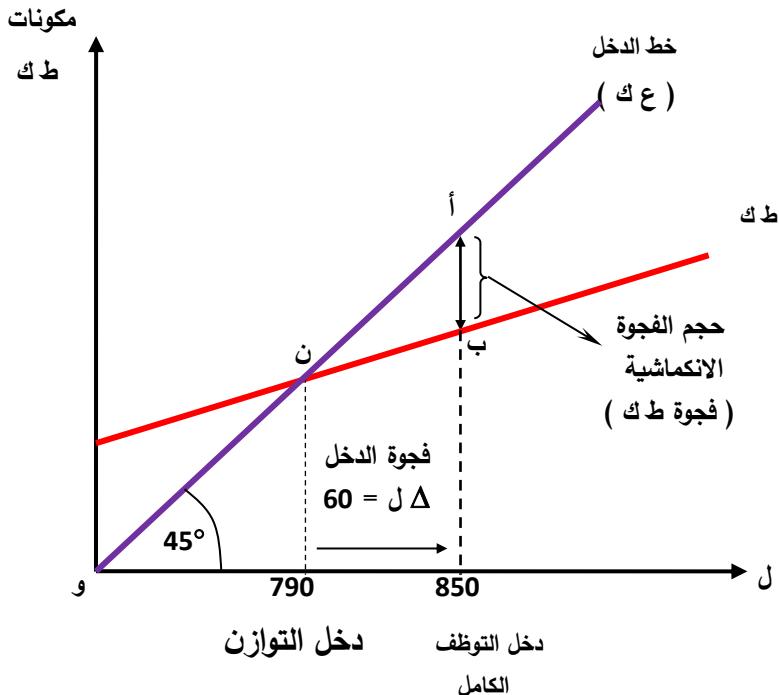
$$L = 40 - 0.8 + 190 =$$

$$L = 32 - 0.8 + 190 =$$

$$158 = L \cdot 0.2$$

$$\boxed{790} = \frac{158}{0.2} = * \therefore$$

- 2



$\therefore$  دخل التوازن ( 790 ) < دخل التوظيف الكامل ( 850 )

$\therefore$  توجد فجوة انكمashية.

$$\frac{1}{0.8 - 1} = \frac{1}{1 - م ح س} \therefore ع ك =$$

$$5 = \frac{1}{0.2} =$$

$$12 = \frac{60}{5} = \frac{\Delta ل}{\Delta ع} \therefore \text{حجم الفجوة الانكمashية} = \frac{\Delta ل}{\Delta ع}$$

3 - يتم التخلص من الفجوة الانكمashية عن طريق:

أ - زيادة الإنفاق الحكومي بنفس مقدار الفجوة ( $\frac{\Delta ل}{\Delta ع}$ ):

$$\Delta ع = 12, \Delta ق = 5$$

$\therefore \Delta ل = \Delta ع \times \Delta ق = 12 \times 5 = 60$  ← ل المستهدفة.

ب - تخفيض الضرائب بالمقدار ( $\frac{\Delta ض}{\Delta ع}$ ):

$$15 - = \frac{60}{4 -} = \frac{\Delta ل}{\Delta ع} \therefore \Delta ض = 4 -$$

$\therefore \Delta ل = \Delta ع \times \Delta ض = 15 - \times 4 - = 60$  ← ل المستهدفة.

ج - سياسة الميزانية المتوازنة:

$$\Delta ق = \Delta ض = \Delta ل \text{ المستهدفة} = 60$$

$\therefore \Delta ل = 60 \times 1 = 60$  ← ل المستهدفة.

### 6 - الخلاصة

▪ **تعريف السياسات الاقتصادية**, بأنها عبارة عن الأدوات والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومة للتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، وأهم هذه السياسات الاقتصادية وأكثرها استخداماً سياستان هما: السياسة المالية والسياسة النقدية.

▪ **يبني التحليل الكلاسيكي**, على عدد من الافتراضات هي: الحرية الاقتصادية وسيطرة ظروف المنافسة الكاملة، وسيادة ظروف التوظف الكامل. ووفقاً لذلك

يتوازن الاقتصاد دائمًا عند مستوى التوظف الكامل، وذلك تمشياً مع فكرة قانون "سای للأسوق" الذي ينص على أن "كل عرض يخلق الطلب عليه" وأن أي اختلال يترتب عليه ابتعاد الاقتصاد عن مستوى التوظف الكامل يكون اختلالاً عارضاً أو مؤقتاً سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية، ويعود الاقتصاد إلى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل. وبالتالي يؤمن الكلاسيك بعدم فاعلية السياسة المالية، ويررون ضرورة الحياد المالي للحكومة، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها أي ضرورة توازن الميزانية العامة للدولة.

■ **وفقاً للتحليل الكينزي**، يتوازن الاقتصاد القومي عند أي مستوى للدخل، وقد يكون ذلك دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم توجد بطالة، أو أعلى من مستوى التوظف الكامل، ومن ثم يعاني الاقتصاد من التضخم. وبالتالي يؤمن بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية الملائمة بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، ولذا يؤمن بعدم الحياد المالي، وبالتالي عدم الالتزام بتوازن الميزانية، حيث قد تعمد الحكومة إلى إحداث عجز أو فائض مقصود بالميزانية تماشياً مع متطلبات السياسة المالية ووفقاً لظروف النشاط الاقتصادي.

■ **تمثل أدوات السياسة المالية**، في تغيير الإنفاق الحكومي و/أو الضرائب و/أو الاثنين معاً بهدف التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي مستوى التوظف والأسعار، ومن ثم مستوى النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب.

### ■ **تنقسم السياسة المالية إلى نوعين:**

• **سياسة مالية توسعية**: تستخدم في حالة الكساد، من خلال: زيادة الإنفاق الحكومي، و/أو تخفيض الضرائب، و/أو الاثنين معاً، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي حتى يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل،

وبالتالي يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع.

• **سياسة مالية انكمashية:** تستخدم في حالة التضخم، من خلال: تخفيض الإنفاق الحكومي، و/أو زيادة الضرائب، و/أو الاثنين معاً، مما يؤدي إلى نقص الطلب حتى يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي ينخفض مستوى الدخل ويتم الحد من ارتفاع معدل التضخم بالمجتمع.

▪ **الفجوة الانكمashية،** تظهر عندما يكون مستوى الدخل القومي التوازنـي، أقل من دخل التوظيف الكامل، أي أن الدخل القومي الفعلي أقل من الدخل القومي المحتمـل، وتنعكس في صورة بطالة بالمجتمع، ترجع إلى قصور في الطلب الكـلي عن استيعاب إنتاج التوظيف الكامل، ويـتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية توسيعـية ومعالجة القصور في الطلب الكـلي وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب، أي أحداث عجز مقصود بالميزانية.

▪ **الفجوة التضخمية،** تظهر عندما يكون مستوى الدخل القومي التوازنـي، أكبر من دخل التوظيف الكامل، أي أن الدخل القومي الفعلي أكبر من الدخل القومي المحتمـل، وينعكس ذلك في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ويرجع ذلك إلى أن أي زيادة في الطلب الكـلي بعد الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل تـنعكس في ارتفاع الأسعار فقط. ويـتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكمashية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب، أي إحداث فائض مقصود بالميزانية.

▪ **تعد السياسة المالية،** من خلال تغيير الإنفاق الحكومي أكثر فاعلية من سياسة تغيير الضرائب، وهذه بدورها أكثر فاعلية من سياسة الميزانية المتوازنة

لمعالجة الفجوات - سواء الفجوة الانكمashية أو الفجوة التضخمية - لأن التغيير في الإنفاق الحكومي يكون أقل من التغيير في الضرائب، وهذا أقل بدوره من التغيير في حالة الميزانية المتوازنة.

## 6 - 4: نماذج الأسئلة

س1: وضع إذا كانت العبارات التالية صواب أم خطأ يليجاز:

- 1 - يمكن علاج الفجوة الانكمashية في الاقتصاد من خلال إحداث عجز في ميزانية الدولة.
- 2 - تظهر الفجوة التضخمية في الاقتصاد عندما يقل الطلب الكلي في الاقتصاد عن مستوى الطلب الكلي اللازم لاستيعاب ناتج التوظيف الكامل.
- 3 - يعد تخفيض الضرائب بمبلغ معين سياسة مالية أكثر فاعلية في علاج الفجوة الانكمashية، مقارنة بسياسة زيادة الإنفاق الحكومي بنفس المقدار.
- 4 - إذا كان دخل التوظيف الكامل 500 مليون جنيه والدخل التوازنـي 400 مليون جنيه، علمـاً بأن الميل الحدي للاستهلاك = 0.6 والضرائب ثابتة، فإنه يلزم للوصول إلى مستوى التوظيف الكامل زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب معاً بمقدار 100 مليون جنيه.
- 5 - تعد سياسة الميزانية المتوازنة أكثر السياسات المالية فاعلية في علاج الفجوات الانكمashية أو التضخمية.
- 6 - لا تختلف السياسة المالية التي يمكن استخدامها في ظروف الركود والكساد، عن تلك التي يتم استخدامها في ظل ظروف التضخم.
- 7 - يؤمن الكلاسيك بفاعلية السياسة المالية في التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي.

**س 2: التمارين:**

**تمرين ( 1 )** إذا أعطيت البيانات التالية عن اقتصاد ما ( بالمليون جنيه):

$$س = 20 + 0.8 \cdot لـ ، \quad ث = 60$$

$$ق = 20 ، \quad ض = 20$$

وكان مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظيف الكامل = 500

**المطلوب:**

- 1 - تحديد مستوى الدخل القومي التوازنی.
- 2 - تحديد إذا كان الاقتصاد يعاني من فجوة انكمashية أم تضخمية، ولماذا؟ وما حجمها؟ مع التوضیح البیانی؟
- 3 - كيف يمكن التخلص من الفجوة إن وجدت بكافة الطرق الممكنة.

**تمرين ( 2 )** إذا أعطيت البيانات التالية عن اقتصاد ما:

- الادخار السالب = - 100 مليون جنيه،
- الإنفاق الحكومي = 50 مليون جنيه،
- الميل الحدي للادخار = 0.2،
- الضرائب الثابتة = 50 مليون جنيه
- الاستثمار الثابت = 30 مليون جنيه،
- دخل العمالة الكاملة = 600 مليون جنيه

**المطلوب:**

- 1 - تحديد المستوى التوازنی للدخل القومي.
- 2 - تحديد إذا كان الاقتصاد يعاني من فجوة انكمashية أم تضخمية، ولماذا؟ وما حجمها؟
- 3 - وضح كيف يتم التخلص من هذه الفجوة بكافة الطرق الممكنة.
- 5 - كيف يمكن التخلص من الفجوة بتغيير الإنفاق والضرائب معاً.

## الفصل السابع

### مشكلة التضخم

يهدف هذا الفصل إلى إلمام الدارس بأحد أهم المشكلات التي تعكس الاختلالات المالية والنقدية التي تعاني منها معظم دول العالم، بما يمكن الدارس من معرفة مفهوم التضخم، والأسباب التي تؤدي لحدوث التضخم، وكذلك أنواع التضخم وتصنيفاته وفقاً لعدد من المعايير، وكيفية قياس التضخم، ثم آثار التضخم. ويتم هذا من خلال دراسة كل من: مفهوم التضخم، وأسبابه وفقاً للنظريات المختلفة، وأنواعه، وطرق قياس التضخم، وأخيراً آثار التضخم، فضلاً عن كيفية علاجه. **وبالتالي فإنه في نهاية هذا الفصل يتوقع أن يكون الدارس قادرًا على أن:**

- 1 - يُعرف التضخم سواء وفقاً للتعریف العام أو التعريفات البديلة له.
- 2 - يُحدد الأسباب المسئولة عن حدوث التضخم بالمجتمع.
- 3 - يُحدّد أنواع التضخم وسمات كل نوع منها.
- 4 - يُوضح كيفية قياس التضخم وفقاً للمقاييس الكلية أو الجزئية له.
- 5 - يُحدد آثار التضخم على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية بالمجتمع.

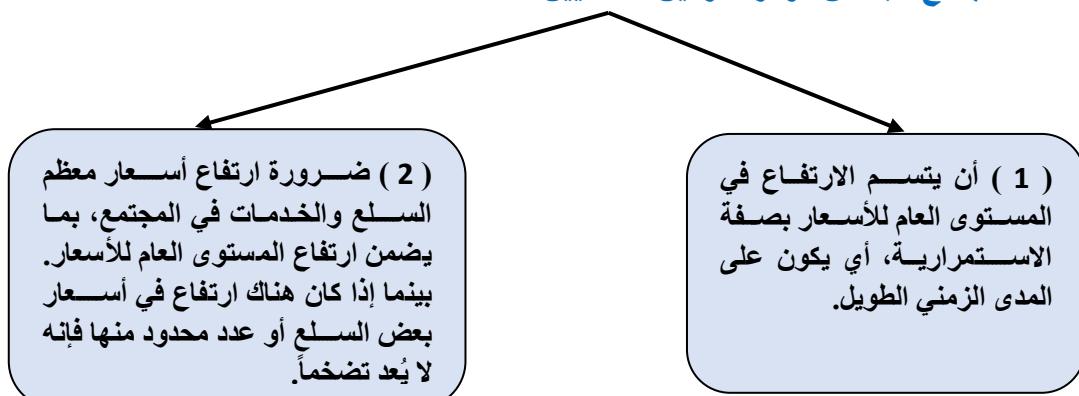
**وفقاً لذلك فإن هذا الفصل يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:**

❖ أسباب التضخم.	❖ مفهوم التضخم.
❖ قياس التضخم.	❖ أنواع التضخم.
❖ علاج التضخم.	❖ آثار التضخم.

هذا فضلاً عن، الخلاصة ونماذج الأسئلة.

## 7 - 1: مفهوم التضخم

يعرف التضخم (Inflation) بصفة عامة " بأنه يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن". وهذا هو التعريف العام والشائع للتضخم، وبالتالي فإنه لكي يكون هناك تضخم في المجتمع لابد من توافر شرطين أساسيين هما:



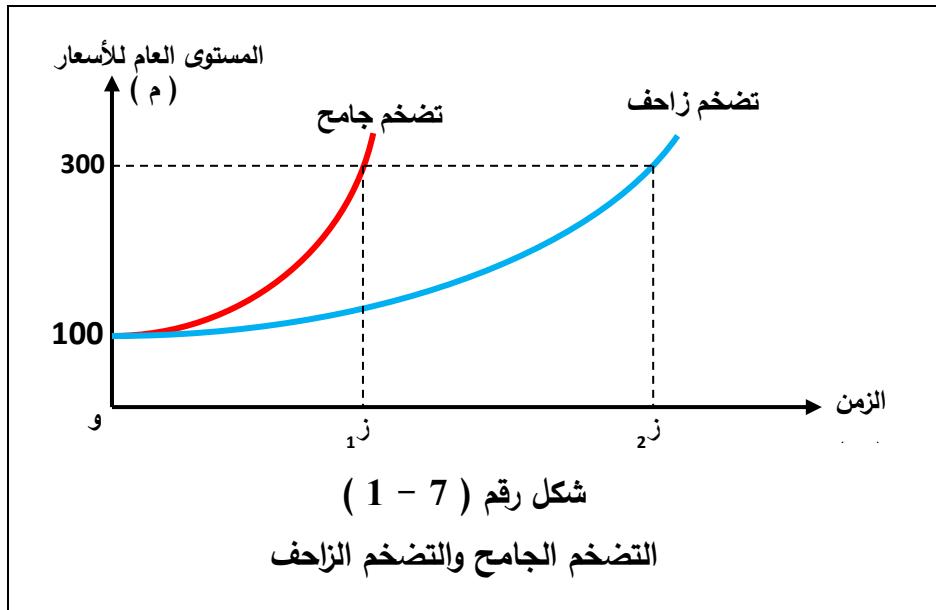
غير أنه يوجه إلى هذا المفهوم بعض الانتقادات لعل أهمها:

( 1 ) لم يحدد هذا المفهوم المدى الزمني الذي يعتبر ارتفاع المستوى العام للأسعار خلاله تضخماً، ولذا فقد فرق الاقتصاديون بين نوعين من التضخم هما:

▪ **التضخم الجامح (Hyper inflation):** وهو الارتفاع الشديد في المستوى العام للأسعار، خلال فترة زمنية قصيرة، ويتربّط عليه انهيار قيمة العملة والنظام النقدي بأكمله، ويحدث عادة في أعقاب الأزمات أو الحروب.

▪ **التضخم الزاحف (Creeping inflation):** وهو ارتفاع بطيء في المستوى العام للأسعار، ولكن يستمر لفترة زمنية طويلة ويتربّط عليه انخفاض مستمر في قيمة العملة.

ويمكن توضيح هذين النوعين من التضخم كما في الشكل رقم ( 7 - 1 ) .



يلاحظ من هذا الشكل أن التضخم الجامع الذي يرتفع فيه المستوى العام للأسعار من 100 إلى 300 مثلاً يكون خلال فترة زمنية محددة هي (z<sub>1</sub>)، بينما في حالة التضخم الراهن يصل المستوى العام للأسعار إلى المستوى نفسه ولكن بعد فترة زمنية طويلة (z<sub>2</sub>) .

( 2 ) لم يحدد هذا المفهوم مدى الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يعد تضخماً، وهل هو 5% أم 10% مثلاً أم أكثر أم أقل من ذلك.

( 3 ) لم يفرق هذا المفهوم بين الارتفاع في مستوى الأسعار الناتج عن التحسن في نوعية السلع والخدمات والارتفاع في مستوى الأسعار غير المرتبط بمثل هذا التحسن فكلاهما يعد تضخماً.

( 4 ) لم يشير هذا المفهوم إلى التضخم المكتوب الناتج عن تدخل الحكومة بتثبيت الأسعار بصورة رسمية، وبالتالي فإنه بالرغم من أن (طـكـ) يكون

أكبر من (ع ك) إلا أن ذلك لا ينعكس في صورة ارتفاع في مستوى الأسعار. ويعبر هذا النوع من التضخم عن نفسه في صورة وجود فائض طلب على السلع، ومن ثم ظهور الطوابير أمام منافذ التوزيع، وارتفاع السلع من الأسواق، وظهور السوق السوداء، فضلاً عن التدهور المستمر في نوعية هذه السلع.

**نتيجة لهذه الانتقادات فقد عرف بعض الاقتصاديين التضخم على أنه:**

1 - **يتمثل التضخم في الانخفاض المستمر في القوة الشرائية للنقد، وذلك لأن القوة الشرائية لوحدة النقد ما هي إلا مقلوب المستوى العام للأسعار.**

$$\therefore \text{القوة الشرائية لوحدة النقد} = \frac{1}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

وبالتالي، فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار يتربّط عليه انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

2 - **يتمثل التضخم في الارتفاع المستمر في نفقة المعيشة، وذلك بسبب الانخفاض المستمر في الدخول الحقيقة للأفراد وذلك لأن:**

$$\therefore \text{الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الدخل النقدي للفرد}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

وبالتالي، فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدل يفوق معدل الزيادة في الدخول النقدية للأفراد، يتربّط عليه انخفاض الدخول الحقيقة لهم.

3 - **يعرف التضخم بأنه الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات على مدى فترة زمنية طويلة، ومن ثم يرتبط التضخم بدرجة كبيرة بالتوسيع في الإصدار النقدي، ولذا يعرف "التضخم بأنه نقود كثيرة تطارد سلع قليلة."** "Inflation is too much money chasing too few goods"

## 7 - 2: أسباب التضخم

رغم تعدد أسباب التضخم إلا أن معظم النظريات المفسرة للتضخم تقوم على فكرة أساسية وهي التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، كما يرجع عديد من الاقتصاديين التضخم في الدول النامية إلى الاختلالات الهيكلية التي ترتبط باقتصاديات هذه الدول. ولذا **تنقسم النظريات المفسرة لأسباب التضخم إلى ثلاثة نظريات هي:**

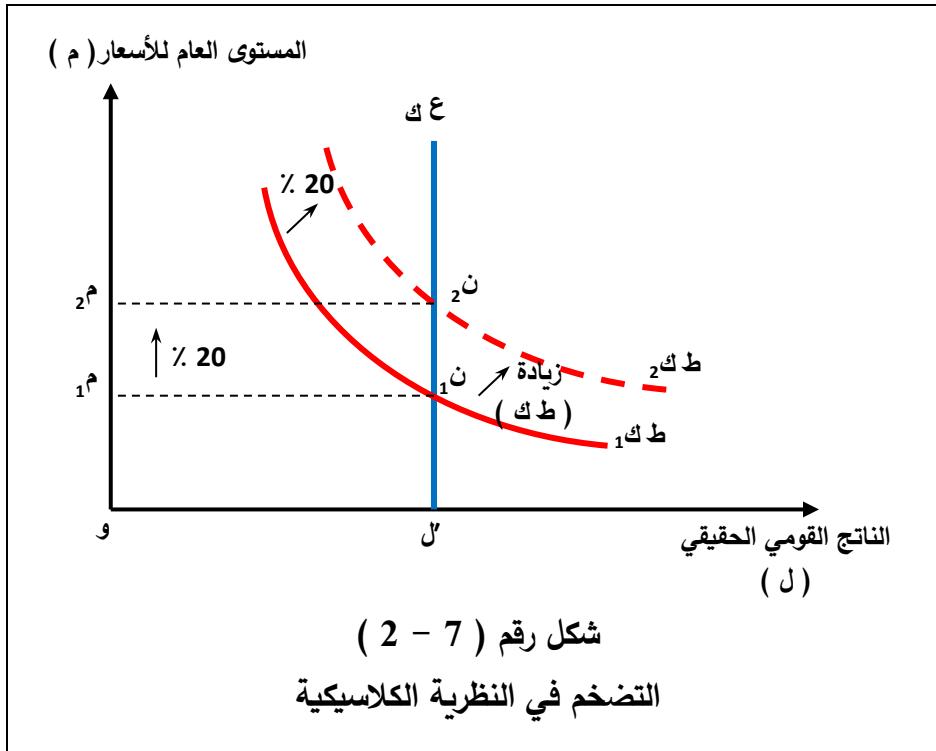
- نظريات الطلب ( جذب الطلب ).
- نظريات العرض ( دفع النفقه ).
- النظرية الهيكلية.

### 7 - 2 - 1: نظريات الطلب ( نظرية جذب الطلب ) (Demand Pull)

**(Inflation):** تتفق هذه النظريات في أن السبب الرئيسي للتضخم هو حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، ولكنها تختلف فيما بينها في الأسباب المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي، **ولعل أهم هذه النظريات ما يلي:**

**أولاً: النظريّة الكلاسيكيّة:** وفقاً للنظريّة الكلاسيكيّة أنه توجد علاقة مباشرة بين الزيادة في كمية النقود والارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويحدث هذا في ظل الافتراضات التي تبني عليها هذه النظريّة وهي: سيادة ظروف التوظيف الكامل، وثبات سرعة دوران النقود، وأن الطلب على النقود يكون بغرض المعاملات فقط أي لا يوجد طلب ذاتي على النقود، وبالتالي فإن زيادة كمية النقود بنسبة معينة يتربّط عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، وبالتالي، تكون العلاقة بين كمية النقود والأسعار علاقة تناوبية، ومن ثم فإنه وفقاً لهذه النظريّة **يمثل التضخم ظاهرة نقدية بحثة سببها زيادة كمية النقود** وما

يتربّع عليها من زيادة في الطلب الكلي، مما يتضمّن ارتفاعاً لمستوى الأسعار كما هو موضح في الشكل رقم ( 7 - 2 ) .

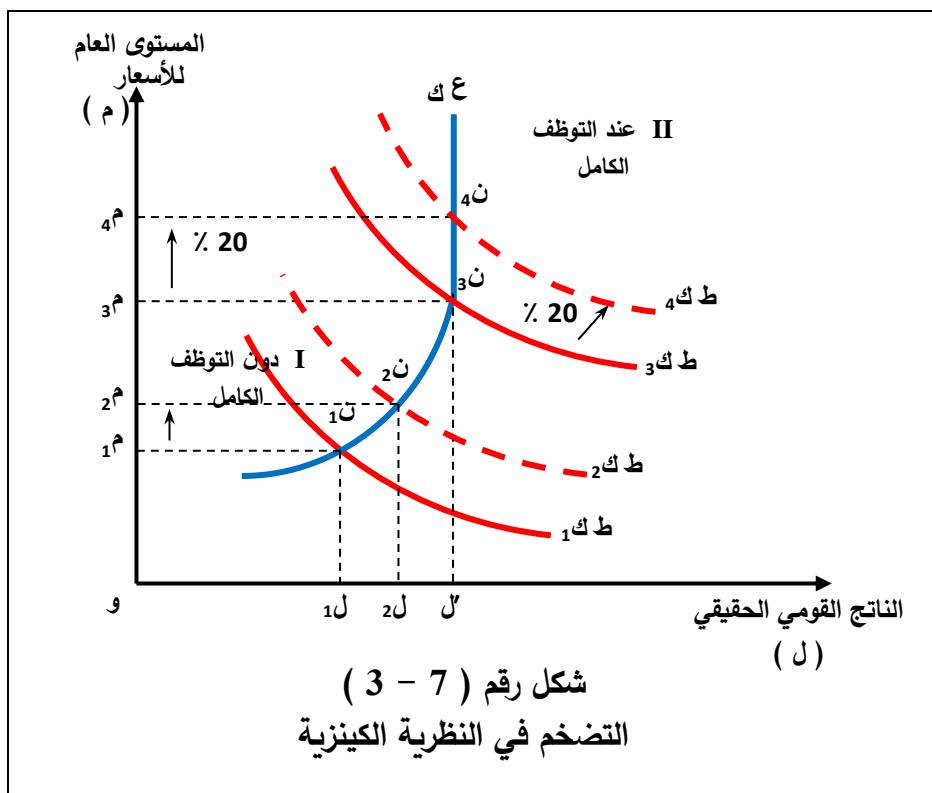


يتضح من هذا الشكل أنه في ظل سيادة ظروف التوظف الكامل يكون منحى العرض الكلي رأسياً، وبالتالي فإن زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بنفس النسبة، ومن ثم ينتقل منحى الطلب الكلي إلى جهة اليمين من ( ط ك<sub>1</sub> ) إلى ( ط ك<sub>2</sub> ) ويتحقق التوازن الجديد عند النقطة ( ن<sub>2</sub> )، ويترتب على ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة من ( M<sub>1</sub> ) إلى ( M<sub>2</sub> ) عند نفس مستوى الناتج القومي الحقيقي ( L' ).

**ثانياً: النظرية الكينزية:** وفقاً لهذه النظرية أن سبب التضخم هو حدوث زيادة في الطلب الكلي الفعال ( Effective Demand ) بمعنى حدوث زيادة في الطلب

الكلي لا تعادلها زيادة في الناتج أو العرض الكلي، مما يترتب على ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

وبالتالي، فإن كل من النظرية الكينزية والنظرية الكلاسيكية ترجعان سبب التضخم إلى حدوث زيادة في الطلب الكلي، غير أنها يختلفان في سبب الزيادة في الطلب الكلي، فترجع النظرية الكلاسيكية سبب زيادة الطلب الكلي إلى زيادة عرض النقود، بينما النظرية الكينزية ترجع ذلك إلى زيادة أحد مكونات الطلب الكلي وهي: الاستهلاك، والاستثمار، والإإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات، حيث أن زيادة أحد هذه المكونات يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم ارتفاع في مستوى الأسعار. وفرق كينز بين مرحلتين على حسب ظروف التوظيف في النشاط الاقتصادي، وهو أنه إذا كان الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل أو عند مستوى التوظيف الكامل، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم ( 7 - 3 ) .



يلاحظ من هذا الشكل ما يلي:

I - أنه إذا كان الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل أي يوجد قدر من الموارد بدون استخدام، يكون منحنى العرض الكلي موجب الميل، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي من ( $ط_ك_1$ ) إلى ( $ط_ك_2$ ) ينعكس جزئياً في زيادة الناتج من ( $ل_1$ ) إلى ( $ل_2$ ) وجزئياً في ارتفاع مستوى الأسعار من ( $م_1$ ) إلى ( $م_2$ )، وهنا يكون التضخم جزئي. ويزداد معدل الارتفاع في الأسعار كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل حيث تتحفظ مرنة منحنى العرض الكلي.

II - أنه إذا كان الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل، يكون منحنى العرض الكلي رأسياً، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي من ( $ط_ك_3$ ) إلى ( $ط_ك_4$ ) تتعكس بالكامل في ارتفاع مستوى الأسعار بنفس النسبة من ( $م_3$ ) إلى ( $م_4$ ) عند نفس مستوى الناتج ( $ل'$  )، وهنا تتحقق النظرية الكينزية مع النظرية الكلاسيكية في أن زيادة الطلب تتعكس في ارتفاع الأسعار فقط وتمثل تضخماً صافياً، غير أن هذه الحالة استثنائية وللوضع الطبيعي وفقاً للنظرية الكينزية هو أن الاقتصاد يكون عادة دون مستوى التوظيف الكامل.

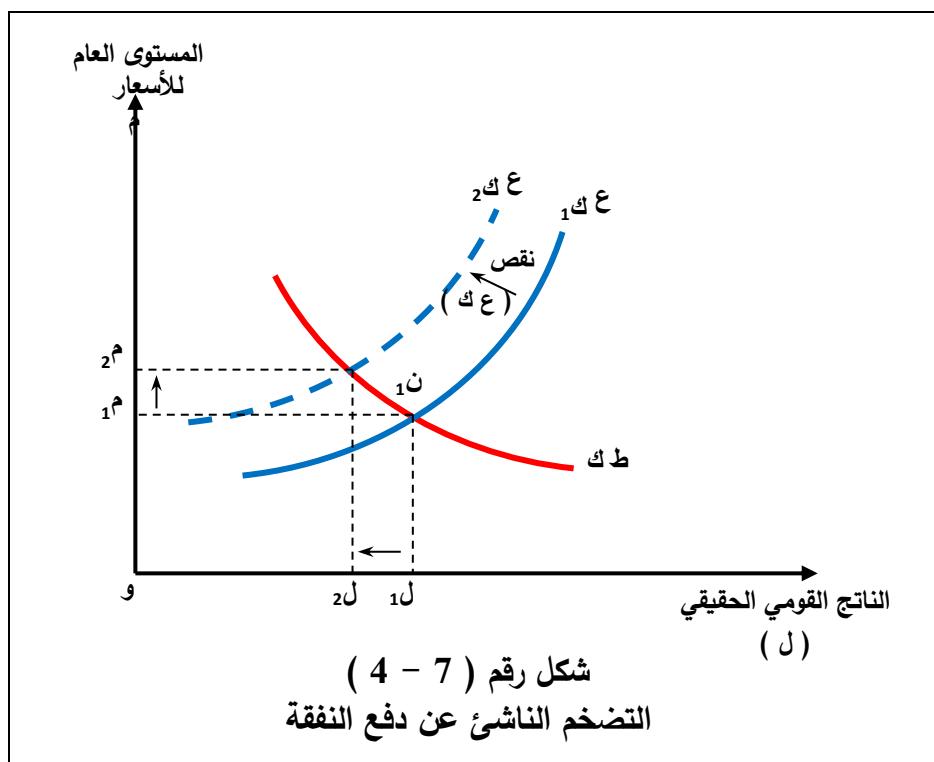
## 7 - 2 - 2: نظريات العرض ( نظرية دفع النفقة ) ( Cost Push )

**Inflation:** يرجع التضخم وفقاً لهذه النظرية إلى الزيادة في تكاليف الإنتاج، مما يتربّع عليها انخفاض أرباح رجال الأعمال، وبالتالي نقص العرض الكلي. ومن أهم العوامل التي يتربّع عليها زيادة تكاليف الإنتاج:

- زيادة الأجور والمرتبات بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الإنتاجية.
- زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج سواء المحلية أو المستوردة.

ويمكن توضيح التضخم الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج كما في الشكل رقم

( ٤ - ٧ ) .



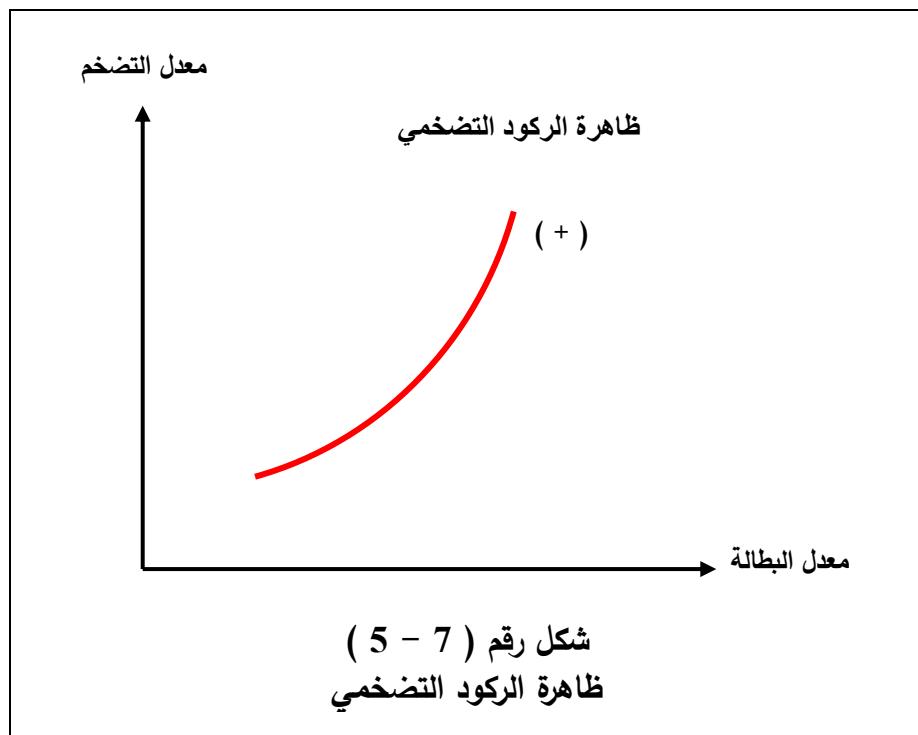
يتضح من هذا الشكل أن ارتفاع الأجور أو ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي نقص العرض الكلي وينتقل إلى جهة اليسار من ( ع ك<sub>1</sub> ) إلى ( ع ك<sub>2</sub> ) ويتحقق التوازن عند النقطة ( ن<sub>2</sub> )، مما يترتب عليه نقص مستوى الناتج من ( L<sub>1</sub> ) إلى ( L<sub>2</sub> )، ومن ثم تزداد البطالة ويرتفع المستوى العام للأسعار من ( م<sub>1</sub> ) إلى ( م<sub>2</sub> ) أي يزداد معدل التضخم.

تجدر الإشارة إلى أنه قد ينتقل التضخم من العالم الخارجي إلى الاقتصاد المحلي نتيجة لارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة ويعرف هذا النوع من التضخم بالتضخم المستورد، ويزداد تأثير الاقتصاد بهذا النوع من التضخم كلما زادت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي بالدولة، والعكس صحيح.

**ويترتب على استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار أمران هما:**

- 1 - محاولة النقابات العمالية المحافظة على ثابت الأجر الحقيقي من خلال المطالبة بزيادة الأجور النقدية.
- 2 - محاولة رجال الأعمال زيادة أرباحهم بصورة مستمرة عن طريق رفع أسعار السلع والخدمات.

حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع نفقة المعيشة، وبالتالي تطالب النقابات العمالية بزيادة الأجور النقدية، مما يتربّط عليه زيادة تكاليف الإنتاج، وهذا بدوره يتربّط عليه انخفاض أرباح رجال الأعمال، مما يضطرّهم إلى رفع الأسعار للمحافظة على مستويات أرباحهم، وهذا بدوره يزيد من نفقة المعيشة فتطلب النقابات العمالية بزيادة الأجور، .. الخ. وبالتالي فإنه نتيجة لمطالبة النقابات العمالية بزيادة الأجور من ناحية، ومحاولات رجال الأعمال رفع الأسعار بهدف المحافظة على أرباحهم أو زيادتها من ناحية أخرى، تزداد معدلات التضخم وفي نفس الوقت تزداد معدلات البطالة، **ولذا تكون العلاقة بين معدل البطالة والتضخم علاقة طردية وتعرف هذه بظاهرة الركود التضخمي (Stagflation)**.



وقد تعرضت الدول المتقدمة لهذه الظاهرة بعد ارتفاع أسعار البترول في عام 1973 وبخاصة في النصف الثاني من عقد السبعينيات من القرن الماضي، حيث ارتفعت معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الوقت نفسه.

**7 - 2 - 3: النظرية الهيكيلية:** ترجع هذه النظرية التضخم في الدول النامية إلى الاختلالات الهيكيلية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه الدول، حيث تعاني اقتصاديات الدول النامية من عديد من الاختلالات الهيكيلية تمثل الأسباب الحقيقة التي تكمن وراء تلك الضغوط التضخمية بها، وتمثل أهم هذه الاختلالات فيما يلي:

**( 1 ) اختلال هيكل الإنتاج:** حيث تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير عدد محدود من المواد الأولية، وبالتالي تعتمد على أسواق الدول المتقدمة في تصرف منتجاتها الأولية وفي الحصول على المنتجات الصناعية منها، مما

ينتج عنه تبعية اقتصادية للدول المتقدمة، ومن ثم فإن أي تغيرات اقتصادية في الدول المتقدمة تعكس على اقتصادات الدول النامية، وبالتالي تتعرض أسعار صادراتها وحصصاتها منها إلى تقلبات كبيرة. فإذا انخفض الطلب على صادرات هذه الدول - بسبب حدوث تقدم فني ترتب عليه إيجاد بدائل للمنتجات الأولية بهذه الدول أو تقليل المستخدم منها - يتربّط عليه انخفاض أسعار صادرات الدول النامية، ومن ثم حصيلة صادراتها من النقد الأجنبي، ويضعف هذا الأمر بدوره من قدرتها على الاستيراد سواء من مستلزمات الإنتاج أو المنتجات النهائية، ويؤدي هذا بدوره إلى نقص المعروض من السلع محلياً فترتفع مستويات أسعارها. حتى في حالة زيادة الطلب على هذه المواد الأولية بسبب ظروف الرواج في الدول المتقدمة، فإنه في ظل انخفاض مردودة الطلب على المواد الأولية وجمود الجهاز الإنتاجي ترتفع أسعارها وتزداد حصيلة صادرات هذه الدول ويزداد الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي ويزداد الطلب الكلي بمعدلات تفوق معدلات زيادة المعروض من السلع والخدمات فترتفع مستويات الأسعار.

**( 2 ) انخفاض مردودة عرض المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها:** حيث أن الطلب على المنتجات الغذائية ينمو بمعدلات تفوق معدلات نمو إنتاجها، مما يتربّط عليه ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وزيادة حدة الضغوط التضخمية بهذه الدول، وذلك بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في معظم الدول النامية. وفي الوقت نفسه فإن السياسات الاقتصادية بهذه الدول تتحيز ضد القطاع الزراعي، كما أن الجزء الأكبر من الاستثمارات يوجه إلى قطاعي الصناعة والخدمات وليس الزراعة، مما يعيق النمو بالقطاع الزراعي.

**( 3 ) طبيعة عملية التنمية:** تركز عمليات التنمية في مراحلها الأولى على مشاريع البنية الأساسية، التي لا تسهم في زيادة العرض الكلي من السلع

والخدمات في الوقت الذي يترتب عليها زيادة في الدخول والإإنفاق، حتى في حالة الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية وبخاصة الكبرى منها، فهناك ما يسمى بفترة التفريخ وهي الفترة التي تقتضي بين الإنفاق في المشروع وتحقيقه للإنتاج، ففي خلال هذه الفترة تزداد الدخول ويزداد الإنفاق دون أن تقابله زيادة في الإنتاج. كل هذه الأمور ينتج عنها زيادة في الدخول، ومن ثم زيادة في الطلب الكلى في الوقت الذي يتسم فيه العرض الكلى بانخفاض مرونته، ولم يستجيب للزيادة في الطلب الكلى وينعكس هذا في ارتفاع مستويات الأسعار.

**7 - 3: أنواع التضخم:** توجد تقسيمات عديدة للتضخم، فقد يتم تقسيمه من حيث: أسباب حدوثه، وإمكانية ظهوره، وسرعة ارتفاع الأسعار، فضلاً عن التضخم المستورد، **وسوف نعرض لهذه الأنواع بإيجاز كما يلي.**

**أولاً: من حيث أسبابه، ينقسم التضخم إلى نوعين:**

( 1 ) **التضخم بسبب الطلب:** يحدث هذا النوع من التضخم بسبب زيادة (ط ك) على السلع والخدمات بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في (ع ك) منها، مما ينعكس في صورة ارتفاعات مستمرة في المستوى العام للأسعار. والزيادة في (ط ك) هذه قد ترجع إلى زيادة أحد مكونات (ط ك) أو نتيجة للإفراط في الإصدار النقدي.

( 2 ) **التضخم بسبب العرض:** يحدث هذا النوع من التضخم بسبب نقص (ع ك) من السلع والخدمات الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج، الذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو زيادة الأجور، مما يترتب عليه من زيادة في معدلات البطالة وارتفاع مستوى الأسعار.

**ثانياً: من حيث إمكانية ظهوره، ينقسم التضخم إلى نوعين:**

( ١ ) **التضخم الصريح:** وهو الشكل الظاهر للتضخم والمتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

( ٢ ) **التضخم المكتوب:** وهنا يكون (ط ك) أكبر من (ع ك)، ولكن تتدخل الحكومة وتثبت الأسعار بصورة قانونية، وبالتالي لا يعبر عن نفسه في صورة ارتفاع في الأسعار، وينعكس هذا النوع من التضخم في مظاهر عديدة أهمها: اختفاء السلع من الأسواق، وظهور الطوابير أمام منافذ التوزيع، وظهور السوق السوداء، وإتباع نظام التقنين في توزيع السلع، والتدور المستمر في نوعية السلع.

ثالثاً: من حيث سرعة ارتفاع الأسعار، ينقسم التضخم إلى ثلاثة أنواع هي:

( ١ ) **تضخم معتدل:** وهو ارتفاع محدود في المستوى العام للأسعار ويكون مستقراً إلى حد ما، وفي حالة استمراره لفترة زمنية طويلة يطلق عليه **التضخم الراهن**، وتنخفض قيمة العملة باستمرار.

( ٢ ) **تضخم سريع:** ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار، يتربّب عليه تدهور قيمة العملة.

( ٣ ) **تضخم جامح:** ترتفع فيه الأسعار بمعدلات سريعة جداً، مما يتربّب عليه انهيار قيمة العملة والنظام النقدي، ويحدث عادة في أعقاب الحروب والأزمات، وحدث هذا النوع من التضخم في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى.

رابعاً: **التضخم المستورد:** يتمثل في تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، ويزداد معدل التضخم المستورد كلما زادت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتُقاس نسبة التضخم المستورد في الدولة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات} \times \text{معدل التضخم العالمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

مثال رقمي: إذا توافرت لك البيانات التالية عن دولتين (أ)، (ب) في عام 2019 (القيمة بالبليون دولار)، والمطلوب هو تحديد أي الدولتين أكثر تأثراً بالتضخم المستورد:

معدل التضخم العالمي	قيمة الواردات	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	البيان الدوله
% 10	600	2000	(أ)
% 10	250	1000	(ب)

الحل: باستخدام العلاقة السابقة.

$$\therefore \text{نسبة التضخم المستورد في الدولة (أ)} = \frac{0.10 \times 600}{2000} \times 100 = 3\%$$

$$\therefore \text{نسبة التضخم المستورد في الدولة (ب)} = \frac{0.10 \times 250}{1000} \times 100 = 2.5\%$$

∴ يكون معدل التضخم المستورد في الدولة (أ) أعلى منه في الدولة (ب) ويرجع ذلك إلى أن نسبة واردات الدولة (أ) إلى ناتجها المحلي تفوق النسبة الم対اظرة لها في الدولة (ب).

## 7 - 4: قياس التضخم

يتم الاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار (Consumer Price Index) في قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار، وبالتالي في قياس معدل التضخم في المجتمع، حيث يتم مقارنة الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة بما كان عليه في سنة الأساس، وتمثل سنة الأساس السنة التي ينسب إليها التغير في المستوى العام للأسعار، وعادة يكون الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس مساوياً 100.

فمثلاً: إذا ارتفع سعر سلعة معينة من 100 وحدة نقدية في عام 2015 إلى 170 وحدة نقدية في عام 2018 ، وبالتالي، فإن:

$$\text{الرقم القياسي للأسعار في عام 2018} = \frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة (2018)}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس (2015)}} \times 100$$

$$= \frac{170}{100} = 170\%$$

وهذا يعني أن سعر هذه السلعة ارتفع في عام 2018 بنسبة 70٪ مقارناً بما كان عليه سعرها في عام 2015 .

وبالتالي، فإن أي زيادة في الرقم القياسي للأسعار عن 100 تمثل نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار في سنة المقارنة مقارنة بما كان عليه في سنة الأساس. **وسوف يتم قياس معدل التضخم وفقاً لثلاثة مقاييس بسيطة كما يلي.**

**( 1 ) معدل التضخم البسيط:** يوضح معدل التغير السنوي في الأسعار في السنة الحالية مقارنة بما كان عليه في السنة السابقة عليها، **وذلك وفقاً للعلاقة التالية:**

$$\text{معدل التضخم البسيط} = \frac{\text{مستوى الأسعار في العام الحالي} - \text{مستوى الأسعار في العام الماضي}}{\text{مستوى الأسعار في العام الماضي}} \times 100$$

**(2) معدل التضخم الناتج عن الجانب النقدي:** وهو يقيس التضخم الذي يرجع إلى التوسع في الإصدار النقدي ويسمى بالتضخم النقدي (Monetary Inflation)، ولذا، يُعد مقياساً جزئياً للتضخم في المجتمع، **ويقاس وفقاً للمعادلة التالية:**

$$\text{معدل التضخم} = \text{معدل النمو في الإصدار النقدي} - \text{معدل النمو في الناتج الحقيقي}$$

(3) **معدل التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي:** وهو يقيس معدل التضخم بالفرق بين معدل الزيادة في ( $\text{ط}_k$ ) ومعدل النمو في الناتج الحقيقي ( $\text{ع}_k$ )، ويقاس وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \text{معدل الزيادة في } (\text{ط}_k) - \text{معدل النمو في الناتج الحقيقي}$$

## 7 - 5: آثار التضخم

يتربّى على التضخم عديد من الآثار السلبية، لعل أهمها:

### 1- الأثر على توزيع الدخل القومي:

$$\therefore \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \frac{\text{الدخل الحقيقي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

يتم التفرقة هنا بين أربع فئات من المجتمع وفقاً لمدى تأثيرهم بالتضخم

- **فئة أصحاب الدخول النقدية الثابتة:** وتكون دخولها النقدية ثابتة، وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقة بنفس معدل التضخم، مثل أصحاب الإيجارات الثابتة، وهي أكثر فئات المجتمع تضرراً من التضخم.
- **فئة أصحاب الدخول النقدية شبه الثابتة:** تزداد دخولها النقدية بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقة بالفرق بين معدل التضخم ومعدل الزيادة في دخولهم النقدية، وتضارر هذه الفئة ولكن بدرجة أقل مقارنة بالفئة الأولى، مثل: أرباب المعاشات وموظفي الحكومة.
- **فئة أصحاب الدخول الحقيقة الثابتة:** تزداد دخولها النقدية بنفس نسبة الزيادة في مستوى الأسعار، ولذا تظل دخولهم الحقيقة ثابتة، ولذا لا تضارر ولا تستفيد من التضخم، مثل: فئة العمال في الدول المتقدمة في ظل وجود نقابات عمال قوية.

▪ **فئة أصحاب الدخول النقدية المتغيرة:** تزداد دخولها النقدية بنسبة تفوق نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، ولذا تزداد دخولهم الحقيقية، وبالتالي تستفيد من التضخم، مثل: التجار وأرباب الأعمال والحرفيين والمهنيين.

▪ يترتب على التضخم إعادة توزيع الدخل القومي في صالح أصحاب الدخول المتغيرة وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة.

**2- الأثر على توزيع الثروة:** نظراً لأنه يترتب على التضخم انخفاض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول النقدية الثابتة وشبه الثابتة، ولكي تحافظ هذه الفئات على مستوى المعيشة المعتمد لديهم، فإنهم يضطرون إلى بيع بعض الأصول لديهم، بينما الذي يقوم بالشراء هم أصحاب الدخول النقدية المتغيرة المستفيدة من التضخم، وبالتالي يترتب على التضخم إعادة توزيع الثروة في نفس اتجاه إعادة توزيع الدخل القومي في صالح أصحاب الدخول النقدية المتغيرة وفي غير صالح أصحاب الدخول النقدية الثابتة وشبه الثابتة.

**3- الأثر على الادخار:** ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد في النقود، وبالتالي، تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة، ويزداد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي والأصول المالية، ولذا يؤثر التضخم سلبياً على الادخار المحلي.

**4- الأثر على الاستثمار:** يترتب على التضخم توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة التي تتسم بسرعة دوران رأس المال، مثل: المضاربة على الأراضي والعقارات وتخزين السلع، فضلاً عن توجيه الاستثمارات إلى إنتاج السلع الترفيهية والكمالية التي يطلبها ذوي القوة الشرائية المرتفعة، فضلاً عن ضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

**5- الأثر على ميزان المدفوعات:** يترتب على التضخم زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات بها، وذلك لأنه يترتب عليه:

- زيادة العجز في الحساب الجاري بسبب نقص الصادرات لأنها تكون أغلى نسبياً وزيادة الواردات لأنها تكون أرخص نسبياً.
- هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى عمارات أخرى ودول أخرى ذات فائدة حقيقة أعلى.
- إحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى داخل الدولة بسبب انخفاض أسعار الفائدة أو العائد الحقيقي على الاستثمارات.

كل هذه الأمور يترتب عليها انخفاض التدفقات المالية إلى الداخل، وزيادة التدفقات المالية إلى الخارج، ومن ثم زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات.

**6- الآثار الاجتماعية:** يترتب على التضخم عديد من الآثار السلبية اجتماعياً، مثل: زيادة حدة التفاوت فيما بين طبقات المجتمع نتيجة لسوء توزيع الدخل والثروة، ومن ثم ظلم اجتماعي يتحمله الفقراء ومحدودي الدخل بدرجة أكبر.

## 7 - 6: علاج التضخم

تنقسم سياسات علاج التضخم إلى نوعين من السياسات إحداهما خاصة بجانب الطلب الكلي والأخرى خاصة بجانب العرض الكلي.

**1- سياسات الطلب الكلي:** تهدف هذه السياسات إلى الحد من الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكمashية، من خلال زيادة الضرائب، وتخفيض الإنفاق الحكومي، والحد من الإصدار النقدي.

**2- سياسات العرض الكلي:** تهدف هذه السياسات إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات وذلك من خلال:ربط الزيادة في الأجور بما يتماشى مع الزيادة في الإنتاجية، من خلال الاهتمام بمشروعات القطاعات السلعية، واستغلال الطاقات العاطلة في المشروعات، وتشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية.

## 7 - 7: الخلاصة

- **يعرف التضخم**، بأنه يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات عبر الزمن". وهذا هو التعريف العام للتضخم، وبالتالي فإنه لكي يكون هناك تضخم في المجتمع لابد من توافر شرطين أساسيين هما: ضرورة ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع، وأن يتسم الارتفاع في المستوى العام للأسعار بصفة الاستمرارية.
- **تنقسم النظريات المفسرة لأسباب التضخم**، إلى ثلاثة نظريات هي: نظريات الطلب (جذب الطلب)، نظريات العرض (دفع النفقة)، النظرية الهيكيلية.
- **وفقاً للنظرية الكلاسيكية**، أن التضخم يمثل ظاهرة نقدية بحثة سببه زيادة كمية النقود وذلك لأن الكلاسيك يؤمنون بسيطرة ظروف التوظيف الكامل، وبالتالي فإن زيادة كمية النقود بنسبة معينة يتربّط عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.
- **وفقاً للنظرية الكنزية**، أن سبب التضخم هو حدوث زيادة في الطلب الكلي ويرجع ذلك إلى زيادة أحد مكونات (ط<sub>ك</sub>)، وفرق كينز بين مرحلتين على حسب ظروف التوظيف في النشاط الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل، فإن زيادة (ط<sub>ك</sub>) تتعكس جزئياً في زيادة الناتج وجزئياً في ارتفاع مستوى الأسعار ويكون التضخم جزئياً. وإذا كان عند مستوى التوظيف الكامل، تتعكس زيادة (ط<sub>ك</sub>) بالكامل في ارتفاع مستوى الأسعار فقط وتمثل تضخماً صافياً.
- **وفقاً لنظرية دفع النفقة**، يرجع التضخم إلى الزيادة في تكاليف الإنتاج، مما يتربّط عليها انخفاض أرباح رجال الأعمال، وبالتالي نقص (ع<sub>ك</sub>). وترجع

الزيادة في تكاليف الإنتاج إلى: زيادة الأجور والمرتبات بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الإنتاجية، أو زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج سواء المحلية أو المستوردة.

▪ **ثُرج النظرية الهيكيلية**، التضخم في الدول النامية إلى الاختلالات الهيكيلية التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول. وتمثل هذه الاختلالات في: اختلال هيكل الإنتاج، وانخفاض مرنة عرض المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها، وطبيعة عملية التنمية.

▪ **توجد أنواع عديدة من التضخم، حيث أنه**: وفق معيار السبب، ينقسم التضخم إلى نوعين: تضخم بسبب زيادة الطلب، وتضخم بسبب نقص العرض. ووفق معيار إمكانية الظهور، ينقسم التضخم إلى نوعين: تضخم صريح أو ظاهر، وتضخم مكتوب أو غير ظاهر. ووفق معيار سرعة ارتفاع الأسعار، ينقسم التضخم إلى ثلاثة أنواع: تضخم معتدل، وتضخم سريع، وتضخم جامح. والتضخم المستورد وينتج عن تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، ويزداد معدل التضخم المستورد كلما زادت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

▪ **توجد ثلاثة مقاييس أساسية للتضخم هي**: معدل التضخم البسيط، ومعدل التضخم الناتج عن الجانب النقدي، ومعدل التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي بمعدل يفوق نمو الناتج الكلي.

▪ **يترب على التضخم عديد من الآثار السلبية على كل من**: توزيع الدخل القومي، وتوزيع الثروة، وعلى الأدخار، وعلى الاستثمار، وعلى ميزان المدفوعات، فضلاً عن الآثار الاجتماعية وزيادة حدة الفقراء بالمجتمع.

## 7 - 8: نماذج الأسئلة

**س1: وضح إذا كانت العبارات التالية صواب أم خطأ بإيجاز:**

- 1 - قد يكون هناك تضخم في المجتمع بدون ارتفاع في مستوى الأسعار.
- 2 - كل زيادة في الطلب الكلي يترتب عليها تضخم في المجتمع.
- 3 - وفقاً للتحليل الكلاسيكي أن التضخم ظاهرة نقدية بحثة.
- 4 - يترتب على التضخم إعادة توزيع الثروة في نفس اتجاه إعادة توزيع الدخل بالمجتمع.
- 5 - إذا كان معدل الزيادة في كمية النقود = 12% ومعدل الزيادة في الناتج القومي الحقيقي في المجتمع = 8% ، فإن معدل التضخم يكون مساوياً 20% .
- 6 - يوجه إلى التعريف العام للتضخم عديد من الانتقادات.
- 7 - يترتب على التضخم زيادة عجز ميزان المدفوعات.
- 8 - يزداد تأثر الدولة بالتضخم العالمي كلما زادت قيمة صادرات وواردات الدولة.

**س2: وضح بيانيًّا مع كتابة البيانات الكاملة على الرسم فقط:**

- 1 - أن الزيادة في الطلب الكلي وأثرها على الإنتاج والتضخم تتوقف على ظروف النشاط الاقتصادي.
- 2 - التضخم الراهن والتضخم الجامح.
- 3 - التضخم وفقاً لنظرية الكلاسيكية.
- 4 - التضخم وفقاً لنظرية دفع النفقة.

س 3: التمارين:

**تمرين ( 1 )** إذا كان معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي = 5 % ومعدل التضخم = 8 % .

**المطلوب:** تحديد معدل الزيادة في الطلب الكلي بافتراض ثبات ظروف العرض الكلي.

**تمرين ( 2 )** إذا كان حجم الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد ما في أحد السنوات = 70 مليار وحدة نقدية، وقيمة الواردات في هذا الاقتصاد = 15 مليار وحدة نقدية، ومعدل التضخم العالمي = 12 % .

**المطلوب:** تحديد نسبة التضخم المستورد في هذا الاقتصاد.

**تمرين ( 3 )** إذا كان معدل الزيادة في ( طك ) في اقتصاد ما = 30 %، ومعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي = 10 %.

**المطلوب:** تحديد معدل التضخم في هذا الاقتصاد.



## الفصل الثامن\*

### مشكلة البطالة

يهدف هذا الفصل إلى معرفة الدراسات والمآمدة بأحد أهم المشكلات التي تواجه عديد من الدول وبخاصة النامية منها، وذلك بهدف معرفة الدراسات بمفهوم البطالة وكيفية قياسها والمقارنة بين الدول من حيث كفاءة استخدامها لعنصر العمل بها، وكذلك أنواع البطالة وأسباب كل منها، وأثار البطالة. ويتم هذا من خلال دراسة كل من مفهوم البطالة سواء المفهوم الرسمي أو المفهوم العلمي، وكذلك مقاييس البطالة سواء المقياس الرسمي أو المقياس العلمي، هذا فضلاً عن أنواع البطالة وأخيراً آثار البطالة. وبالتالي فإنه في نهاية هذا الفصل يتوقع أن يكون الطالب قادرًا على أن:

- 1 - يُعرف البطالة وفقاً لكل من المفهوم الرسمي والمفهوم العلمي.
- 2 - يُحدد كيفية قياس البطالة سواء وفقاً للمقياس الرسمي أو المقياس العلمي.
- 3 - يُحدد أنواع البطالة المختلفة وأسباب كل منها، وبالتالي السياسات والوسائل الملائمة لعلاج كل نوع من البطالة وفقاً لذلك.
- 4 - يُحدد آثار البطالة المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

وفقاً لذلك فإن هذا الفصل يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:

- ❖ مفهوم البطالة.
- ❖ قياس البطالة.
- ❖ أنواع البطالة.
- ❖ آثار البطالة.

هذا فضلاً عن، الخلاصة ونماذج الأسئلة.

---

\* لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل بصورة أساسية على:  
علي عبد الوهاب نجا، (2018)، مشكلة البطالة وأثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها  
”براسة تحليلية تطبيقية“، الطبعة الثالثة المعدلة، دار فارس العلمية للنشر، الإسكندرية.

## 8-1: مفهوم البطالة

يمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة هما: المفهوم الرسمي والمفهوم العلمي، وسوف نعرض بإيجاز لكل منهما كما يلي.

**8-1-1: المفهوم الرسمي للبطالة:** وفقاً لهذا المفهوم تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في الفرق بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة من العمل عند مستوى معين من الأجور.

وبالتالي، فإنه وفقاً للتعریف الرسمي للبطالة "أنها تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له وراغبين فيه، وباحثين عنه، في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة".

وهذا هو التعریف الذي تأخذ به منظمة العمل الدولية والمتفق عليه دولياً، ويقتضي هذا أن تتوافر فيه ثلاثة معايير كي يعد الفرد عاطلاً وهي:

أولاً: أن يكون الفرد بدون عمل (**Without work**): ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادياً، ولا يعملون سواء أكان ذلك بمقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

ثانياً: أن يكون الفرد متاحاً للعمل (**Currently Available for Work**):  
ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجرٍ أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث، ومن ثم يتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل، مثل: الطلبة الذين يبحثون عن عمل لكي يمارسونه في المستقبل، وكذلك الأفراد غير القادرين على

العمل بسبب بعض المعوقات الخاصة بهم كالمرض أو المسؤوليات العائلية.

**ثالثاً: أن يكون الفرد باحثاً عن عمل (Seeking Work):** أي أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص، مثل: التسجيل في مكاتب العمل سواء الخاصة أم الحكومية، ونشر إعلانات البحث عن وظيفة والرد عليها، وطلب مساعدة الأهل والأصدقاء في ذلك.

تهدف المعايير الثلاثة - سالفه الذكر - تقديم تعريف محدد وأكثر شمولًا للبطالة يصلح للتطبيق على مختلف دول العالم، وبالتالي يمكن من خلاله قياس معدل البطالة في الدول المختلفة بنفس الطريقة حتى يمكن المقارنة بين تلك المعدلات. ويلاحظ وجود بعض الاختلافات فيما بين الدول عند قياس تلك المعدلات، بسبب اختلاف تحديد الفئة العمرية للأفراد داخل سن العمل، وكذلك الفترة التي تقادس خلالها البطالة.

تتمثل الانتقادات التي توجه إلى المفهوم الرسمي للبطالة فيما يلي:

(1) **لا يأخذ في حسبانه كلاً من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية:** فالفرد يعد في تعداد العاملين مادام يعمل حتى ولو لساعة واحدة، مثلاً في ذلك مثل الفرد الذي يعمل سبع أو ثمانية ساعات يومياً.

(2) **لا يربط بين العمل والإنتاجية:** فالفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته جنيه واحد في اليوم - مثلاً - يحسب في تعداد العاملين مثل الفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته 100 جنيه.

(3) لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل:

وبالتالي، يهمل قطاعاً كبيراً من العاطلين الذين لا يبحثون عن عمل بعد ما يئسوا من الحصول على وظيفة.

(4) يتجاهل الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير

مشروعة.

**8-1-2: المفهوم العلمي للبطالة:** تعرف البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها "الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً و/أو أمثلأً، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدنى مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه".

من هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة:

**البعد الأول:** يتمثل في عدم الاستخدام الكامل للفوقة العاملة، ويتمثل ذلك في حالي البطالة المسافرة والبطالة الجزئية، وتتمثل **البطالة المسافرة** في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولا يجدون فرصاً للعمل، وبالتالي لا يشاركون في عملية الإنتاج، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة - كما تم توضيحه في المفهوم الرسمي - بينما **البطالة الجزئية**، فتتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل الطبيعي المتعارف عليه للعمل، مثل العمل لساعات محدودة في اليوم أو أيام محدودة في الأسبوع أو لأشهر محدودة في السنة، مثل: العمالة الموسمية.

**البعد الثاني:** يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للفوقة العاملة، مما يتربّط عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، ومن ثم فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها. وتعد ظاهرة البطالة المقمعة المثال الواضح على ذلك، وهي

تشير إلى الحالة التي يمكن فيها سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية بدون حدوث أي نقص يذكر في الناتج الكلى أو قد يزداد الناتج الكلى، وتكون إنتاجية العامل في الحالة الأولى صفرًا أو تقترب منه، وفي الحالة الثانية تكون سالبة. وتنتشر ظاهرة البطالة المقنعة في الدول النامية في قطاع الخدمات الحكومية، وكذلك في كل من القطاع الزراعي والقطاعات الهاشمية.

## 8 - 2 : قياس البطالة

يُعد حجم البطالة أو عدد المتعاطفين في دولة ما مؤشرًا ضعيفاً للخطورة النسبية لمشكلة البطالة، ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى "معدل البطالة". ومثلاً حدث أن تمت التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمي والعلمي، فإنه يتبع التفرقة بين مقاييس للبطالة، هما المقاييس الرسمي والمقاييس العلمي لها.

**8-1-2: المقاييس الرسمي للبطالة:** يُقاس معدل البطالة وفقاً لهذا المقاييس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلى للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة، أي أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قدرة العمل}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، أي أن:

$$\text{قدرة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}.$$

ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى الملاحظات الآتية:

**أولاً: تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم أوجه الاختلافات فيما يلي:**

- (1) الفئة العمرية المحددة لقوه العمل، وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادياً.
- (2) الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا، حتى يحسب الفرد متعطلأً.
- (3) كيفية التعامل إحصائياً مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعملة الموسمية أو المؤقتة.
- (4) تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة؛ حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسوح العمل كعينات، ودول أخرى، تلجم إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانت البطالة المقدمة للعاطلين.

**ثانياً: أن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:**

- (1) عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك بسبب عدم وجود إعانت بطالة تحفز الأفراد المتعاطفين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية، وعدم توافر المعلومات والبيانات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة، من ناحية أخرى.
- (2) الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. ولا تدخل أنشطة هذا

الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية، ومن ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها.

(3) عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم (Informal Sector) في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي، وما شابه ذلك، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

**ثالثاً: يؤخذ على هذا المقياس الرسمي للبطالة أنه يركز على البطالة الصريحة (السافرة) - فقط - ويهمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة للبطالة. كما لا يأخذ في حسابه الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه.**

ورغم تلك المآخذ على هذا المقياس إلا أنه يتميز بالبساطة والسهولة في حسابه، كما أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشاراً، الذي تأخذ به الدول كافة وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة.

**8 - 2 - 2: المقياس العلمي للبطالة:** وفقاً لهذا المقياس، فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معدلاً للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي. بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوّة العمل و/أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حدٍ أدنى معين يطلق عليه **الإنتاجية المتوسطة المحتملة**، وتُعرف بأنها أعلى متوسط لإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع.

وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار ول يكن 5% مثلاً.

$$\therefore \text{معدل البطالة (م ب) } = 1 - \frac{\text{الإناجية المتوسطة الفعلية (ج ف)}}{\text{الإناجية المتوسطة المحتملة (ج م)}}$$

**حجم البطالة** = معدل البطالة × قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي

وهذا المقاييس يأخذ في حسبانه كل أنواع البطالة في المجتمع سواء كانت بطالة سافرة أو جزئية أو مقنعة وغيرها، أو بمعنى آخر كل من البطالة الصريحة (السافرة) والبطالة غير الصريحة.

**٤- حجم البطالة غير الصريحة**

- = حجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي - حجم البطالة الصريحة (السافرة).
- = حجم البطالة غير الصريحة
- = حجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي - حجم البطالة الصريحة (السافرة).

8 - أنواع البطالة 3:

تأخذ البطلة أشكالاً متعددة وفقاً لمسبباتها، مما يتربّط عليه اختلاف إجراءات مواجهتها، ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للبطلة، هما البطلة المسافرة والبطلة المقنعة.

**أولاً: البطالة السافرة (الصريحة):** تمثل في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، ويمكن التمييز بين نوعين للبطالة السافرة هما: البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية.

**(1) البطالة الإجبارية:** يتمثل هذا النوع في البطالة السافرة أي الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، ويبحثون عنه ولا يجدون فرصاً للعمل في ظل الأجور السائدة. **ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية، وفقاً للأسباب المؤدية إلى كل منها وهي:**

**أ - البطالة الاحتകاكية (Frictional Unemployment):** تشير البطالة الاحتکاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ويبحثون عن وظيفة مناسبة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من السابقة عليها علماً بأن هناك وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف وأماكن وجودها، هذا في الوقت الذي يحاول فيه أصحاب الأعمال البحث عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم أو لشغل الوظائف المترتبة على توسيع المنشآت الخاصة بهم، وبالتالي، تنشأ بسبب قصور المعلومات في سوق العمل.

ومن أهم العوامل التي تؤثر في طول مدة البحث عن الوظيفة، ومن ثم حجم البطالة الاحتکاكية ومدتها: مدخلات العامل أو إمكانية الاقتراض، وإعانات البطالة، وتكلفة البحث عن الوظيفة، حيث كلما توافر لدى العاطلين مدخلات أو إمكانية الاقتراض، وكانت الحكومة تقدم إعانات لهم، وانخفضت تكلفة البحث عن الوظيفة، كان العامل أقدر على مواجهة أعباء البطالة لفترة أطول، ومن ثم تطول فترة البحث عن الوظيفة، والعكس صحيح.

يتضح من ذلك، أن البطالة الاحتکاكية تمثل بطالة مؤقتة واختيارية تتوقف فترتها عموماً على مدى توافر المعلومات في سوق العمل. وجدير بالذكر هنا،

أن البطالة الاحتകاية ليست مؤقتة وليست اختيارية بالنسبة للظروف السائدة في الدول النامية، مثل: مصر وإنما هي بطالة مزمنة وإجبارية نظراً لاستمرارها لفترات زمنية طويلة.

**وتعالج البطالة الاحتکاية** من خلال تحسين شبكة المعلومات الخاصة بسوق العمل والمتحركة لكل من العمال ورجال الأعمال.

**ب - البطالة الهيكلية (Structural Unemployment)**: تظهر البطالة الهيكلية بسبب عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين ومتطلبات الوظائف الشاغرة. وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة لعل أهمها:

**1- التغيرات في هيكل الطلب**، المصاحبة للنمو الاقتصادي وزيادة الدخول الحقيقة للأفراد وزيادة الطلب على السلع الكمالية والحديثة وتراجعه على السلع التقليدية أو زراعته بمعدل أقل، مما يتربّط عليه تراجع الطلب على العمالة في مجال إنتاج السلع التقليدية، وبالتالي الاستغناء عن عدد من العاملين في إنتاج هذه السلع، ولا يمكن استيعابها في إنتاج السلع الحديثة والكمالية.

**2- التقدم الفني**، واستخدام فنون إنتاجية حديثة مكثفة لرأس المال وموفرة للعمالة، فضلاً عن إدخال سلع جديدة. ويترتب على ذلك الاستغناء عن عدد من العاملين في مجال الفنون الإنتاجية والسلع القديمة، وهؤلاء العمال المستغنى عنهم ليس لديهم القدرة على الالتحاق بالوظائف التي استحدثتها التقدّم التقني. ويطبق على هذه البطالة الهيكلية في بعض الأحيان **البطالة التقنية (Technical Unemployment)**، وهي ناجمة عن عدم الإلمام بالتقدّم التقني الحديث.

**3- التغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغار السن والإإناث في القوة العاملة**، وهي فئات قليلة الخبرة تزداد مع النمو السكاني، مما يتربّط عليه

زيادة البطالة الهيكلية بين تلك الفئات لعدم توافر الخبرات والمؤهلات الالزمة لديهم لشغل الوظائف الشاغرة.

**وعلاج البطالة الهيكلية**، يتم من خلال إعادة التدريب والتأهيل للأفراد العاطلين ويطلب هذا الأمر مزيداً من الموارد والوقت الكافي لذلك.

**(ج) البطالة الدورية (Cyclical Unemployment)**: وتظهر بسبب التقلبات في النشاط الاقتصادي التي تتعرض له خاصة الاقتصاديات الحرة، حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود، ذلك أنه عندما ينخفض الطلب الكلى على السلع والخدمات، يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال.

وتعالج البطالة الدورية من خلال إتباع سياسات اقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلى من خلال تشجيع زيادة كل من الاستثمار وال الصادرات والإإنفاق الحكومي و/أو إنفاص كل من الواردات والضرائب.

**(د) البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment)** : تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، مثل النشاط الزراعي، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل، ويواجه قطاع السياحة أيضاً هذه المشكلة في فترات انخفاض الإقبال السياحي.

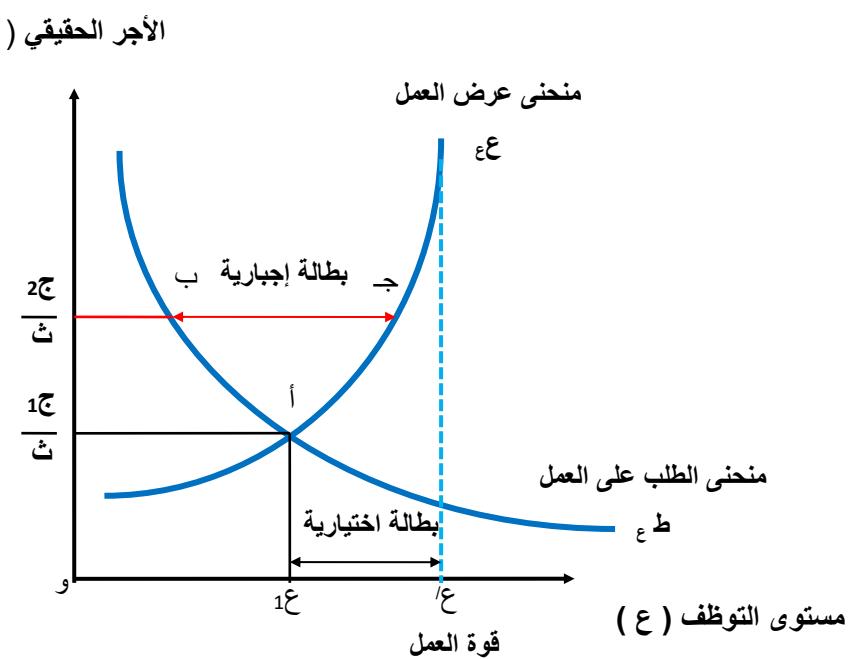
يلاحظ وجود تشابه بين **البطالة الدورية والبطالة الموسمية** في أن السبب في كل منها يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة، إلا أن البطالة الدورية ترجع إلى انخفاض الطلب الكلى، بينما يتمثل سبب البطالة الموسمية في انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة، وفي قطاعات محددة، ومن ثم تكون أكثر انتظاماً، ويمكن توقعها خلال أوقات معينة في السنة.

ويمكن الحد من البطالة الموسمية عن طريق إيجاد أعمال معينة يمكن للأفراد ممارستها، مثل اشتغال المزارعين بالأعمال العامة المتعلقة بالبنية الأساسية في فترات نقص الطلب على العمل في النشاط الزراعي، هذا فضلاً عن تنويع المنتج الزراعي بدرجة أكبر مع التوسع في الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالزراعة في تلك المناطق.

(2) **البطالة الاختيارية (Voluntary Unemployment)** : يتمثل هذا النوع من البطالة في الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أو المتاحة رغم توافر فرص عمل لهم مثل: الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة وبعض المسؤولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجر أقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع.

ويمكن توضيح البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية بيانياً كما في الشكل رقم ( 8 - 1).

$\frac{ج}{ث}$



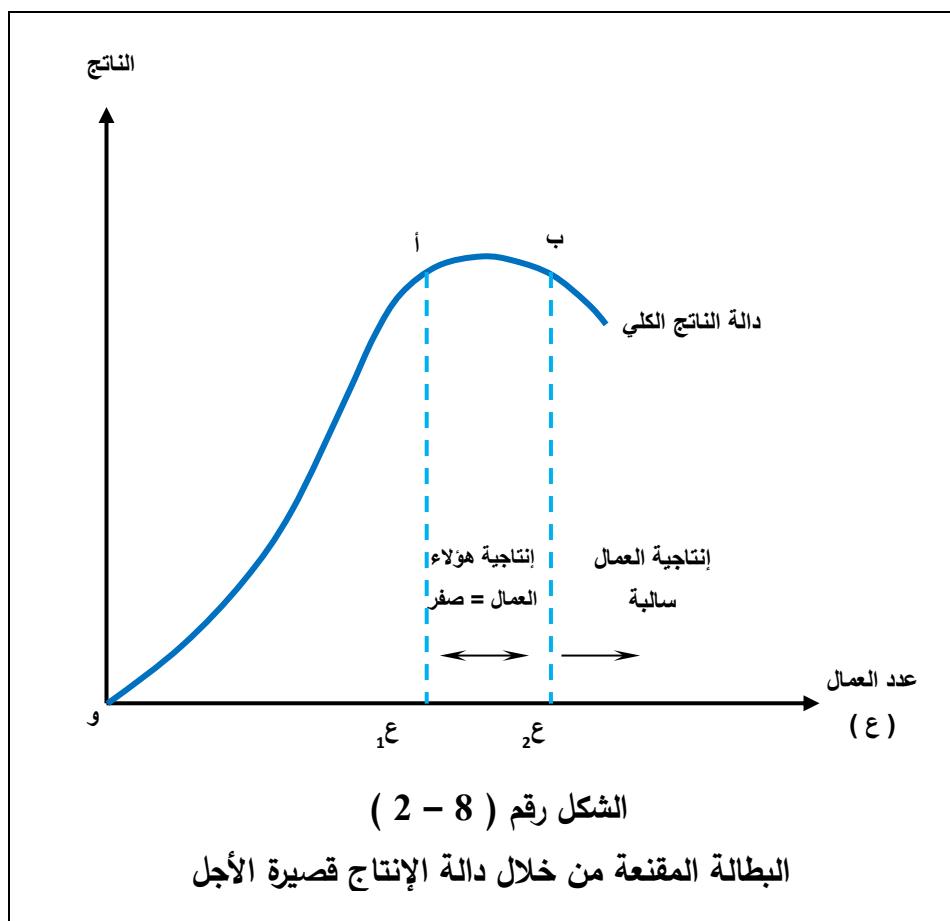
الشكل رقم ( 1 - 8 )

### البطالة الإجبارية والبطالة اختيارية

ثانياً: **البطالة المقنعة (Disguised Unemployment)**: تمثل البطالة

المقنعة في وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي، كما قد يترتب على توظيفهم نقص الناتج الكلى، وبالتالي، تكون إنتاجياتهم الحدية في الحالة الأولى صفرًا وسائلبة في الحالة الثانية، أي أنهم في حالة عمالة ظاهرياً فقط. ويمكن توضيح ظاهرة البطالة المقنعة هذه من خلال دالة الإنتاج في الأجل القصير، كما هو موضح في الشكل رقم

( 2 - 8 ).



**يلاحظ من هذا الشكل**, أنه مع زيادة وحدات عنصر العمل وفي ظل ثبات عوامل الإنتاج الأخرى أو زيتها بمعدل أقل يزداد الناتج الكلي في البداية بمعدل متزايد، ثم بعد ذلك يزيد بمعدل متناقص حتى يصل الناتج الكلي إلى أقصاه عند مستوى التوظيف ( $U_1$ ), وبعد هذا المستوى فإن أي زيادة في عدد العمال لا تضيف إلى الناتج الكلي أي شيء، وبالتالي تكون إنتاجية العمال الإضافيين مساوية للصفر وذلك خلال المسافة (أب) على دالة الإنتاج أي فيما بين عدد العمال ( $U_1 - U_2$ ) وأي زيادة في عدد العمال عن ذلك يقل الناتج الكلي، ولذا تكون الإنتاجية الحدية للعمال الإضافيين بعد ( $U_2$ ) سالبة وسحب

هؤلاء العمال يتربّع عليه زيادة الناتج الكلي، ولذا تمثل البطالة المقنعة في العمال الذين يعملون ولكن إنتاجيتهم صفر خلال المسافة (أب) أو سالبة فيما بعد النقطة (ب) على دالة الناتج الكلي.

وتزداد البطالة المقنعة في البلاد النامية في القطاع الزراعي بسبب الزيادة السكانية في الريف ونظام العائلة الممتدة فيه، وكذلك في قطاع الخدمات الحكومية لأسباب اجتماعية وسياسية مثل سياسة تعيين الخريجين.

وتعتبر ظاهرة البطالة المقنعة من أصعب أنواع البطالة من حيث التعامل معها أو علاجها، وذلك أنه لا سبيل لعلاجها إلا بخلق مجالات جديدة للإنتاج يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل في الأعمال المنتجة، وذلك من خلال إجراء تغيير في بنية الاقتصاد القومي والتنوع في هيكله الإنتاجي.

## ٨ - ٤: آثار البطالة

يترتب على البطالة عديد من الآثار السلبية سواء على مستوى الأفراد العاطلين أو على مستوى المجتمع ككل، ولعل أهم هذه الآثار يتمثل فيما يلي:

(١) **الآثار الاقتصادية:** يترتب على البطالة إهدار لجزء من موارد المجتمع، ومن ثم انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يسهم به هؤلاء العاطلين، فضلاً عن أن زيادة حجم البطالة بالمجتمع يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدون أن تقابلها زيادة ملموسة في العرض الكلي منها، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وهذا الأمر بدوره يعوق عمليات التنمية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي. كما يترتب على البطالة زيادة حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة لانخفاض الدخول، فضلاً عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات البطالة أو الدعم لتوفير الضروريات لهؤلاء العاطلين.

(2) الآثار الاجتماعية: يشعر المتعطلون باليأس والإحباط وعدم الانتماء، مما يتربّ عليه عديد من الانحرافات الاجتماعية والأخلاقية وارتفاع معدلات الجريمة مثل: القتل والسرقة وخاصة في حالة الدول النامية التي لا تقدم إعانات بطاله للعاطلين خلال فترة تعطّلهم، بالإضافة إلى فقدان العاطلين للخبرات والمعرفة التي اكتسبوها خلال فترة التعليم والتدريب أو الخبرة من الأعمال السابقة وبخاصة في حالة استمرار التعطل لفترة زمنية طويلة. كما أنها تؤدي إلى مزيد من الاختلال في توزيع الثروات فيما بين الأفراد، ومن ثم زيادة حدة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع.

(3) الآثار السياسية: يتربّ على انتشار البطالة وتزايدتها في أي مجتمع تهديداً لاستقراره السياسي والاجتماعي، وخاصة عندما تطول فترة التعطل، مما يساعد على انخراط المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل والحياة الكريمة. وتوجد علاقة طردية مشاهدة بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى الإرهاب والانقلابات السياسية كما هو مشاهد حالياً في عديد من الدول النامية.

## 8 - 5: الخلاصة

- **تعرف البطالة وفقاً للمفهوم الرسمي**، بأنها تتمثل في الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، والباحثين عنه، ولا يجدون فرصة عمل في ظل الأجور السائدة. ووفقاً لذلك يقتضى أن تتوافر ثلاثة معايير كي يعد الفرد عاطلاً هـ: أن يكون الفرد بدون عمل، أن يكون الفرد متاحاً للعمل، أن يكون الفرد باحثاً عن عمل. **ومن أهم الانتقادات التي توجه إلى هذا المفهوم أنه:** لا يأخذ في حسابه كلاً من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية. ولا يربط بين مستوى العمل ومستوى الإنتاجية. ولا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون

ويبحثون عن عمل. ويتجاهل الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير م مشروعة.

**▪ تعرف البطالة وفقاً للمفهوم العلمي**، بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداماً كاملاً و/أو أمثلاً، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدنى مستوى رفاهية أفراد المجتمع بما كان يمكن الوصول إليه. **ولذا فإنه يمكن التمييز بين بعدين للبطالة هما:** عدم الاستخدام الكامل لقوة العاملة، ويتمثل ذلك في حالة البطالة السافرة والبطالة الجزئية، وعدم الاستخدام الأمثل لقوة العاملة ويتمثل ذلك في حالة البطالة المقنعة.

**▪ تقاس البطالة وفقاً للمقياس الرسمي من خلال المعادلة التالية:**

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قدرة العمل}} \times 100$$

**▪ وفقاً للمقياس العلمي**، فإن البطالة تظهر في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل؛ ولذا يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وتتقاس البطالة وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة (م ب) } = 1 - \frac{\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية (ج ف)}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة (ج م)}}$$

**▪ حجم البطالة** = معدل البطالة بالمفهوم العلمي × قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي.

**▪ البطالة الاحتاكية**، وتكون خلال فترة البحث عن وظيفة، وتتشاءأ بسبب قصور المعلومات في سوق العمل، ولذا فإنها تعالج من خلال تحسين المعلومات بسوق العمل.

**▪ البطالة الهيكيلية**، تظهر بسبب عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين ومتطلبات الوظائف الشاغرة، ويرجع ذلك بدوره إلى عدد من الأسباب أهمها: التغيرات في

هيكل الطلب المصاحب للنمو الاقتصادي، التقدم الفني واستخدام فنون إنتاجية حديثة مكثفة لرأس المال، زيادة نسبة صغار السن والإلتحاق في القوة العاملة. وتعالج من خلال إعادة تأهيل وتدريب المتعطلين.

- **البطالة الدورية**، تنشأ بسبب التقلبات في النشاط الاقتصادي، حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود بسبب انخفاض الطلب الكلى.
- **البطالة الموسمية**، تنشأ بسبب قصور الطلب على العمال في موسم معينة، مثل تراجع الطلب على العمال الزراعيين في خلاف مواسم الزراعة والمحاصد.
- **البطالة المقنعة**، تتمثل في الأفراد الذين يعملون ولكن تكون إنتاجياتهم صفراً أو سالبة أي أنهم يكونون في حالة عماله ظاهرياً فقط، وتنتشر في الدول النامية في القطاع الزراعي بسبب الزيادة السكانية ونظام العائلة الممتدة فيه، وقطاع الخدمات الحكومية لأسباب اجتماعية وسياسية.
- **يترب على البطالة عديد من الآثار السلبية**، سواء على مستوى الأفراد العاطلين أو على مستوى المجتمع ككل، سواء كانت آثاراً اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

## 8 - 6: نماذج الأسئلة

س 1: وضع إذا كانت العبارات التالية صواب أم خطأ بإيجاز:

- 1 - يوجه إلى مفهوم البطالة عديد من الانتقادات.
- 2 - لا تختلف البطالة الموسمية عن البطالة الدورية.
- 3 - يترب على عدم توافر المعلومات في سوق العمل ظهور البطالة الاحتkaكية.
- 4 - لا تختلف البطالة الهيكالية عن البطالة الاحتkaكية.

- 5 - يتطلب المفهوم الرسمي للبطالة توافر شروط معينة في المتعطلين.
- 6 - لا تختلف البطالة المقنعة عن البطالة الجزئية.
- 7 - لا يختلف المفهوم الرسمي عن المفهوم العلمي للبطالة.
- 8 - تظهر البطالة في المجتمع وفقاً للمفهوم العلمي عندما يكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج المحتمل.
- 9 - يتضمن المقياس الرسمي للبطالة كل من البطالة الصريحة وغير الصريحة.
- 10 - عادة يكون معدل وحجم البطالة وفقاً للمقياس العلمي أكبر منه وفقاً للمقياس الرسمي.

## س2: وضح بيانياً مع كتابة البيانات الكاملة على الرسم فقط:

- 1 - ظاهرة البطالة المقنعة.
- 2 - البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية في سوق العمل.

## س3: التمارين:

تمرين ( 1 ) إذا أتيحت لك البيانات التالية عن اقتصاد ما في أحد السنوات:

عدد العاملين = 20 مليون عامل

عدد العاطلين = 5 مليون عامل

معدل البطالة الطبيعي = 5%

الإنتاجية المتوسطة الفعلية = 0.7 من الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

المطلوب:

- 1 - تحديد قوة العمل وفقاً للمفهوم الرسمي.
- 2 - تحديد قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي.
- 3 - تحديد معدل البطالة وفقاً للمفهوم الرسمي.
- 4 - تحديد معدل وحجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.

**تمرين ( 2 )** إذا كانت الإنتاجية المتوسطة الفعلية تعادل 60% من الإنتاجية المتوسطة المحتملة، والمعدل الطبيعي للبطالة = 5%， وقوة العمل وفقاً للمفهوم الرسمي = 18 مليون عامل.

**المطلوب:**

- 1 - تحديد معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.
- 2 - تحديد حجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.

**تمرين ( 3 )** إذا أتيحت لك البيانات التالية عن اقتصاد ما في أحد السنوات:

عدد العاملين = 32 مليون عامل.

عدد العاطلين = 3 مليون عامل.

معدل البطالة الطبيعي = 4%.

الإنتاجية المتوسطة الفعلية = 75% من الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

**المطلوب:**

- 1 - تحديد قوة العمل وفقاً للمفهوم الرسمي.
- 2 - تحديد قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمي.
- 3 - تحديد معدل البطالة وفقاً للمفهوم الرسمي.
- 4 - تحديد معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.
- 5 - تحديد حجم البطالة وفقاً للمفهوم العلمي.
- 6 - تحديد حجم كل من البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة.

## الفصل التاسع

# النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يهدف هذا الفصل إلى إلمام الدارس بالخصائص والسمات التي تتتصف بها الدول المختلفة وتخالف بها عن الدول المتقدمة سواء كانت هذه الخصائص اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وكذلك معرفته بمفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاختلاف فيما بين المفهومين، هذا فضلاً عن معرفته بمفهوم التنمية الاقتصادية بصورته التقليدية، والتنمية البشرية، والتنمية المستدامة، وأهم الاختلافات بين تلك المفاهيم. ويتم ذلك من خلال دراسة خصائص التخلف سواء الخصائص الاقتصادية أو الخصائص الاجتماعية، وكل من مفهوم النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية، والتنمية المستدامة. **وبالتالي فإنه في نهاية هذا الفصل يتوقع أن يكون الدارس قادرًا على أن:**

- 1 - يُحدد أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي تميز الدول المختلفة عن الدول المتقدمة.
- 2 - يُحدد المقصود بكل من مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية والاختلاف بين المفهومين.
- 3 - يُفرق بين مفهوم التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية.
- 4 - يُفرق بين مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم التنمية المستدامة.

**وفقاً لذلك فإن هذا الفصل يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:**

- ❖ خصائص التخلف.
  - ❖ مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- هذا فضلاً عن، الخلاصة ونماذج الأسئلة.

## ٩ - ١: خصائص التخلف

رغم تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول النامية، إلا أنها تشتهر في مجموعة من الخصائص العامة تميزها عن الدول المتقدمة. وتنقسم هذه الخصائص إلى مجموعتين من الخصائص هما: **الخصائص الاقتصادية، والخصائص الاجتماعية.**

**١-١: الخصائص الاقتصادية للتخلف:** تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

(١) **انخفاض مستويات المعيشة:** يعني معظم السكان في الدول النامية من انخفاض كبير في مستويات المعيشة مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة اقتصادياً، ويمكن قياس انخفاض مستويات المعيشة كمياً في الدول النامية من خلال ثلاثة معايير تتمثل في:

(أ) **انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي:** حيث يوجد تفاوت كبير في مستويات الدخول فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة، إذ أنه في عام 2003 بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل في مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع 1505 دولار، بينما بلغ في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط حوالي 26710 دولار، وفي الدول ذات الدخل المنخفض حوالي 430 دولار. أي أن متوسط دخل الفرد في الدول ذات الدخل المرتفع يعادل حوالي 18 ضعف متوسط دخل الفرد في الدول متوسطة الدخل، وحوالي 26 ضعف متوسط دخل الفرد في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض.

(ب) **انخفاض معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي:** لا تعاني الدول النامية من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فحسب، بل يمتد ذلك - أيضاً - إلى انخفاض متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي، مما

يؤدى إلى استمرار بل وزيادة حدة الفجوة الداخلية فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة مع مرور الزمن. حيث أن الدول ذات الدخل المرتفع حققت معدل نمو في نصيب الفرد من الدخل القومي 1.8% في المتوسط سنويًا خلال الفترة (1990 - 2001)، بينما كان معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول ذات الدخل المنخفض 1.4% في المتوسط سنويًا خلال تلك الفترة. وقد حقق الاقتصاد المصري معدل نمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي قدر بحوالي 3.1% في المتوسط سنويًا خلال العقود الأربع الماضية.

وبالتالي، فإن الفجوة الداخلية بين الدول المتقدمة والدول النامية تزداد اتساعاً بمرور الوقت، ففي عام 1981 وفقاً للبيانات الصادرة من الأمم المتحدة أن الفجوة الداخلية بين الدول المتقدمة والدول النامية كمجموعة - متوسطة ومنخفضة الدخل - كانت (14 - 1). ووفقاً لبيانات عام 1993 بلغت الفجوة الداخلية بين الدول المتقدمة والدول النامية كمجموعة (21 : 1)، وقد بلغت هذه الفجوة في عام 2001 حوالي (27.6 : 1)، أي أن متوسط نصيب الفرد في الدول المتقدمة يعادل حوالي 27.6، 21، 14 ضعف متوسط دخل الفرد في الدول النامية كمجموعة في السنوات الثلاثة سالفة الذكر على التوالي.

**يتضح مما سبق**، زيادة حدة كل من الفجوة الداخلية وفجوة التخلف فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية بصورة مستمرة، حيث يزداد الفرق في متوسط الدخول بين المجموعتين من الدول بمرور الوقت.

**( ج ) سوء توزيع الدخل القومي:** يقصد بسوء توزيع الدخل في المجتمع أن نسبة صغيرة من أفراد المجتمع تستحوذ على الجانب الأكبر من الدخل، بينما توزع نسبة صغيرة من الدخل على السواد الأعظم من أفراد هذا المجتمع، مما يعني وجود فجوة كبيرة بين دخول الأغنياء ودخول الفقراء داخل المجتمع الواحد.

وعلى الرغم من أن معظم دول العالم يوجد بها درجة من عدم العدالة، إلا أن هذه الظاهرة أوضحت ما تكون في الدول النامية.

**( 2 ) الاعتماد الشديد على النشاط الزراعي:** تعتمد معظم الدول النامية على النشاط الزراعي كمصدر أساسي في توليد الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب الجزء الأكبر من العمالة، حيث يشكل الناتج المحلي المتولد في القطاع الزراعي حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية بصفة عامة، كما يستوعب القطاع الزراعي ما يفوق 50% من القوة العاملة في هذه الدول. فوفقاً لبيانات عام 1993 مثل الناتج الزراعي حوالي 37% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية منخفضة الدخل، 12% في الدول النامية متوسطة الدخل، في مقابل 63% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة. ففي مصر تسهم الزراعة بنحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي وكل من الصناعة والخدمات بحوالي 33%， 50% على التوالي. وتستوعب القطاعات الثلاثة على الترتيب حوالي 31%， 19%， 50% من القوة العاملة المصرية.

**( 3 ) انخفاض إنتاجية عنصر العمل:** تعاني الدول النامية من انخفاض كبير في الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة. وتقاس إنتاجية عنصر العمل بخارج قسمة الناتج الكلي على عدد الأفراد العاملين من بين قوة العمل. فوفقاً لبيانات عام 2002 كان متوسط إنتاجية العامل في الدول المتقدمة حوالي 59 ألف دولار، في حين كان متوسط إنتاجية العامل في الدول النامية حوالي 3.2 ألف دولار. أي أن متوسط إنتاجية العامل في الدول المتقدمة يعادل 18.4 ضعف متوسط إنتاجية العامل في الدول النامية ككل<sup>( 1 )</sup>. **ويرجع**

<sup>( 1 )</sup> يرجع في ذلك إلى:

– World Bank, (2011), World Development Indicators, Various Pages.

## انخفاض إنتاجية عنصر العمل في الدول النامية إلى عديد من العوامل لعل أهمها:

- **انخفاض متوسط نصيب الفرد من رأس المال العيني:** بسبب الندرة النسبية لعنصر رأس المال، وبالتالي انخفاض نصيب العامل من رأس المال المستخدم في العمليات الإنتاجية، مما يحد من قدرته الإنتاجية.
- **قصور الخبرات الإدارية والتنظيمية:** تعاني معظم الدول النامية من نقص شديد في الخبرات الإدارية والتنظيمية، مما يحد من كفاءة الاستثمارات المستخدمة.
- **الاعتماد المتزايد على النشاط الزراعي:** حيث تعتمد الدول النامية بصورة كبيرة على النشاط الزراعي كمصدر أساسي في توليد الناتج وفي استيعاب الجزء الأكبر من العمالة، وعادة ما تكون إنتاجية العامل في النشاط الزراعي أقل بكثير مقارنة بنظيره في القطاعات الأخرى.
- **انخفاض مستوى التعليم والتدريب أو ما يسمى برأس المال البشري:** وهو يتمثل في رصيد الاقتصاد القومي من كفاءات إدارية وتنظيمية وقدرات قيادية، فضلاً عن العمالة الماهرة والمدرية. وانخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية، وضعف إمكانيات التدريب تحد من توافر هذه الكفاءات والخبرات والعمالة المدرية والماهرة، ويمارس ذلك أثراً سلبياً على مستوى الإنتاجية.
- **انخفاض المستوى الصحي وال الغذائي:** ويعزى ذلك إلى انخفاض مستويات المعيشة الناتج عن انخفاض مستويات الدخول، ويترتب على ذلك انخفاض مقدرة الفرد الجسمانية والذهنية في القيام بوظيفته قياماً مرضياً، حيث أن هناك ارتباطاً قوياً بين الحالة الصحية للشخص وإنتاجيته.

( ٤ ) ارتفاع معدلات البطالة: تكمن المشكلة في الدول النامية في زيادة حجم البطالة ومعدلها وآثارها السلبية على الناتج القومي مع إهار جزء متزايد من رأس المال البشري، فضلاً عن الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية لها. **وتتمثل البطالة في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.**

وهناك اختلافاً واضحاً بين شكل البطالة وأسبابها في كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

**ففيما يتعلق بالبطالة في الدول المتقدمة:** فإنها عادة تكون بطالة سافرة أو صريحة (Open Unemployment) تحدث لفترة زمنية معينة، ويحدث هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة لعدة أسباب، لعل أهمها: التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، التقدم التكنولوجي، السياسات الاقتصادية، التي تتبعها بعض الدول لمعالجة موجات التضخم.

**بينما البطالة في الدول النامية:** تتميز بأنها بطالة هيكلية تنشأ بسبب عدم التناسب بين عنصر العمل وبقي عناصر الإنتاج الأخرى، وتأخذ البطالة شكلين هما، **البطالة السافرة:** التي تنشأ بسبب عدم توفر فرص العمل الكافية لاستيعاب فائض عرض العمل في كافة القطاعات في ظل الزيادة المستمرة في السكان بهذه الدول، مما يزيد من عرض قوة العمل. **والبطالة المقنعة** (**Disguised Unemployment**): وتتوارد عندما يكون هناك أعداداً من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي، وبالتالي تكون إنتاجيتهم الحدية مساوية للصفر.

( ٥ ) **التبغية الاقتصادية للخارج:** تُعد التبغية الاقتصادية للخارج من أهم مظاهر التخلف في الدول النامية، بل يرى بعض الاقتصاديين أنها تمثل أحد الأسباب الأساسية لظاهرة التخلف في هذه الدول، وقد تولدت التبغية الاقتصادية بفعل النمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ثم بعد ذلك بفعل الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية. وتحصلت مجمل آثار التبغية في الدول النامية للعالم الاقتصادي المتقدم في أن الدول النامية لا تملك مصادرها الاقتصادية. وتأخذ التبغية الاقتصادية ثلاثة أشكال أساسية وهي: التبغية التجارية، والتبغية المالية، والتبغية التكنولوجية، وسوف نعرض بإيجاز لهذه الأنواع الثلاثة كما يلي (١).

**أ - التبغية التجارية:** وترجع التبغية التجارية تاريخياً إلى الاستعمار الذي ربط عدداً من الدول النامية ليس سياسياً فقط، بل اقتصادياً أيضاً باقتصادات الدول الاستعمارية، حيث وجه النشاط الإنتاجي في المستعمرات لكي تكون بمثابة مزارع لإنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة بالدولة الاستعمارية، كما تكون هذه الدول بمثابة سوق لتصريف الإنتاج الصناعي المتزايد في الدول الاستعمارية.

وقد ترتب على ذلك تغير الهيكل الاقتصادي في الدول النامية متزدة شكل تخصص شديد في عدد قليل من المواد الأولية، والاعتماد الكبير على الدول المتقدمة في استيراد المنتجات الصناعية، نظراً لصعوبة قيام صناعة وطنية تستطيع منافسة هذه المنتجات المستوردة خاصة في ظل وجود حرية التجارة الخارجية، وقد تعمقت التبغية التجارية بالاعتماد الشديد على تصدير عدد محدود

---

(١) لمزيد من التفصيل يرجع في ذلك إلى:

- د. صبحي تادرس قريضة، د. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، مرجع سابق، ص ص 27 - 33.  
- د. محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص ص 33 - 40.

من المنتجات الأولية إلى أسواق الدول المتقدمة مقابل ما تحتاجه من منتجاتها الصناعية. وعندما استقلت الدول النامية سياسياً بعد الحرب العالمية الثانية الواحدة تلو الأخرى، حاولت هذه الدول التحرر من سيطرة التبعية الاقتصادية للخارج من خلال تنفيذ برامج تنموية طموحة بها، وبالرغم مما بذلته هذه الدول من جهد إإنمائي في هذا السبيل، إلا أنها مازالت علاقات التبعية التجارية وغيرها من صور التبعية الأخرى قائمة وذلك بفعل الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية وغيرها.

ويستخدم الاقتصاديون عدداً من المؤشرات التي توضح مدى حدة التبعية التجارية وتطورها عبر الزمن، ومن هذه المؤشرات:

$$(1) \text{ مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وكلما ارتفعت النسبة في مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في دولة ما، ازداد تأثر الاقتصاد بالتغييرات في ظروف التجارة الخارجية. ويجدر الذكر أن ارتفاع نسبة مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي لا يعد دليلاً قاطعاً على تبعية الاقتصاد للخارج، بل يجب أن يؤكد ذلك بمؤشرات أخرى، مثل مؤشر التركيز السمعي لل الصادرات والتركيز الجغرافي لل الصادرات، حيث أن:

$$(2) \text{ مؤشر التركيز السمعي لل الصادرات} = \frac{\text{صادرات السلعتين الرئيسيتين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100$$

$$(3) \text{ مؤشر التركيز الجغرافي لل الصادرات} = \frac{\text{الصادرات إلى أهم دولتين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100$$

وارتفاع مؤشر التركيز السمعي لل الصادرات إلى حد المغالاة، كما هو الحال في الدول النفطية التي تعتمد على صادرات البترول بصورة أساسية يعد دليلاً

حاسماً على وجود التبعية التجارية بها، حيث يرتفع هذا المؤشر إلى ما يفوق 95% بهذه الدول.

ويترتب على التبعية التجارية للخارج في الدول النامية نوعين من المخاطر يتعلق أولهما بالأجل القصير، وينصرف ثانيهما إلى المدى الطويل.

▪ **أما الخطر الأول:** فهو يتمثل في عدم استقرار أسواق المنتجات الأولية، وبالتالي أسعارها وبدورها حصيلة الصادرات في الدول النامية، مما يؤثر سلبياً على مستوى النشاط الاقتصادي بهذه الدول، وذلك لأن الصادرات تشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي بها. وبالتالي تتوقف مستويات الدخول والتشغيل والمعيشة بالدول النامية التي تعاني من التبعية التجارية على الظروف الاقتصادية في الدول الصناعية المتقدمة.

▪ **أما الخطر الثاني:** فهو يتمثل في تدهور معدلات التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية أو المنتجات الأولية، ويقاس ذلك وفقاً لعديد من المقاييس، ولعل أهمها:

$$\text{معدل التبادل الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

وكلما زادت قيمة هذه المقاييس عن 100 خلال فترة زمنية معينة، فإن هذا يدل أن ارتفاع أسعار الصادرات بنسبة تفوق ارتفاع أسعار الواردات، ومن ثم تحسن معدلات التبادل التجاري في صالح الدولة، والعكس صحيح. غير أن معظم الدول النامية تعاني من تدهور في معدلات التبادل التجاري باستمرار وذلك بسبب تراخي الطلب على المنتجات الأولية من قبل الدول الصناعية باستمرار، نتيجة للتقدم التكنولوجي ووجود البديل الصناعية، فضلاً عن انخفاض مرونة الطلب السعرية والداخلية على تلك المنتجات.

**ب - التبعية المالية:** وتعبر التبعية المالية في الدول النامية عن الوجه النقدي لتبعيتها التجارية، وتمثل نتيجة طبيعية لاختلال الهيكل الإنثاجي في اقتصادات الدول النامية، وقد اشتدت ظاهرة التبعية المالية في الدول النامية في السنوات الأخيرة نتيجة لازدياد حاجة هذه الدول إلى الاستدانة من الدول المتقدمة لتمويل العجز المستمر والمترافق في موازين مدفوعاتها. وقد ترتب على ذلك زيادة مديونيات الدول النامية، ومن ثم تزايد تبعيتها المالية للخارج، التي تقاس بزيادة عبء خدمة ديونها الخارجية، ويقاس عبء خدمة الديون الخارجية في أي دولة كما يلي:

$$\text{عبء خدمة الديون الخارجية في الدولة} = \frac{\text{أقساط الديون} + \text{الفوائد}}{\text{قيمة الصادرات}} \times 100$$

وقد ارتفع حجم الديون الخارجية وعبء خدمتها بدرجة ملحوظة في الدول النامية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، حتى وصلت هذه الديون إلى مرحلة خطيرة. فقد ازدادت الديون الخارجية في الدول النامية من حوالي 70 مليار دولار في بداية السبعينيات إلى حوالي تريليون دولار في منتصف الثمانينيات، واستمر الأمر كذلك إلى أن فاقت 2 تريليون دولار في عام 1995، وأصبح عبء خدمة هذه الديون يفوق 150% من صادرات الدول النامية، وقد كان أعلى من ذلك في بداية التسعينيات، حيث كان هذا العبء 175% من صادرات الدول النامية في عام 1990.

**ج - التبعية التكنولوجية:** تعد التبعية التكنولوجية من أخطر أشكال التبعية الاقتصادية في الدول النامية، ويمكن معرفة درجة تقدم الدولة تكنولوجياً من خلال معرفة صادرات الدولة من التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادراتها الصناعية، ففي عام 2000 كانت هذه النسبة في كل من أمريكا واليابان 34%， 28% على التوالي. وفي دول النمور الآسيوية مثل: تايوان ومالزيا وسنغافورة كانت هذه النسبة 39%， 59%， 63% على الترتيب، في حين كانت هذه النسبة في كل

من مصر ورواندا وسوريا صفر، 1% ، صفر على التوالي في نفس العام<sup>(١)</sup>. ويعكس ذلك مدى التخلف التكنولوجي في الدول النامية مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة، وسيطرة الدول المتقدمة على السوق الدولي للتكنولوجيا الحديثة.

وترجع خطورة التبعية التكنولوجية في أن عنصر التكنولوجيا يلعب دوراً كبيراً في تحديد مستوى التقدم الاقتصادي في المجتمع، وأن الدول النامية تستورد حوالي 90% من التكنولوجيا المحسدة في صورة سلع رأسمالية لازمة لتنميتها، وأنها تنتج منها محلياً 10% فقط في صورة معدات وألات بسيطة مكملة لها يستخدم معظمها في القطاع الزراعي التقليدي، كما أن الدول المتقدمة تحكر إنتاج وتصدير التكنولوجيا المتقدمة عادة من خلال الشركات متعددة الجنسيات.

**(٦) انخفاض كل من معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار:** تميز الدول النامية بصفة عامة بانخفاض مستوى الادخار، ويرجع هذا في المقام الأول إلى انخفاض مستويات الدخول. وبالنظر إلى معدلات الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ أن المدخرات مثلت نسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية منخفضة الدخل، مقارنة بحوالي 24% في الدول النامية متوسطة الدخل، 21% في الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع خلال عقد الثمانينيات. ووفقاً لبيانات عام 1993 بلغت هذه النسبة 10% بالنسبة للدول النامية منخفضة الدخل، 22% في الدول النامية متوسطة الدخل، في مقابل 20% في الدول مرتفعة الدخل. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن متوسط معدل الادخار المحلي في مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان حوالي 14.5% في المتوسط سنوياً خلال الفترة (1960-2014).

<sup>(١)</sup> البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام 2003، مرجع سابق، ص 240 ، 241

يتربّ على انخفاض معدلات الادخار في الدول النامية انخفاض معدلات الاستثمار الازمة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، وذلك لأنّ معدلات الاستثمار المتحققة في أي اقتصاد تعتمد على معدلات الادخار به، كما أنّ التراكم الرأسمالي يعتمد بدوره على معدلات الاستثمار المحققة في الاقتصاد، وكلّ هذا يؤدّي إلى انخفاض إنتاجية العمل وبدوره انخفاض مستويات الدخول، ومن ثمّ انخفاض معدلات الادخار وتذوّر الدول النامية فيما يسمى **حلقات الفقر المفرغة** التي تمثل أحد عوائق التنمية في الدول المتخلفة، وهي حلقات تلتقي فيها الأسباب مع النتائج.

## ٩-١-٢: الخصائص الاجتماعية للتخلّف:

وتشتمل أهمّها فيما يلي:

( ١ ) **ارتفاع معدلات النمو السكاني وارتفاع عبء الإعاقة:** يوضح التوزيع الجغرافي لسكان العالم أنّ نحو 84% من سكان العالم يقطنون الدول النامية التي تقع في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، 16% فقط من سكان العالم يعيشون في الدول المتقدمة، ويصل معدل الزيادة الطبيعية للسكان إلى نحو 1.8% سنويًا في الدول النامية، مقارنة بمعدل زيادة سكانية يتراوح ما بين (0.4% - 0.7%) سنويًا في الدول المتقدمة، ويرجع الاختلاف الرئيسي في معدلات الزيادة السكانية بين الدول المتقدمة والدول النامية إلى اختلاف معدلات المواليد. وتتراوح معدلات المواليد ما بين (30 - 50) في الألف سنويًا في الدول النامية، مقابل أقل من 20 في الألف سنويًا في الدول المتقدمة. ومن المتوقع انخفاض معدلات المواليد في الدول النامية مع زيادة درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فقد حققت الدول ذات النمو الاقتصادي السريع مثل: كوريا الجنوبية وتايوان انخفاضاً ملحوظاً في معدلات المواليد وصل إلى 24 ، 21 في الألف سنويًا في كلّ منها على التوالي، وعلى العكس من ذلك يلاحظ أنّ الفجوة في معدلات الوفيات ما بين الدول المتقدمة

والدول النامية، تتحفظ بسبب التقدم الصحي وحملات التطعيم المستمرة ضد الأمراض المنتوية وتحسين مستويات المعيشة والتعليم والمياه النظيفة، مما أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات بأكثر من 50% في أجزاء في آسيا وأمريكا اللاتينية وبأكثر من 30% في معظم الدول الأفريقية.

**وبالنسبة للتركيب العمري للسكان:** فقد ترتب على ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية ارتفاع نسبة الأطفال من السكان، ويترتب على ذلك ارتفاع عبء الإعالة في الدول النامية، **و يتم قياس عبء الإعالة كما يلي:**

$$\text{عبء الإعالة} = \frac{\text{مجموع الأفراد أقل من 15 سنة} + \text{مجموع الأفراد فوق 65 سنة}}{\text{مجموع السكان فوق 15 سنة وأقل من 65 سنة}} \%$$

وبالتالي، فإن عبء الإعالة يوضح نسبة الأفراد خارج نطاق سن العمل إلى الأفراد داخل نطاق سن العمل، أو ما يسمى بالسكان الناشطين اقتصادياً. ووفقاً لبيانات عام 2002 يصل عبء الإعالة في كل من الدول النامية متوسطة الدخل، والدول النامية منخفضة الدخل إلى حوالي 70%، على التوالي، في حين تكون هذه النسبة في الدول المتقدمة أقل من 50%. فعلى سبيل المثال كان عبء الإعالة في سويسرا 40% بينما كان في كل من مصر وسوريا وبنجلاديش 70%، 80% في الدول الثلاثة على التوالي<sup>(1)</sup>.

ويعنى ذلك أن القوة العاملة في الدول النامية تحمل ضعف العبء الذي تتحمله القوة العاملة في الدول المتقدمة، وذلك لتوفير وضمان الحاجات الأساسية من غذاء وكساء وتعليم ورعاية صحية، مما يعنى بالتأكيد وضع قيود خطيرة على عمليات التنمية داخل هذه الدول.

---

<sup>(1)</sup> يرجع في ذلك إلى:  
– World Bank, World Development Indicators, *op. cit.*, p. 38.

### ( 2 ) انخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات الأمية: يعني النظام التعليمي

في الدول النامية من عديد من المشكلات سواء الكمية أو النوعية، ولذا يعد انخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات الأمية من أهم العقبات التي تواجهه عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول. وذلك بالرغم من اهتمام الدول النامية بالتعليم بصورة كبيرة، وقد انعكس ذلك في ارتفاع الإنفاق على التعليم بهذه الدول، الذي يتراوح بين (20% - 30%) من ميزانية الدولة في عديد من الدول النامية. ورغم ارتفاع هذه النسب إذا ما قورنت باحتياجات الدول النامية من أوجه الإنفاق على السلع والخدمات الأخرى، إلا أن نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم لا يتعدى 13 دولار في المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، في مقابل 230 دولار في الدول المتقدمة، وهذا يعني أن نصيب الفرد في الدول المتقدمة من الإنفاق على التعليم في المتوسط يعادل 18 ضعف متوسط نصيب الفرد في الدول النامية. ناهيك عن الفروق الشاسعة في نوعية التعليم وكفاءة النظام التعليمي في المجموعتين من الدول.

ووفقاً لبيانات عام 2000 فقد كانت نسبة الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة 6% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت هذه النسبة في كل من الدول النامية ذات الدخل المتوسط والدول النامية ذات الدخل المنخفض 2.9%， 1.1% على التوالي، وقد كانت هذه النسبة في كل من مصر وسوريا وبنجلاديش وإثيوبيا 1.8%， 1.6%， 1.4% على الترتيب. وتعكس هذه النسب الفرق الكبير في نسبة الإنفاق على التعليم فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويزداد الفرق وضوحاً في حالة القيم المطلقة للإنفاق نظراً لضخامة مستويات الدخول في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية<sup>(1)</sup>.

(1) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام 2003، البنك الدولي، 2003، ص 70.

**أما عن ظاهرة الأمية:** فقد انخفضت نسبة الأمية في الدول النامية ككل من 60% من السكان في عام 1960 إلى 51% في عام 1980، ثم إلى حوالي 19.5%، 37% في كل من الدول النامية منخفضة الدخل والدول النامية مرتفعة الدخل في عام 2000. وقد كانت أعلى نسب الأمية خلال عقد الثمانينيات في أفريقيا 74% وكذلك في الدول العربية 73% وفي آسيا 47%， وفي أمريكا اللاتينية 24% في حين كانت هذه النسب لا تتعدي 1% في الدول المتقدمة، وتنتهي في الوقت الحاضر. وقد كانت نسبة الأمية في منتصف الثمانينيات حوالي 92%， 67% في كل من إثيوبيا والمغرب ومصر على الترتيب، وانخفضت في هذه الدول الثلاثة في عام 2000 إلى 37%， 51%， 45% على الترتيب<sup>(1)</sup>، وتعكس هذه الأرقام أنه بالرغم من الاهتمام بالتعليم في الدول النامية إلا أنه لازالت نسبة الأمية بها مرتفعة جداً. ناهيك عن أن نظام التعليم نفسه في هذه الدول لا يتماشى مع حاجات سوق العمل ومتطلبات عملية التنمية الاقتصادية بهذه الدول.

**( 3 ) تفشي ظاهرة الفساد:** يُعد الفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية لها جوانب متعددة، ويواجه كافة المجتمعات، خاصة في الدول النامية، ويتربّ على هذه الظاهرة عديد من الآثار السلبية على كافة جوانب الحياة في المجتمع. وأصبح الفساد يمثل قضية لها أهميتها المتزايدة لدى الحكومات المختلفة، بل والمؤسسات الدولية التي بدأت تتصدى لهذه الظاهرة بسبب زيادة حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترتبط آلاته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، مما يهدد مسيرة ومستقبل عمليات التنمية في الدول النامية. **ويعرف الفساد " بأنه يتمثل في التصرفات التي يتربّ عليها تحقيق مصالح ومنافع**

(1) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام 2000، مرجع سابق، ص 234 ، 235 .

وامتيازات خاصة على حساب المصالح العامة أو مصالح الآخرين أو مصالح الجهات التي يعمل بها هؤلاء الأفراد المستفيدون من هذه التصرفات". ويتبين من ذلك أن الدافع الأساسي للفساد هو تحقيق منافع وامتيازات خاصة أو تجنب تكاليف والتزامات.

وقد ارجع تقرير منظمة الشفافية العالمية ( 1999 ) ، انتشار الفساد في القطاع الحكومي بالدول النامية إلى ضعف المرتبات، وشعور المسؤولين بالحسانة ضد توجيهاتهما لهم أو التحقيق معهم. ولقد وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تتدرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي: إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق الكسب الخاص. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج الإطار القانوني. كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة، دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة

**ويترتب على الفساد عديد من الآثار السلبية لعل أهمها:** سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، إعاقة عملية التنمية، حيث يسهم الفساد في استمرار الدولة في دوامة التخلف والفقر، انخفاض الاستثمار وسوء توجيهه، عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، ضعف الشرعية السياسية. ويترتب على كل ذلك إعاقة عمليات الإصلاح والتقدير في الدول النامية واستمرارها في دائرة الفقر والتخلف.

## 9 - 2: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

**9-1: مفهوم النمو الاقتصادي:** يتمثل النمو الاقتصادي في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن، ووفقاً لذلك فإن النمو الاقتصادي يتضمن العناصر التالية:

أ - تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان، حيث أن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} - \text{معدل نمو السكان}$$

ب - أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقة وليس نقدية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في الدخل النقدي للفرد يفوق معدل التضخم، حيث أن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي} - \text{معدل}$$

التضخم

ج - أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل، وبالتالي فإن النمو العابر لا يمثل نمواً بالمفهوم الاقتصادي.

**وفقاً لذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:**

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقة وليس نقدية.
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

هذا ويتعين الإشارة في نهاية هذا التحليل إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية، أو

بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى. إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائياً دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.

## ٢-٢: مفهوم التنمية الاقتصادية: تمثل التنمية الاقتصادية في تحقيق

زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلاً عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

وفقاً لذلك فإن عملية التنمية تنطوي على العناصر التالية:

(أ) جميع ما انطوت عليه عملية النمو والتي تمثل في:

- ١- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
- ٢- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقة وليس نقدية.
- ٣- أن تقسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

(ب) عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية وتتمثل في:

١ - إجراء تغيرات في الهيكل والبنية الاقتصادية: فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، فبالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة يتعين الاهتمام بالصناعة، وبذلك يزيد الناتج المحلي ويتنوع الإنتاج في المجتمع، وتزداد فرص العمل وتتحرر الدولة تدريجياً من تبعيتها للعالم الخارجي.

٢ - تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل: تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيراً ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي، حيث بالرغم من أن عديد من الدول قد ينجح في تحقيق معدلات عالية للنمو، وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا

أن معظم تلك الزيادة كثيراً ما تستأثر بها الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة. أما في حالة التنمية الاقتصادية، فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء.

**3- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة:** حيث تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطى أولويات أكبر للسلع والخدمات الضرورية والأساسية وخاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة، كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية، فضلاً عن الخدمات الأساسية من تعليمية وصحية واجتماعية. كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية والمحليات، فإذا كانت السوق حرة، حيث يتحدد الإنتاج والاستهلاك بفعل قوى السوق لحصلت سلع الأغنياء على النصيب الأكبر وقل الإقبال على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها الفقراء.

**4- مفهوم التنمية البشرية:** شهد الفكر الاقتصادي مع نهاية السنتينيات من القرن الماضي اهتماماً برأس المال البشري باعتباره أحد العوامل الرئيسية المسئولة عن حدوث النمو الاقتصادي وأبرزت نظريات التنمية أن الاستثمار في مجال التعليم والصحة يؤدي إلى زيادة القدرات البشرية وارتفاع مستويات الإنتاجية. ووُجدت دلائل كثيرة تشير إلى أن مساهمة رأس المال البشري في النمو أعلى مما تسهم به الموارد الطبيعية ورأس المال المادي أو كلاهما في بعض الحالات. **ويقوم منهج التنمية البشرية على أن رفع قدرات الأفراد تعتبر هدفاً لعملية التنمية يجب تحقيقه.** وبالتالي فإن التنمية البشرية تدور حول الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وهدفها في الوقت نفسه. وقد تبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهج التنمية البشرية من خلال سلسلة تقارير التنمية البشرية

التي بدأ إصدارها منذ عام 1990. وفقاً له تُعرف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع نطاق الخيارات أما الأفراد، وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة وخلالية من العلل والأمراض، وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم، بالإضافة إلى تمعتهم بالحرفيات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته.

ويؤكد ما سبق، أن مفهوم التنمية البشرية أكثر اتساعاً وشمولًا من مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فهو يحتوي على كل الجوانب التي تضمنتها مفاهيم التنمية السابقة، فضلاً عن الجوانب التي تتعلق بتنمية الموارد البشرية.

#### **9-2-4: مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development)**

أن التنمية المستدامة مفهوم أكثر شمولًا واتساعاً مقارنة بالمفهوم السابق والتقليدي للتنمية. وقد ظهر أول تعريف لها من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام 1978، المعروفة باسم Brundtland-commission بأنها تلك التنمية التي تعمل على تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. وبالتالي فإن التنمية المستدامة تضمن العيش الكريم للجميع والقدرة على الاستمرار الدائم والعادل في تحقيقه بالمستقبل. كما تم تعريف التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام 1992 "بأنها تمثل في إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة بما لا يضر بحقوق الأجيال القادمة لكي تعيش حياة بصورة أفضل". وبالتالي فإن جوهر التنمية المستدامة وفقاً لهذا التعريف هو تحقيق الاحتياجات الأساسية والاعتراف بالآثار على البيئة والمساواة بين الأجيال. ويلاحظ من ذلك أن التنمية المستدامة عملية

مستمرة، حيث يكون استغلال الموارد الطبيعية والاتجاهات الاستثمارية والتنمية التقنية والتعيير المؤسسي منسجماً مع قدرة الأجيال الحالية واللاحقة على تحقيق احتياجاتها. وبالتالي فإن التنمية المستدامة تتحقق بصورة أفضل في ظل الاستقرار الاقتصادي والسياسي بالمجتمع. ويمكن إجمال أهداف التنمية المستدامة في أربعة أهداف أساسية تتمثل في:

- الاستغلال الكامل للموارد والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي واستقراره.
- الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية بما يضمن استمرارها.
- تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع.
- الحماية الفعالة للبيئة والحفاظ عليها.

تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة تحت عنوان "المستقبل الذي نريده The future we want" في دورتها الثامنة والستون في سبتمبر 2015 مجموعة جديدة أكثر اتساعاً من أهداف التنمية المستدامة، حيث تنطوي على سبعة عشر هدفاً يرجى تحقيقها حتى عام 2030. وتشمل هذه الأهداف في: القضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والاهتمام بالرعاية الصحية للجميع، وجودة التعليم للجميع، والمساواة بين الجنسين، وتوفير المياه والصرف الصحي للجميع، وتوفير وسائل الطاقة للجميع، والارتفاع بمستوى التوظيف والنمو الاقتصادي، وتشجيع التصنيع والابتكار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان الاستدامة للاستهلاك والإنتاج، ومكافحة التغيرات المناخية، والمحافظة على البيئة والتنوع البيئي، والعدل والمؤسسات القوية، والاهتمام بالسلام العالمي والارتفاع بكفاءة المؤسسات، وأخيراً تدعيم الشراكة العالمية.

يتضح من هذه الأهداف، أن قياس الاستدامة يركز على الترابط الهيكلي على المدى الطويل بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وبالتالي فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

والسياسية والصحية والثقافية.. إلخ. ولعل أهم مؤشرات التنمية المستدامة تمثل في: التمكين السياسي لكافة أفراد المجتمع، والاندماج الاجتماعي بما يؤدي إلى التعاون في تلبية رغبات الأفراد وتحقيق التفاعل الاجتماعي الضروري، والعدالة في توزيع الدخل والفرص والتعليم والصحة والخدمات واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون.. إلخ، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الحاضرة دون التأثير سلبياً عليها في المستقبل.

## ٩ - ٣: الخلاصة

- **تتمثل أهم الخصائص الاقتصادية للدول المتخلفة فيما يلي:**
- **انخفاض مستويات المعيشة:** ويقاس ذلك وفقاً لأساليبين: الأول كمي، متمثلاً في: انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وانخفاض معدل النمو فيه، فضلاً عن سوء توزيع الدخل القومي. والثاني كيفي، متمثلاً في: انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي وانتشار الأمية، وانخفاض المستوى الصحي وال الغذائي، وانخفاض العمر المتوقع عند الميلاد.
- **الاعتماد الشديد على النشاط الزراعي:** كمصدر أساسي في توليد الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب الجزء الأكبر من العمالة. ويتميز القطاع الزراعي في الدول النامية بالخصائص التالية: شيوخ الملكيات الزراعية الصغيرة، الاعتماد على الطرق الإنتاج التقليدية والبدائية، صعوبة تطبيق نتائج البحوث العلمية، وانتشار البطالة المقنعة.
- **انخفاض إنتاجية عنصر العمل:** ويرجع انخفاض إنتاجية عنصر العمل في الدول النامية إلى: انخفاض متوسط نصيب الفرد من رأس المال العيني، قصور الخبرات الإدارية والتنظيمية، الاعتماد المتزايد على النشاط

الزراعي، انخفاض مستوى التعليم والتدريب أو ما يسمى برأس المال البشري، انخفاض المستوى الصحي وال الغذائي.

- **ارتفاع معدلات البطالة:** وتتميز بأنها بطاله هيكلية وتأخذ شكلين هما، البطالة المسافرة، والبطالة المقنعة.

**التبعة الاقتصادية للخارج:** وتولدت التبعة الاقتصادية قديماً بفعل الاستعمار حالياً بفعل الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية، ومن ثم، فإن الدول النامية لا تملك مصادرها الاقتصادية. وتأخذ التبعة الاقتصادية ثلاثة أشكال هي: التبعة التجارية، التبعة المالية، التبعة التكنولوجية.

- **انخفاض كل من معدلات الأدخار ومعدلات الاستثمار:** حيث تعاني معظم الدول النامية من انخفاض في معدلات الأدخار، ومن ثم انخفاض الموارد الازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة.

**تتمثل الخصائص الاجتماعية للتخلف في:** ارتفاع معدلات النمو السكاني وارتفاع عبء الإعالة، انخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات الأمية، تفشي ظاهرة الفساد.

- **يتمثل النمو الاقتصادي،** في تحقيق زيادة مستمرة في الناتج المحلي أو الناتج القومي الإجمالي، وزيادة في متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن، وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي يتطلب: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ومن ثم يجب أن يكون معدل نمو الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان. أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقة وليس نفدية، ومن ثم يجب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد تفوق معدل التضخم. أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية أي تكون على المدى الطويل.

- **تتمثل التنمية الاقتصادية**، في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، فضلاً عن إجراء عديد من التغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي. وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية أكثر شمولاً من النمو الاقتصادي لأنها تتطوّي على عناصر النمو السابقة بالإضافة إلى: إجراء تغييرات في هيكل الاقتصاد، تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة.
- **تعرف التنمية البشرية**، على أنها عملية توسيع نطاق الخيارات أما الأفراد. ويمكن إجمالها في ثلاثة خيارات أساسية وهي: الدخل، والصحة، والتعليم. ويوضح من ذلك أن التنمية البشرية تدور حول الإنسان باعتباره وسيلة للتنمية وهدفها في الوقت نفسه.
- **تعرف التنمية المستدامة**، بأنها التنمية التي تعمل على تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس والإضرار بحقوق الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم، وذلك من خلال المحافظة على استمرارية استغلال الموارد الطبيعية وكذلك البيئة من التلوث. وبالتالي فإن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم أكثر شمولاً واتساعاً مقارنة بالمفهوم التقليدي للتنمية، وكذلك أشمل من مفهوم التنمية البشرية.

## 9 - 4: نماذج الأسئلة

س 1: وضع إذا كانت العبارات التالية صواب أم خطأ بإيجاز:

- 1 - يعد مفهوم النمو الاقتصادي أكثر شمولاً من مفهوم التنمية الاقتصادية.
- 2 - يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي حدوث زيادة في الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان.

- 3 - تؤدي الزيادات الطارئة في الدخول إلى حدوث نمو اقتصادي مستمر.
- 4 - إذا كان معدل نمو الدخل القومي في دولة ما في سنة 2006 = 10% ومعدل التضخم = 6% ومعدل نمو السكان = 2%， فإن معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في هذا العام = 5%.
- 6 - تتطوّي عملية التنمية على تحول في هيكل توزيع الدخل لصالح الأغنياء.
- 7 - إذا كان معدل نمو الدخل القومي في دولة ما في سنة 2005 = 12% ومعدل التضخم = 5% ومعدل نمو السكان = 1.5%， فإن معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي في هذا العام = 6.5%.
- 8 - ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي يعد دليلاً قاطعاً على تبعية الاقتصاد للخارج.
- 9 - تقل فجوة الدخل بين الدول النامية والدول المتقدمة مع مرور الزمن.
- 10 - لا تختلف البطالة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة.
- 11 - يرتفع عبء الإعالة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.
- 12 - يمكن قياس انخفاض مستويات المعيشة في الدول النامية بأكثر من أسلوب.
- 13 - تأخذ التبعية الاقتصادية في الدول النامية أكثر من شكل.
- 14 - نجحت الدول النامية خلال العقود الثلاثة الماضية في القضاء على ظاهرة الأمية بها.
- 15 - يقصد بسوء توزيع الدخل القومي أن النسبة الأكبر من السكان تستحوذ على الجانب الأكبر من الدخل القومي.
- 16 - أن مفهوم التنمية المستدامة أكثر شمولاً من مفهوم التنمية الاقتصادية.

س2: أذكر دون أن تشرح في كل مما يلي:

- 1 - أهم الخصائص الاقتصادية للتخلف.

## **الفصل التاسع: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**

---

- 2 – أسباب انخفاض إنتاجية عنصر العمل في الدول النامية.
- 3 – العناصر التي ينطوي عليها مفهوم النمو الاقتصادي.
- 4 – العناصر التي ينطوي عليها مفهوم التنمية الاقتصادية.
- 5 – الخصائص الاجتماعية التي تشتراك فيها الدول النامية.

## الفصل العاشر

### الدورات الاقتصادية

يهدف هذا الفصل إلى تعريف الدارس بالدورات أو التقلبات الاقتصادية التي تعد سمة مميزة لاقتصاديات السوق، وقد ازدادت هذه الدورات وما يرتبط بها من عديد من الأزمات الاقتصادية بفعل التطورات الكبيرة في الأسواق المالية والعولمة. وسوف تتم دراستها من خلال تعريف الدورات الاقتصادية وخصائصها، والمراحل التي تمر بها هذه الدورات الاقتصادية، وأهم مؤشراتها الاقتصادية، وأهم الأزمات الاقتصادية في العصر الحديث، وأنواع وتقسيمات الدورات الاقتصادية وأسبابها. وبالتالي فإنه في نهاية هذا الفصل يتوقع أن يكون الدارس قادرًا على أن:

- 1 - يُعرف الدورات الاقتصادية وأهم خصائصها.
- 2 - يُحدد المراحل التي تمر بها الدورات الاقتصادية، وكيفية الانتقال من مرحلة لأخرى.
- 3 - يُفرق بين الدورات الاقتصادية والأزمات الاقتصادية.
- 4 - يُحدد أنواع الدورات الاقتصادية وفقاً للبعد الزمني.
- 5 - يُحدد أهم أسباب الدورات الاقتصادية.
- 6 - يُحدد أهم مؤشرات الدورات الاقتصادية.

وفقاً لذلك فإن هذا الفصل يتعرض إلى دراسة النقاط التالية:

- ❖ تعريف الدورات الاقتصادية وخصائصها.
- ❖ مراحل الدورات الاقتصادية.
- ❖ مؤشرات الدورات الاقتصادية وأهم الأزمات العالمية.
- ❖ أنواع الدورات الاقتصادية وأسبابها.

هذا فضلاً عن، الخلاصة ونماذج الأسئلة.

## 10 - 1: تعريف الدورات الاقتصادية وخصائصها

لا يوجد تعريف واحد محدد للدورات الاقتصادية (Business Cycle) بل يوجد عديد من التعريفات شأن معظم التعريفات في العلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد، ولكن أغلب التعريفات تصب في قالب واحد وهو أن النشاط الاقتصادي يتصرف بالتلقلب والتذبذب بصورة دورية وإن كانت غير منتظمة، ولعل أهم هذه التعريفات ما يلي:

**التعريف الأول:** تعرف الدورات الاقتصادية بأنها تقلبات في الناتج المحلي الإجمالي والدخل المحلي ومستوى العمالة لفترة تتراوح بين سبع إلى عشر سنوات، كنتيجة لحدوث توسيع أو انكماش في معظم قطاعات الاقتصاد القومي، كما تنتقل للدول الأخرى بفعل المعاملات الاقتصادية الخارجية.

**التعريف الثاني:** تعرف الدورات الاقتصادية بأنها تقلبات تصيب النشاط الاقتصادي القائم على آليات السوق بصفة خاصة، وتحدث في حجم الناتج ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار، وتختلف عن بعضها من حيث المدة والحدة في التقلبات.

**التعريف الثالث:** تعرف الدورات الاقتصادية بأنها التقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي للبلدان التي يتم تنظيم العمل فيها في إطار المؤسسات، وتتألف الدورة من توسيع وانتعاش تظهر في نفس الوقت في عديد من الأنشطة الاقتصادية، تتبعها حالات من الركود والانكماش، فالانتعاش تلك التي تندمج في مرحلة التوسيع للدورة الاقتصادية القادمة.

**التعريف الرابع:** تعرف الدورات الاقتصادية بأنها تتضمن في التذبذبات أو التموجات التي تصيب بشكل متقطع الإنتاج وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

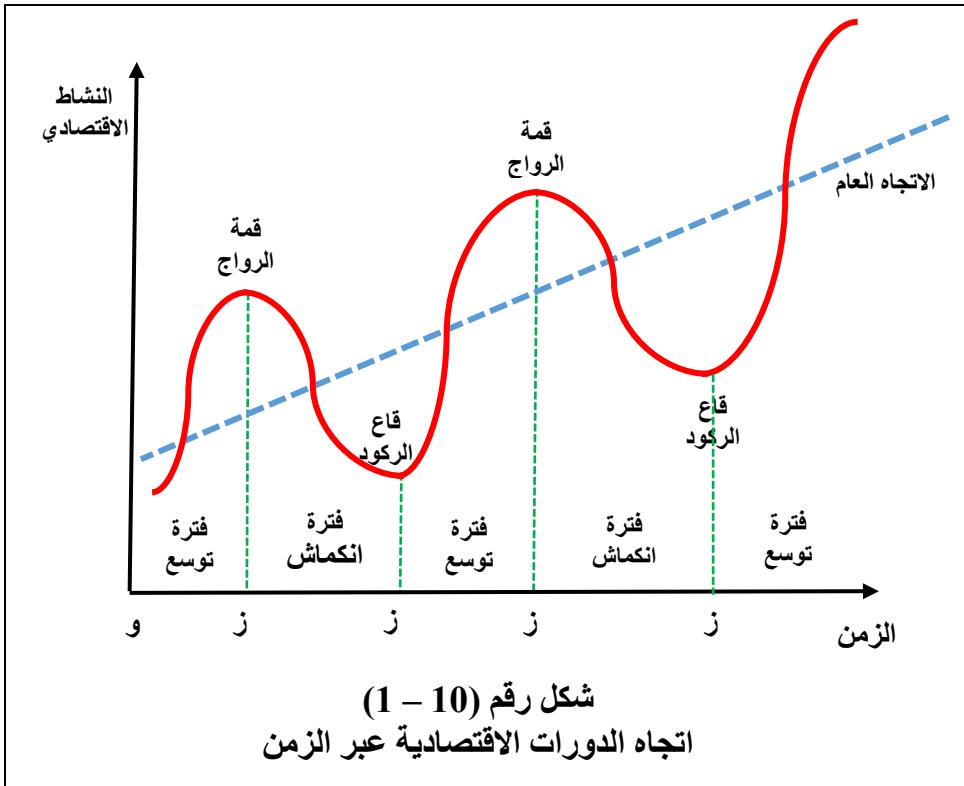
الأخرى كمستوى التوظف والمستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة،...إلخ. وتتراوح هذه التذبذبات أو التموجات بين الانتعاش والركود وتكون بشكل دوري ومتقطع، أما مدتها وحدتها فتتوقف على نوع الدورة لاقتصادية.

**التعريف الخامس:** تعرف الدورات الاقتصادية بأنها مصطلح يعبر عن فترات سعود وهبوط تتناوب النشاط الاقتصادي، وهي تتكون من أربع مراحل، أهمها مرحلتين أساسيتين: هما مرحلة الرواج يتوجه فيها حجم الدخل والتوظيف نحو التزايد إلى أن تصل إلى قمة الرواج، وعدها تحدث الأزمة ويتجه حجم النشاط الاقتصادي نحو الهبوط ليدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش إلى أن يبلغ الهبوط قاع الانكماش، وبعدها يبدأ الانتعاش.

**التعريف السادس:** يقصد بالدورات الاقتصادية التقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي، وتظهر هذه التقلبات من خلال ذلك الصعود والهبوط المتقطع في قيمة وحجم الناتج المحلي لمدة زمنية معينة، حيث يصاحبها انتعاش في معدلات النمو الاقتصادي ثم يليها نقص حاد في حجم الناتج المحلي إلى أن يصل لأنني مستوياته، ثم يعود بعد ذلك للانتعاش من جديد.

يتضح من التعريفات السابقة أن: **الدورات الاقتصادية هي عبارة عن تقلبات دورية غير منتظمة تطرأ على النشاط الاقتصادي صعوداً وهبوطاً، حيث تبدأ من حالة انتعاش في مستوى النشاط الاقتصادي يتبعها حالة من الركود، ويصعب التنبؤ بها، كما تختلف مدتها من اقتصاد لأخر ومن دورة لأخرى.** وتسمى كذلك بدورة الأعمال (Business Cycle) وتنعكس التقلبات المرتبطة بالدورات الاقتصادية على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية وبخاصة الناتج المحلي، ومستوى التوظيف، وبالتالي مستوى البطالة، ومستوى العام للأسعار،...إلخ.

يمكن توضيح الدورات الاقتصادية التي يمر بها النشاط الاقتصادي  
كما بالشكل البياني رقم (10 - 1).



يلاحظ من هذا الشكل أن تقلبات النشاط الاقتصادي متمثلاً ذلك في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتقلب بين الارتفاع في فترات التوسيع والرواج والانخفاض في فترات الانكماش والركود عبر الزمن، وما يرتبط بذلك من التأثير في عديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تصاحب تلك التغيرات وبخاصة ما يتعلق بمستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار والتغيرات في الأسواق المالية وأسعار الفائدة ومستوى الائتمان،..إلخ.

يتضح من التعريفات السابقة أن الدورات الاقتصادية تتسم بعدد من  
الخصائص لعل أهمها:

( ١ ) **أنها ذات طبيعة دورية:** حيث يلاحظ أن الدورات الاقتصادية تحدث بشكل دوري وبفترات إلى حد ما منتظمة، وإن كانت الفترة الواحدة غير دقيقة إلا أن درجة الانظام كافية لتوضيح دورية الدورات الاقتصادية، وهناك اجماع بالرأي على أن تلك الدورات تأخذ فترة تمتد في حدود عقد من الزمن تقريباً حتى تكمل دورتها.

( ٢ ) **أنها غير نمطية:** حيث تتميز الدورات الاقتصادي في أنها تختلف عن بعضها من حيث الآثار أو الأسباب المؤدية لها، الأمر الذي يصعب من التنبؤ بها أو توقع حدوثها رغم تكرارها عبر الزمن.

( ٣ ) **أنها ذات طبيعة عامة وشاملة:** نظراً للترابط الكبير بين الأنشطة الاقتصادية وبعضاها سواء على المستوى الداخلي بالدولة أو الخارجي، ولذا فإن حدوث ركود في أحد الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية بحكم علاقات الترابط والتبادل مع القطاعات والأنشطة الأخرى يحدث ركود بهذه الأنشطة وسرعاً ما ينتقل هذه الآثر للقطاعات الأخرى التي ترتبط بهذه الأنشطة وهكذا، ومن ثم تشمل حالة الركود كافة القطاعات والأنشطة الأخرى، وإن لم تكن بنفس المستوى في التأثر، والعكس يحدث في حالة الرواج والانتعاش بأحد الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.

( ٤ ) **أنها تتسم بسرعة انتشارها:** حيث تنتقل آثارها بسرعة من قطاع لأخر داخل الاقتصاد الواحد، وكذلك سرعة انتقالها للاقتصاديات الأخرى وهذا بفعل العولمة المالية وتكامل الأسواق المالية، كما حدث في أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008، إذ بدأ انتقالها من القطاع المصرفي إلى الأسواق المالية، ثم إلى العالم الخارجي.

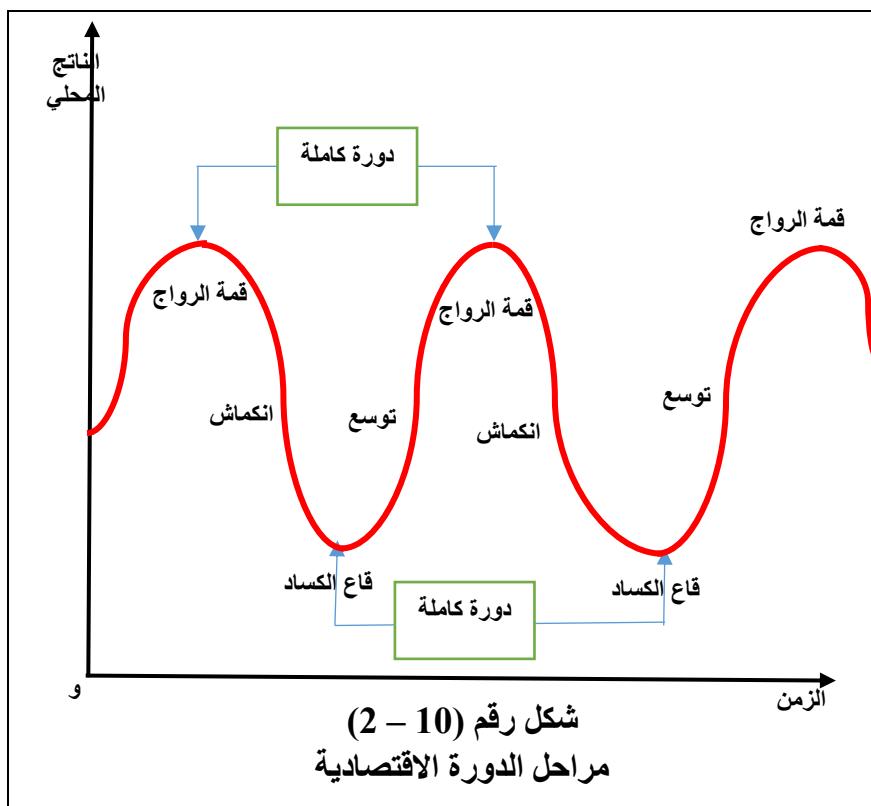
( 5 ) **أنها ذات طبيعة تراكمية:** حيث أن حدوث حالة من الركود في نشاط اقتصادي أو قطاع معين تتعكس أثاره على القطاعات الأخرى وبدوره ينعكس أثرة مرة أخرى على القطاع نفسه، وبالتالي يحدث تراجع مستمر وبمعدلات متزايدة في مستوى الناتج والتوظيف إلى أن يصل الاقتصاد إلى قاع الكساد، والعكس في حالة حدوث رواج يحدث بصورة متتالية وإن كان بمعدلات أقل إذا ما قررن بحالة الانكماش. وبعبارة أخرى أن حالة الانكماش والركود تؤدي إلى مزيد من الركود، كما أن حالة التوسيع والانتعاش تؤدي إلى مزيد من التوسيع، ويعنى هذا أن هناك قوة تجعل هذا التغير يستمر في اتجاه ما، وهو ما يطلق عليه الاستمرارية أو التغذية الذاتية.

( 6 ) **تختلف الدورات الاقتصادية عن الأزمات الاقتصادية:** حيث أن الدورات الاقتصادية تتسم بالتتابع والتكرار في حدوثها، بينما الأزمات ( Economic Crises ) هي اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في دولة ما أو مجموعة من الدول، وعادة ما تطلق على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي فإن الأزمات الاقتصادية ما هي إلا مرحلة من مراحل الدورات الاقتصادية، حيث تتعلق بحالتي الركود والكساد من الدورات الاقتصادية، ومن ثم بحالة الانكماش والتراجع في النشاط الاقتصادي.

( 7 ) **أنها ذات طبيعة مركبة:** حيث تكشف الأزمات المعاصرة عن الطبيعة المركبة لهذه الأزمات التي تتطوّي عليها الدورات الاقتصادية، فقد تشابكت منذ سبعينيات القرن الماضي عدد من الأزمات وتداخلت معاً مثل: أزمة النقد الدولي، وأزمة ارتفاع أسعار الطاقة، وأزمة المديونية الخارجية بالدول النامية. وكلها أزمات هيكلية استغرقت وقتاً طويلاً حتى الوصول إلى نهايتها، ومن ثم ازدادت الأزمات الدورية تعقيداً وأصبح الخروج منها أكثر صعوبة عن ذي قبل.

## 10 - 2: مراحل الدورات الاقتصادية

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة اقتصادية أربع مراحل، تبدأ بمرحلة التوسيع، ثم تأتي مرحلة قمة الرواج، ثم تأتي مرحلة الانكماش والركود وفي النهاية يصل الاقتصاد إلى مرحلة الكساد، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (10 - 2)، وسوف يتم شرح كل مرحلة بإيجاز كما يلي:



(1) مرحلة التوسيع أو الانتعاش (Expansion or Recovery): تتميز هذه المرحلة بحدوث توسيع في النشاط الاقتصادي متمثلًا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الاستثمارات وتوسيع في نشاط الأعمال بالمجتمع، ومن ثم ارتفاع مستوى التوظيف، وبالتالي تراجع معدلات البطالة، كما تشهد هذه

المرحلة كذلك زيادة في مستويات الدخول، ومن ثم زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي تحسن في مستويات المعيشة للسكان، وزيادة الأرباح بكافة الوحدات الإنتاجية، ويواكب ذلك زيادة نشاط سوق الأوراق المالية والتوسيع في الائتمان المصرفي لتمويل الزيادة في النشاط الاستثماري ونشاط الأعمال وتحدث زيادة محدودة في مستويات الأسعار كنتيجة لزيادة مستوى الطلب الكلي، ولكن نتيجة لزيادة المعروض من السلع والخدمات لم تحدث زيادة كبيرة في مستويات الأسعار، وكذلك ترتفع معدلات الفائدة والعوائد على الأصول المالية.

**( 2 ) مرحلة الرواج أو القمة (Boom or Peak):** تتميز هذه المرحلة بمواصلة التوسيع في النشاط الاقتصادي، حيث يزداد مستوى الناتج المحلي الإجمالي ويزداد مستوى التوظيف ويقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل، ونتيجة لزيادة الدخول وزيادة الاستهلاك والاستثمار يزداد الطلب الكلي بمعدلات مرتفعة، مما يؤدي لارتفاع كبير في مستويات الأسعار، وبالتالي يعني الاقتصادي من زيادة في معدلات التضخم، وارتفاع كبير في أسعار الفائدة. ونتيجة لذلك تتدخل البنوك المركزية وتتبع سياسة نقدية انكمashية من خلال الحد من الزيادة في العرض النقدي ورفع معدلات الفائدة للحد من معدلات التضخم.

**( 3 ) مرحلة الانكمash أو الركود (Recession):** تمثل هذه المرحلة نقطة الانعطاف أو التحول في الدورة الاقتصادية، حيث تتميز بسيطرة حالة من التشاؤم وينخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يحدث تراجع في مستوى التوظيف والتشغيل، وبالتالي تبدأ معدلات البطالة في التزايد، ونتيجة لذلك يحدث تراجع في مستويات الدخول، ومن ثم تراجع في الطلب الاستهلاكي وكذلك تنخفض فرص الاستثمار الذي يبدأ هو الآخر في التراجع، ونتيجة لذلك يحدث تراكم في المخزون السلعي لدى الوحدات الإنتاجية التي تبدأ في تقليل مستويات الإنتاج بها، وينعكس ذلك في انخفاض مستويات الأسعار وانخفاض

أرباح رجال الأعمال، وانخفاض في الطلب على الاستثمار ويحدث تراجع في الأسواق المالية وانخفاض الطلب على الائتمان بالجهاز المصرفي..إلخ. وبالتالي يعني النشاط الاقتصادي ككل من حالة من التراجع في كافة مؤشراته الاقتصادية.

**( 4 ) مرحلة الكساد (Depression):** تتميز هذه المرحلة باستمرار التراجع أكثر وأكثر في مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يستمر الانخفاض في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ويصل إلى أدنى مستوياته، وترتفع معدلات البطالة، وتتلاطم مستويات الدخول، وبالتالي ينخفض مستوى الاستهلاك، ويزداد تراكم المخزون السلعي بسبب ضعف القوة الشرائية وانخفاض مستويات الطلب الكلي وتتلاطم مستويات الأسعار، ويقل الاستثمار ويترافق قدر كبير من السيولة لدى الجهاز المصرفي كنتيجة لانخفاض الطلب على الائتمان، بل قد ينعدم وتحقق الوحدات الإنتاجية خسائر بل ربما تتعرض للإفلاس، ونتيجة لذلك يحدث تراجع كبير في الأسواق المالية، وتسود حالة من التشاؤم بالنظام الاقتصادي تؤدي لوصول الاقتصاد إلى قاع الركود وهو ما يعرف بالكساد في النشاط الاقتصادي كل. ولذا تلجأ البنوك لإتباع سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض سعر الفائدة بهدف التوسيع في الائتمان وزيادة الاستثمار وزيادة مستوى التشغيل والحد من البطالة والتراجع في النشاط الاقتصادي.

يجدر بالذكر أنه يوجد هناك اختلاف بين الاتجاهات الهابطة بالنظام الاقتصادي وهو ما يتعلق بحالي الركود (Recession)، والكساد (Depression)، حيث أن حالة الركود تشهد تراجع في مستوى الناتج الكلي والتوظيف أي يكون هناك انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، بينما حالة الكساد تشهد تحولاً أكبر وأشد من حالة الركود، حيث يكون التراجع في مستوى النشاط الاقتصادي أكثر حدة ويحدث انخفاض كبير في الناتج المحلي

وارتفاع كبير في معدلات البطالة،.. إلخ. كما أن حالة الكساد تكون لفترة زمنية أطول بكثير مقارنة بحالة الركود.

**آلية الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل الدورة الاقتصادية:** ترتبط كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ارتباطاً قوياً بالمراحل الأخرى، ويعُد الانتقال من مرحلة الكساد والركود إلى الانتعاش والرواج حركة صاعدة ترتبط بتغير هيكل الإنتاج الاقتصادي لمواجهة الأزمة من جهة، وبردود الفعل التي تبديها القوى الاقتصادية المختلفة من جهة ثانية. ففي مرحلة الكساد والركود تنخفض أسعار السلع ويزداد الطلب عليها، وينخفض الإنتاج فيقل المعرض من السلع ويتكيف مع حجم الطلب عليها، وهكذا يتم امتصاص فائض السلع في السوق، ومن جهة ثانية، تنخفض أسعار عناصر الإنتاج وبخاصة رأس المال وأجور العمال فيزداد الحافز عند رجال الأعمال لزيادة الاستثمارات. فيتجه التطور نحو الأعلى، ويزداد الطلب على السلع وتميل الأسعار نحو الارتفاع، فيزداد العائد على الاستثمارات، وتختفي أسعار عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف، ويميل رجال الأعمال إلى زيادة نشاطهم فيتبدل اتجاه الحركة الهابط نحو الصعود، ويبدا التحول من حالة الكساد والركود إلى الانتعاش والرواج.

أما الانتقال من الانتعاش والرواج إلى الركود والكساد أي ما يسمى بالأزمة الاقتصادية فيتم باتجاه معاكس تماماً. ففي مرحلة الانتعاش الاقتصادي يزداد الإنتاج، ويفيض عن حاجة السوق فيصبح العرض الكافي أكبر من الطلب الكلي ويزداد المخزون السلعي، وتنتج الأسعار نحو الانخفاض، فيقل العائد على الاستثمارات، في حين يزداد الطلب على عوامل الإنتاج فترتفع أسعارها في السوق، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الطلب الفعال، مما يؤدي إلى حالة من الكساد في مبيعات السلع ويندفع رجال الأعمال إلى تقليص إنتاجهم من جديد فيدخل الاقتصاد في مرحلة جديدة من الركود والكساد بصورة

تراتكيمية. وهكذا تتناوب مراحل الدورات الاقتصادية، وتختلف مدة كل مرحلة من المراحل تبعاً لاختلاف شروطها من دولة لأخرى ومن وقت إلى آخر. ولكن هناك سمة عامة ملزمة لتطور الدورة هي أن مرحلة الركود والكساد أو ما تسمى بالأزمة الاقتصادية تكون أطول مقارنة بمرحلة الانتعاش والرواج عادة.

### 10 - 3: مؤشرات الدورات الاقتصادية وأهم الأزمات العالمية

هناك عديد من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لمعرفة الدورات الاقتصادية والمرحلة التي تمر بها، وتمثل تلك المؤشرات في القمم والانخفاضات في النشاط الاقتصادي الكلي معبراً عنه بالتحركات التي تحدث في حجم الإنتاج، ومستوى التشغيل، والمستوى العام للأسعار، فضلاً عن عديد من المؤشرات الأخرى التي تكون تابعة للتغيرات في تلك المتغيرات الاقتصادية السابقة. ولذا فإنه يمكن التمييز بين نوعين من المؤشرات وهما:

#### أولاً: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وتمثل في:

- التغيرات في حجم الناتج أو الدخل المحلي ومعدل النمو بهما.
- التغيرات في مستوى التوظيف، وبالتالي في معدل البطالة.
- التغيرات في المستوى العام للأسعار، وبالتالي معدل التضخم.

#### ثانياً: المؤشرات الاقتصادية الثانوية، وتمثل في:

- التغيرات في أسعار الفائدة وعوائد الأصول المالية.
- الاضطرابات والتغيرات في مؤشرات الأسواق المالية.
- التغيرات في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- التغيرات في أسعار الصرف.
- التغيرات في مستوى الإنفاق الاستثماري.
- التغيرات في مستوى الإنفاق الاستهلاكي.

تُعد الدورات الاقتصادية سمة مميزة لاقتصاديات السوق، وقد ازدادت هذه الدورات بفعل تطورات سوق الأوراق المالية والعلوم وبخاصة في الجانب المالي والنقدi بها. ولعل أهم الأزمات المالية التي مر بها العالم في العصر الحديث تمثل فيما يلي:

- أزمة الكساد العالمي الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي (1929 - 1933).
- أزمة الطاقة في بداية سبعينيات القرن الماضي (1973 - 1975).
- أزمة الركود العالمي في بداية ثمانينيات القرن الماضي (1981 - 1983).
- الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا عام 1997.
- أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008.
- الأزمة الصحية العالمية في نهاية عام 2019 أو ما يسمى كوفيد 19.

## 10 - 4: أنواع الدورات الاقتصادية وأسبابها

يوجد عديد من المعايير لتصنيف الدورات الاقتصادية، غير أنه سوف يتم تصنيف الدورات الاقتصادية وفقاً لمعايير بعد الزمني لتلك الدورات، وفقاً لهذ المعيار يفرق الاقتصاديون عادة بين ثلاثة أنواع من الدورات الاقتصادية وهي:

- **الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل (1 - 3 سنوات)**، وتعرف بدورة المخزون، ترتبط بالعوامل النفسية والسيكولوجية، وتسمى بالدورات الصغرى، وقد تسمى بالدورات الموسمية أو الزراعية المرتبطة بالنشاط الزراعي.
- **الدورات الاقتصادية متوسطة الأجل (3 - 12 سنة)**، وترتبط بالتغييرات في الاستثمارات المرتبطة بعمليات التناول والتثاؤم لدى رجال الأعمال وتعرف بدورة الاستثمار الثابت وهي أكثر الدورات حدوثاً.

- الدورات الاقتصادية طويل الأجل (أكثر من 12 سنة)**، وهي تسمى بالدورات الكبرى وترتبط بالتقدم العلمي والتكنولوجي والابتكارات وما يقترن بها من اختلال في توزيع الدخل بين الرأسماليين والعمال، ومن ثم اختلال العلاقة بين حجم الإنتاج والاستهلاك.

ترجع الدورات الاقتصادية والنقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي لعديد من الأسباب، فقد تكون أسباب خارجية تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد تكون لأسباب داخلية من داخل النشاط الاقتصادي نفسه. وتمثل أهم هذه الأسباب بإيجاز فيما يلى:

- النظريات المناخية:** ترجع التقلبات الاقتصادية إلى الظروف الطبيعية والمناخية، وينعكس هذا بدوره على النشاط الاقتصادي وبخاصة النشاط الزراعي، وكذلك الاكتشافات التي تتعلق بالموارد الطبيعية أو الكوارث الطبيعية، وتغيرات معدلات نمو السكان، ..إلخ.

- النظريات النقدية:** ترجع الدورات الاقتصادية إلى التوسيع والانكماس في عرض النقود والإئتمان المصرفي وما يرتبط به من تغيرات في سعر الفائدة، ومن ثم اختلال العلاقة بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي في النشاط الاقتصادي.

- التطور العلمي والتكنولوجي:** وهو ما أشار إليه شومبيتر من خلال ما يسمى بالابتكارات والتجديفات التكنولوجية، حيث أن حدوث هذه الابتكارات الحديثة بترتبط عليها حالة من الرواج، ولكن نظراً لأن هذه الابتكارات والتطورات الحديثة تكون غير مستمرة، وبالتالي عندما يفقد الابتكار أثره ينعكس الحال ويتحول المجتمع لحالة من الركود والكساد.

- نظريات نقص الاستهلاك:** وهي تفسر الدورات الاقتصادية كنتيجة لاختلال العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك أي بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ويحدث

هذا لأنه في حالة الرواج يحدث تركز في الثروة لدى رجال الأعمال، ومن ثم تتحفظ دخول العمال، وبالتالي ينخفض الطلب الكلي في مواجهة الزيادة في الإنتاج والعرض الكلي، مما يؤدي إلى تراكم وزيادة المخزون وسيادة حالة من الركود في المبيعات، وبالتالي حدوث حالة الركود في النشاط الاقتصادي.

- **التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي:** يفسر البعض الدورات الاقتصادية بفعل التدخل البشري العشوائي من خلال بعض السياسات الاقتصادية مثل السياسة الضريبية وزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادية، وكذلك الحروب والأزمات التي تكون من فعل الإنسان، ..إلخ.

## 10 - الخلاصة

- **تعرف الدورات الاقتصادية،** بأنها عبارة عن تقلبات دورية غير منتظمة في النشاط الاقتصادي تبدأ من حالة الانتعاش والرواج في النشاط الاقتصادي يتبعها حالة من الركود والكساد، ويصعب التنبؤ بها، كما تختلف مدتها من اقتصاد لأخر ومن دورة لأخرى.
- **تتمثل أهم خصائص الدورات الاقتصادية في،** أنها ذات طبيعة دورية ولكن غير منتظمة، أنها تكون غير نمطية، أنها تشمل كافة القطاعات والنشاط الاقتصادي، وسرعة الانتشار، وأنها ذات طبيعة تراكمية، كما أنها تختلف عن الأزمات الاقتصادية التي تتعلق بحالتي الركود والكساد منها، أنها ذات طبيعة مركبة.
- **تتمثل مراحل الدورة الاقتصادية في أربعة مراحل،** وهي مرحلة التوسيع أو الانتعاش، ومرحلة الرواج أو القمة، ثم مرحلة الانكماش والركود، ومرحلة الكساد.

- **المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي ترتبط بالدورات الاقتصادية**، هي حجم الناتج المحلي ومعدل النمو به، معدل البطالة، ومعدل التضخم. بينما **أهم المؤشرات الثانوية هي**، التغيرات في سعر الفائدة وعوائد الأصول المالية، التغيرات في ميزان المدفوعات، والتغيرات في سعر الصرف، والتغيرات في كل من الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم في الطلب الكلي.
- **تتمثل أهم الدورات الاقتصادية وفقاً لمعايير الزمن في**، الدورات قصيرة الأجل (1 – 3 سنوات)، الدورات متوسطة الأجل (3 – 12 سنة)، الدورات طويلة الأجل (أكثر من 12 سنة).
- **أهم أسباب الدورات الاقتصادية**، التغيرات المناخية، التغيرات النقدية واحتلال العلاقة بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي في الاقتصاد، نقص الاستهلاك واحتلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، التطورات العلمية والتكنولوجية، التدخل الحكومي والبشري في النشاط الاقتصادي.

## 10 - 6: نماذج الأسئلة

س 1: وضع إذا كانت العبارات التالية صواب أم خطأ بإيجاز:

- 1 – لا تختلف الدورات الاقتصادية عن الأزمات الاقتصادية.
- 2 – يوجد تعريف واحد محدد للدورات الاقتصادية.
- 3 – تتميز الدورات الاقتصادية بأنها تحدث بصورة دورية ومنتظمة، ولذا يمكن التنبؤ بها.
- 4 – تتميز الدورات الاقتصادية بسرعة انتشارها على المستويين الداخلي والخارجي.
- 5 – لا تختلف مرحلة الرکو عن مرحلة الكساد في الدورة الاقتصادية.

- 6 – يزداد كل من معدل البطالة ومعدل التضخم في مرحلة الرواج من الدورة الاقتصادية.
- 7 – لا تختلف المؤشرات الرئيسية عن المؤشرات الثانوية للدورات الاقتصادية.
- 8 – تصنف الدورات الاقتصادية وفقاً لعنصر الزمن إلى عدد من الدورات.
- 9 – يُعد الاختلال بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي أحد الأسباب التي تؤدي لحدوث الدورات الاقتصادية.
- 10 – تنشأ الدورات الاقتصادية بسبب نقص الاستهلاك الناتج عن سوء توزيع الدخل المحلي.

## س2: أذكر دون أن تشرح:

- 1 – أهم خصائص الدورات الاقتصادية.
- 2 – مراحل الدورات الاقتصادية.
- 3 – المؤشرات الرئيسية للدورات الاقتصادية.
- 4 – أهم أسباب الدورات الاقتصادية.
- 5 – أربع أزمات اقتصادية في العصر الحديث.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربي:

- (1) أحمد جامع، (1979)، العلاقات الاقتصادية الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.
- (2) أحمد مندور، (2000)، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، التعليم المفتوح.
- (3) إدوين مانسيفيلد، (1996)، الاقتصاد الإداري (النظرية والتطبيق ودراسة الحالات)، ترجمة وتحريف: جورج فاهمي رزق، الطبعة الرابعة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- (4) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام، سنوات مختلفة.
- (5) حازم البلاوي، (2000)، النظام الاقتصادي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، العدد 257.
- (6) عبد الرحمن يسري أحمد، عبد القادر محمد عبد القادر، أحمد رمضان نعمة الله، (1996)، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد - كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- (7) عبد المطلب عبد الحميد، (2001)، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلى للمبادئ)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- (8) علي عبد الوهاب نجا، (2018)، مشكلة البطالة وأثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها "دراسة تحليلية تطبيقية"، الطبعة الثالثة المعدلة، دار فارس العلمية للنشر والتوزيع، 54 ش كانون، كامب شيزار، الإسكندرية، مصر.
- (9) علي عبد الوهاب نجا، (2019)، الاقتصاد الإداري، دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع، 54 ش كانون، كامب شيزار، الإسكندرية، مصر.
- (10) علي عبد الوهاب نجا، (2019)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- (11) محمد عبد العزيز عجمية، علي عبد الوهاب نجا، (2018)، التنمية الاقتصادية، الناشر: قسم الاقتصاد، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية.

- (12) فايز إبراهيم الحبيب، (1994)، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، الناشر هو المؤلف، الرياض، 1994
- (13) مايكل ابديمان، (1983)، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض.
- (14) محمد رضا العدل، (2006)، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- (15) محمد زكي شافعي، (1980)، **التنمية الاقتصادية**، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة.
- (16) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، (2012)، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية – الإسكندرية.
- (17) نعمت الله نجيب إبراهيم، محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، (2005)، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الناشر قسم الاقتصاد - كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Agenor P. R., (1996), “The Labor Market and Economic Adjustment”, *International Monetary Fund: Staff Papers*, IMF, Washington, Vol. 43, Iss.2, Jun., <http://80-proquestumi.com>.
- 2) Asefa S. & Huang W., (2015), *The Political Economy of Good Governance*, Western Michigan University, <http://research.upjohn.org/up>.
- 3) Blanchard O., (2002), *Macroeconomics*, International Edition, Third Edition, Prentice Hall.
- 4) Dwivedi D. N., (2015), *Managerial Economics*, Publishing house PVT LTD, Eighth Edition, India, <https://books.google.co.uk/>.
- 5) Felderor B., Homburg S., *Macroeconomics and New Macroeconomics*, Springer, Berlin Heidexberg, 1992.
- 6) Froeb L. M., McCann B. T., Shor M. & Ward M., (2016), *Managerial Economics*, Cengage Learning, Boston, USA, <https://books.google.co.uk/>.

- 7) Gordon R., (1986), *The American Business Cycle*, NBER, New York, U. S.
- 8) International Labor Organization, (1995), *World Labor Report*, ILO, Geneva.
- 9) Krugman P. R., Obstfeld M, (2006), *International Economics: Theory and Policy*, Seventh Edition, Pearson Addison Wesly, New York.
- 10) Liou K. T., (2007),"Applying Good Governance Concept to Promote Local Economic Development: Contribution and Challenge", *International Journal of Economic Development*, Vol. 9, No. 1 & 2, PP. 1-31, <http://www.spaef.com/>.
- 11) Lipsey R. & Chry A., (2011), *Economics*, Twelfth Edition, Oxford University Press Inc. New York, United States.
- 12) Mankiw N. G., (2004), *Principles of Macroeconomics*, Tomson, Sowth-western, U.S., Third Edition.
- 13) Mansfield E., (1994), *Applied Microeconomics*, W. W. Norton Company, New York, U.S., First Edition.
- 14) McConnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., (2003), *Contemporary Labor Economics*, Mc-Graw Hill, New York, Sixth Edition.
- 15) Miller R. L., (2001), *Economics Today*, Addision-Wesley, New York, U. S.
- 16) Pere E., (2015), "The impact of good governance in the economic development of Western Balkan countries", *European Journal of Government and Economics*, Vol. 4, No. 1, PP. 25-45, <https://www.google.co.uk/url>.
- 17) Routh G., (1986), *Unemployment: Economic Perspectives*, The Macmillan Press Ltd., London, First Edition.
- 18) Rozema A. V., Covers R, & Kemp R., (2007), " Governance for sustainable development: a framework" Conference on : *Earth System Governance: theories and strategies for sustainability*, 24-26 May 2007, <http://www.2007amsterdamconference.org/>.
- 19) Salvatore D., (1983), *International Economics*, Macmillan Publishing Co., Inc., New York.

- 20) UN, (2015), *Open Working Group proposal for Sustainable Development Goals*, <https://sustainabledevelopment.un.org/>.
- 21) Wilkinson N., (2008), *Managerial Economics: A Problem-Solving Approach*, Cambridge University Press, U.K., <https://books.google.co.uk/>.
- 22) Wood J. S., (2002), *Business Cycle Theory and Stagflation*, College of Business Administration, Loyola University, Louisiana, U.S.
- 23) World Bank, World Development Indicators, Various Years.

## المحتويات

### الصفحة

3	.....	تقديم
7	.....	<b>الفصل الأول: الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي وسياساتـه</b>
8	.....	1-1: مفهوم الاقتصاد الكلي ونطاق دراسته
13	.....	1-2: الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي
22	.....	1-3: السياسات الاقتصادية الكلية
29	.....	4-1: الخلاصة
31	.....	5-1: نماذج الأسئلة
33	.....	<b>الفصل الثاني: الحسابات القومية</b>
34	.....	2-1: الناتج القومي الإجمالي
34	.....	2-1-1: مفهوم الناتج القومي الإجمالي
36	.....	2-1-2: الناتج المحلي الإجمالي
37	.....	2-1-3: قياس الناتج القومي أو الناتج المحلي
41	.....	2-1-4: المشكلات التي تواجه قياس الناتج القومي أو المحلي
43	.....	2-2: الدخل القومي
43	.....	2-2-1: مفهوم الدخل القومي
44	.....	2-2-2: الدخل المحلي
46	.....	2-2-3: الدخل الشخصي والدخل المتاح
47	.....	2-2-4: العلاقة بين الناتج القومي والدخل القومي
50	.....	2-3: الإنفاق القومي

50 .....	1-3-2: مفهوم الإنفاق القومي.....
51 .....	2-3-2: مفهوم الإنفاق المحلي .....
54 .....	4-2: القيم النقدية والقيم الحقيقة للمتغيرات القومية .....
55 .....	4-1: الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي.....
56 .....	4-2: الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي .....
57 .....	5-2: أهمية دراسة الحسابات القومية.....
59 .....	6-2: الخلاصة .....
62 .....	7-2: نماذج الأسئلة .....
<b>65 .....</b>	<b>الفصل الثالث: التدفق الدائري للدخل القومي .....</b>
66 .....	3-1: مفهوم التدفق الدائري للدخل القومي.....
74 .....	3-2: بعض المفاهيم الأساسية .....
75 .....	3-3: نماذج التدفق الدائري للدخل القومي .....
82 .....	3-4: الخلاصة.....
83 .....	3-5: نماذج الأسئلة .....
<b>85 .....</b>	<b>الفصل الرابع: محددات الطلب الكلي .....</b>
86 .....	4-1: مفهوم الطلب الكلي .....
87 .....	4-2: الطلب الاستهلاكي.....
87 .....	4-1: محددات الاستهلاك .....
91 .....	4-2-2: دالتي الاستهلاك والادخار في الأجل القصير.....
102 .....	4-3-2: دالتي الاستهلاك والادخار في الأجل الطويل .....
104 .....	4-3: الطلب الاستثماري.....
105 .....	4-3-3: أنواع الاستثمار .....

110 .....	2-3-4: محددات الاستثمار
112 .....	3-3-4: دالة الاستثمار
116 .....	4-4: الطلب الحكومي
116 .....	1-4-4: الإنفاق الحكومي
118 .....	2-4-4: الإيراد الحكومي
125 .....	3-4-4: ميزانية الحكومة
126 .....	4-4: الطلب الأجنبي الصافي
127 .....	1-5-4: الصادرات
128 .....	2-5-4: الواردات
130 .....	3-5-4: الحساب الجاري
132 .....	4-4: الخلاصة
135 .....	4-7: نماذج الأسئلة
139 .....	<b>الفصل الخامس: المستوى التوازنى للدخل القومى</b>
140 .....	5-1: الافتراضات الأساسية لتحديد المستوى التوازنى للدخل القومى
141 .....	5-2: المستوى التوازنى للدخل القومى في ظل اقتصاد مغلق بدون حكومة
142 .....	5-2-1: تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى وفقاً لمدخل العرض الكلى / الطلب الكلى
145 .....	5-2-2: تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات
150 .....	5-2-3: المضاعف الكينزى البسيط
	5-3: المستوى التوازنى للدخل القومى في ظل اقتصاد

مغلق به حكومة ..... 156	
5-1: تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى ..... 5	
وفقاً لمدخل العرض الكلى / الطلب الكلى ..... 160	
5-2: تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى ..... 5	
وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات ..... 163	
5-3: المضاعفات ..... 166	
5-4: المستوى التوازنى للدخل القومى في ظل اقتصاد مفتوح ... 173	
5-4-1: تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى ..... 5	
وفقاً لمدخل العرض الكلى / الطلب الكلى ..... 174	
5-4-2: تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى ..... 5	
وفقاً لمدخل التسربات / الإضافات ..... 178	
5-4-3: مضاعف الإضافات ..... 180	
5-5: الخلاصة ..... 183	
5-6: نماذج الأسئلة ..... 186	
<b>الفصل السادس: السياسة المالية ومستوى النشاط الاقتصادي ..... 189</b>	
1: السياسة المالية ..... 6	
1-1: السياسة المالية عند كل من الكلاسيك وكينز ..... 6	
1-2: مفهوم السياسة المالية وأدواتها ..... 6	
1-3: اتجاهات السياسة المالية ..... 6	
2: مستوى النشاط الاقتصادي والسياسة المالية ..... 6	
2-1: الفجوة الانكمashية ..... 6	
2-2: الفجوة التضخمية ..... 6	
3: الخلاصة ..... 6	

6-4: نماذج الأسئلة ..... 211
<b>الفصل السابع: مشكلة التضخم ..... 213</b>
1-1: مفهوم التضخم ..... 214
1-2: أسباب التضخم ..... 217
1-1: نظريات الطلب (نظيرية جذب الطلب) ..... 217
1-2: نظريات العرض (نظيرية دفع النفقة) ..... 220
1-3: النظرية الهيكيلية ..... 223
1-4: أنواع التضخم ..... 225
1-5: آثار التضخم ..... 229
1-6: علاج التضخم ..... 231
1-7: الخلاصة ..... 232
1-8: نماذج الأسئلة ..... 234
<b>الفصل الثامن: مشكلة البطالة ..... 237</b>
1-1: مفهوم البطالة ..... 238
1-1-1: المفهوم الرسمي للبطالة ..... 238
1-1-2: المفهوم العلمي للبطالة ..... 240
1-2: قياس البطالة ..... 241
1-2-1: المقياس الرسمي للبطالة ..... 241
1-2-2: المقياس العلمي للبطالة ..... 243
1-3: أنواع البطالة ..... 244

251 .....	8-4: آثار البطالة
252 .....	8-5: الخلاصة
254 .....	8-6: نماذج الأسئلة
<b>257 .....</b>	<b>الفصل التاسع: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية</b>
258 .....	9-1: خصائص التخلف
258 .....	9-1-1: الخصائص الاقتصادية للتخلف
268 .....	9-1-2: الخصائص الاجتماعية للتخلف
273 .....	9-2: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
273 .....	9-2-1: مفهوم النمو الاقتصادي
274 .....	9-2-2: مفهوم التنمية الاقتصادية
275 .....	9-2-3: مفهوم التنمية البشرية
276 .....	9-2-4: مفهوم التنمية المستدامة
278 .....	9-3: الخلاصة
280 .....	9-4: نماذج الأسئلة
<b>283 .....</b>	<b>الفصل العاشر: الدورات الاقتصادية</b>
284 .....	10-1: تعريف الدورات الاقتصادية وخصائصها
289 .....	10-2: مراحل الدورات الاقتصادية
293 .....	10-3: مؤشرات الدورات الاقتصادية وأهم الأزمات العالمية
294 .....	10-4: أنواع الدورات الاقتصادية وأسبابها
296 .....	10-5: الخلاصة
297 .....	10-6: نماذج الأسئلة

## المحتويات

299 ..... قائمة المراجع

303 ..... المحتويات

